





۱۲ - بلسۃ المطبوعات

## کتاب الحجۃ علی اهل المدينة

للامام الرانی الحافظ الفقیہ المجتہد محمد بن الحسن الشیانی الکوفی

صاحب الامام الاعظم ابی حنیفۃ النعمان

ابن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہما

( المتوفی سنۃ ۱۸۹ھ )

### ( الجزء الاول )

رتب اصولہ و صححہ و عقی علیہ

العلامة المحقق المحدث الفقیہ المقلی السید مہدی حسن الکیلانی القادری

عنیت نشرہ لجنة احياء المعارف العلمیة ببلدة حیدرآباد الدکن - ۲ ( الهند )

تحت مراقبة ریسر

ابی الوفاء الاصان

باعانة وزارة المعارف للتحقیقات العلمیة و الامور الثقافیة للحكومة الهندیة

طبع

بمطبعة المعارف الشرقیة ( جسے - ایم پرنٹنگ پریس )

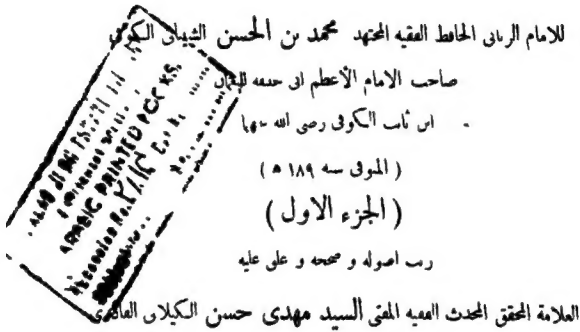
چھ بازار ، مجیدر آباد الدکن - ۲ ( بالهند )

۱۰۷۶۸

۱۹۶۵ = ۱۳۸۵ھ



## کتاب الحجۃ علی اہل المدینۃ



عیت بشرہ لحقہ احیاء المعارف العماویہ ، لدۃ حدیث آباد الدکن - ۲ (الحد)

تحت مراقبۃ رآیسہا

ابی الوفاء الامامی

باعامة وزارة المعارف للتحقیقات العلویۃ و الامور الثقافہ للحکومتہ الہدیۃ

طبع

مطبعہ المعارف الشریفہ (حسے - ایم پرسنگ پریس)

چتر نازار ، مجید آباد الدکن - ۲ (الحد)

۸۱۳۸۵ = ۱۹۶۵ م





## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على العزيم العليم و صلاحه على نبيه الكريم الرؤوف الرحيم  
و على آله الطيبين الطاهرين و على صحبه الهادين المهتدين .

و بعد فان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الاعلام ابي حنيفة لما رحل  
لسماع الموطأ عن الامام مالك امام دار الهجرة مكث في المدينة المنورة ثلاث سنين  
و سمع الحديث من غيره ايضا و ناظر علماء المدينة و احج عليهم بحجاج حسان و جمع  
حججه في كتاب سماه كتاب الحجة ، و لما انصرف الى العراق رواه عنه تلاميذه و اشهر  
رواية عيسى بن امان و اهم به علماء الكوفة يتداولونه بما بينهم و انتفع به اهل  
العلم شرقا و غربا قرنا بعد قرن ثم اصح غريبا في العالم الاسلام و احتاج العلماء  
اليه يفتشون عنه و لا يجدون له نسخة الا نسخة في المكتبة الممكودة في مدينة النبي  
صلى الله عليه و سلم و هي ايضا مع سقمها ليست بكاملة و اظها نصفه فنسخه اهل العلم  
من المهد و غيرهم و هي نسخة فريدة فيها اغلاط و تحريفات و ياضات و تقديم  
و تأخير ، و لما است لجنة احياء المعارف النعمانية و ارادت ان تنشره فقتنا نسخة  
و كتبنا الى اقطار العالم فلم يخبرنا به احد من اهل العلم الا بنسختين منه في الآسنة و طلبنا  
تصوير نسخة مكتبة نور عثمانية فوجدناه نسخت من نسخة المدينة المنورة فلما ايسنا في نسخة  
عزما ان تصحح الكتاب بقدر الوسع فنسخناه من نسخة بأيدينا ثم قابلاه على الاصل  
ثم قابلاه على نسخة العلامة المحقق شيخ الاسلام مولانا العارف انوار الله الحيدري آبادي

## مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

الى في مكتبة الجامعة الطامية و هو رحمه الله كان نسخها نفسه حين دخل المدينة مع بعض الكتب الى نسخها حين سكوتها فيها و جملها الاصل الذي يطبع منه الكتاب و رتاه و المصاحبة رجلا فما وجدنا له الا العلامة المحقق مولانا السيد مهدي حسن الكيلاني مفتي بلدة سورة فالتصنا من فضيلة ان يصححه و يعلق عليه فاسعدنا بقوله فأرسلنا الكتاب اليه فكان مد فوضه يصححه و يعلق عليه رويذا شكر الله مساعيه الجميلة لانه كان مشغولا بالفتوى و غيرها من التأليفات حتى مكث في تصحيحه و التعليق عليه عشرين سنة حتى فرغ منه في دار العلوم بديوبند من الهند مع ابتلائه بالأمراض و مع اشغاله الكثيرة فكل تعليقه و صرف فيه جهده و حقق حتى اصح احسن العائيق حزاء الله عنا و عن اهل العلم جزاء المحسنين فأردنا نشره فرجعنا الى حكومة الهند لنقدنا في نشره فأجابت مع شرائط قبلهاها، و ما زدته من التعاليف فرمزه (ف). فها هو الجزء الأول من الكتاب فرغنا من طبعه و هو يشتمل على الطهارة و الصلاة و الصوم و الزكاة، و لعل الكتاب يتم في ثلاثة اجزاء او اربعة، و الكتاب هذا بحمد الله كبير الشأن عظيم البرهان كثير المع يشتمل على المباحث الآتية فقط الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة، المساك، السوع، المضاربه، الخمس (الوقت)، الشفعة، النكاح، الطلاق، المساقاة، المزارعة، العرائض: و وجدنا كتاب الدبابت و القصاص منه في كتاب الام نقله الامام الشافعي فيه لا د عليه فالتفتاه من الام و أخضاه بأخر الكتاب. و دأب المؤلف في الكتاب انه يذكر في الباب اولاً قول شيخه بقوله. قال ابو حنيفة، ثم يردف يقول اهل المدينة بقوله: و قال اهل المدينة، ثم يريد قول الامام و يحتاج له على اهل المدينة و تارة يذكر قول الامام مالك ايضاً في ما بين اقوال اهل المدينة: فالكتاب مملوء بأقوالهم. فالاناسب لنا ان نذكر تراجم هؤلاء الثلاثة و ترجمة راوي الكتاب و ترجمة مصحح الكتاب و شارحه ايضاً في المقدمة ليكون القاري بصيراً بأحوالهم، فأذكر اولاً

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ترجمة راوى الكتاب فأقول - وبالله التوفيق - وهو عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى  
نخفه على محمد بن الحسن قبل انه لزمه مئة شهر، قال ابن سماعه: كان عيسى حسن الوجه  
و حسن الحفظ الحديث و كنت ادعوه لمجلس محمد بن الحسن يأبى الى ان لازمه  
و قال : و كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت فى ملك الله مثل هذا الرجل  
كذا فى الجواهر المضية ج ١ ص ٤٠١ ، و قال الصيمرى : اخبرنا عبد الله بن محمد  
الشاهد قال حدثنا القاضى مكرم قال حدثنا احمد بن محمد بن المغلس قال سمعت محمد  
ابن سماعه يقول : كان عيسى بن ابان يهلى معنا و كنت ادعوه ان يأتى محمد بن الحسن  
فيقول : هؤلاء قوم يخالفون الحديث و كان عيسى حسن الحفظ للحديث فضلى معنا يوما  
الصح و كان يوم مجلس محمد فلم افارقه حتى جلس فى المجلس فلما فرغ محمد ادنيه اليه  
و قلت له هذا ابن اخيك ابان بن صدقة الكاتب و معه ذكاه و معرفة بالحديث و أنا  
ادعوه اليك فيأتى و يقول : انتم تخالفون الحديث فأقل عليه و قال : بانى ما الذى  
رأيتا تخالفه من الحديث لا تشهد علينا حتى تسمع منا فسأله يومئذ عن خمسة و عشرين بابا  
من الحديث لمجلس محمد بن الحسن يجيبه عنها و يجبر بما فيه من المنسوخ و يأتى بالشواهد  
و الدلائل فالتفت الى بعد ما خرجا و قال : كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى  
ما ظننت ان فى ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس ولزم محمد بن الحسن لزوما شديدا  
حتى نقه - اه (ق ٧٣ - ٢) من اخبار ابى حنيفة و أصحابه . و روى هذا الخبر الخطيب  
ايضا فى ترجمة عيسى ج ١١ ص ١٥٨ من تاريخه قال العلامة الكوثرى بعد ما نقل  
عن الصيمرى حديث ابن سماعه المذكور : و عيسى بن ابان هذا جبل من جبال العلم  
و هو راوى كتاب الحجج على اهل المدينة عن محمد بن الحسن و مؤلف كتاب الحجج  
الصغير فى الرد على ما ادعاه عيسى بن هارون الهاشمى رفيق المأمون فى عهد طلبه  
للحديث من مخالفة ابى حنيفة لأحاديث صحيحة دونها الهاشمى فى كتاب حتى طلب

المؤمن الى العلماء ان يدوا ما عديم بشأن كتاب الهاشمي هذا ولم يعجبه ما كتبه اسمعيل بن حماد ولا ما سطره بشر ولا ما جمعه يحيى بن اكرم واما اعجبه غاية الاعجاب كتاب عيسى بن ابان هذا و اعتبره قاضيا على كتاب الهاشمي . و القضية معروفة في كتاب ابن ابي العوام و كتاب الصيمري و لعيسى بن ابان هذا ايضا كتاب الحجج الكبير في الرد على قديم الشافعي و هو سبب انصرافه من العراق في رحلته الاخيرة من غير ان يمكث بها الا اشهرا يسيرة حيث لم يجد متسا نشر قديمه بالعراق بعد كتاب عيسى بن ابان و لعيسى بن ابان ايضا كتاب في الرد على المريسي و الشافعي في شروط قبول الاخبار و تحتوي كتبه على تف في الأصول بنقلها من محمد بن الحسن و ابو بكر الرازي كثير القل من كتبه في اصوله ، و الحاصل ان عيسى بن ابان يعد جلا من جبال المحتاج في الفقه - اه ص ٤٩ ، و نقل في الخواهر عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول : ما في الاسلام قاص الله منه يحيى عيسى بن ابان في وقته ، قال الطحاوي : و سمعت بكار بن قتيبة يقول كان لا قاصيان لا مثل لهما . اسمعيل بن حماد و عيسى بن ابان . و نقل عن الطحاوي ايضا عن بكار عن هلال : ما ولي الصرة مد كان الاسلام الى وقتنا هذا قاض الله من عيسى بن ابان - اه . و قال الخطيب في تاريخه : ولما خرج المؤمن الى قم الصلح بسبب بوران اخرج معه يحيى بن اكرم فاستخلف على الجانب الشرقي عيسى بن ابان احد الفقهاء من اهل العراق وله مسائل كثيرة و احتجاج لمذهب ابي حنيفة و كان خيرا فاضلا ، و روى عن الصيمري بسنده عن ابي جعفر الطحاوي قال : سمعت ابا خازم القاضي يقول : ما رأيت لاهل بغداد حدنا اذكى من عيسى بن ابان و بشر بن الوليد ، و قال ابو خازم : كان عيسى رجلا صعبا جدا و كُن يقول : والله لو أتيت برجل يفعل في ماله كفعلي في مالي لحجرت عليه قال : و قدم اليه رجل محمد بن عباد المهدي فادعى عليه اربعة مائة دينار فسأل عيسى عما

## مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

ادعاه عليه فافر له بذلك فقال له الرجل احسنه لي فقال له عيسى اما الحبس فواجب  
ولكني لا اري حسن ابي عبد الله و انا اقدر على فداءه من مالى ففروها عنه عيسى  
من ماله ، و روى الخطيب بسنده عن ابي حسان الزياتي قال : سنة احدى و عشرين  
و مائتين فيها مات عيسى ابن ابان بن صدقة قاضي البصرة لفترة صفر ، و روى عن  
محمد بن سعد قال سنة احدى و عشرين مات فيها عيسى بن ابان بن صدقة قاضي اهل  
البصرة بالبصرة يوم الاربعاء في المحرم و دفن و كان حج ثم قدم البصرة منصورا فمات  
بعد قدومه بأيام - اهـ ج ١١ ص ١٦١ .

### ترجمة مؤلف الكتاب

## الامام الرباني

و هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني نسبة الى شيبان بن قحطان بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .  
قيلة معروفة في بكر بن وائل ، ولد بواسط سنة ١٣٢ و نشأ بالكوفة و تلمذ لابي حنيفة ،  
و سماع الحديث عن مسعر بن كدام و سفيان الثوري و مالك بن دينار و مالك  
ابن انس و الاوزاعي و دعيمة و القاسمي ابي يوسف و سكن بغداد و حدث بها ،  
و روى عنه محمد بن ادریس الشافعي و هشام بن عبيد الله الرازي و أبو عبيد القاسم  
ابن سلام ، و كان الرشيد و لاه الى قضاء الرقة فصف هناك كتابا سماه بالرقبات ثم  
عزله فرجع الى بغداد ، و لما خرج هارون الرشيد الى الري امره بخرج معه فمات  
بالري سنة تسع و ثمانين و مائة - كذا في كتاب الأنساب للسمعاني ، اقول هكذا  
ذكره النووي ايضا في تهذيب الاسماء و اللغات نقلا عن تاريخ بغداد للخطيب البغدادي  
و هو نص صريح على ان الشافعي من تلامذة محمد ، و قد انكر ابن تيمية العراقي  
الدمشقي الحنبلي ذلك فانه لما ذكر الحسن بن يوسف الحلي الشيعة في كتابه منهاج

الكرامة ان الشافعي قرأ على محمد بن الحسن رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة قائلا ليس ذلك بل جالسه وعرف طريقته وأول من اظهر الخلاف لمحمد و الرد عليه هو الشافعي فان محمدا اظهر الرد على مالك و اهل المدينة فظفر الشافعي في كلامه - انتهى ، ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد انه لم يقرأ عليه كقراءة طلبة زمانه على اساتذتهم فيمكن ان يكون مسلما لكنه لا يثبت التلذذ مطلقا وان اراد انه لم يرو عنه شيئا فكلام الخطيب ثم السمعاني و النووي يكذبه ، و أما كون الشافعي اول من اظهر الخلاف و الرد على محمد فهو غير مناف للتلذذ فان الشافعي قد صنف في الرد على مالك كتابا مع انه تليذه ، وكذلك ادعى الحلبي ان ابا حنيفة قرأ على جعفر الصادق ، و أنكره ابن تيمية قائلا هذا من الكذب الذي يعرفه من له أدنى علم فان ابا حنيفة من اقران جعفر الصادق و كان ابو حنيفة يفتي في حياة محمد بن علي واهل الصادق و لا يعرف ان ابا حنيفة اخذ عن جعفر الصادق و لا من ابيه مسألة واحدة بل اخذ عن اسننهما كقطاه بن ابي رباح و حماد و غيرهما - انتهى ، وفيه ايضا ما فيه قد اثبت ما ذكره صاحب «شكاة المصايح» حيث قال في كتاب اسماء رجال المشكاة في ترجمة جعفر الصادق : سمع منه الأئمة الاعلام نحو يحيى بن سعيد و ابن جريج و مالك بن انس و الثوري و ابن عينة و ابي حنيفة - انتهى ، و قال علي القاري في طبقاته عند ذكر مشايخ ابي حنيفة و من اهل المدينة الامام جعفر بن محمد الصادق و كان يساذه و يطارحه و هو تابعي من اكابر اهل البيت - انتهى . و أما كون ابي حنيفة من اقران جعفر فهو لا يقدح في التلذذ كما لا يخفى ، وكذلك ادعى الحلبي ان احمد بن حنبل من تلامذة الشافعي و أنكره ابن تيمية قائلا : احمد لم يقرأ على الشافعي و لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن - انتهى . وفيه ايضا ما فيه فانه امر مشهور في الترايخ و كتب اسماء الرجال قد ذكره صاحب المشكاة و غيره فلا يضر انكاره ، و ذكر الكفوف في اعلام الاخيار

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

في التقدمة شرح المقدمة انما ظهر علوم ابي حنيفة بتصانيف محمد حتى قيل انه صنف  
تسعمائة و تسعين كتابا كلها في العلوم الدينية. و قيل رثى محمد في المام بعد وفاته قتيلا  
له : كيف كنت في حال النزاع ؟ فقال : كنت تأملا في مسألة من مسائل المكاتب  
فلم اشعر بخروج روحي. و قيل لاحمد بن حنبل : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟  
قال : من كتب محمد بن الحسن. و عن ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول : قال محمد  
ابن الحسن : اقممت على باب مالك ثلاث سنين و سمعت من لفظه سبعمائة حديث و نيفا ،  
و روى ان الشافعي بات عند محمد و قام ال الصباح و اضطلع محمد فاستكثر الشافعي  
منه ذلك فلما طلع الفجر قام و صلى بلا تجديد وضوء فقال الشافعي لمحمد قال انك  
عملت لنفسك حتى الصباح و أنا عملت للامة استخرجت من كتاب الله نيفا و ألف  
مسألة ، و قيل لميس بن ابان : او يوسف الله أم محمد ؟ قال : اعتبروا بكتبهما يعني  
ان محمدا الله . و ذكر الثوري في تهذيب الاسماء انه روى الخطيب باسناده عن اسمعيل  
ابن حماد بن ابي حنيفة قال : كان محمد يجلس في مسجد الكوفة و هو ابن عشرين سنة ،  
و باسناده عن الشافعي قال : ما رأيت اعقل من محمد ، و عن محمد بن سماعه قال قال محمد  
لأهله : لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي و خذوا ما تحتاجون اليه من  
وكيلي ، و عن ابي رجاء عن محمويه قال : رأيت محمدا في المنام قلت : يا أبا عبد الله  
الام صرت ؟ قال : قال لي ربي اني لم اجعلك وعاء للعلم و أنا اريد ان اعذبك قلت :  
ما فعل ابو يوسف ؟ قال : فوق ، قلت : ما فعل ابو حنيفة ؟ قال : فوق ابي يوسف بطبقات  
انتهى من مقدمة الجامع الصغير (النافع الكبير) قلت و هو مؤلف الكتب الستة المشهورة بظاهر  
الرواية الجامع الصغير و الزوائد و زيادات الزوائد و السير الصغير  
و السير الكبير و كتاب الاصل المشهور بالمبسوط و كتاب الحجة على اهل المدينة هذا  
و له الامالي الشهيرة بالكيسانيات و من تصانيفه المارونيات و الرقيات و الجرجانيات



## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و الموطأ و كتاب الآثار و كتاب الكسب ، قيل سئل احمد بن حنبل من : ابن لك هذه المسائل الدقيقة ؟ فقال : من كتب محمد بن الحسن ، و قل الشافعي : يا ابا عبد الله ! خالفك الفقهاء هال : هل رأيت ضيقا قط اللهم الا محمد بن الحسن فانه كان يملا العين و القلب قال : ما رأيت سميما قط الا محمد بن الحسن ، و قال : ما رأيت اعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كانه عليه نزل ، و قال : ما سمعت احدا قط كان اذا تكلم رأيت ان القرآن نزل بلمته غير محمد بن الحسن ، و لقد كتبت عنه حمل جل يخفى ذكره - راجع بلوغ الاماني و جزء الفهم في سابقه و مناقب الكردي و غيرها من كتب المناقب و انوار يخمد مناقبه كثيرة لا تحتمل هذه الترجمة الصغيرة و الوجيزة - فرحمه الله و رضى عنه رضى الأبرار .

## ذكر الامام الاعظم

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الأحرار ما وقع عليه رق و النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه العلوذج في يوم مهر - ان فقال علي : مهر - جونا كل يوم . كذا قال الحطيب في تاريخه : و ذهب ثابت الى علي بن ابي طالب و هو صغير فدعا له بالركعة فيه و في ذريته .

و قال الخوارزمي في جامع مسانيد الامام اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات . و قل علي القاري في شرح شرح النخبة عن البخاري ان المتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه ايام . و كان هو زاهدا عابدا و رعا تقيا كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات و قد عد مشايخه فبلغ اربعة آلاف شيخ - كذا في مفتاح السعادة قال ابن حزم : جميع اصحاب ابي حنيفة

بمجموع على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعف الحديث أولى عنده من القياس والرأى  
قال عبيد الله بن عمرو الرقي : كنا عند الأعمش وعنده أبو حنيفة فمثل الأعمش  
عن مسألة فقال : افته يا نعمان فأفاه أبو حنيفة فقال : من أين قلت هذا ؟ قال : لحديث  
حدثناه أنت ثم ذكر له الحديث ، فقال له الأعمش : أنتم الإطباء ونحن الصيادلة - اه  
من مناقب الذهبي ص ٢١ ، وذكر الخطيب في تاريخه وغيره أن أبا حنيفة رحمه الله  
رأى في المنام كأنه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع عظامه  
إلى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين : صاحب هذه الرؤيا يثور  
علما لم يسقه إليه أحد قبله . قال الشافعي : قبل لما لك : هل رأيت أبا حنيفة ؟ فقال : نعم  
رأيت رجلا لو كلكت في هذه السارية أن يحملها ذهب لقام بحجته . و روى حرمة  
أن يحيى عن الشافعي أنه قال : من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة .  
و روى الربيع عن الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة رحمه الله . و روى  
أبو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول : من أراد أن يعرف الفقه فليزِم أبا حنيفة  
وأصحابه - كذا في تعاليق الأنوار . و قال يحيى بن معين : الفقه لله أبي حنيفة على هذا  
أدركت الناس . و قال ابن المبارك : قلت لسفيان الثوري : يا أبا عبد الله أما أهد  
أبا حنيفة عن النية ما سمعته يتأب عدوا له قط فقال هو أعقل من أن يسلط على حسنة  
ما بذهبا . و روى أنه حج خمسا وخمسين حجة وأنه صلى صلاة الفجر بوضوء  
العشاء أربعين سنة وكان غالبا يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة . وكان  
يسمع بكأؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه . و قال الثعراfi في الطبقات : قال عبد الله  
ابن المبارك بلغنا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة بوضوء  
واحد وكان نومه جالسا ينام لحقة ( و في نسخة طبعت بمصر : نومه دائما ساعة )  
بين الظهر والمصر و في الشتاء ينام لحقة من أول الليل . و قال الحسن بن عمار : لما

تولى غسل ابي حنيفة رحمه الله و غفرلك لم تقطر منذ ثلاثين سنة و لم توسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة . قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه و تحفظه ، و بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يالون بالطنن على الاثمة كالحطيب طعن على ابي حنيفة و الامام احمد و كابن الجوزي فانه تابع الحطيب في الطعن على ابي حنيفة . و قال سطره : ليس العجب من الحطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجد كيف سلك اسلوبه . و كأبي نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية و ذكر من دونه علما و زهدا . قال ابن حجر في بعض رسائله ان الطنن ان كان من غير اقران الامام هو مقلدا لما قاله او كتبه اعداؤه و ان كان من اقرانه فلا يمتد به لأن قول الاقران بعضهم في بعض غير مقول كما صرح به الذهبي قال : و لا سيما اذا لاح انه لعداوة المذهب اذا الحسد لا نجو منه الا من عصمه الله تعالى . و قال التاج السبكي : ينبغي لك ان تسلك سبيل الادب مع الاثمة الماضين فايك ثم اياك ان تصفى الى ما اتفق بين ابي حنيفة و سفيان الثوري . و قال القرطبي : اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عاددا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مرعبا وجهه الله تعالى بعلمه ، و العجب من مقلدي الامام الشافعي رحمه الله كيف يطننون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعي رحمه الله هل هذا الا طعن امام مذهبه . قال الشعراني في الميزان : لو انصف المقلدون للامام مالك و الشافعي لم يضغف احد منهم قولاً من اقوال ابي حنيفة رحمه الله بعد ان سمعوا مدح انتمهم له ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك الفتور في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه و قد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة آخر المذاهب انقطاعا كما هو اول المذاهب المدونة . و شأن ابي حنيفة رحمه الله ارفع من ان

ان يشت له فضل بالأحاديث الموضوعية ويكنى في اثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على سلمان فقال : لو كان الايمان عد الثريا لئاله رجل من هؤلاء ، وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة و المشار اليه سلمان وحده على ارادة الجنس و يحتمل ان يراد بهم اهل العجم كلهم و قد كان جد أبي حنيفة من فارس ، و قال الحافظ السيوطي : هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يستمد عليه في الاشارة الى أبي حنيفة . و قال العلامة الشافعي صاحب السيرة تليذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد . و قال الشافعي : و أما سلمان الفارسي رضي الله عنه فهو و ان كان اصل من أبي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم والاجتهاد و شر الدين و تدور احكامه كأبي حنيفة و قد يوجد في المصنوع ما لا يوجد في العاصل . و مما ما اورده العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلاة والسلام قال : ترفع زينة الدنيا سنة حمسين و مائة و قد قال شمس الأئمة الكردي : ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لانه مات في تلك السنة . و قال ابن عبد البر : لا تتكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا ليس به القول فيه فاني و الله ما رأيت اصل ولا اورع ولا اتقه منه . و كان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فأبى عليه فخره مائة سوط في عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو على الامتناع فلما رأى ذلك خلى سبيله . و نقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد و اراد ان يوليه قضاء القضاة فأبى خلف عليه لبغتان و خلف ابو حنيفة ان لا يفعل و جرى بينهما كلام و استقر الامام على الامتناع فأمر به الى الحبس . و نقل ان الامام قال : انا لا اصلح القضاء ، قال المنصور : كذبت انت ، فقال له الامام :

كيف يحمل لك ان تول قاضيا هو كذاب . وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة . كذا قال ابن حجر ، وقيل : سنة احدى و سبعين ، وقيل : سنة سبعين ، وقيل : سنة احدى وستين . وتوفى في رجب ، وقيل : في شعبان سنة خمسين ومائة ، وقيل : ثلاث وخمسين ببغداد في السجن ، وقيل : انه لم يمض في السجن . وقيل انه دفع اليه قدح فيه سم فامتنع وقال : لا اعين على قتل نفس فصب في فيه قهرا وقيل : ان ذلك بحضرة المنصور ومات منه . وصلى عليه الحسن بن عمار و حزر من صلى عليه مقدار خمسين الفا . وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما . كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد وقبره هناك يزار وصح ان الامام لما احس بالموت حمد فمات وهو ساجد رضى الله تعالى عنه وعن تابعيه . انتهى ما ذكره العلامة ابو الحسنات رحمه الله في مقدمة الهداية ملخصا ، قلت : ذكر الذهبي في جزء مناقب امامنا الاعظم عن محمد بن حماد المصيصى مولى بنى هاشم حدثني ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد اخبرني جعفر بن الحسن امامنا قال : رأيت ابا حنيفة في النوم فقلت : له ما فعل الله بك يا ابا حنيفة ؟ قال : غفر لى . قلت له : بالعلم ؟ قال : ما اضر القترى على صاحبها قلت : بم قال : بقول الناس في ما لم يعلم منى . اهـ ص ٣٣ ، و نعم ما قيل :

ايا جليل نعمان ان حسا كسا      لنحى ولا تحصى فضائل نعمان  
و رحم الله من قال :

حصى من الخيرات ما اعدته      يوم القيامة فى رضى الرحمن  
دين النبي محمد خير الورى      ثم اعتقداى مذهب النعمان

## امام دارالجمرة

اما مالك فما ادراك ما مالك ، امام الأئمة و مالك الازمة رأس اجلة دار الهجرة قدوة علماء المدينة العلية يميز اللسان عن ذكر اوصافه الجليلة و يقصر

اللسان من ذكر محاسنه الحميدة . ولذكر ههنا نبذا من احواله ملخصا من معدن اليواقيت  
 الملمعة في مناقب الأئمة الاربعة وغيره من كتب ثغرات الامة فاصدا فيه الاختصار  
 فالطول يقتضى الاسفار الكبار ، فأما اسمه ونسبه فهو مالك ابن نسر بن مالك بن  
 ابن عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان - بغين معممة وياه تحته - . ويقال : عثمان  
 ابن خثيل - محم وثاء مثله ولام - . وقيل : خثيل - نخاء معممة - ابن عمرو بن الحارث  
 الأصحى المندقى نسبة الى اصح - بالفتح - قلة من يعرب بن قطان وحده الأعلى  
 ابو عامر - ذكره الذهبي في تحيد الصحابة . قال : كان في زمن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولابنه مالك رواية عن عثمان وغيره ، وأما ولادته ووفاته فذكر اليافي  
 في طبقات الفقهاء انه ولد سنة أربع وتسعين ، و ذكر ان خلكان غره انه ولد سنة  
 خمس وتسعين ، و قال : سنة تسعين . و ذكر المزي في تهذيب الكمال : وفاته سنة  
 تسع وتسعين ومائة نحو رابع عشرة من ربيع الأول وحمل به في بطن امه ثلاث  
 سنين وكان دفته بالضع وقبره بزار وينرك به ، وأما مشايخه وأصحابه فهم  
 كثيرين . فمن مشايخه : ابراهيم بن ابي علة المقدسي وإبراهيم بن عتبة بن جعفر بن محمد  
 الصائقي و نافع مولى ابن عمرو ومحمد بن سعيد والزهرى وعد الله بن زيار وغيرهم .  
 ومن تلامذته . سيفان الثوري وسعيد بن منصور وعد الله بن المبارك وعد الرحمن  
 الأوزاعي وهو أكرمهم وليث بن سعد من اقرانه والامام النافعي محمد بن ادريس  
 ومحمد بن الحسن السيلاني وغيرهم ، وأما ثناء الناس عليه ومناقبه ، فهو كثير ،  
 قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الأنساب : ان الامام مالك بن انس كان امام  
 دار الهجرة وفيها ظهر الحق وأقام الدين ومنها فحيت البلاد وتواصلت الامداد  
 وسمى عالم المدينة وانتشر عليه في الأمصار واشتهر في سائر الأقطار وضربت له  
 اكباد الابل وارتحل الناس اليه من كل فج عميق واتصب للتدريس وهو ابن سبع

## مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

عشرة سنة وعاش قريبا من تسعين ومكث يفتي الناس ويعلم الناس نحواً من سبعين سنة وشهد له التامون بالفقه والحديث - انتهى - وفي الروض القاطع : انه العالم الذي نشر به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البرمدي وغيره وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ينقطع العلم فلا يبق عالم اعلم من عالم المدينة . وفي حديث آخر عن أبي هريرة : يوشك الناس ان يضربوا ، كاد الابل لا يحيدون عالماً اعلم من عالم المدينة . قال سفيان بن عيينة : كانوا يرونه مالكا ، وقال عبد الرزاق كسارون انه مالك فلا يعرف هنا الاسم لغيره ولا ضرت الكاد الابل الى احد مثل ما صرحت اليه . وقال ابن مذهب . سمعت مالكا يقول : ما اجبت حتى شهد لي سمعون شحاذي اهل لذلك . وقال الشافعي : لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . وقال رجل للشافعي : هل رأيت احداً مني ادركت مثل مالك ؟ فقال : سمعت من تعد منا في السبع والعلم يقولون : ما رأينا مثل مالك ، فكيف يرى مثله ؟ وقال محمد بن ربيع : حججت مع ابي وأما صبي فمات في مسجد رسول الله فرأيت في السوم رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه خرج من قبره وهو مكتف على أبي بكر وعمر فماتت وسليت فرد السلام فقلت : يا رسول الله اين انت ذاهب ؟ قال اقيم لمالك الصراط المستقيم . فانتهت وأتيت أنا وأبي الى مالك فوجدت الناس مجتمعين على مالك وقد اخرج لهم الموطأ ، وقال محمد بن عبد الحكم : سمعت محمد بن السري يقول : رأيت رسول الله في المنام فقلت : حدثني بلم احدث به عنك ، قال يا ابن السري لقي قد وصلت بمالك تكذب بفرقه عليكم الا وهو الموطأ ليس بعد كتاب الله ولا سنتي في اجماع المسلمين حديث اصح من الموطأ فاستمعه تنفع به . وقال يحيى بن سعيد : ما في القوم اصح حديثاً من مالك ثم سفيان الثوري وابن عينة . وقال ابو مسلم الخزازي : كان مالك اذا اراد ان يجلس ترضاً وضواة للصلوات ولبس احسن ثيابه وتطيب وشط لحية

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

قيل له في ذلك فقال : لو قرأ به حديث رسول الله ، وقال ابن المبارك : كنت عند مالك و هو يحدثنا بحديث رسول الله فلدغته عقرب ست عشرة مرة و هو يتغير لونه و يصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجا فقال : صبرت اجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم . و قال مصعب ر عد الله . كان مالك اذا ذكر النبي صلى الله عليه و سلم يتغير لونه و نحى ، قيل له في ذلك قال : لو رأيتم ما رأيت لما انكرتم . و ذكر ابن خلكان كان مالك لا يركب في المدينة مع ضعفه و كبر سنه و يقول : لا اركب في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه و سلم مدفونة . اه من مقدمة الموطأ للإمام محمد باختصار و مناقه كثيرة رضى الله عنه و رحمننا بعمرته .

### ترجمة شارح العلامة

#### رتبها العلامة المحقق مولانا السيد محمد يوسف البنورى

شارح كتاب الحجة و مصححه هو العلامة الشيخ المحدث المفتى السيد مهدى حسن ابن السيد كاظم حسن بن العلامة الطيب الحاذق و المفتى الفاضل السيد فضل الله بن العارف بالله السيد الشاه محب الله بن شيخ عصره السيد قطب الدين المدعو بقطبي ميان بن الشيخ السيد درويش بن الشيخ السيد الشاه شهاب الدين احمد الشاه آبادى بن الشيخ الكامل السيد ابى اسحاق ابراهيم بن الفاضل السيد الشاه شهاب الدين احمد الجيلانى الذى ينتهى نسه السامى الى الشيخ الامام الرمانى الشيخ محي الدين عبد القادر الجيلانى الحنفى و الحسبى بمشرىن واسطة جده السيد ابواسحاق ابراهيم جاء الى دهلئ من بغداد فى عهد السلطان شاه جهان ثم رجع بعد تسع سنوات الى بغداد ثم عاد الى الهند قوفى بأورنگ آباد من بلاد الهند . ثم دخل الهند ابنة السيد احمد جاء من بغداد الى دهلئ سنة ١٠٩٠ هـ فى عهد السلطان عالمكير و سكن بلدة شاه آباد و قوفى بها و دفن بمحلة كثره





## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و اشتغل بالافتاء في تلك البلاد في مقاطعة بومبائي من سنة ١٣٣٨ الى سنة ١٣٦٨ هـ ثلاثين عاما كاملا إلى ان اصبح صدر دارالافتاء في دار العلوم الديوبندية في سنة ١٣٦٨ هـ ولا زال بها يفتي و يخدم الدين و العلم و انتهت اليه رئاسة الافتاء في تلك البلاد و درس مرتين فيها شرح معاني الآثار للطحاوي تدریس بحث و تحقیق

و حج اول مرة سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ هـ ثم حج بعده اربع مرات الى اليوم و لقي في هذه الاسفار مشايخ الحرمين و ذاكر معهم في شتى المسائل لإفادة و استفادة و حصل له منهم الاجازات و الشهادات .

و تلقى الاجازات من مشايخ البلاد في الحرمين الشريفين فقي مكة مشايخ منهم الشيخ احمد بن علي تبحر الطائفي المكي الشافعي مدرس الحرم و الشيخ عمر بن ابي بكر ماجيد الشافعي وكيل الحنابلة و الشيخ الشريف محمد بن هاشم الحنفي و الشيخ حبيب الله ابن ماياني المالكي الشافعي و الشيخ الشريف حسين بن علي الملك و ماهر العلوم النقلة و العقلة الشيخ محمد المرزوقي و الشيخ محمد حسن البشاورى المهاجر المكي - مؤلف غنية الناسك ، و الشيخ عمر بن حمدان المحرس المالكي و مولانا الشيخ شفيع الدين الهندي المهاجر المكي و غيرهم و بالمدينة عن مشايخ منهم الشيخ احمد شمس المالكي المغربي و الشيخ محمد زكي بن الشيخ العلامة السيد احمد البرزنجي الشافعي و قاضي القضاة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر البري المدني المدرس بالحرم المدني و الشيخ محمد عائش بن محمود الشافعي المصري المدني و الشيخ عبد القادر الطرابلسي الحنفي و الشيخ محمد طيب المغربي المالكي و الشیخة امة الله بنت المحدث الشيخ عبد الغني المجددي المهاجر المدني و الشيخ عبد الله بن الشيخ حسين بن محسن الانصاري البني و الشيخ خليل احمد الهندي المهاجر المدني صاحب بذل المجهود شرح سنن ابي داود ،

## مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

و قد تلقى الاحارة مكاتبه من الشيخ المحقق العلامة الكوثري زيل المصاهرة : و قد استعاز من امام العصر الشيخ محمد انور شاه الكشمري كتاب الحجة اهل على المدينة و كتاب الآثار كلاهما للامام محمد بن الحسن الشيباني .

وله تأليف باللغة العربية و الاردنية و أما باللغة الالمانية المتسوعة في الروايات المرحوعة و منها شرح كتاب الآثار في ثلاث مجلدات و منها هذا المجلد ح على كتاب الحجة و منها الدرر الثمين . رجال كتاب الآثار و شرح لاعات محمد في كتاب الآثار و الانتهاء في رد الدعة .

و أما باللغة الاردنية فكثيرة منها : الفاء اللمعة على حديث لاجمة و إفامة البرهان المبين و التحقيق المبين و قطع الوين و مؤن القرين و الاختلاف المبين مفيد القاري و السامع و الوصيحان و كنف العمة عن سراح الأنفة و راسة العريف و المحقق امام في حديث اذا حرح الامام فلا صلاة ولا كلام ، رفع الارتياب و التسميم الحيدري و صرة الصمصام و اظهار دخل المريد و اظهار الصواب و اظهار اسرار المنتهين و الاسعاف و السور في حكم الجهر بالكبير و القول بالصواب و طوع بدير الرضا و غيرها في شتى الموضوعات .

وله يميز جيد باللغة الاردنية كشرح الأدب و له شعر كشرح العلماء . و هو طویل المعنى في كتاباته و ردوده لا يحول دونه سامة ولا ملل . و أسلوب كتابته بالعربية سهل واضح لا غلق فيه و هو ممتاز في علمه من حال السعة و رجال كنف الحديث و له عناية بالعلماء الحيفة و القاطنهم من بين ثانيا كتب الرجال و الطفاة و الراحم كثير المطالعة دائب الدهر مضياف الى الناية كريم النفس طلق اليدن طلق الحيد و مأخذه الحجة في دين الله فلا يحاف فيها لومة لائم . اصبح اليوم وحيدا في سعة المعلومات نكتب العارفي و قد تحكمت عليها اكثر من اربعين عاما . كثير الصادة في

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

شهر رمضان يتكف في كل رمضان ويجتهد في ختمات القرآن دمث الاخلاق ودبيع  
مسالم يحب الفقراء و يكرم العلماء يعيش عيشة العلماء في زيّه و أناته و قد داغ من  
سنه الى ٨٤ سنة ولا يزال مكا على الاماء و خدمة العلم بكل نشاط - بارك الله في عمره  
الميمون و كثر من امثاله في هذه القرون .

و في الآخر نشكر لحكومة الهند الفراء حيث امدتنا لنشر مثل هذه الجواهر  
القيمة الثمينة ليستفيد منه اهل العلم شرقا و غربا .

تم طبع المقدمة بحمد الله و منه يوم الاحد السابع من شهر الله المحرم الحرام  
من شهور سنة ١٣٨٥ و صلى الله على نبيه المصطفى و آله الشرفا .

ابو الوفا

رئيس لجنة احياء المعارف التعمانية

مجدد آباد الدكن



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات والمواقيت

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينبغي أن يسفر<sup>١</sup> بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار ولأن<sup>٢</sup> صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغي أن يسفر بها لأن يشهدها من كان نائماً ومن كان غير نائم .

وقال أهل المدينة ومالك : ينبغي أن يغسل بها لما جاء في ذلك من الأخبار . وقال محمد بن الحسن : قد جاء<sup>٣</sup> في ذلك آثار مختلفة من التغليس والاسفار بالفجر ، والاسفار بالفجر أحب إلينا لأن القوم كانوا يغسلون فيطيلون القراءة فيصرفون كما ينصرف اصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .

وقد بلغنا<sup>٤</sup> عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فأنما كانوا يغسلون لذلك : فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للعقول وهو التتوير .

(٢) قوله « ولأن » الواو ساقطة من نسخة الآستانة .

(٣) كذا في الأصل المدني وكذا في الهندية بالتذكير ، وفي نسخة الآستانة : قد جاءت .

(٤) أي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

(٥) قال الطحاوي : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن أبي مرير قال انا ابن لهيعة =

## كتاب الحُجَّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

بسورة' المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .

وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .  
= قال ثنا عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزيدى رضى الله تعالى عنه  
قال : صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح قرأ بسورة البقرة في الركعتين جميعا ،  
فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه : كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تحبنا  
غافلين اهـ . و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال  
ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح قرأ  
بسورة آل عمران ، قالوا : قد كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تحبنا غافلين - اهـ .  
( ١ ) هكذا في الأصل و هكذا في المندية ، و في نسخة الأستانة : بسور المفصل .

( ٢ ) قلت : و قد اسنده الامام محمد فيما بعد .

( ٣ ) قلت : أخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن ليد عن رافع  
ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه  
اعظم للأجر - اهـ . و قال : حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المنذرى  
و المزي . و أخرجه الطحاوى في معاني الآثار حدثنا علي بن شية قال ثنا ابو نعيم قال  
ثنا سفيان الثوري عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و في آخره : فكلمنا اسفرتم  
فهو اعظم للأجر ، او قال : لأجوركم - اهـ . و أخرجه البيهقي في ( ج ١ ص ٤٥٧ )  
من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بثله . و رواه ايضا عن  
عاصم محمد بن عجلان أخرجه من طريقه الطحاوى في معاني الآثار و ابن حبان في صحيحه  
و لفظه : اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصحتم بالصبح كان اعظم لأجوركم . و أخرجه  
ايضا ابو داود و ابن ماجه ، و لفظ الطحاوى : اسفروا بالفجر فكلمنا اسفرتم فهو اعظم  
للأجر : او قال : لأجوركم . و له طريق آخر . أخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب  
ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

كتاب الحج ( اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني  
حديث مستفيض 'معروف' .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح القرشي عن هُرَيْرٍ بن عبد الرحمن قال سمعت  
جدي رافع بن خديج قال: نثرُ بلال يؤذن للفجر، فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم: اسفروا بلال! قال: لجلس؛ ثم شز الثانية ليؤذن،  
= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال: ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر؛ ورجال هذا السند ثقات. وفي  
الخلافيات للبيهقي عن أبي الزاهرية عن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال: اسفروا بالفجر؛ وهو مرسل. وروى من وجه آخر أيضا مرسلًا بسند  
صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن زيد بن أسلم أنه عليه الصلاة والسلام  
قال: اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر الثقي .

(١) أى منتشر شائع بين الأنعام .

(٢) أى مشهور . قلت: روى من حديث رافع بن خديج و من حديث بلال و من  
حديث أنس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث أبي هريرة  
و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية .

(٣) بالهاء و الرائين المهملين بينهما ياء مائة من تحت مضرا .

(٤) بالنون والسين و الزاى المعجمتين من النثر و هو القيام و الارتفاع و التباعد  
و النفور، و منه امرأة ناشزة و النشوز العصيان أيضا و يمكن النشر بالراء المهمة و هو  
في الأصول: نشر بالراء المهمة و هو التبوع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن  
مكان الى مكان .

(٥) و كان في الأصل « الفجر »، و الصواب « للفجر » كما هو في الهندية .

(٦) كذا في الأصل، و سقط لفظ « له » من المصورة .



## كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

- قال : اسفرأى بلال الجلس ؛ ثم نشر [ الثالثة - ١ ] ؛ قال : فركه ؛ فأذن .
- اخبرنا محمد بن يزيد قال اخبرنا محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة
- (١) ما بين المربعين زيادة من المصحح لأن السياق يقتضيه ، وكان ساقطاً من الأصول .
- (٢) قلت وهذه الطريق ترد تأويل الامام الشافعي وعنه الترمذي والبيهقي من معنى الاسفار بتحقيق الفجر ويشهد له رواية ابن ابي شيبة و اسحاق وغيرهما كما في التلخيص بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع بلهم من الاسفار اه وحديث هرير بن عبد الرحمن صريح في ذلك لا يجرى فيه ما زعموا من معنى الاسفار .
- (٣) وفي الهتدية ، و اخبرنا .
- (٤) من قوله « ابن عجلان » الى « عمر بن قتادة » ساقط من نسخة الآتية .
- (٥) وفي الأصل « عاصم بن عمرو عن قتادة » وهو تصحيف ، والصواب « عاصم ابن عمر بن قتادة » ، قلت : ومن هذه الطريق رواه اصحاب السنن الأربعة فالترمذي عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر والباقون عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح . و لفظ ابي داود فيه : اصحوا بالفجر ، قال ابن القطان في كتابه : طريقه طريق صحيح . و عاصم بن عمر وثقه النسائي وابن معين و أبو زرعة وغيرهم و لا اعرف احدا ضعفه و لا ذكره في جملة الضعفاء . و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس و الأربعين من القسم الأول . وفي لفظ له : اسفروا بصلاة الصبح فانه اعظم للأجر ، وفي لفظ له : وكلما اصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم . وفي لفظ للطبراني : وكلما اسفرتكم بالفجر فانه اعظم للأجر - اه فصب الراجعة . و هو عند البيهقي في ج ١ ص ٤٥٧ من السنن من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم به و الصلاة قبل تبيين الفجر و يفتنه لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا تجز عليها و يقي الفرض في ذمته ، وقوله « اعظم للأجر » افضل التفضيل ، فيقتضى اجر من احدهما اكل من الآخر فان صيغة افضل تقتضى المشاركة في الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمتشى =
- (١) عن

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

عن محمود<sup>١</sup> بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن<sup>٣</sup> رافع بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم<sup>٤</sup> قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا<sup>٥</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكما اصبحتم فهو اعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما نقله عنه الديلمي في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض الفاظ هذا الحديث ما يبعد التأويل بل ينميه رأسا الجوهر النقي بتغير ما .  
(١) وفي نسخة الاسنائة « محمد » والصواب « محمود » كما هو في الأصل .

(٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » . وإلا فالصواب ما كتبه فان الامام محمدا أكثر الرواية في كتبه عن سلام ابن سليم الحنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه .

(٣) وكان في الأصل « عن رافع » والصواب « ابن رافع » .

(٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، و اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم<sup>٦</sup> له لفظ « ما اسفرتم بالصبح فهو اعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرجه من طرق .

(٥) وفي الأصل « قال قال » و السياق يقتضي الجمع لانه يروى عن رجال من قومه وهو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .

## كتاب الحجة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح<sup>١</sup> اسفر<sup>٢</sup> بالغجر<sup>٣</sup> .  
و قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس يضاء قبة لم تتغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادركت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .  
و قال اهل المدينة و مالك : التعجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول . سعيد بن عامر بن عباس الطائي ، و هو غلط ، و الصواب . سعيد بن عبيد الطائي ، على ما كسه كما في الطحاوي و الجوهر النقي و غيرهما .  
(٢) مألون و الباء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب . ابن الناح مؤذن على رضي الله عنه فعال من نباح الكلب اه ، و ما وقع مألوا و الباء كما في البيهقي و الجوهر النقي و غيرهما . و نسخة . ابن ينامي . له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه . قال في الجوهر النقي بسد جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السد على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحيح الحاكم روايته كما مر . و قد تابع شريكا في هذا الآثار الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت عليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر يعني بصلاة الصبح - انتهى ؛ وكذا ناهيه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره من اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثاليين - ف .

## كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [ مختلفة ... ] و اما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

و الذي رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الأشعري ان صلّ الظهر اذا زاغت الشمس و العصر و الشمس 'يضاء قية' قبل ان تدخلها صفرة ، و كذلك قول . و هذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك بن ابي عامر عن ابيه ان عمر كتب بذلك الى ابي موسى الأشعري رضي الله عنه .

و قال محمد بن الحسن : و الشفق عندنا الحرة التي تكون في المغرب فاذا ذهب تلك الحرة فقد غاب الشفق ؛ و كذلك قال اهل المدينة و مالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي عن مكحول قال كان

(١) زده على اقتضاء السياق .

(٢) في الهدية ، صلى ، بالالف المصورة و هو تصحيف . بل هو أمر في الكتاب .

(٣-٣) في المصورة مواضع . يص قة ، هو خطأ .

(٤) في الهدية . وكذلك .

(٥) في الأصل ، ابي اسميل ، و هو غلط .

(٦) و في الأصل ، عن ابيه كتب الى ابي موسى ، و هو موم الى ان الكاتب مالك

ان ابي عامر و هو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني

( ص ٢٣ ) و التهذيب .

(٧) عند البيهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عادة بن الصامت و شداد بن

اوس قالوا : الشفق شفقان : الحرة و الباض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ و التعمر =

كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

عادة من الصلوات و شدد من اوس يصلان العشاء اذا عات الحرمة و يريان<sup>١</sup>  
اها الشفق

وكان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول الشفق البياض . وكان ابو حنيفة  
يقول لا يموت المغرب حتى يعيب الشفق [ الايص - ١ ] و لكنه كان  
يكراه تأخيرها اذا عات الشفق [ الآخر - ٢ ] . و يقول . وقتها حتى يعيب  
الشفق الايص - ٢

- حران المستطيل و المعترض . فاذا اصدع المعترض حات الصلاة . و روى عن  
سلمان عن ثور عن مكحول انه قال اذا دعت الحرمة فصل . قال سفيان و هو أحب  
الي و ذلك الشفق عندما لأن الناص لا يذهب حتى يمضي الليل انتهى و به يظهر ما في  
الأصل من الخلل في المتن

(١) و في الأصل : يرى انها . اى كل واحد منهما يعتقد - الخ  
(٢) رده اما و كذا لفظ الآخر فيما حد و الايص فيما حد ذلك و لعدم وجوده  
هم الخشى من العار ما هم - سألنا الله و إياه ، و المراد من الخلة الأخرى ان ما  
وقت المغرب عد الى حنيفة الى عيوبه الشفق الايص

(٣) اطر كيف رأى ابو حنيفة الطر من الأحداث و احوار الاحباط حات  
قال سافنداد وقت المغرب الى عروب الشفق الايص و اداء الصلاة قبل الآخر  
و الكراهة حده هو كوقت العصر فقد ادى حق الاحتياط و حق الانعاج بالآثار  
كف و هو منه النص منه الآمة

(٤) هكذا في الأصل و تقول وقتها حتى يعيب الشفق . وكذلك يقول محمد بن الحسن  
الخ و أنت علم ان محمدا لا يقول بالبياض بل بالحرمة فلا ياسب قوله وكذلك يقول  
محمد و لذا عبرت العار اللهم الا ان يقال مراده بقوله نص الشفق من غير قيد يعى  
و كذلك يقول ابو حنيفة - قدر

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن أخبرنا شعبة بن الحجاج ' عن قتادة [ عن أبي أيوب ]

عن عبد الله [ بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ] قال : ' حدثني مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و مرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ذكر الوقت فقال : ' الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصغر الشمس ، و المغرب ما لم يسقط ثور ' الشفق ، و النشاء الى نصف الليل ' ، و الفجر الى

( ١-١ ) و في الأصول . عن قتادة عن عبد الله ، و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل . عن قتادة عن أبي أيوب . - أي العنكي و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المراغي و المراغ حتى من الأزدي - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو عند مسلم و البيهقي و غيرهما . و لفظ ' عد الله ' إذا كان مجردا عن القيود يراد به عديم ابن مسعود رضي الله عنه ، و ههنا عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن مسعود رضي الله عنه كما يوم عارة الأصول . ففيها سقوط و تصحيف فلذا زدت اسم أبيه و اسم أبي أيوب بين المربعين .

( ٢ ) أي قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع . و عند مسلم في حديث أبي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة رفعه مرة و لم يرفعه مرتين ، و عند الطحاوي قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفعه مرة و لم يرفعه مرتين .

( ٣ ) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت في كلها .

( ٤ ) و في الأصول ' نور الشمس ' و هو تصحيف و غلط . و هو بالثاء المثناة كما هو عند مسلم و البيهقي و الطحاوي و غيرهم ، أو نور بالفاء كما هو عند أبي داود و غيره . و بالون معناه أيضا صحح لكن ' الشمس ' تصحيف ، و الصواب ' الشفق ' .

( ٥ ) فبه رد على ابن أبي شيبة حيث ألزم أبا حنيفة بكونه قائلًا بأن وقت النشاء الى نصف الليل في مسألة الثاني و المائة من وقت النشاء في كتاب الرد و لم يدر أنه قائل بأن =

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

ان تطلع الشمس . فقد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط  
نور الشفق .

و أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم التيمي ان رجلا أتى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات  
كلهن و أمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : ابن السائل عن  
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن طلوس عن  
ابن عباس ' رضى الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى  
== وقت العشاء الى طلوع الفجر . الأحاديث في ذلك مختلفة وردت على حسب السائلين  
عنه ارسلت ارسالا و اجملت اجمالا و تعين تلك الليل في الأحاديث التي سردها ابن  
ابى شيبة على غالب احوال المصنفين و أكثرهم و إليه يشير حديث . لو لا ان اشدق على  
امتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى تلك الليل . او كما قال . انظر في هذا الحديث الى صف  
الليل و لو قال أبو حنيفة به فقد عمل بالحديث على رغم ابن أبي شيبة فكيف صار عمل  
العلمين بل ابن أبي شيبة خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على تلك الليل فقط  
و قد ورد حديث ابن هريرة و أنس و فيها نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر  
في حديث عائشة فقد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن أبي شيبة . و العياذ  
بالله هذا ! و له موضع آخر .

(١) او لم يعلم ان ابن أبي شيبة ان ابن عباس قل ابن حنيفة قاتل بأبى وقت العشاء من  
غيبوبة الشفق الى الفجر و حاشاه ان يخالف الأحاديث فانه حبر الأمة ، و العجب منه  
كيف رد على ابن حنيفة و هذه الأحاديث و الآثار بمرأى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة و الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت العشاء الى الفجر [ و وقت الفجر الى طلوع الشمس - ٢٠ ]

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق فرسخا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن \* [ مغيرة ] الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم و كان يجعل العصر و كان الأسود يحب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا في الأذان او لنعزلن مؤذنتنا \* .

= بلاء التصب و العناد . و حديث جابر الذي رواه ابن ابي شيبة في تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، فلما ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة معه فقد أدى في غير وقت العشاء على رغم ابن ابي شيبة فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف حارت هذه الصلاة و كيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الهمم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بسنده و مقته في ح ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا في الأصل و في النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) في الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبي و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ

« مغيرة » من الأصل .

(٦) في الأصل « بهم » بالاء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) في الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له اي عن التأذين .



## كتاب الحججة ( اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح قال : بلغني ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فكنت حتى اذا كانت ' صلاة الأولى اخرها ' الى ما بين ' الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى ' كادت الشمس ان تصفر وأخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وأخر العشاء الى ثلث الليل ' وأخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد ' حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء نقيّة والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن أبي بكر<sup>١</sup> بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات<sup>٢</sup> . فلم يرد<sup>٣</sup> عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول . كان . .

(٢-٣) وفي الأصول . الى بين . .

(٣) وفي الأصل . حين . وهو تصحيف . حتى . .

(٤) راد في نسخة الآسنة . ثم صلى . .

(٥) وفي الأصول . الغداة . . والصواب . الغد . .

(٦) وفي الأصل . عن أبي بكر بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن أبي موسى . وهو غلط وتصحيف . وما كتبه في الأصل هو عهد مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال .  
(٧) عند مسلم . مواقيت الصلاة . بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي . لم يرد عليه . والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .

كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

انشق الفجر<sup>١</sup> و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس<sup>٢</sup> و القائل يقول : [ قد - <sup>٣</sup> ] اتصف النهار او لم يتصف و [ هو - <sup>٤</sup> ] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس<sup>٥</sup> يضاء قية ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس<sup>٦</sup> ، ثم امره<sup>٧</sup> فأقام العشاء حين غاب الشفق<sup>٨</sup> ، ثم اخر الفجر<sup>٩</sup> من القد حتى<sup>١٠</sup> انصرف عنها - القائل يقول :  
(١) زاد البيهقي و مسلم « صلى » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و البيهقي و غيرهما ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم ترل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الآتية « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الآتية .

(٨) اى عد سقوط الشفق .

(٩) و في البيهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » و هو تصحيف ، و المحشى اقره و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذى بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خبط في المعنى و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على الذوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعي و غيره حديث الاسفار من تعيين الفجر و تيقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله « و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل المذكور قطعا .

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس أو كادت<sup>١</sup> ، ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس . ثم آخر العصر حتى<sup>٢</sup> انصرف منها و القائل يقول : قد<sup>٣</sup> احمرت الشمس . ثم آخر المغرب حتى<sup>٤</sup> كان عد سقوط الشفق . ثم آخر العشاء حتى

(١) و عد اليهقي في سنه « اولم تطلع » .

(٢) وفي الأصل « حين انصرف » و ما كتته عد مسلم و غيره و هو الراجح الصحيح .

(٣) و في الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من ههنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الآسنة و لا بد منها . ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و أبي موسى و أبي سعيد . و بلاغ عطاء بن أبي رباح و نصف الليل . في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و أبي هريرة و انس و غيره و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرها من الأصحاب و هذه الروايات كلها في الكتاب و أكثرها في الصحيحين . و أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال : ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة فالى الثلث اصل و إلى النصف في الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق سنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى أبي موسى و صل العشاء الى الليل شئت و لا تنفلقها ثم قال : و جميع ما بينا من هذه الأقاويل في الباب قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد رحمهم الله الا انهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء بمراى من أئمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجّة و كتاب الآثار و الموطأ و عندهم وقت العشاء الى طلوع الفجر . فاما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و أبي موسى و جابر بن عبد الله : اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة =

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح : فدعا السائل فقال : 'الوقت فيما بين هذين'  
والله اعلم بالصواب .

### باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان  
= قال : وقت العشاء الى نصف الليل اه ، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء  
بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر ، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال : وقت  
العشاء الى ربيع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شبة لاحاديث ثلث الليل  
وكيف يفعل ابن ابي شبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس الذي رواه الامام  
محمد في الحجة وفيه الى طلوع الفجر وهل ينسب اليه انه خالف الاحاديث المروية  
في كتاب الرد حاشاء عن ذلك وما ذا يفعل بحديث عائشة وفيه عامة الليل وما يصنع  
بحديث ابي هريرة وبحديث انس الى نصف الليل وهذا كله مخالف لما ساقه من احاديث  
ثلث الليل ، وبالجملة ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل فقد خالف احاديث النصف  
واحاديث عامة الليل ، وأخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه وسلم لبس في النوم  
نفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت  
الأول الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نص الراية ولبس في الأوقات باعتبار  
النصوص القرآنية والحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر  
لا الى الثلث ولا الى النصف ، وفي حديث ابي هريرة عند الترمذی : لو لا ان اشق  
على امرئ لاخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ،  
قلت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال ، و غلط ابن ابي شبة فيما عزاه  
اليه وخالف نفسه احاديث النصف واحاديث عامة الليل هذا والله اعلم  
(١-١) عند مسلم : الوقت بين هذين .

تسح على الخمار ولا الرجل على العمامة ولكن يمسحان على رؤسهما .

(١) قوله « على رؤسهما » كلمة « على » ساقطة من الهندية ، واعلم ان قوله « قال أبو حنيفة » الى قوله « رؤسهما » لا يناسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت :  
وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحامد بن أبي سليمان وكلهم مقدم على أبي حنيفة ، فالجواب من ابن أبي شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد سب خلاف الحديث الى أبي حنيفة وتركهم فما عذره فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال والمغيرة بن شعبة وسلمان كلها معلولة لا ينهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخاري فنهى من رواه عن ابن أبي ليلى عن بلال بلا واسطة ومنهم من رواه بواسطة واختلفوا فيها فنهى من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن أبي شيبة ومنهم من ادخل بينها البراء بن عازب كما هو عند النسائي راجع لذلك الجوهري النقي وقال ابن عبد البر كما في الزرقاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن أمية وبلال والمغيرة وانس وكلها معلولة وخرج البخاري حديث عمرو وقد بينا فساد اسناده في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة عن البخاري اهـ وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما ومقدمون على المراد ولم ينكر عليهم ولو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمر الشعر الما . قال محمد وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة عبيد تتوضأ وتزع خمارها ثم تسح برأسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال محمد وهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنا ان المسح على العمامة كان فركاً وهو قول أبي حنيفة والمامة من قهاتنا انتهى ولو سلم فليس في الأحاديث التي رواها الاكتفاء بالمسح على العمامة بل فيها مسح =

وقال أهل المدينة في رجل توضأ فغسل وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه ، أن ذلك كله يجزئه وليس عليه أن يناميك وإنه مسح مقدم رأسه كما في حديث سلمان والمغيرة وإلا فهو اجترأ على النص القاطع وامسحوا برؤوسكم بمثل الأضراس المحتملة الغنية المملوءة هذا ، قلت : وبعدم الإكثار على المسح على العمامة قال الجمهور : قال الزرقاني : لأن الله تعالى قال « وامسحوا برؤوسكم » والماسح على العمامة لم يمسح برأسه ، وقال الخطابي : فرض الله مسح الرأس وحديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن وقاسه على الخف جيد لمشقته مزعه بخلافها والصواب وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وأمرأ بمسح الرأس فحمل رواية مسح العمامة على أنه كان لمنزلة بدليل المسح على اللحية كما في مسلم - انتهى مختصرا ، قال القاري : قال بعض الشراح من علمائنا يحتمل أنه حيث مسح بخاصته سوى عمامته بيديه حسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً ويحتمل أن يكون ذلك قبل نزول الآية فقد ذكر العلماء أن المائدة آخر ما نزل من سور القرآن فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة أولى - انتهى ، قلت ذلك إن أما حذيفة في هذه المسألة معيب جدا ، وما ذكره ابن أبي شيبة لا يلزم إليه لكونه معارضا للنص القاطع .

(١) وفي الأصل بالواو ، وفي الموطأ بالقاف وهو أولى .

(٢) بعده في موطأ مالك : وأما الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعد غسل وجهه وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بمحضرة ذلك ، وسئل مالك عن رجل نسي أن يتمضمض ويستتر حتى صلى ، قال : ليس عليه أن يعيد صلاته وليتمضمض ويستتر ما يستقبل أن كان يريد أن يعيد ، سئل مالك عن رجل توضأ فغسل رأسه حتى جف وضوؤه ، قال : أرى أن يمسح برأسه وإن كان قد صلى أن يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ وذكر بعد ما فرغ من وضوئه وجف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه و' لم يغسله ذراعاً أو رجلاً أو رأساً فليغسل ما ترك وليمسح برأسه وليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا وتأخيره ماسياً لا بأس به .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : من توضأ فغسل المضمضة والاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة ولا إعادة عليه ، فإن نسي أن يمسح برأسه حتى صلى عليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة لأن مسح الرأس فرضة في كتاب الله تعالى ولم يذكر في ذلك مضمضة ولا استنشاقا .

وقال أهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه أن الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه ، وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بحضرة ذلك ، وإن فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه أو ترك مسح رأسه فإنه يعيد الوضوء من أوله في قول أهل المدينة فإن لم يفعل لم يجزئه إلا مسح الرأس خاصة فإنه يمسح برأسه ولا يعيد وضوءه .

(١) الراو ساقط من الأصول .

(٢) وفي الأصل « فيقتل » .

(٣) وفي الأصل « وفي » بالواو .

(٤) عندي في مذهب أهل المدينة تفصيل ، والبيان المذكور لا يفي ليكون الخلل =

وقال محمد بن الحسن: هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين، فينبئ إذا دم غسل الرجلين قبله أن لا يجزئ و أن جف الوضوء و أن يعيد الوضوء من أوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء أنه أن ترك وجهها أو ذراعاً حتى فرغ من وضوءه و جف أنه يعيد الوضوء من أوله فينبئ أن يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا: أن الحديث جاء أن من نسي رأسه حتى فرغ من وضوءه فإنه يمسح رأسه ولا يعيد وضوءه و أن جف وضوءه . قيل لهم: فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث أنه لا يجزئ أن يفصل ذلك خاصة؟ قالوا: لم نسمع في ذلك بحديث، إنما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم<sup>١</sup>: إنما ينبغي أن يقاس ما لم يأت فيه أثر بما يشبهه مما جاء فيه الأثر فالرأس عضو قد أمر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما أمر بفصل الوجه و الذراع و الرجل و كما أن الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزئ فكذا ذلك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فان ذلك المضمون خاصة يفصل و يجزئ

== في العارة من الكتابة - راجع (ص ١٥) و (ص ١٦) و (ص ١٧) من المدونة الكبرى، و النقل من موطأ مالك قد مضى، و راجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل، و لفظ « أن » سقط من المندية و لا بد منه .

(٢) و في الأصل « و قيل إنما »، و الصواب « قيل لهم » بحذف الواو و زيادة لفظ « لهم » .



ذلك من إعادة الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما<sup>١</sup> قلتم [ انه -<sup>٢</sup> ]  
لم يأت فيه اثر فالأمر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر  
انه لم يتمضمض ولم يستشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستثر<sup>٣</sup> لما يستقبل<sup>٤</sup>  
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توضأ فنى  
ان بمسح رأسه ففعل عليه ان يمسح رأسه وان يعيد الصلاة<sup>٥</sup> .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله<sup>٦</sup> المسعودى عن ابى بجر الهلالى<sup>٧</sup> قال :  
حدثنا اشياخنا<sup>٨</sup> الهلاليون انهم بعثوا<sup>٩</sup> الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « عادة » ولا معنى لها .

(٢) وفى الأصول « فأما اذا قلتم » والصواب « فأما ما قلتم » .

(٣) ما بين المربعين ساطع من الأصول ولا بد منه فزدناه .

(٤) وكان فى الأصل « ويستثر » ويمكن ان يكون « ولبثر » فصحف ، والآولى  
« وليستشق » كما مر فى ما قبل .

(٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .

(٦) أى لا يعيد الوضوء .

(٧) وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .

(٨) اسمه احنف كوفى ادرك الجاهلية ثمة - ذكره ابن حبان فى الثقات و ترجمته فى

(ص ٢٥) من التحجيل وهو مذكور فى (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى للعافظ  
الدولابى وهو حنفى .

(٩) وهم عبد الله بن بشر الهلالى وغيره فلا يضر الجهالة .

(١٠) بنى رجلا .

‘لؤسس لهم’ مسجدهم فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا أبا عبد الرحمن! قال: ‘  
يتقدم امامكم، قالوا: ليس [هنا-]’ ولو كان هنا لكنت ‘احق [منه-]’  
قال: ليتقدم رجل منكم، فقتدم رجل منهم. قال: ‘فلا تضي الصلاة قال  
رجل: يا أبا عبد الرحمن! رجل’ وضأ يساره قبل يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا أبا عبد الرحمن! رجل’ انصرف عن يساره وترك يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا أبا عبد الرحمن! الرجل صلى’ في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة تطوعاً، قال:

(١-١) وفي الأصول ‘لؤسسهم’ وهو تصحيف وغلط، وؤسس من التأسيس  
منى للفاعل.

(٢) أي ابن مسعود، قال في الدر المختار: واعلم أن صاحب البيت ومثله أمام المسجد  
الرايب أولى بالإمامة من غيره مطلقاً اهـ، أي وإن كان في غيره من الحاضرين من هو  
اعلم وأقرأ منه. وفي التارخانية: جماعة أضياف في دار يريد أن يتقدم أحدهم فيبني  
أن يتقدم المالك فإن قدم واحداً منهم لعله وكبره فهو أفضل وإذا تقدم أحدهم جاز  
لأن الظاهر أن المالك يأذن لصيفه أكراماً له اهـ. قاله في رد المختار.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصول ‘كنت’ والصواب ‘لكنت’.

(٥) أي أبو بحر.

(٦) أي فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل أو تضي مبنى للفعول.

(٧) أي غسل يساره قبل يمينه.

(٨) وكان في الأصل ‘رجل تصرف’ وهو خطأ.

(٩) وفي الهذبية ‘جمل’ وهو غلط.

لا بأس . قلت لأبي بجر - يعني الإمام : أو من خلفه ؟ قال : لا ، بل من خلفه  
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل في الوضوء أن يبدأ بيساره  
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس .

أخبرنا سلام بن سليم<sup>١</sup> الخنفي عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي قال  
ذكر لعلي بن أبي طالب الميامن في الوضوء فدعا بماء فبدأ بيمينه<sup>٢</sup> .

أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرني هشام<sup>٣</sup> بن حسان عن الحسن  
البرصى .....<sup>٤</sup> .

أخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال<sup>٥</sup> في الرجل ينسى بعض أعضائه  
في الوضوء حتى يصلي . قال ينسل ذلك العضو وليستقبل الصلاة ويصلي .

(١) مراد السائل عن أبي البحر ليس بظاهر و أرى في العبارة خلا و سقطا يدل عليه  
سياقها و المقصود أن هذا الحكم للإمام أو لمن خلفه ، و أبو بجر اسمه أحنف كوفي  
أدرك الجاهلية و هو في ص ٢٥ من التجيل و ( ج ١ ص ١٢٥ ) من كتاب الكنى  
للدولابي و هو محدث خنفي .

(٢) وفي الأصل . سليمان الخنفي . و هو غلط ، و الصواب . سليم .

(٣) وفي الأصل . بيماسره ، اعلم أن بعد هذا آثارا في المسح على الخفين و هي  
لا تناسب المقام و لذا استعملها من ههنا و أدخلها في باب المسح على الخفين و ألحقت به  
بابه - فتنبه له و ادع لي بالخير .

(٤) الأزدي القردوسي .

(٥) هنا ياض في الأصل .

(٦) و كان في الأصل . قال كانوا في الرجل . و ليس بشيء ، و أخرجنا ، كانوا ،  
من الأصل .

اخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في الرجل ينسى عضوا من أعضائه ، قال : ينصرف فينسل ذلك العضو الذي نسي و لا يعتد بما صلى .

### باب ' المسح على الخفين

قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للقيم يوما و ليلة من الحدث الى تلك الساعة من الغد ، وللسافر ثلاثة ايام و لياليها لا يمسخ اكثر من ذلك . و قال اهل المدينة : المسح على الخفين للسافر ابدا ليس في ذلك عندنا وقت يمسخ على خفيه مادام مسافرا ما لم يحدث .

و أما المقيم فان اهل المدينة اختلفوا في ذلك ، فقال بعضهم : لا يمسخ مقيم على الخفين منهم مالك بن انس و من اخذ بقوله .

و قال غيره من اهل المدينة : المسافر و المقيم في ذلك سواء بمسحان على الخفين ابدا و ليس في ذلك وقت ، و من قال هذا القول عبدالعزيز بن ابي حازم سلمة و من اخذ بقوله من اهل المدينة .

(١) هذا الباب في الأصول بعد باب الخطأ و السهو و النسيان فأخرجه من هناك و ألقته باب الوضوء فانه مناسب لأبواب الطهارة لا أبواب الصلاة ، وقد خط الناسخ في النقل قد نقل بعض الأب في باب الوضوء و بعضه في موضع آخر من الكتاب و أعاده في باب المسح و لا ادري وجه التكرار فنه له .

(٢) في الأصل « عبدالعزيز بن ابي سلمة » و هو عندي غلط ، و في ج ٦ ص ٣٣٩ من التهذيب « عبدالعزيز بن ابي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد » و قوله « و من اخذ بقوله » بافراد الضمير المحرور يشير الى انه رجل واحد لا اثنان و لم اجد في يان المذاهب من كتب القوم الا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع  
فقال : لا يمسح المقيم على الخفين .

فأى [ القولين - ' ] السنة في هذا ؟ أقول مالك الأول او قوله الآخر ؟  
قد زعموا<sup>١</sup> انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للقيم يوما وليلة  
وللسافر ثلاثة أيام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت<sup>٢</sup> اظن ان احدا من  
= ان عدم التوقيت في المسح مروى عن ابن عمر وعبد الله بن عمر كما رواه عنها البيهقي  
في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه : ويمكن ان يكون في الأصل عمر بن عبد العزيز خليفة  
الحق . و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في علي ان  
عدم التوقيت مذهبها ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز  
التوقيت فبهذه الوجوه ، قلت : ان في الأصل خطأ وتصحيفا وهو عبد العزيز بن  
ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فتأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي  
انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار الحاربي المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه  
في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيف وادخل  
الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - وراجع ( ج ٦ ص ٣٣٣ ) من التهذيب ؛ فالحمد لله  
على ذلك وله المنة على ما اطلعني عليه ! والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون  
مراده قطعا - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المرجعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الأصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضي الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر  
هذا التعريض من الامام محمد على من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للقيمه من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =

نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حنظلة بن نباتة الجمعي

= لا يكون قتيها ومن هنا يدفع ما يقال في حق الأحناف انهم يعملون بالرأى والقياس و يتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك و لذا قال صلى الله عليه وسلم : قتيه واحد اشد على الشيطان من ألف عابد و شاوروا الفقهاء و العابدين و لا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم قته في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا قتهوا في الدين اللهم احسننا في زمرة الفقهاء و العابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابي يوسف ، و لم اجد « حنظلة بن نباتة » في التهذيب و الميزان و اللسان و التعجيل و فيها حناظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جفيا ، و أما ابوه نباتة الوالي الجمعي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضي الله عنه روى عنه ابراهيم و الأسود بن يزيد و سويد بن غفلة وغيرهم - و نباتة بالنون و الباء الموحدة ؛ و في الأصول « لبابة » باللام و الباءين و هو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تلميح آثار ابي يوسف : قال الاستاذ الكوثري حفظه الله اقول وكني ان يكون حنظلة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بمرح . قال ابن حجر في الاثار : حنظلة بن نباتة الجمعي عن عمر في المسح على الخفين و عنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . و قد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين : نباتة الجمعي و كان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحرر امره - انتهى . اقول لعله هو الذي يقول عنه العجلي : حنظلة كوفي لا بأس به . و قال السدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجمعي - و يقال : الوالي - كوفي . قال الدارقطني : جمعي روى عن سويد بن غفلة و عمر بن الخطاب و كان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي و الأسود بن يزيد و سويد بن غفلة و هما من اقرانه و عاصم بن =

= كليب . قال أبو حاتم : وكان معلما على عهد عمر . و ذكره ابن حبان في الثقات : و روى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء و روى له الطحاوى - انتهى . قلت : اظن ان الفاظ في الاسناد وقع من النسخين و لعل السند ان شاء الله هكذا : ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نائة الجعفي ان عمر - الحديث ، كيف و قد رواه البيهقي بهذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نائة عن عمر قال : المسح للسافر ثلاثة ايام و ليالين - انتهى ( ج ١ ص ٢٧٦ ) من باب التوقيت في المسح على الخفين . و رواه الطحاوى ايضا ( ج ١ ص ٥٠ ) هذا حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله ، حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر بإسناده مثله ، حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه ؛ فتحة و هشام كلاهما يروياه عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نائة عن عمر - الحديث ، و به يظهر ان ما في كتاب الحجّة مصحف من الناسخ ، وكان في الأصل : الأسود عن نائة ، و قد قال الطحاوى حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الأحوص عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنبأه الجعفي - و كان اجرا أنا على عمر : سله عن المسح على الخفين فسأله ، قال : للسافر ثلاثة ايام و ليالين و للقيم يوم و ليلة - انتهى ؛ حدثنا ابوبكرة قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان نائة سألت عمر رضى الله عنه عن ذلك ، قال : امسح عليها يوما و ليلة ؛ حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن منول عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال : اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نائة عن المسح على الخفين ، قال عمر : للسافر ثلاثة ايام و ليالين و للقيم يوم و ليلة - انتهى . و بهذا تبين ان مدار الحديث على نائة الجعفي و هو السائل عن عمر رضى الله عنه ، و عن نائة رواه الأسود و سويد بن غفلة ، و عن الأسود و سويد رواه ابراهيم التميمي و لا استبعاد في ان =

ان عمر بن الخطاب قال: المسح على الخفين للقيم يوم<sup>١</sup> وليلة وللأسافر ثلاثة أيام ولياليهن اذا لبسها<sup>٢</sup> وأنت طاهر.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٣</sup> عن ابي عبد الله الجديلي عن خزيمة بن ثابت الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: المسح على الخفين للأسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما<sup>٤</sup> وليلة اذا لبسها وهو طاهر.

== ابراهيم نفسه رواه عن نباتة بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم وكلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه. والاصل حديث نباتة فزيادة حنظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حنظلة بن نعيم الغنوي او العنزي فانه ايضا روى عن عمر وسمع منه كما في ص ١٠٨ من التجميع، او حنظلة ابن قيس الزرق المديني روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٣ - من التهذيب، لكن في النسب بونا بعيدا فان حنظلة جعفي وابن نعيم غنوي او عنزي وابن قيس زرق مديني فاین هذا من ذلك مع ان السائل نباتة وهو اجراً على عمر وقد بعثه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم. والحاصل ان في الكتاب عندي تصحيحاً وهو حسب ظني عن الأسود عن نباتة او عن ابراهيم عن نباتة او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نباتة - هذا والعلم عند الله تعالى.

(١) وفي الأصول «يوماً وليلة»، وهو ايضا صحيح وكونه اولى امر آخر.

(٢) وفي الهندية «لستها»، والصحيح ما كتبه جزيير التتية.

(٣) قال ابو داود: لم يسمع ابراهيم منه كما في التهذيب والماصرة تكفي للانصال كما في مقدمة صحيح مسلم، و ابو عبد الله الجديلي من رجال ابى داود والترمذي كما في كنى التهذيب، والجديلي بفتح الجيم والدال بعدها لام - راجع ترجمته.

(٤) هكذا في الأصول، والاولى «يوم وليلة»، والحديث رواه ابو داود والترمذي =



أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هاني قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك ' بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فأتيته فسألته عن المسح على الخفين ، فقال علي كرم الله وجهه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليل وأيامهن وللقيم يوما ' وليلة يسح على خفيه إذا لبسهما ورجلاه طاهرتان .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين أن ' للمسافر ثلاثة أيام [ وليالهن - ] وللقيم يوما ' وليلة .

= وابن ماجه والطحاوي والبيهقي وغيرهم عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .  
(١) وفي رواية عنها : أتت عليا فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي من حديث شريح بن هاني عنها .

(٢) الأولى ' يوم وليلة ' بالرفع ، وفي طرق أخرى لحديث علي وعائشة ' يوم وليلة ' وفي بعضها ' يوما وليلة ' هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .  
(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولا ام الكوفي - من رجال مسلم والأربعة .

(٥) كلمة ' ان ' ليست في شرح الآثار للطحاوي .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول ، فؤده من شرح معاني الآثار .

(٧) أخرجه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن عبد الأعلى بن عامر<sup>١</sup> عن أبي عبيدة  
ابن عبد الله بن مسعود عن امه<sup>٢</sup> قالت : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
يلبس خفيه صلاة الفجر فلا يزعهما<sup>٣</sup> حتى يأوى الى فراشه .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق<sup>٤</sup> الهمداني عن القاسم بن مخيمرة  
عن شرح بن هاني<sup>٥</sup> قال : اتيت عائشة رضى الله عنها فقلت لها : يا ام المؤمنين !  
هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ؟  
فقلت لى : اذهب الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فانه كان يصحبه في اسفاره ،  
قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة ايام ولياليهن  
للسافر وللقيم يوم<sup>٦</sup> وليلة .

= ابن ابي زياد به مثله .

- (١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الاربعة ، كما في التهذيب .
- (٢) وهى زينب بنت معاوية الثقفي وهى امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
ام ابي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فلا يزعها » .
- (٤) وهو ابو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .
- (٥) وفي الأصول « يوما وليلة » ، والحديث اخرجه مسلم والنسائي والترمذي وابن  
ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي في كتبهم مطولا ومختصرا وقد تقدم ايضا ،  
واما رواية انكار المسح عن عائشة رضى الله عنها التى اخرجها ابن عبد البر عن محمد  
ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك باسناده عنها انها قالت : لان اقطع  
رجلي بالموسى احب الى من ان امسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١  
ص ١٧٤ من نصب الراية ؛ هذا باطل لا اصل له . قال ابن حبان « محمد بن مهاجر =

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله التهشلي عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابي عبدالله الجدي عن خزيمة بن ثابت انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للمسافر ان يمسح على خفيه ثلاثة ايام و ليلتهن وللقيم يوما و ليلة .  
 اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا عمر بن شقيق عن شقيق بن سلة عن ابن مسعود قال : للمسافر ثلاثة ايام يمسح على الخفين وللقيم يوم<sup>٢</sup> و ليلة ؛ وسافر عبدالله فكث ثلاثا لا يخلع خفيه يمسح عليهما .

= البغدادى كان يضع الحديث ، وفي اللال المتناهية لابن الجوزى ، موضوع وضعه محمد بن مهاجر على عائشة رضى الله عنها - انتهى .

(١) لعله عمر بن شقيق بن اسماء الجرمي - بفتح الجيم - المصري كان ينجر الى الري .

(٢) هو شقيق بن سلة الأسدي او وائل الكوفي من رجال السنة مشهور .

(٣) وفي الأصول ، يوما و ليلة يوم وسافر ، وهو غلط ، وفي ج ٢ ص ٨٧ من المحلى « ومن طريق سفيان الثوري عن سلة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبدالله بن مسعود قال : ثلاثة ايام للمسافر و يوم للقيم يعنى في المسح ، و روبا ايضا من طريق شقيق بن سلة عن ابن مسعود وهذا ايضا اسناد صحيح - انتهى . والآثر اخرجه البيهقي في ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق ابي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : خرجت مع عبدالله بن مسعود الى المدينة فلم ينزع الخف ثلاثا و يمسح عليه - انتهى . وفي طريق الحارث بن سويد زيادة عند البيهقي قال الحارث : فا نزع خفي حتى أتى فراشي - اهـ . و أخرجه الطحاوى ايضا حدثنا حسين ابن نصر قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن سلة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد قال : جعل عبدالله المسح على الخفين ثلاثة ايام للمسافر وللقيم يوما . حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عروانة عن المغيرة عن ابراهيم عن عمرو بن الحارث قال : سافرت مع عبدالله فكان لا ينزع خفيه ثلاثا - انتهى .

اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى<sup>١</sup> الثعلبي عن عبد الرحمن ابن ابي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام الى عُسٍّ<sup>٢</sup> من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقه<sup>٣</sup> ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا امير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك الا [ لان - ' ] اسئلك عن هذا الشيء . أ رأيت غيرك يفعله ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الامة رأيت ابا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيتني فعلت . فزعم الراكب انه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا<sup>٤</sup> .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس<sup>٥</sup>

(١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .

(٢) في الحديث « أتى بس من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عساس - قاله في المغرب .

(٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يلبس فوق الخف ويقال له بالفارسية خر كشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

(٥) معناه عندي « انظروا » في قوله وحققوه ولا تجعلوا روية هلال شوال لا بد لها من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .

(٦) وفي رواية انكاره المسح قال البيهقي انما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجوع اليه وأقرب به للقيم والمسافر جميعا ؛ ثم اسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلة قال سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة ايام و ليالين وللقيم يوم و ليلة . قال : وهذا اسناد صحيح - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

قال: المسح على الخفين للقيم يوما<sup>١</sup> وليلة<sup>٢</sup> والسافر ثلاثة أيام [وليالهن -<sup>٣</sup>] إذا كان ادخلها وهما طاهرتان .

أخبرنا عرف<sup>٤</sup> بن درهم عن جلبة بن صميم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال: سئل<sup>٥</sup> عن المسح على الخفين، فقال: 'للسافر ثلاثة أيام وليالهن -<sup>٦</sup>' وللقيم يوم [وليلة -<sup>٧</sup>] [قال محمد<sup>٨</sup> بن الحسن] قلنا: لمن قال إن المقيم لا يمسه على الخفين إنما جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه أهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: نافع مولى عبد الله بن عمر وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر قدم على سعد

(١) هكذا في الأصول، ولعل الأولى 'يوم وليلة' .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزوده من شرح الآثار للطحاوي وسنن البيهقي .

(٣) هو عرف بن درهم الحال يكنى أبا هريرة . والحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد

في الجزء الحادي والثمانين منها من طريق عبد الله بن دلود عن عرف بن درهم عن

جلبة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة أيام وليالهن للسافر ويوم

وليلة للقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان . وهذا ظهر أنه بعد قوله 'سئل' ،

سقط 'رسول الله صلى الله عليه وسلم' من الأصول، والحديث مرفوع .

(٤) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) ما بين المربعين زيادة من أفراد الدارقطني على ما في لسان الميزان .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة من وفي زعمي أنه سقط من

الأصول ولا بد منه حسب اقتضاء السياق وعلى دأب الإمام محمد في الكتاب بعد سرد

الآثار والأخبار كما لا يخفى على ذوي أنظار الأفكار .

(٧) وفي الأصول 'وانما' بالواو وعندى الأولى سقوطها حتى ينظم صعودها وهبوطها .

ابن ابی وقاص الكوفة وسعد اميرها فرأه عبد الله يمسح علی الخفين فأنكر ذلك عليه ، فقال له سعد : سل اباك اذا قدمت عليه فتنى شيخي عبد الله ان يسأل عمر رضى الله عنه حتى قدم سعد رضى الله عنه فقال<sup>١</sup> : سألت اباك ؟ فقال : لا ، قال : فاسأله فأسأله عبد الله ، فقال عمر رضى الله عنه : اذا ادخلت<sup>٢</sup> رجليك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما . قال عبد الله : وإن جاء احدنا من الغائط . قال : وإن جاء احد منكم<sup>٣</sup> من الغائط . اخبرنا بهذا الحديث مالك بن انس ان نافعا وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضى الله عنهما اخبراه ذلك<sup>٤</sup> .

فسعد خبر<sup>٥</sup> به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافرا كان فيها<sup>٦</sup> وهو أميرها او مقيما<sup>٧</sup> انما كان مقيما ولم يكن مسافرا .

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما بال بالسوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى<sup>٨</sup> لجنائزه حين دخل المسجد ليصل عليها فمسح علی الخفين وصلى عليها ايضا<sup>٩</sup> فقد كان عبد الله بن عمر (١) أى لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

(٢) وفي الأصول « اذا دخلت » سقطت الألف ولا بد منها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « في الغائط » وليس بصواب ، و الأولى « احكم من الغائط » .

(٤) وكان في الأصول « اخبرنا هذا » و الأولى « اخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء .

(٥) كذا في الأصل ، و الأولى « بذلك » . (٦) له « اخبر به » .

(٧-٧) وفي الأصول : وهو امير او مقيم ، و الصواب « مقيما » بالنصب .

(٨) وفي الأصول : ثم دعا لجنائزه ، و الصواب « دعى » بصيغة المجهول .

(٩) لفظ « ايضا » زائد لا حاجة اليه .

رضى الله عنها بالمدينة حين بال بالسوق مقياً او مسافراً ويدخل هذا عليهم<sup>١</sup> ايضاً مع ما ذكروا من جفوف الوضوء ان ابن عمر رضى الله عنهما لم يمسح على الخفين عند حضرة وضوءه حتى أتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل على ان المسح يجرى عن المقيم وان<sup>٢</sup> جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء وان<sup>٣</sup> اخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضى الله عنهما قد اخذ في عمل غير الوضوء حين اقبل الى المسجد وترك ان يمسح على خفيه.

وأخبرنا مالك بن انس ايضاً عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش<sup>٤</sup> انه قال: رأيت انس بن مالك رضى الله عنه أتى قباء فبال ثم أتى بماء فتوضأ فمسح وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى.

فهذا انس بن مالك رضى الله عنه أ كان مسافراً بقاء؛ فهذه آثارهم التي رووها وحلوا ثم قضاها برأيهم<sup>٥</sup>.

(١) وفي الأصول «عليها» وما كتبه هو الصحيح.

(٢) وفي الأصول «فان» وهو لا يناسب المقام، والصواب «وان»، انظر دقة النظر في الاستنباط. (٣) وصلة متصلة لا غير.

(٤) على الوصفية فان غير لا يقع الا صفة لغيره فعل موصوف وغير الوضوء. صفته - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح القاف بعدها ياء تحتانية ثم شين معجمة مصفراً كما في موطأ محمد وموطأ مالك وهو سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الاسدي المدني من حلفاء بني عبد شمس من رجال ابي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب.

(٦) كذا في الأصول «قضاها برأيهم» و الأولى «بآرائهم» - تأمل.

وقال أبو حنيفة رحمه الله في المسح على الخفين : يمسح على ظهر الخفين وليس على الذي يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلها فيقبل بالكف التى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتي على الأسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فان لم ' احدا يصير شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ قد جاء الحديث المعروف عن عمر ' بن الخطاب رضى الله عنه

(١) وفي الأصول : « فاعلم ، بالنية ، والصواب « نعلم ، بصيغة المتكلم .

(٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن الملا ثنا خص ابن غياث عن الأعشى عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اهـ . قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « أخرجه ابو داود باسناد حسن - اهـ ، وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و استاده صحيح - اهـ ، وسكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير وهو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اهـ ، قال في الجواهر التقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم . وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتجها بشخص ان يكون ضعيفا و عبد خير ثقة وقد تقدم ذكره - انتهى . و حديث عمر رضى الله عنه روى بلفظ آخر رواه ابن ابي شيبة في مسنده كما في نصب الراية =



[ انه - ١ ] قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الخفين أولى من ظاهرهما . وهذا منه ٢ انكار لمسح أسفلهما .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان عن الحسن البصري [ انه قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن - ١ ] الخفين أولى من ظاهرهما .

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابي بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسها و هما طاهرتان - انتهى . و رواه الدارقطني بلفظ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للسافر ثلاثة ايام و ليالين و للقيم يوما و ليلة - انتهى . و رواه البيهقي في سننه ايضا كما في ج ١ ص ٢٩٢ منها . و الحاصل انه عندى مصنف ، و الاصل عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه و كتب الناسخ عن عمر بن الخطاب و ما اخرجته في النقل عن الأصول لأن هذا كله بحسب وسعته و مكتى - و لعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب .

(١) ما بين المربعين زيادة منى .

(٢) و فى الهندية « الذين بالرأى » و هو خطأ .

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى فى معنى الأثر ، قال ابن حزم : و به يقول ابو حنيفة و الثورى و داود و هو قول علي بن ابي طالب و قيس بن سعد و الحسن البصري و ابن جريج و عطاء بن ابي رباح - اه : قلت : بل قال به الجمهور .

(٤) هذا الأثر كان فى باب الوضوء فأخرجته عنه و أدخلته فى باب المسح على الخفين - فتنبه .

(٥) هو الأزدى القردوسى .

(٦) هذه العبارة التى ما بين المربعين سقطت من الأصول و لا بد منها ، و كان هنا =

[ و - ' ] هذا منه انكار [ لمسح - ' ] اسفلها .

قال اهل المدينة : قد قال هذا ابن شهاب . قيل <sup>٢</sup> لهم : أفيأثره عن غيره  
ام رأى رآه ؟ قالوا : لا نعلم [ انه - ' ] آثره عن احد .  
قيل لهم : قد اخبرنا قبيهم \* مالك بن انس عن هشام بن عروة انه

= ياض في الأصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق ، ووجداني يحكم ان  
الحسن يروى عن علي رضي الله عنه الحديث المذكور الذى عراه الى عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه ، وقد خبط فيه الثائخون ، والأصل عن الحسن عن علي رضي الله عنه  
انه قال : لو كان الدين - الحديث . ويدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح اسفلها ،  
تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم في قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم » الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخفين ولا بد  
منه وهو في باب الوضوء فأدخلته في باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب في باب المسح ، وفي باب الوضوء « قبيهم » بالنية وهو  
مرجوح عندى .

(٦) في موطن محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث ، و ضمير ايه  
راجع الى هشام وكذا ضمير انه وأباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى  
في شرحه و الماسح على الخفين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الانعمان بزيادة  
عن ايه فقالوا : المراد به زبير بن العوام وهو ليس بمجد .

رأى أباه يمسح على الخفين، قال: وكان يمسح<sup>١</sup> على ظاهرهما ولا يمسح<sup>٢</sup> على باطنهما. قال<sup>٣</sup>: فيزعم العامة فيمسح برأسه<sup>٤</sup>. فهذا قول عروة بن الزبير.

(١) كذا ما هنا وفي باب المسح: يمسح على ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما. وفي موطأ مالك: على أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما - هـ. وفي موطأ محمد (ص ٧٠): أنه رأى أباه يمسح على الخفين على ظهورهما ولا يمسح بطونهما قال ثم يرفع العامة فيمسح برأسه - انتهى. وفي الأصل الهندي: ظهورهما. وهو الأرجح عندي لكونه مطابقاً لما في موطأ مالك.

(٢) هكذا في باب المسح، وفي باب الوضوء: ولا يمس بطونهما. وفي موطأ محمد: ولا يمسح بطونهما.

(٣) وفي موطأ محمد: قال ثم يرفع العامة فيمسح برأسه.

(٤) في باب الوضوء: رأسه. بدون الباء الحارة.

(هـ-هـ) وقع في باب المسح قول ابن الزبير، وهو موافق لما في باب الوضوء. وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء. ولما في موطأ مالك. وقد وقع في موطأ محمد: عن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى أباه يمسح - الحديث، يوم أن الماسح الزبير بن العوام وعله شرح القاري وإليه مال على القاري رحمه الله وليس بصواب، وهذا الوم وقع بزيادة لفظ: عن أبيه، في الاسناد وهو من النسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الإمام محمد فقه له؛ وراجع التعليق الممجّد على موطأ محمد فإن الفاضل تعرض لذلك في بحث الآثار المذكور - هـ. وهل تعرف عروة ابن الزبير فإنه فقيه تابعي جليل وهو كان يزع العامة عند مسح الرأس ويمسح على الرأس ولا يمسح على العمامة وهو مقدم على أبي حنيفة في عدم تجويز المسح على العمامة لكن لم يصره ابن أبي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر أبا حنيفة في عمل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أخته وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب . فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وهم الذين رووه وعزوا<sup>١</sup> الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؛ أخبرنا<sup>٢</sup> يعقوب<sup>٣</sup> بن ابراهيم قال حدثنا حصين<sup>٤</sup> بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال<sup>٥</sup> : وضع يده على

= المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على الهامة والحداد وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لمسح الهامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ ؛ والمرسل حجة عند ابن أبي شيبة ايضا مع ما اعتضد به جيشه موصولا من وجه آخر . أخرجه ابو داود في سننه من حديث انس فاعتضد كل واحد منهما بالآخر فيبد قوة كما في الأصول فينهض حجة فلا يضركون ابن مقل في اسناده ، ثبت ابن قول أبي حنيفة ، وجه بالأحاديث واعتراض ابن أبي شيبة باطل فلا يلتفت إليه - والله هو الهادي الى صراط مستقيم .

(١) وفي الأصل الهندي في باب الوضوء . « وعزوه » وفي باب المسح « ويرويه » وفي الأصل « وزيرويه » ولا ادرى ما معناه ، ومعنى « عزوه » نسبوه الى ابن شهاب وعندى « وعزوا » بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - ان شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثارا غيره تدبر .

(٢) في باب المسح من الأصول « وأخبرنا » بالواو وفي باب الوضوء بدونها .

(٣) هو القاضي الامام ابو يوسف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باب المسح من الأصل الهندي « حصين بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصحيح « حصين بن عبد الرحمن » كما هو هنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي ابو المنذيل الكوفي .

(٥) لعل عامرا يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب ، ولعل العبارة سقطت من الأصول ان لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن . قلت : روى ابن أبي شيبة =

قدميه من قبل الساق ثم مسحها حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد عن عمر بن

= عن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين قال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحها من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن إدريس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف .

(١) وكان في الأصول قدمه ، والصواب قدميه ، يدل عليه ضمير مسحها وهو مثنى في الأصول كلها .

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وهاهنا عكس ذلك - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية : أبو الوليد بن عباد ، هو مصنف ، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان . وذكره ابن حبان في الثقات قال: يروى عن الحسن - كما في اللسان . وولد بن عبادة غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري .

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان . وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم . وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التيجان :- عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحمويه والحضرمي وعبد بن شجاع الحراني وجماعة وقته ابن حبان - انتهى . وكان في الأصول : جعفر بن مجاشع ، وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التيجان عمر بن مجاشع عن أبي إسحاق وهذا والتم عند الله تعالى .

بجاشع عن أبي اسحاق السبيعي<sup>١</sup> الحمداني [عن عبد خير -<sup>٢</sup>] قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين<sup>٣</sup> أفضل<sup>٤</sup> منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) «السبيعي» في باب الوضوء و«الحمداني» في باب المسح من الأصل لجمعت بينهما في النقل، وهما عمر بن المتى الأصبهاني الرقي عن أبي اسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب وهو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن أنس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، والحديث رواه أبو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن خصص بن غياث عن الأعمش عن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه؛ وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى. ورواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه بإسناده إلى أبي داود ومن غيره من طريق الأعمش وأبراهيم بن طهمان ويونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به؛ وكذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى بإسناده إلى أبي داود صاحب السنن وهذا ظهر أن «عن عبد خير» سقط من الأصل وهو في العلل أيضا - وراجع نصب الراية والدرية والتلخيص والدارقطني.

(٣) وفي باب المسح من الأصل «على باطن الخف» وفي باب الوضوء «على بطون الخفين» وهو أولى.

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه، وفي باب الوضوء منه أفضل منه وهو الأرجح المطابق لقوله احتج كما في رواية أخرى عند أبي داود وغيره؛ وفي هذا الباب «على ظهرهما» و«الأولى» على ظهورهما.

ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا ' عمر ' بن محمد عن نافع ' انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة ' رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأق بقية الوضوء ' ان ذلك يحجزه فان ' احدث بعد ذلك توضأ ومسح على الخفين ' لانه حين غسل رجله ثم لم ' يحدث حتى توضأ بقية الوضوء ' قد صار طاهرا .

أرأيت ' لو نزع ' الخفين بعد تمام ' الوضوء [ ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الأصل ' قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح ' اخبرنا . .

(٢) هو المدوى المدنى نزيل عسقلان من رجال السنة الا الترمذى كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة وسنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة ' بقية وضوءه ' .

(٦) في الباين من الأصول ' وان احدث ' بالواو ، والأرجح عندى بالقاء .

(٧) لعل الصواب ' خفيه ' .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح وهو موجود في باب الوضوء ولا بد منه .

(٩) وفي باب المسح ' بقية وضوءه ' .

(١٠) كذا في الأصول ، ولعل الصواب ' أرأيت ' .

(١١) لعل هذا خلاف المنهجب فان نزع الخفين ناقض للمسح ولا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهرا والا فاعادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع ولعل العبارة سقطت من قلم الكاتب وإلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح ' بعد ذلك ' وما في الأصل هو من باب الوضوء .

كان متوضاً تام الوضوء فان اعاد ولبس الخفين - ١ [ بعد ذلك ثم احدث توضاً و مسح على خفيه فكذلك لو لم يزعهما .

وقال اهل المدينة في رجل غسل قدميه ولبس خفيه ثم استأق بقية الوضوء لينزع خفيه ثم ليتوضاً ويغسل رجله . وقال محمد بن الحسن : كيف ينزع خفيه وهو لم يحدث حتى اتم وضوءه ؟ قالوا : لانه بدأ بالرجلين قبل وجهه وذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم : فا تقولون فيمن توضاً وعليه خفاء فوجب عليه المسح فيها عنه حتى جف وضوءه أيسح على خفيه او يعيد الوضوء ؟ قالوا : بل يسح على خفيه ولا يعيد الوضوء .

قيل لهم : فهذا ترك لقولكم فيمن ترك عضواً او بدأ بعضو قبل عضو .

(١) البارة بين المربعين سقطت من باب المسح وهي موجودة في باب الوضوء من الأصول فزادها منه .

(٢) في باب الوضوء ينزع ما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من هنا الى آخر الباب سقط من هذا الباب من الأصول وهو في باب الوضوء ، فقله في هذا الباب لانه جواب عن قول اهل المدينة والام عليهم كما لا يخفى ، وفي باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلي في الصلاة وهي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولى الالباب ، ولا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب وهو كذلك في جميع الأصول - هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده لم الكتاب ! اللهم اهدنا الى صراط مستقيم واحفظنا من شره السن والقلم وزلة اليد والقدم عن الطريق الاقوم .

(٤) وفي الأصول : تم وضوءه .

(٥) وفي الأصل بالواو ، وعدى لا بد من حرف « او » التريدية كما لا يخفى .



قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضى الله عنهما حين بال بالسوق فتوضأ و آخر المسح على خفيه ، ولما دعى ليصلى على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأف الوضوء .

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [و-] قيل لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى قيل لهم: أليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فهما غسل رجله حتى يحف وضوؤه استقبل الوضوء وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يحف وضوؤه لم يعد . قالوا: لفعل عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما .

قيل لهم: فانما يقاس ما لم يأت فيه اثر على ما جاءت فيه الآثار قد رويتم اثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلا شئ شئ . اختلف هذا وغيره من مواضع الوضوء .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) ان لم تعتبر زيادة فلل البارة قد سقطت من الكاتب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الوم الناشئ عن المقام - تدبر .

(٣) وفى الأصول «فما غسل» وهو وإن كان فى معنى «مهما» لكن فى العبارة «فهما» او «فبا» فان وم التصحيف قائم على الأول .

(٤) وكان فى الأصول «به» ، و الظاهر «فيه» وأيضاً يطابق بما قبله .

(٥) وفى الأصول: فلا شئ شئ . هذا اختلف هذا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وان اتى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء» وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبر .

(٦) وفى الأصل «غيرهما» و الظاهر «غيره» بالافراد .

و قد زعمتم انه لا اثر عندكم في غير هذا من الاعضاء فينبغي لمن قاس على السنة والآثار ان [ يقيس على - ' ] السنة ما لم يأت فيه اثر لما قد جاءت [ فيه - ' ] الآثار بما يشبهه<sup>٢</sup> .

(١) ما بين المرعين زيادة منى ، و العبارة في الأصول هكذا على السنة و الآثار ان السنة ما لم يأت فيه اثر وهو ما ترى من الركاة مع انه لا معنى لها كما لا ينبغي .  
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضا صحيحا لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى ما ليس في باب المسح على الخفين . ( تذييل ) :  
قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : و أما المسح على الجورين فان كانا مجلدين او متعلين يجره بلا خلاف عد اصحابا و ان لم يكونا مجلدين و لا متعلين فان كانا رقيقين يشقان الماء لا يحوز المسح عليهما بالاجماع و ان كانا ثخينين لا يحوز عند ابى حنيفة و عند ابى يوسف و محمد يحوز و روى عن ابى حنيفة انه رجع الى قولها في آخر عمره و ذلك انه مسح على جوريه في مرثته ثم قال : لمواده فقلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه و عند الشافعى لا يحوز المسح على الجوارب و ان كانت منقلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين احتج ابو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ و مسح على الجورين و لأن الجواز في الخف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقاعة و المكعب لأنه لا مشقة في نزعها و لأبى حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت لها بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في امان المشى و امكان قطع السفر به يلحق به و ما لا فلا و معلوم ان غير المجلد و المتعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يتطلب لبسه و لبس الجوارب مما لا يتطلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقى اصل =

= الزاح مالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتل إيهما كان مخلصين أو مغلين وبه قول ولا عموم له لأنه حكاية حال لا يرى أنه لم يتناول الرقيق من الحوارب وأما الحنف المحدث من اللد لم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل أنه على التخصيص والاختلاف الذي ذكرناه وقيل أن كان يطبق السعر حار المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى . فحصل من ذلك أن في مسح الخفين روايتين بل ثلاث روايات الأولى أنه يحور المسح عليهما مخلصين كما أو مغلين أو نحيين وهي الرواية التي رجع إليها أبو حنيفة في مرصه ، والرواية الثانية إذا كانا مخلصين أو مغلين يحور المسح على إني حصة وإلا لا ، والرواية الثالثة أن كانا نحيين يحور المسح عليهما شرط إيهما لا شعان الماء وهو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وأما قلت لها رواية ثالثة فإن أصحاب إني حصة اقسموا على أن ما قالوا به هو قول له ومروى عنه ، فعد هذا العصيل في المذهب لا قدر أحد على أن يترص على الإمام إني حصة بأنه حالف الأحاديث التي وردت في المسح على الخفين ، والصح من الحافظ أن إني شية أنه مع وقوفه على هذا يترص عليه ويقول أن قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المعيرة س شعة وأثر على من طرق وأثر أس وحديث إني أوس مسح على الخفين والعطين وذكر أن أبا حنيفة كان يكره المسح على الخفين والعطين إلا أن يكون أسفلها خلودا - انتهى . والحوار عنه أولا أنه لما رجع عن قوله الأول إلى حوار المسح على الخفين التحيين فالأحاديث والآثار كلها مواهقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المترص محض غلط ومخالط ، وثانيا أنه قائل بالمسح على المخلصين والمغلين من الحوارب والخوف قد يكون نحييا معلا وقد لا يكون مهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه إلى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم لا يستطيع أحد أن يصوغ الأحاديث على ما في حياته من الحوارب الرقيقة الرائحة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الحنف وحكمه في قطع المسافة =

= قطعا وقد ثبت في خارج من خارج ان الجوارب في تلك المصرا كانت من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال ابو بكر بن العربي ولم تكن موهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره و اذا كان الحال على هذا المتوال كيف يعرض على المجتهد الرباني فقيه النفس فقيه الامة ؟ فلم لا يجوز ان ما قال به ابو حنيفة ؟ يكون هو المراد في الآثار ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان ، وثالثا على التناول ان ما قال به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول ايضا في المذهب وهو الملقى به عندنا اذا كانا ثخينين لا يشقان الماء فالاحاديث اما محمولة على المجلدين او المتعلين او محمولة على الثخينين لا على الرقائق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للتساهل في مسألة المسح على الجوارب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ الى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح ابي داود للحديث العظيم آبادى فانه تكلم في المسألة بكلام متين وفضلها تفصيلا جيدا قال فيه : و أنت خير ان الجوارب يتخذ من الاديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا انه جورب ومن المعلوم ان هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت الا بعد ان يثبت ان الجواربين الذين مسح عليهم النبي صلى الله عليه وسلم كانوا من صوف سواء كانوا متعلين او ثخينين فقط ولم يثبت هذا قط فمن اين علم جواز المسح على الجواربين غير المجلدين بل يقال ان المسح يتعين على الجواربين المجلدين لا غيرهما لانها في معنى الخف والخف لا يكون الا من الاديم نعم ان كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم اسمحوا على الجواربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل انواع الجوارب و اذا ليس فليس - انتهى . هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور و إلا فالحديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي و احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما نقل عنهم البيهقي في سننه وخلافاته كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى : لا نعلم احدا تابع ابا قيس على هذه الرواية ؛ والصحيح عن =

## باب التيمم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل لم يجد الماء فتييم لصلاة حصرته  
ثم حصرته صلاة اخرى انه يهلى تيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .  
وقال اهل المدينة : يتيم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شئ .  
قلتم انه يتيم لكل صلاة ؟ قالوا : لان عليه ان يتيمى الماء لكل صلاة ،  
فلما اتى الماء فلم يجده فانه يتيمم . قيل لهم : وكيف وح التيمم في انعدام  
الماء ولم يوجد الماء .

= الميرة انه عليه السلام مسح على الحمين . وقال ابو داود في سنه كان عبد الرحمن بن  
مهدي لا يحدث هذا الحديث لان المعروف عن الميرة ان اليه صلى الله عليه وسلم  
مسح على الحمين . قال وروى ابو موسى الأشعري ايضا عن اليه صلى الله عليه وسلم  
انه مسح على الخورين وليس بالمصل ولا بالقوى - اهـ . وراجع ح ١ ص ١٨٤  
الى ح ١ ص ١٨٦ من صحت الراية وسن التيهق ح ١ ص ١٨٤ غاية المقصود  
وبدل المحمود وعبرها من الكتب والآثار عن الصحة موحدة قوة وصفا على كل  
حال ادون صحة من روايات المسح على الحمين ، وعدى الكلام في سد الحديث ليس  
في محله ، والمحلة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا ولم  
يخالف امرأته عن الشارع بل حمله على ما هو في معنى الحب فكف ينسب إليه  
ان اى شية مخالفة الحديث وأنواع الحورب حسنة لم يتمم بعد ان المراد في الحديث  
اى نوع منها المسح على الحمين ثبت صاحب الالقياس فلا يتعدى الى غيرهما الا بدليل  
وبرهان - وهذا والله تعالى اعلم ، وللسلط موضع آخر .

(١) في موطأ مالك : من اتى الماء ، مكانه فلما ، ولعله هو الراجح .

(٢) سقط الطرف من الاصل ولا بد منه .

أما يتنهي الماء ليوجد فيتنقض التيمم إذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء إذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فإن لم تجدوا ماء فتميموا" فرخص لمن لم يجد الماء أن يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فبطل من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء أو يحدث فليس الابتغاء بشيء.

أرأيتم لو كان في موضع لا يطعم في الماء وأنه ابتغاء أن ينقض الابتغاء تيممه؟

أفلا يرون أن الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينقض به تيمم ماض أما ينقض التيمم يحدث يحدثه الرجل أو يجد الماء؟

أرأيتم رجلاً أراد أن يصلي تلوها ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم<sup>٢</sup> كلها صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية؟ قالوا: ليست النافلة عندما بمنزلة الفريضة.

قيل لهم: فاقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصلهن؟ قالوا: نعم.

قيل لهم: أ يتيمم كلها فرغ [من كل -] صلاة وذلك في وقت واحد؟ قالوا: نعم.

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان انتفاء» وهو مصحف وليس بوجوب لأنه خلاف المقول منه.

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها.

(٣) وكان في الأصل بدون الاستفهام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وأما زيد من الهندية.

قيل لهم: فاشأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟  
قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض .

قيل لهم: والله وإن كان غير مفترض فليس ينبغي لكم أن تأمروه أن  
يصل بغير وضوء ولا تيمم تطوعاً ولا غيره .

أرأيتم رجلاً يصل [ بالتيمم - ' ] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع  
بتيممه في ' المكتوبة أيجزه ' ذلك ؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فإن وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة . أ يصل التطوع  
بتيممه ؟ قالوا: لا .

قيل لهم: أفلا ترون أنكم قضتم التيمم إذا وجد الماء في التطوع في  
إتقاء [ الماء - ' ] ؟ فكما انتقض التيمم إذا وجد الماء ولا ينقضه إتقاء الماء  
في التطوع ، فكذلك الأمر في الفريضة وليس بينهما افتراق .

أرأيتم الوتر بعد صلاة العشاء أ يصلها بتيمم صلاة العشاء أم بتيمم  
مستقبل ؟ قالوا: بل يصلها بتيمم [ صلاة - ' ] العشاء .

قيل [ لهم - ' ] : أ رأيتم رجلاً صلى الظهر بتيمم في سفر وقد مات

(١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول .

(٢) الأولى أن يكون « للمكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها .

(٣) كذا في الأصل . وسقطت همزة الاستفهام من المندية .

(٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي المندية « مستقبلاً » بالنصب .

(٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول ، ولذا زيد بين المربعين .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

بعض اصحابه تقدم<sup>١</sup> ليصلي على جنازته أيمز به ان يصلي بتيمم الفريضة التي صلاها ام يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يمز به فليست<sup>٢</sup> الصلاة على الجنازة بما ينبغي للناس تركه وما هو واجب على الناس ان يفعلوه .

وما بين هذا وهذا والنافلة والفرائض<sup>٣</sup> فرق .

وما ذلك كله الا شيء واحد وما يجب قرض التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا اعلمكم<sup>٤</sup> رويتم في ذلك حديثا . اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء او يحدث .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المغيرة عن ابراهيم انه قال في رجل تيمم وصلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته ، قال : لا يعيد .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه اخبره عن محمد بن المنكدر ان عبد الرحمن بن عوف ابني ماما لم يجد فمسح بالتراب ... -<sup>٥</sup> دركه المسجد<sup>٦</sup> فصلاها ولم يتوضأ وقال : انا طاهر يوم<sup>٧</sup> صلاة اخرى لم ابال ان اصلي بتيمم من التراب الذي تمسحت به الا ان احدث شيئا فأتوضأ .

(١) وكان في الأصول « تقدم » ، و الأولى « تقدم » .

(٢) وفي الأصول « فليس » مذكرا .

(٣) كذا في الأصول ، و الأولى « الفريضة » .

(٤) الأولى « لا تعلمكم » ، بالجمع على دأبه في الكتاب .

(٥) هاتنا يارض في الأصول ، والظاهر ان الساقط كون نحو هذا « وصلى صلاة ثم » .

(٦) مكذا هو في الأصل ، ولعل الصواب « فأدركه صلاة في المسجد » .

(٧) هاتنا يارض في الأصول ، قلت : ولا بعد ان يكون في الأصل قل القوط =



اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .  
وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يتيمم ويؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .

وقال محمد بن الحسن: لا ينبغي للتيمم ان يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا<sup>١</sup> عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه .

وقال [بعض -<sup>١</sup>] اهل المدينة: ان امهم [غيره -<sup>٢</sup>] ممن هو على وضوء احب الى<sup>٣</sup> فان امهم هو لم يره بأسا .

= هكذا . وقال ما ازال ان اصلى يتيمى هذا الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وتأمل في ما في ص ١٢٣ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة ان ابا سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال: اذا كنت جنبا في سفر فمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تتسل من جنابة ان شئت؛ قال عبد الحميد: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب قال: ما يدريه اذا وجدت الماء فاغسل - انتهى .

(١) اسنده اليهقي في ج ١ ص ٢٣٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد: ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي انه كره ان يؤم التيمم المتوضئين ، قال اليهقي: وهذا الاسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفي ص ١٤٣ من المحلى: وروى المنع في ذلك عن علي بن ابي طالب قال لا: يؤم التيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، يدل عليه افراد الضمائر التي تأتي بعد من « الى » و « يره » والمراد به - والله اعلم - الامام مالك كما في الموطأ مثل مالك عن رجل تيمم يؤم اصحابه وم على وضوء قال: يؤمهم غيره احب الى ولو امهم هو لم ار بذلك بأسا - اهـ ؛ وراجع المدونة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وانما زدنا من موطأ الامام مالك .

وقال أبو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه إنسان معه ماء يعلم أنه سيعطيه أو وجدته<sup>١</sup> أن صلاته متقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من أولها .

و<sup>٢</sup> قال أهل المدينة : إذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه إنسان معه ماء [ يعلم أنه سيعطيه -<sup>٣</sup> ] فإنه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لأن من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعلم<sup>٤</sup> بما أمره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأظهر منه لأنها أمرا به جميعا . فكل قد<sup>٥</sup> عمل بما أمر الله تعالى به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد<sup>٦</sup> الماء قبل أن يدخل في الصلاة .

(١) كذا في الأصول ، وسقط ما هنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجدته » أو كان معه ماء على بعير له فضل ، لحيث يستقيم قوله « وجدته » - والله اعلم .  
(٢) كذا في الأصول ، وسقط الواو من الأصل الهندي .

(٣) سقط قوله « أنه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم أنه سيعطيه » - أه ليس في الموطأ والمدينة .

(٤) وكان في الأصل « قفل » ، وفي الموطأ « فعل به أمره » ، وهو الأنسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

(٦) كذا في الأصول وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم: إنما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فإذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر الى الوضوء.

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يجد ما يكفر من المتق والطعام والكسوة أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام يوما او يومين وبعض الثالث ثم ايسر فوجد ما يكفر أيجزبه ان يتم الصوم ولا يعود الى الكفارة من المتق والطعام والكسوة؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا لم يجد هديا في التمتع أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر اصاب مالا كثيرا أيجزبه ان لا يذبح الهدى؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق أليس يحزبه ان يصوم شهرين متتابعين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام من الشهر يوما واحدا او بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أيجزبه ان يتم صومه؟ [قالوا: لا - ١].

فينبئ لمن زعم انه اذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء ان يمضى على صلاته ان يقول ايضا: [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم<sup>٢</sup> انه يمضى في الصوم وليس الأمر على هذا، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه فزيد.

(٢) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه، ولذا زيد بين المربعين.

(٣) أى قل ان يتم الصوم على ما هو السياق.

والصلاة ينتقضان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجده؟  
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أ فلا ترون انها مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك  
استويا قبل الفراغ وليس بينهما افتراق .<sup>١</sup>

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى ، ولعلها زيادة من الكاتب .  
(٢) (مزيدة لزيادة العلم في باب التيمم) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي  
في التيمم قال : تضع راحتيك في الصعيد تمسح وجهك ثم تضعها الثانية تمسح بديك  
و ذراعيك الى المرققين . قال محمد : و نرى مع ذلك ان يفيض يديه في كل مرة من  
قل ان يمسح وجهه وذراعيه وهو قول ابي حنيفة - انتهى . وقال محمد في الموطأ  
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم و حديث عائشة في التماس عقدها و نزول آية التيمم  
بسده و بهذا نأخذ ؛ و التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرققين وهو  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . وقال الووري في شرح مسلم : من هذا مذهب  
الاكثرين انه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرققين ؛ و عن  
قال بهذا : علي و عبد الله بن عمر و الحسن البصري و الشعبي و سالم بن عبد الله بن عمر  
و سفيان الثوري و مالك و أبو حنيفة و أصحاب الرأي و آخرون - انتهى . قلت : و هو  
قول ابي يوسف و ابن سنية و الشافعي و الليث بن سعد و ابراهيم النخعي و حماد بن  
ابن سليمان كما في عمدة القاري و غيرها أطر هؤلاء الصحابة و التابعون و من تبعهم  
و أكثرهم مقدم على الامام ابي حنيفة و جلهم مقدمون على ابن ابي شيبة قائلون  
بالضربتين في التيمم على رغم انهم مخالفين لذلك و مع ذلك عقد ابن ابي شيبة بابا في  
كتاب الرد للرد على ابي حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب ! ان كان ابو حنيفة

= حالف الأحاديث في ذلك هم أول عاملين لما و ان كان أبو حنيفة مستحقا للعلو عليه  
سب ذلك هم أحقاء بذلك لأنهم أقدم منه ، وهذه الآثار كلها عده في مصنفه و الصرة  
و الصرتان روايان ، و أبو حنيفة و من معه من الصحابة و التابعين و تبعهم عملوا  
بالاحوط و أحذوا به و ان ابي شيبة عليه و قد احابوا عن حديث عمار الذي رواه  
ان ابي شيبة في ذلك الحر - مأخوذة أحدها ان علمه لعمار وقع بالفعل ، و قد ورد  
في الأحاديث القولة المسح الى المرفقين و الصرتان ، و من المعلوم ان القول مقدم  
على الفعل و ثابها ما ذكره الامام النووي و الحافظ العسوي و غيرهما من ان مقصوده  
صلى الله عليه و سلم يان سورة الصرب و كعبه للتعليم لا يان جمع ما يحصل به التيمم  
فلا يدل ذلك على عدم اقتراس ما عدا المذكور فيه ، و ثالثها ان المراد بالكعبين في  
ملك الروايات السدان ، و راجعها ان احاديث الكعبين قد عارضتها احاديث المرفقين  
فحب ان أحد بالاحوط و يحكم باقتراس المسح الى المرفقين ، و حاسنها انه لما تناقضت  
الأحاديث رجعا الى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم افوا بالمسح الى المرفقين فأحدا  
به ، و سادسها ما ذكره الطحاوي و ارتضى به العسوي في عمدة القاري من ان حديث عمار  
لا يصلح حجة في كون التيمم صرة و الى الكوعين او المرفقين او المكعبين او الاطلس  
كما ذهبت اليه طائفة لاصطراجه كذا في السعاية شرح شرح الوقاية ، و ما ورد من صرة  
واحدة في باب الاقتصار في التيمم تعمل على القرائن و يؤيده ما احرجه الدرر باسناد  
حسن كما في ص ٣٦ من الدراسة للحافظ ان ححر عن عمار بن ياسر قال كنت في  
القوم حين رلت الرحصة فأمرنا بهربا واحدة للوجه ثم صرة اخرى لليدين الى  
المرفقين - اه ، لكن احرجه ابو داود فقال الى الماك ، و ذكر ابو داود عليه  
و الاحلاف فيه - اه ، قلت الاحلاف في قوله . الى المرفقين او الى الماك او الى  
الابط لا في الصرة و الصرتين فالصرتان ثابتان من حديث عمار خلاف ان ابي شيبة  
و الكلام في هذا لا غير و المسكوت عنه لا يكون حجة على المطلق فلا يتوهم متوهم =

= بأحاديث وردت في الصحاح او في غيرها وكذا الروايات عن عمار التي ليس فيها يان الضربة والضربتين ، وبالجملة في حديث عمار رضى الله عنه يكفيك - الخ ، اشارة الى المهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوي من تعدد القستين امكن في قصة عمر وعمار ان تجعل اشارة الى ما تعلم من صفته من قبل و انما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سلك الاختصار والاشارة لانه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجه في مقابلة قوله فتممكت في التراب فقال : امك تممكت مع انه تكفيك هكذا فقط فليس هنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجه فلا حجة فيه لمن يقول انه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، والامام ابو حنيفة استدل على ما ذهب اليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرققين هكذا رواه ابن خسرو و ابن المظفر في مسندهما ، واعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خسرو في مواضع من تجليل المنفعة والاثار لمعرفة رواية الآثار ؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك والدارقطني في السنن بهذا اللفظ ، قال الحاكم : لا اعلم احدا اسنده عن عبد الله غير علي بن زليان وهو صدوق وصوب وقته الدارقطني وليس في طريق ابي حنيفة علي بن زليان وهو فيما بعده منه ، وله حديث جابر رواه الحاكم في المستدرك ايضا ، وكذا الدارقطني في السنن من حديث عثمان بن محمد الانماطي حدثنا حرمي بن عمار عن عزة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرققين ؛ قال الحاكم : صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وقال الدارقطني : رجاله ثقات ولا يلتفت الى قول ابن الجوزي في حق عثمان بن محمد لانه لم يتكلم فيه احد ؛ وذكره ابن ابي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . وفي الباب حديث جابر موقوفا عليه اخرجه الحاكم وقال : اسنده صحيح قال رجل قال : اصابتني جناية واني تممكت في التراب ، فقال : اضرب هكذا وضرب =

## باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنیفة رضی الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان یصب فی عینه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضی الله عنهما یفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضی الله عنهما فی نضح العینین .

= یدیه الارض فمسح وجهه ثم ضرب یدیه فمسح بهما الى المرقین - انتهى . وفي الباب عن ابی جهم وأبی هريرة والاسلع وابن عباس عن عمار وغيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الرأية وج ١ ص ١١٢ من فتح القدير وسنن البيهقي والجواهر النقي والدرایة وكنز العمال وغير ذلك من الكتب . قلنا ان أبا حنیفة لم یخالف الأحادیث بل قال بها و بین معنى حديث عمار وأخذ بالأحوط فسطع ما قال ابن ابی شبة فی ذلك الجزء - والله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا فی الأصول ولله من سهو الكاتب ، والاقصار على الجنابة اولی وأثر ابن عمر فی موطن مالك ومحمد قال محمد بعد روايته من طریق مالك به وبهذا كله نأخذ الا لنضح فی العینین : فان ذلك ليس بواجب على الناس فی الجنابة وهو قول ابی حنیفة ومالك بن انس والعامّة - اهـ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقانی قال ابن عبد البر لم یتابع ابن عمر على الضح فی العینین احد قال : وله شذائذ شذ فيها حمله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطأت سئل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل وحديث ابی هريرة - مرغوعا - اشربوا عینکم من الماء عند الوضوء رواه ابو یعلی وابن عدی ؛ قال الزین العراقي : سنده ضعیف ، بل قال ابن الصلاح : وتبعه الثووی لم یجد له أصلا ای یحذ به - انتهى .

## باب من الذكر

قال أبو حنيفة رحمه الله: من مس فرجه وهو متوضئ<sup>١</sup> لم ينتقض وضوؤه .  
وقال أهل المدينة: من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء ،  
ولا يكون المس الا يطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوء  
وقد كان أهل المدينة يقولون قبل ذلك: اذا مس بشيء من مواضع الوضوء  
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: لا يجب عليه الوضوء  
حتى يمس يطن الكف .

وقال محمد بن الحسن: وكيف اقترق بطن الكف وظهرها ولئن كان  
الوضوء ينتقض اذا مسها [ يطن الكف -<sup>٢</sup> ] انه ينتقض اذا مسها بظهرها؟  
أرأيتم اذا مس موضع الدبر<sup>٣</sup> السرة أ ينتقض<sup>٤</sup> ذلك الوضوء؟ قالوا: نعم  
وهذا والفرج سواء لأننا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بـسرة  
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اذا لمس<sup>٥</sup>  
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لأنه مهموز ، ويمكن ان يكون  
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن ابي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب  
الرد مع انها كانت اخرى وأولى بالذكر من التامين وبول الطفل وغيرهما .  
(٢) ما بين المربعين ياض في الأصل ، وظنى ان الساقط ما ادرجته بين المربعين بقرينة  
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » ياض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « انتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أ ينتقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .



قيل لهم : قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [ هل هو الا بضة من جسدك - ' ] فلم ير فيه وضوء .  
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و عمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا في مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ وهل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا : قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم : ان ابن عمر كان رجلا مشددا في الوضوء والفعل ، وقد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء في عينيه اذا اجنب ولستم تأخذون بذلك من قوله ' فهذا فيما يرى شيء ' مما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن : في ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة ' قاضي اليمامة عن قيس بن طلق ان اياه حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ ؟ قال : هل هو الا بضة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال في مس الذكر و أنت في الصلاة ' ما ابال مسه او مسست انقى .

( ١ ) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو ثابت معروف في متن الحديث .

( ٢ ) كان هذا فله لا القول كما سبق لكن في الأصول هكذا .

( ٣ ) وكان في الأصول ' فيما يرى بشيء ' و عندى لا بد من حرف الباء و رفع الشيء او يكون ' فيما ترى شيئا ' .

( ٤ ) ' التبتى ' كما في موطأ محمد .

( ٥ ) و في موطأ محمد مهنا زيادة ' قال ' .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في من الذكر وضوء .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في من الذكر وضوء .

اخبرنا ابو العوام البصري قال: سألت رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل من فرجه بعد ما توضأ<sup>٢</sup>، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في من الذكر: ما اتى مسسته او طرف انثى .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من من الذكر فقال<sup>٤</sup>: ان كان نجسا فاقطعه .

(١) قوله « المديني » كذا في الأصول ، وهو نسبة الى المدينة ، ويقال في النسبة اليها « المديني والمدني » . وفي اللاب ج ٣ ص ١١٤ « المديني » بفتح الميم وكسر الدال وسكون اليا . وتحتها نقطتان وفي آخرها نون ، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها « مدني » وقد ينسب بأثبات اليا . فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نعيم السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ . ف

(٢) وكان في الأصول « العوام » ، والصواب « ابو العوام » كما قررناه .

(٣) وكانت في الأصل الهندي « توضيا » متى ، والصواب ما في الأصل « توضأ » بصيغة المفرد .

(٤) وكان في الأصول « قال » ، والأحسن ما في الموطأ « قال » ، قررناه هنا .

اخبرنا محل<sup>١</sup> بن محرز الضبي عن<sup>٢</sup> ابراهيم [ النخعي - ] في مس الذكر في الصلاة فقال: انما هو بضعة منك .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن ابي قيس عن ارقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: اني احك جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: انما هو بضعة منك .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: انما هو كسه رأسه .

اخبرنا مسعر بن كدام<sup>٣</sup> عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو الا بضعة منك وان لكفك لموضعا غيره<sup>٤</sup> .

(١) وكان في الأصل « علي بن محسن » وفي الهندية « علي بن محل » وهو مصحف ، والصواب « محل بن محرز الضبي » كما هو في موطأ الامام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب ، ولم اجد « علي بن محل » ولا « علي بن محسن » في كتب الرجال ، و « محل » بضم الميم وكسر الحاء وتشديد اللام كما في المغني والتقريب وغيرهما .

(٢) وكان في الأصول « قال عن ابراهيم » ، وهو من سهو الناسخ ، وما قررناه نقلناه من الموطأ ويمكن ان يكون « سأل عن » فصحف و « صار » قال ، والله اعلم .

(٣) ما بين المرجعين زيادة من الموطأ وكان ساقطا من الأصول وانما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « سليمان » وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الأصل « مسعر بن كرام » وفي الهندية « مسعود بن كدام » ، والصواب « مسعر بن كدام » كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « انما هو بضعة منك » .

(٧) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « غيره موضعا » ، والصواب ما في الموطأ =

اخبرنا 'مسعر بن كدام' عن اياد بن لقيط عن البراء بن قيس قال :  
قال حذيفة بن اليمان في من الذكر : من انك .

اخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن ابي ظبيان عن ابي ظبيان  
عن علي بن ابي طالب قال : ما ابالي اياه مسست او اني او اذني .

اخبرنا ابو كدينة 'يحيى بن المهلب عن ابي اسحاق الشيباني عن ابي قيس  
عبد الرحمن بن ثروان' عن علقمة بن قيس قال : جاء رجل الى عبد الله بن  
مسعود فقال : اني مسست ذكرى وانا في الصلاة ، فقال عبد الله : ألا قطعتة ثم  
قال : وهل ذكرك الا <sup>٢</sup> مثل سائر جسدك .

اخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم

= قمرناه هاهنا .

(١ - ١) وكان في الأصل 'مسعر بن كرام' ، وفي الهندية 'مسعود بن كدام' ،

والصواب 'مسعر بن كدام' ، كما هو معروف في كتب الرجال .

(٢) وكان في الأصول 'ابان' ، وهو تصحيف ، والصواب 'اياد' .

(٣) لفظ 'قال' ، مكرر في الأصول ، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل 'ابو كريب' ، وفي الأصل الهندي 'ابو كرية' ، وكلاهما تصحيف ،

والصواب 'ابو كدينة' ، بالكاف والبدال المهملة بعدها ياء تجمانية ثم نون كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصول 'مروان' ، والصواب 'ثروان' ، بالثاء المثناة كما في الموطأ وكما

هو في التهذيب .

(٦) هذا هو الصواب ، ووقع في موطأ محمد 'عن علقمة عن قيس' ، وهو مصحف مصنف

لفظ الابن بن فاشكل على الفاضل الكنوي في التعليق المجد فأطال في تشخيصه -

فراجع ، و'علقمة بن قيس' ، من خلص اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه مشهور .

(٧) سقطت كلمة 'الا' ، من الأصول ، وفي الموطأ 'الا كسائر جسدك' . - اهـ .

قال: جاء رجل الى سعد بن ابي وقاص فقال: أيجل لي<sup>١</sup> ان امس ذكرى وأنا في الصلاة؟ فقال: ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها. وحدثنا<sup>٢</sup> اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز<sup>٣</sup> بن عثمان عن حبيب<sup>٤</sup> بن عبيد عن ابي الدرداء انه سئل عن مس الذكر؟ فقال: انما هو بضعة منك.

فكيف ترك<sup>٥</sup> حديث هؤلاء كلهم واجتماعهم على هذا على<sup>٦</sup> حديث بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن في الرواية وقد<sup>٧</sup> اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب<sup>٨</sup> رضى الله عنه ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة، فأبى عمر رضى الله عنه: ان يقبل<sup>٩</sup> قولها وقال ما كنا لتجيز في ديننا قول امرأة

(١) كلمة «لى» سقطت من الأصول. (٢) هكذا «بالواو» في الأصول.

(٣) بالخاء والراء المهملتين بعدهما ياء تحتانية ثم زائ مججمة على وزن «كريم» كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «جرير» بالجيم والرائتين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ.

(٤) تأمل في ان حبيبا هل سمع ابا الدرداء وروى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن ابي الدرداء - كما في التهذيب وغيره، وقد وقع في موطأ محمد ص ٥٨ - عن حبيب عن عبيد - هو خطأ ومصحف.

(٥) السياق يقتضى ان عبارة ما سقطت من قلم الكاتب فان هذا الطريق من البيان خلاف دأب كتاب الحجة.

(٦) يعنى معتمدين على حديثها وذاهين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر.

(٧) سقطت «الواو» من الأصل.

(٨) وكان في الأصل «ابن عمر» وهو خطأ، والصواب «عمر بن الخطاب».

(٩ - ٩) وكان في الأصل «فاما عمر ان يقبل - الخ»، والصواب «فأبى» وأما كلمة «فاما» فتصحف «فأبى» ف

[ لا ندرى أحفظت أو نسيت - ١ ] فكذلك بكرة ابنة صفوان لا يجوز<sup>٢</sup> قولها مع من خالفها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

## باب الوضوء من القبلة

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

وقال أهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقول ، ولم نعله<sup>٣</sup> عن أحد الا عن ابن مسعود ، فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف<sup>٤</sup> عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل بعض نسائه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .

(٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او الغيبة او المبينة للجهول . والاول عدى اولى والمكتوب في الأصل الثانى ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .

(٣) وكان في الأصل « لم يعله باحد » ، والصواب عدى « لم نعلم احدا » قال به الا ابن مسعود او لم يعله حدثا الا ابن مسعود او لم نعله حدثا الا عن ابن مسعود وإلا فالعبارة محتملة .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ « فيه » من الأصل - والله اعلم .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني  
ثم يمضى الى الصلاة ولا يحدث وضوء . فمأثمة اعلم بذلك من غيرها  
ولا نراها كانت تعنى بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا معبد بن ساهه الحسبي عن  
محمد بن عمرو بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : قبلني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش الحسبي قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن  
الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

## باب الوضوء من الرعاف والقلس والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رعب او قاه او قلس ملا فيه او اكثر  
او سأل من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .  
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

- 
- (١) كذا في الأصل ، وفي المندية ، ولا نراه ، وهو من سهو الكاتب .  
(٢) وكذا في الأصول ، المديني ، ويقال في النسبة الى المدينة ، المديني والمدني ، وهو  
الاكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه في باب مس الذكر - فراجع . ف  
(٣) قلت : وهو في الأصل ، معبد بن ساهه الحسبي ، غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه  
وقد قاسيت مشقة وكلفة له لم اظفر باسمه وحمّة لفظه مع تتبعي اياه في كتب الرجال  
والحديث تبعا بليغا لعل الله يحدث بعد ذلك امرا سعيد سعد ومعبد ومعمر ايهم هو .  
(٤) وفي الأصل ، محمد بن عمر ، بدون الواو ، والصحيح ، عمرو ، كما في التهذيب وغيره .  
(٥ - ٥) وكان في الأصول ، قلنس ، لجمعتها ، او قلنس ، اتباعا للوطأ والمدونة  
وهو الأرجح .

كتاب الحجة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للامام محمد الشيباني

او ينام مضطجعا فان قلس طعاما [ او قاه - <sup>١</sup> ] فليس عليه وضوء وليتمضمض <sup>٢</sup>  
من ذلك ولينسل <sup>٣</sup> قاه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلتم هذا ؟ فقد <sup>٤</sup> رويتم فيه الوضوء  
وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرعف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فيبني على  
صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رعف انصرف وتوضأ  
ثم رجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

ورويتم عن يزيد بن عداقة بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب  
رعف وهو يصلي فأتي ججرة ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فأتي بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على صلاته .

[ قد - <sup>٥</sup> ] روى هذه <sup>٦</sup> الأحاديث قههم . الك بن انس فكيف تركت  
هذه الآثار ولم تترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو  
يقول : لا وضوء في ذلك و <sup>٧</sup> لكنه يغسل الدم ثم يرجع فيبني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ . ليتمضمض .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وفي الأصول « وينسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضي ان يكون « قد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .



كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلنس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

ثم رجع عن ذلك فقال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رويها .

فجبا لمن زعم أن أهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا إلى غير أثر .

قالوا: إنما نعدّ ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبزاق والدمعة . ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا .

قيل لهم: ليس الأمر كذلك كما زعمتم أن الدم والقيء والقيء نجس فلايس كذلك المخاط والبزاق والدمعة والعرق .

أرأيتم رجلا رغب أو قاه أو خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده وأثوبه أو تأمرونه أن يغسله قبل أن يصلي ؟ قالوا: نعم ، ولا ينبغي له أن يصلي حتى يغسله .

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبزاق والدمعة لا ينبغي له إذا أصاب ذلك جسده أو أثوبه أن يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل أن يغسله .

قيل لهم: فهذان مفترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا . وأى شيء أعجب من قولكم أنكم تقولون : أن رجلا رغب طستا من دم أو قاه طستا آخر لم يكن عليه وضوء وإن مس ذكره فعليه الوضوء . أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن إبراهيم النخعي في الرجل يرغب أو يحدث في الصلاة قال : يخرج ولا يتكلم إلا من يذكر الله تعالى

(١) وفي الأصول « روي » بنير الضمير والصواب إثباته .

(٢) كذا في الأصل والأرجح أن يكون حرف « أو » الترددية كما هو فيما قبل وبعد اهـ .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يمتد بما صلى فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال : اذا وسع فليتوضأ .

و اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رغب فليتنصرف فليتوضأ ثم يلبس على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة قال : اخبرني رجل عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رغب في صلاته اقبل فتوضأ ثم رجع فصلّى ما بقى و اعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قاطرا » بالنصب و ليس بصواب بل هو من سهو الكاتب .

## كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلنس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

و<sup>١</sup> قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف وليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يني على صلاته ان احب<sup>٢</sup> . وقال ابو حنيفة رحمه الله : و احب<sup>٣</sup> ان يتكلم ويميد الصلاة ولا يني وان<sup>٤</sup> بنى اجزأه .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه قال : حدثنا عبد الملك بن عمير عن<sup>٥</sup> معبد بن صبيح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول : ” ولم يصرّوا على ما فعلوا وهم يملون “ فاحتسب<sup>٦</sup> بما مضى وصلى ما بقى .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال : يجزئه ، والاستيناف احب الى<sup>٧</sup> .

(١) كذا في الأصل . وسقط الواو من الهندية ، والصواب اثباته ؛ وسقط من الأصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه للزرقاني .

(٢) وسقط الألف من « احب » من الأصل الهندى ، والصواب اثباته كما هو في الأصل .

(٣) كذا في الأصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افضل التفضيل فأذن سقط صلتة اى « الى » من الأصل - والله اعلم .

(٤) حرف « ان » عاطفة وليست بوصلية .

(٥) كذا في الأصل وهو الصواب . وفي الهندية « عمير بن معبد » ، و « بن » تصحيف « عن » لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبى عمير .

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك أول الصلاة بما مضى اى يقن بصحة ما ادرك وهو اول الصلاة وقضى ما فات من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران<sup>١</sup> بن زليان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليصرف غير متكلم ولا راع<sup>٢</sup> يصنعه فليتوضأ ثم يعود<sup>٣</sup> الى الآية التي كان يقرأ .  
حدثنا<sup>٤</sup> بكير بن عامر<sup>٥</sup> عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليبعد الصلاة .

### باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .  
وقال اهل المدينة<sup>٦</sup> : ليس من الصلوات<sup>٧</sup> صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وكان في الهنذية «عمر» مكان «عمران» وهو سهو الكاتب فصحف «عمران» وصيره «عمر» سهوا منه، و«حكيم» على الاكثر مصغرا .  
(٢) وكان في الأصل «واعي» وفي الهنذية «ولا واعي» والصواب «ولا راع» .  
(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب «ثم ليعد» بصفة الامر كما هو في قوله «فليتوضأ» لأنه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فانهم - والله اعلم -  
(٤ - ٤) وكان في الأصول «بكر بن عاصم» وهو تصحيف الاسمين والصواب «بكير ابن عامر» - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الأصل كان قوله «وقال اهل المدينة» مؤخرا من قوله «أرايتم» الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتاب ولذا قدمته .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهنذية «من الصلاة» بالافراد .

وقال محمد بن الحسن: فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

وقال<sup>١</sup> أرايتم لو أذن لصلاة الفجر عشاء حين يفرغ من صلاة العشاء أكان ينبغي هذا؟ قالوا: للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم: قال: وكان [ ابن ام مكتوم -<sup>٢</sup> ] رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له<sup>٣</sup>: اصبحت اصبحت<sup>٤</sup> .

قيل لهم: انما نضع هذا من بلال انه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى<sup>٥</sup> الناس بأذان ابن<sup>٦</sup> ام مكتوم لصلاة الفجر، لانه قد جاء حديث آخر يدل على ان بلالا انما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لانه بلغنا ان بلالا اذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ ان -<sup>٧</sup> ] ينادى: الا ان العبد نام: قال: فاطلق بلال وهو (١) هذا القول كان مقدما في الأصل على قوله « وقال اهل المدينة »، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجة وكان الانسب عذري ان يوصل بقوله « اخبرنا » الخ، كما لا يخفى على الفهم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .

(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل . وفي الهدية « لهم » مكان « له »، والصواب اثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « اصبحنا » والصواب « اصبحت اصبحت » مكررا كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب اثباتها .

(٦) كذا في الأصل . ولفظ « ابن » ساقط من الهدية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .

يقول: ليت بلالا ثكلته امه و ابتل من نضح دم جيئه ! فقام فنادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت يا بلال ! ولكن الامر الذى رويتم كان فى شهر رمضان، والامر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه بليل كان فى غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمي عن ابى عثمان<sup>٢</sup> عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمنعن احدا منكم من سموره اذان بلال فانه انما يؤذن<sup>٣</sup> [ او ينادى -<sup>٤</sup> ] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفى الأصل «قال»، بالفاء، والظاهر انه بالواو .

(٢) كذا فى الأصول، ولعل الصواب «اذن» بالنية .

(٣) وفى الأصل «ابى عمير»، وهو غلط مخالف لكتب الحديث، والصواب «ابى عثمان»، وهو النهدي كما فى كتب الحديث من البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . قال الحافظ فى ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله «عن ابى عثمان» فى رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود فى شئ من الطرق الا من رواية «ابى عثمان» عنه ولا من رواية «ابى عثمان» الا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان: اهـ - تدبر .

(٤) وفى الأصل «انما يبرح»، والصحيح ما كتبه وهو فى البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم فى هذا الحديث .

(٥) وكان فى الأصل «ياض مكان» او ينادى، ولهذا جعلناه بين المربعين .

نائمكم او لينه نائمكم ' وليس الصبح كما ان تروه هكذا ' ضم اصابعه ورفضها الى السماء ولا هكذا ' عصر اصابعه وسفلها الى نحو الارض حتى يقول هكذا ' ضم اصبعيه ' السابطين ثم فرجها .

(١) وفي الاصل ' قائمكم ' بالقاف وهو لا يناسب الايقاظ والتنبيه كما لا يخفى مع ان في كتب الحديث لينه او يينه او لينبه و ' قائمكم ' تصحيف ' نائمكم ' بالنون .  
(٢) وفي الاصل ' كما ان تروه كما ضم ' وهو مصحف ' هكذا ' هكذا في البخاري وغيره ' ضم اصابعه ' تفسير وتوضيح من الراوى .

(٣) وكان في الاصل ' ولا كذا ' وقوله عصر بيان وتفسير من الراوى .  
(٤) وفي الاصل ' حتى يقول كذا ' وفي البخاري عن زهير عن سليمان التيمي عن ابي عثمان الهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنن احدكم او احدا منكم اذان بلال من سموره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينه نائمكم وليس ان يقول : العجر او الصبح ، وقال : باصابعه ورفضها الى فوق وطاعا الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسابطينه احداهما فوق الاخرى ثم يمد يدهما عن يمينه وشماله - اه - قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان العجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن العجر هكذا فكان اصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اه - وفي موضع آخر من البخاري في هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اه - وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده ورفضها حتى يقول هكذا و فرج بين اصبعيه - اه - ومثل البخاري في سنن البيهقي وفي الطحاوي في هذا الحديث وقال : وليس العجر او الصبح هكذا وهكذا و جمع اصبعيه وفرقها - وفي حديث زهير خاصة ورفع زهير يده وخفضها حتى يقول هكذا ومد زهير يده عرضا - اه -

(٥) وكان في الاصل ' اصابعه ' وفي كتب الحديث ' اصبعيه ' وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري أن من نادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : أذن بلال بليل قبل أن يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد نأمة العبد ، فصعد بلال وقال : ويل لبلال ثكلته أمه وابتل من فضح دم جيئه ! فلما صعد قال : نام العبد - ثلاثا ، ثم أمره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في الأصل ، لكن في كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يغرنكم أذان بلال فان في بصره شيئا - أخرجه الطحاوي . وأخرج الدارقطني عن أبي يوسف عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن بلالا أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصعد فينادي : أن العبد نام ، ففعل - الحديث . وذكره البيهقي في الخلافيات كما في الجوهر التقي نعم أخرجه الدارقطني عن محمد بن القاسم الأسدي عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن أنس بن مالك قال : أذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد - الحديث ، وفي غرب الحديث للقاسم بن ثابت كما في التخريج عن أبي سفيان السعدي عن الحسن أنه سمع مؤذنا أذن بليل فقال : علوج تبارى الديوك وهل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد ما يطلع الفجر ولقد أذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصعد فتأدى : أن العبد قد نام ، فوجد بلال وجدا شديدا - اهـ .



انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يحمل اصبعه في اذنيه  
ككثيرهما<sup>١</sup> عند الأذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن  
المنكدر عن ابي سلة بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

واخبرنا عباد بن العوام قال : حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاه ان  
ابا محذورة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر ،  
وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : الأذان ان يقول المؤذن : الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر فقوله الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول :  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله  
اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا ، ثم يقول :  
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الأذان كله وقالوا : لا نرى  
الرجوع<sup>٢</sup> شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة  
وقالوا : انما يقول المؤذن في اول اذانه : الله اكبر الله اكبر فهاتان مرتان  
ولا يعيدها<sup>٣</sup> فيكون اربعا .

وقال محمد بن الحسن : الله اكبر الله اكبر انما يحتسب مرة واحدة .

(١) وكان في الأصل « كلثما » والصواب « كلثهما » .

(٢) هذا مخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن

مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي محذورة - فراجعها .

(٣) الصائر كلها بالتأنيث مفردا ، والظاهر يقتضي ان تكون مثنى - تدبر .

قالوا: وكيف يحسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟

قيل لهم: بما يدلکم علی أنها تحسب مرة واحدة آخر الأذان أستم تقولون في آخر الأذان: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فقد قلتم: لا إله إلا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛ وقلتم: الله أكبر الله أكبر فجعلتموها مثل لا إله إلا الله مرة واحدة فقد صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم إذا جعلتموها في أول الأذان مرتين وجعلتم الشهادة مرتين أن يقول في آخر الأذان: الله أكبر لا إله إلا الله، ولا يقول: 'الله أكبر الله أكبر'، لأنكم قلتم في آخر الأذان: لا إله إلا الله مرة واحدة فينبغي أن تقولوا: الله أكبر مرة واحدة فإن قلتموها مثنى لا بد أن تنسوها في أول الأذان مرتين لأن الشهادة في أول الأذان مرتين وفي آخر الأذان مرة واحدة .

وبما يدخل عليكم أيضا قولكم في الإقامة مرة واحدة. أرايتم إذا أقام المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فكيف يقول؟ ينبغي في قولكم أن يقول: الله أكبر اشهد أن لا إله إلا الله اشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر لا إله إلا الله .

فإن قلتم هذا فقد قصصتم قولكم؛ وإن قلتم: يقول المؤذن: الله أكبر الله أكبر اشهد أن لا إله إلا الله اشهد أن محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

(١) وكان في الأصل «ويقول» والصواب «ولا يقول» ولا بد من كلمة «لا» قبل

كلمة «يقول» كما لا ينبغي على واقع أسلوب الكلام .

(٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «أقام» .

الآخر؛ وزعمتم ان يقول الرجل: الله اكبر الله اكبر كما افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول: الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس ان يؤذن مؤذن ويقيم مقيم<sup>١</sup> غيره .  
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن<sup>٢</sup>

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام او هو « كلما » او سقطت العبارة من البين . قلت : ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف  
(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ ، والصواب « ويقيم غيره »  
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل ويقيم غيره » ، وكان في الأصل « المؤذن » ،  
والصواب « مؤذن » منكرا لأن المقام يقتضى التكبير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراكب الذى هو المؤذن ايضا للسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥  
من شرح الزرقاني للوطأ ، فعلى هذا تصح المسألة ويرفع عنها توهم خلاف المقصود ؛  
ويتفق قول اهل المدينة مع قول ابى حنيفة والأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة  
المسنونة في المسجد وعلى كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد اورده البخارى تعليقا  
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تيسرت ولا يجمع  
في مسجد علمته ولو لم يكره ذلك عنده بلجعه فيه ولم يذهب الى مسجد آخر ومكانة  
الأسود بن يزيد في الفقهاء معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة : قال  
محمّد بن عبد الله بن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن الحبيب قال : دخلت مع سالم بن عبد الله  
مسجد الجعفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا : ألا تجمع الصلاة ؟ فقال سالم : لا تجمع  
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين ؛ قال ابن وهب : وأخبرني رجال من اهل العلم عن  
ابن شهاب ويحيى بن سعيد وريمة واليث مثله - اه ؛ وعن يونس عن الحسن انه كرهه  
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . وفي نيل الأوطار : قال البيهقي : وقد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب والبقى واليث بن سعد والأوزاعي وأصحاب الرأي - اهـ. وقال الترمذي في جامعه بعد رواية حديث أبي سعيد الخدري الذي يفهم منه تكرار الجماعة وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين، قالوا: لا بأس بأن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، وبه يقول أحمد وإسحاق؛ وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك والشافعي يمتارون الصلاة فرادى - انتهى. قد كرهه الحسن والأسود وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وهم مقدمون على أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وسفيان وابن المبارك وابن عون وأيوب والبقى في عهد وزمن واحد في زمن أبي حنيفة لكنهم مقدمون على أبي بكر بن أبي شيبة كما لا يخفى، واليث والشافعي أيضا وهما مقدمان على ابن أبي شيبة والآثار عن أكثرهم في مصنفه؛ وفي الخير الجاري على ما في هامش البخاري ج ١ ص ٨٩: اختلف العلماء في أي في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضي الله عنهم - اهـ. وإذا وقع الاختلاف في تكرار الجماعة من زمن الصحابة فنقدر على نفيه وعلى الإلزام فيه لأحد من الفريقين، والعجب من ابن أبي شيبة مع وجود هذا الاختلاف في المسألة بين الصحابة والتابعين والأئمة كيف ذكر في مسألة الأربعين من كتاب الرد أبا حنيفة رحمه الله قطع وترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا في زمنه فاذا يفهم من هذا الصنيع منه وكان الإلزام عليه أن يقول: إن الصحابة والتابعين قد خالفوا حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه في ذلك الجزء للإلزام على الإمام وهو بمنزل عنه وابن أبي شيبة لم يدر ما مذهب الإمام في تكرار الجماعة في المسجد وما تفصيله فيه، وهل حديث أبي سعيد رضي الله عنه موافق لمسلكه أو مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد وقد أخرج في مصنفه كما في فتح الباري بإسناد صحيح عن الأسود بن يزيد: إذا قاته الجماعة في مسجد قومه ذهب إلى مسجد آخر - انتهى. قال الحلبي في شرح المنية: وإذا لم يكن للمسجد إمام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار =



= لأن فيه اقتداء المتفل خلف المقرض والامام قاتل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قاتل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد الحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم اداؤها؛ ومن ادعى قد افترى بذلك على الله ورسوله - حاشاها عن ذلك - او الترغيات التي وردت في إقامة الجماعة إنما هي وردت في الجماعة الأولى التي ورد التكبير الشديد على تاركها كما في حديث أبي هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بجملة النص على ان الجماعة الأولى هي التي نذب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهمل باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الأولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة وهم جرا قُتبت به ان وجوب الايمان الى الجماعة الأولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتماً وبته وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علوا انهم لا تقوتهم الجماعة اصلاً وأنت خير بأن تكرار الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يخاف كل واحد فوت الجماعة اصلاً وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الأحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحمله على ما قلنا به أولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفق لمنشأ الشارع و متممة في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث أبي سعيد وأنس وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي نقل مذهب الامام قصور في نصب الراية. قُتبت بهذا كله ان ما رواه ابن أبي شيبة ليس بمخالف لقول أبي حنيفة وما فهمه من حديثه فهو رد عليه وفي الاختصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدليس وتلبس لا يليق =

= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الإمام ما يوافق قوله قد أخرج عن الحسن كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى. و عن أبي قلابة يقول: يصلون فرادى - اهـ. وقد روى الطبراني برجال ثقات عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا قال إلى منزله لجمع أهله صلى بهم - اهـ؛ وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ إلى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة و ج ٢ ص ٦٨٩ إلى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القارى للحافظ العيني، ولعل أنسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة كان مسجد الطريق أو مسجد الحلة الذى لم يكن له إمام راتب ومؤذن وجماعة معلومة ولذا اذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الأذان والاقامة في مسجد قد اذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخارى معلقا يوافق ما روى عن أبي يوسف في تغيير الهيئة الأولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، أشار إليه إمام العصر شيخ الحديث في دروس البخارى والترمذى: ولم يجمع في مسجد عجلته بل في مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة أو بنى زريق. وفي رد المحتار نقلا عن المنبع ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعى الثانى للكره ما نصه: ولما أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فعاد إلى المجلس وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله لجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاق هكذا تقلل الجماعة معنى فإنهم لا يجمعون إذا علموا أنها لا تفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفرق دون فريق - اهـ. ومثله في البدائع وغيرها. ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد الحلة ولو جاز اذان ويؤيده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحدانا وهو ظاهر الرواية - اهـ. وهذا يخالف لحكاية الإجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه تعرف =

أذن لقوم<sup>١</sup> ثم انتظر هل يأتيه احد فلم يأتيه احد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان يفرغ<sup>٢</sup> أيعيد الصلاة معهم؟ قال<sup>٣</sup>: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة<sup>٤</sup>.  
وقال اهل المدينة: ومن جاء<sup>٥</sup> بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده-] <sup>٦</sup>.  
وقال ابو حنيفة: الاذان مثنى مثنى<sup>٧</sup>. وقال اهل المدينة: [الاذان مثنى-] <sup>٨</sup> مثنى والاقامة فرادى فرادى<sup>٩</sup> غير قوله قد قامت الصلاة فانه يقولها مرتين<sup>١٠</sup>.

= ان مسلك ابي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « يقوم » بالفعل النائب والصواب « لقوم » باللام الجارة ويؤيده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة.

(٢) كذا في الأصل، و الأرجح « ان فرغ » بصيغة المضى كما هو في الموطأ.

(٣) وفي الموطأ « قال ».

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « ابو حنيفة » وهو من سهو الناسخ.

(٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهندية « جاءه ».

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السترة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب.

(٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ « الاقامة » منه اى « الاذان والاقامة مثنى مثنى ».

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٩) وكان في الأصل « فردا فردا »، والصواب « فرادى فرادى ».

(١٠) لفظ « مرتين » كان في الأصل بعد قوله « الصلاة » وهو من سهو الناسخ، والصواب « يقولها مرتين ».



وقال محمد بن الحسن : فقد تركتم قولكم في الاقامة ينبغي لمن افرد  
الاقامة كلها ان يفرد قد قامت الصلاة وما بينها اقتراق فان [ من - ' ]  
يقول : الله اكبر [ الله اكبر - ' ] اشهد ان لا اله الا الله فيكون قد نفي بعضها  
وأفرد بعضها . ان اول من افرد الاقامة معاوية فيما بلغنا .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : أول  
من نقص التكبير في الصلاة وخطب قبل الصلاة في العيدين وجلس على  
المنبر ونقص الاقامة والتسليم معاوية بن ابي سفيان .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : الاذان  
و الاقامة مثني مثني .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : كان التتويب<sup>٢</sup> في صلاة الصبح بعد ما فرغ

(١) كلمة " من " ساقطة من الأصل ولا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار وكتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة  
خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصبح . قال الطحاوي : وهو قول ابو حنيفة  
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - اه . قلت : وهذا موافق لما في كتاب الأصل  
قال فيه : كان التتويب الأول بعد الاذان الصلاة خير من النوم مرتين وأحدث الناس  
هذا التتويب وهو حسن - اه . فاذا الحقه بآخر الاذان يصير منه وهو ليس من اصل  
الاذان بل الحق به بعد رؤية الاذان في المنام بزمان ولم يكن في اصله ، قال صلى الله  
عليه وسلم : اجعله في اذانك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته ولو كان مراده صلى الله  
عليه وسلم هذا يعين له المقام ولم يعينه وما روى فيه شاذ فعمل انه في آخر الاذان مثل  
التتويب لا من نفس الاذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . وأهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حى على الفلاح .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا حكيم بن جبير عن عمران بن

(١) راجع كتب الرجال فان اسرائيل يروى عن زيد بن جبير . وهل حكيم بن جبير هو الذى ذكره في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذى ذكره في التهذيب وذكره البخارى في تاريخه الكبير وابن ابى حاتم ، قال ابن ابى حاتم روى عن سعد بن جبير و ابراهيم النخعي ومحمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفيان وشعبة واسرائيل وعلى بن صالح وشريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ ورواه ابن ابى شيبة عن وكيع عن اسرائيل عن حكيم بن جبير عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم . قال : لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه - اه . ف

(٢) انظر من عمران بن ابى الجعد ؟ وفي كتب الرجال سالم بن ابى الجعد : وفي ابناه الهذيل ابن ابى الجعد هو سالم . وفي اللسان : عمران بن ابى خلد ، قال ابو داود : لاس ثقة - اه . ولعله يتشخص ولا بعد في ان حكيم بن جبير هو الأسدي الثقي الكوفي من رجال الأربعة كما في ح ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . وعمران بن الحارث السلي يأى في باب القوت في الفجر وهو من رجال مسلم والنسائي وهو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . وعمران بن مسلم الجعفي الكوفي في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . وعمران بن ابى يحيى اثنان في ص ٣٢٠ من التعليل . وعمران بن ابى الفضل الالى في ص ٣١٩ منه وعمران بن مسلم المقرئ في ص ١٣٧ من التهذيب . وعمران بن ابى عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن ابى الجعد ذكره البخارى في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ ( قال ) وقال وكيع عن اسرائيل عن حكيم عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود في الأذان وقال في ترجمه عمران بن الجعد عن الأسود . روى عنه حكيم بن جبير الكوفي . وعمران هذا ذكره ابن جبان في ثقات التابعين . ف

أبي الجعد عن الأسود بن يزيد أنه سمع مؤذناً أذن، فلما بلغ حتى على الصلاة (حتى على الفلاح - ١) قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك! لا تزد في أذان الله<sup>٢</sup>؛ قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) لا أدري ما إذا أراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث. قلت: لم يتفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه. ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في أحد أقواله إلى أن التثويب بدعة. قال في البحر أحسنه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي بن نينا وعليه السلام حين سمعه: لا يزيدوا في الأذان ما ليس منه. ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي مخنف: وبلال قلنا: لو كانت لما أنكره علي وابن عمر وطاوس - الخ. وأخذ بقولها إمامنا وتمذهب به. وروى عنه أن التثويب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه. قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التثويب فقد ذكر في الأصل كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد أن لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن إبراهيم أنه سئل عن التثويب فقال هو ما أحدثه الناس وأن تثويهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من أذانه الصلاة خير من النوم. قال محمد: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وروى سماعة (كذا ولعله ابن سماعة) عن أبي حنيفة أن التثويب إذا فرغ المؤذن من الأذان قال: لا إله إلا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التثويب. قال أبو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل أن يكون قوله هذا التثويب يعني الأول وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: ويذني أن يثوب في الفجر بعدما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين مرتين. وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في التثويب بعد =

= الأذان ساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد  
 فان صلى ركعتي الصبح فيما بين الأذان والتبويب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة ، قال :  
 ويثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، قال الحسن في كتاب  
 الصلاة قال ابو حنيفة التثويب اذا فرغ من الأذان قال الله اكبر الله اكبر ثم قال  
 الصلاة خير من اليوم مرتين ، قال الحسن وفيها قول آخر انه يؤذن ويمكث ساعة  
 ثم يقول : حتى على الصلاة مرتين ، قال وهب بأحد . وقال ابو يوسف في الحواميع  
 التثويب بين الأذان والاقامة فلا يحطه في صل الأذان ، وذكر الطحاوي في التثويب  
 الأول انه يقوله في هس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التثويب الأول  
 يقوله في هس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الرواية التي حلت  
 التثويب الأول عند الأذان فروي ابو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن  
 أبي مخنف رضى الله عنه قال وكان التثويب مع الأذان الصلاة خير من اليوم مرتين ،  
 و ( من ) قوله معه لا يهمهم انه كان معمولاً به وكذلك خبر ملال رضى الله عنه انه كان يؤذن  
 فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الصلاة خير من اليوم ،  
 فلما اقر على فعله عند الأذان وحس ان يكون هناك موضع له اذ كان عند الأذان فهو  
 أبلغ في الاعلام ، والخبر الذي روى حماد في اذان العمر فعماء انه حسن به ( وفي  
 نسخة بالتثويب ) كما روى فأقر ذلك في صلاة الصبح وان لم يفعل ذلك في هس الصلاة  
 وأما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع ذكر الحسن في ذلك شيئاً  
 لم سمعه من غيره فقال . و يدعى للتؤذن في صلاة الصبح ان يجلس قدر ما يقرأ القارى  
 عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة واما يحتاج ( الى ) ان  
 يحصل بين الذكرين ليقع به ( في ) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان والأولى ان يقال ان  
 التثويب الأول يفعل في هس الأذان على ما قاله الطحاوي والتثويب الثاني يقول بينها لأن  
 ذلك اقرب الى طواهر الاحاراه ما قاله ابو الحسن في شرح المختصر ح ١ ص ٧٩ ف

وقال ابو حبيبة من لم يجد سيرة يصلي اليها فهو في سعة من ان يصلي الى غير سيرة .

وقال محمد بن الحسن ولا يحط من يديه خطا فان الخط وتركه سواء .

١١ هذه العارة الى قوله لا يعرف . كان في وسط مسائل الآذان ولا يعلق لها ماء واء هي من مسائل السيرة في الصلاة . باب السيرة ومسائل الصلاة التي فأخرجها من المتن ووضعها في آخر باب الداء وكان الاصول ان يخرج من الباب وتذكر في باب آخر . ما ثبت لها . فثبت الى ذلك فيما هذه ايضا

٢١ في حديث ابن هبة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليحلق لحياء وجهه شتاء فان لم يجد فليصب بها فان لم يكن فليحط خطا ثم لا يمسح من يديه رواه ابو داود . ابن ماجه قال الحائض في بلوغ الامام احدى احدى . ابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من عمه انه يصطاب بل هو حسن . ابن هبة قال ابن يوسف ومحمد رحمهما الله في روايته عنهما كما في رد المحتار ومرأه من ماء انه عدا مكانه لا يكتفي الوضوء وعند مكان الوضوء لا يكتفي الحط وإلا فهو ثابت صحيح صحيحه . ابن حبان والذهبي واحمد . ابن المديني كما في كتب القوم والسنة الاولى بالاسماعيل . وقد قاله العلامة المعنى حول ابن الهمام عنه في فتح القدير وان لم يرد له . إماما . لامدا اما اعرف بالسنة من ابن الهمام قال الويون في شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥ . واسدل العاصي غاص حبه الله هذا الحديث على ان الخط من يدي المصلي لا يكتفي قال واسدل . ابن حبان . أحمد . ابن هبة . ابن حبان . رحمه الله فهو صحت ( الى ان قال ) . لم . مالك رحمه الله ولا عامه المعناه الخط هذا كلام العاصي وحدث الخط رواه ابو داود . وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ . ذكر حدث ابن هبة . وفي آخره فان لم يكن معه عصا فليحط خطا ثم لا يمسح ما رواه امامه رواه =

وقال اهل المدينة: الأمر عندنا فيمن لم يجد ستره يصلي اليها انه في سعة من ان يصلي الى غير ستره ولا يخط بين يديه خطا فان الخط عندنا مستنكر<sup>١</sup> لا يعرف<sup>٢</sup>.

= احمد و ابو داود وابن ماجه وهو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره وصححه ابن المديني وغيره وقال ابن عينة: لم نجد شيئا تنسب به هذا الحديث وقال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ - وقال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١: قال سفيان ولم نجد شيئا يشد هذا الحديث ولم يحمى الا من هذا الوجه قال سفيان: وكان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشدونه به قال: واحتج الشافعي بهذا الحديث في التقديم ثم توقف فيه في الجبد فقال في كتاب البيهقي ولا يخط المصل بين يديه خطا الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده ولا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق - اهـ - قلت: ويبنى على الخط جواز المرور بين يدي المصل وعدمه وقد ورد فيه الوعد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الأحكام والله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٣ من شرح الزرقاني للوطأ وج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف البيان . (٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سها الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة السادس عشر والمائة من كتاب الرد في الأذان والاقامة عند قضاء الفائتة حيث نسب الى الامام أبي حنيفة بأنه لم يقل بها فقال بعد رواية حديث أبي عبيدة عن عداقة وحديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الخندق - الحديث، وذكر ان ابا حنيفة قال: اذا فاتت الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقرأ - اهـ - وهذا كتاب الآثار للامام محمد ففيه: قال محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم =

= عليه وسلم للة فقال من يحرسا الللة؟ فقال رجل من الأنصار شات أما يا رسول الله أحرصكم أحرصهم حتى إذا كان مع الصبح علمه عاء ما استقطوا إلا بحر الشمس . هاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم موصاً وتوصاً أصحابه وأمر المؤذن فأذن صلى ركعتين ثم أتمت الصلاة صلى الصبح بأصحابه وحجر فيها بالمرء كما كان يصلي بها في وقتها قال محمد وبه أحد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عليه - انتهى مرفوع بذلك أن مذهب الإمام أبي حنيفة الأدان والإقامة في أداء الغائبة فما عراه الله أن أبي حنيفة خطأ فاحش غير صحيح معلوماً وحدث لله العريس رواه الإمام محمد في باب الرجل يسي الصلاة أو يؤمنه عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن أبي شهاب عن أبي المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل من حير أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال للال أكلاً لنا الصبح - الحديث . وهو مرسل وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي شهاب عن أبي المسيب عن أبي هريرة قال محمد وبه أحد إلا أن ذكرها في الساعة التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تقالع الشمس حين ترمع وتبصر ونصف النهار حتى رول وحين تحمر الشمس حتى يعب إلا عصر يومه فإنه يصلها وإن احترت الشمس قبل أن يعب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى ومرسل الحمي أيضاً موصول . أخرجه الحافظ طلحة ابن محمد في مسنده كما في جامع المساند من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن معاذ مع زياده وفي ح ١ ص ١٥٤ من السدائع ما يقطع ما يبي عليه أن أبي حنيفة من الأساس ويقطع عرق الإكرام الكذب وبه عارها وسنوى في وجوب مراعاة الأدان وللإقامة الأداء والعشاء وحلة الكلام فيه أنه لا يجوز أن كانت الغائبة من الصلوات الخمس ، وأما أن كانت صلاة الجمعة فإن كانت من الصلوات الخمس فإن ما به صلاة واحدة قصاها بأذان وإقامة وكذا إذا فاتت الجماعة صلاة واحدة قصوها بالجماعة بأذان وإقامة ؛ وللشامي قولان في قول يصلي سبيرة =

= أذان وإقامة وفي قول يصلي بالإقامة لا غير احتج بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن أربع صلوات يوم الأحزاب قضاهن بغير اذان ولا إقامة ، وروى في قصة ليلة الترمس أن النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادي فلما ارتفعت الشمس أمر بلالا فأقام و صلوا ولم يأمره بالأذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة هاهنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى أبو قتادة الأنصاري رضى الله عنه في حديث ليلة الترمس فقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة أو سرية فلما كان في آخر السحر عرسنا فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يثب دهشا وفرعا ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ارتحلوا من هذا الوادي فإنه وادي شيطان ، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر ؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم أمر بلالا بأن يؤذن فأذن و صلينا ركعتين ثم أقام فصلينا صلاة النحر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف بإساده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين شغله الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات قضاهن فأمر بلالا أن يؤذن ويقم لكل واحدة منهن حتى قالوا أذن وأقام و صلى الظهر ثم أذن وأقام و صلى العصر ثم أذن وأقام و صلى المغرب ثم أذن وأقام و صلى العشاء ، ولأن القضاء على حسب الأداء وقد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة ففقدوا كذلك . ولا تعلق له بمحدث الترمس والأحزاب لأن الصحيح أنه أذن هناك وأقام على ما روينا ولما إذا فاتته صلوات فإن أذن لكل واحدة وأقام لحسن وإن أذن وأقام للأولى واقصر على الإقامة للبواق فهو جائز ؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها أنه أمر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها أنه أذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدما وفي بعضها أنه أقصر على الإقامة لكل صلاة ولا شك أن الأخذ برواية الزيادة أولى خصوصا في باب المبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =



= العلماء الكسانى خفاء فى المسألة وتوضح المذهب فيها فالإمام أبو حنيفة قال : بالأذان والاقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفائتة وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصاى على الأذان والاقامة للأولى والبراقى على الاقامة جائز عنده لأن الروايات فى ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص فى الاقتصار على الأذان والاقامة للأولى وعلى الاقامة للبراقى والثانى حديث أبى سعيد فيه نص ذكر الاقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الحندق ولا ذكر فيه للأذان الا بتكلف من الإيماى باسم الاشارة ، لحديثان فى الأصل بخالفان ما راه ابن أبى شيبة من التويىب موافقان لما بناء عليه الإمام أبو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهورا بينا ان ما قاله ابن أبى شيبة فى هذا الباب اقراء محض على الإمام أبى حنيفة او تدليس وتليس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان فى احاديث الباب ارسالات واطلاقات كيف جاز لاحد من الناس ان يحزم بجانب وترك آخر . بل يظنه غلطا ولم ينص فى حديث صحيح ان الأذان والاقامة لكل صلاة من الفوائى فرض لازم بحيث لو ترك احدهما او كلاهما عند الأداء لا تجوز الصلاة او هى باطل ، ومن اختار ذلك فعليه ان يأتى ببرهان واضح على ذلك وهما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما اخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه باسناد صحيح ؛ وقد رواه الإمام محمد فى كتاب الآثار عن الأسود وعقمة قالا : اتينا عبد الله فى داره فقال : أصلى هؤلاء خلفكم ؟ قلنا : لا . قال : قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ . ولفظ كتاب الآثار انه ام اصحابه فى بيته يغير أذان ولا إقامة وقال : إقامة الإمام تجزئ - اهـ . قال محمد : وبهذا نأخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا فى جماعة فأحب اليا ان يؤذن ويقيم فان أقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ . وأعجب من الذى رد على الإمام من الذى اشاع هذا الجزء آثارة للفتنة فى العوام وهو السيف البارسى كيف اشاع هذا الاقراء او لم ينظر كتب الأحاف ولم يرد على ابن أبى شيبة بقوله هذا اقراء على الإمام وليس هو مذهب =

= و أين ذلك لهذا المسكين فان اتباع الحق و اختياره مر المذاق و لم في امثال ذلك ايدى الاختلاق هذا و اقه ليس فعال اهل التقوى اللازمة لمن حل الآثار و الاخبار و ادعى انه من اهل الحديث ، و حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذى اخرجه ابن ابى شيبة فى الباب اخرجه الترمذى و النسائى و ابو داود الطيالسى و الامام احمد فى مستديهما ايضا ، قال الترمذى : حديث ليس باسناده بأس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه و مع هذا ليس فى الحديث الا الاذان و الاقامة لاولى الفوائت ثم الاقامة لها ، و حديث ابى سعيد الخدرى الذى اخرجه ابن ابى شيبة فى هذا الباب رواه النسائى و الطحاوى و الدارمى و احمد ايضا و ليس فيه الا ذكر الاقامة فقط و رواه ابو يعلى فى مسنده و ابن حبان فى صحيحه ايضا كما فى نصب الرابة ، و هها حديث آخر اخرجه البزار فى مسنده عن عبد الكريم ان ابى المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله ان النبى صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن و أقام فصلى الظهر ثم امره فأذن و أقام فصلى العصر ثم امره فأذن و أقام فصلى المغرب ثم امره فأذن و أقام فصلى العشاء ، الحديث و فى عبد الكريم كلام - راجع نصب الرابة ج ٢ ص ١٦٦ ، لعله هو الذى اشار اليه صاحب الدائع و لعله هو الذى فى املاء ابى يوسف باسناده اليه صلى الله عليه وسلم و راجع سنن النسائى ج ١ ص ٦٨ من الانصارية فانه عقد فيها لهذه المسألة ثلث تراجم فى السنن الاذان للفائت من الصلوات اخرج فيه حديث ابى سعيد من طريق ابى ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عنه ثم قال الاجزاء لذلك كله فأذان واحد و الاقامة لكل واحدة منها ، و اخرج فيه حديث ابن مسعود من طريق هشيم عن ابى الزبير المكى به و فيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر الى آخره ثم قال : الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة ، و اخرج حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن ابى عروبة عن هشام ان ابا الزبير المكى حدثهم به الحديث و ليس فيه ذكر الاذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا =

## باب افتتاح الصلاة وترك الجهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه  
حذو أذنيه في افتتاح الصلاة ولم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير  
تكبيرة الافتتاح .

وقال اهل المدينة : يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة وإذا  
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال : سمع الله  
لمن حمده ربنا ولك الحمد فيرفعه يديه في هذا كله حذو منكبيه .

وقالوا : لا يفعل ذلك في السجود ورووه ذلك عن ابن عمر .

وقال محمد بن الحسن : جاء الثنت عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن  
مسعود انهما كانا لا يرفعان في شيء من ذلك الا في تكبيرة الافتتاح فلي

- فأقام لصلاة الظهر صلنا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن ابي شيبة  
وما ذهب اليه اهل الحديث في الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة في الباب وعمل  
ابو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاختصار ايضا اتانعا للأحاديث ولم يترك حديثا  
من الباب ولكن صدق القائل : ع

حسدوا الفتى اذا لم ينالوا شأوه

وحديث ابى قتادة الذى ذكره الدائع اخرجه مسلم في صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود  
الجواهر المنيفة و ص ٧٣ من النخس الحير وحديث ابى سعيد المذكور اخرجه الطحاوى  
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا  
والله تعالى اعلم وعله اتم .

(١) كذا في الأصل وهو الأصح والأرجح ، وفي الهندية « ورواه مالك » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « انها » وهو من سهو الناسخ .

ابن ابي طالب و عبد الله بن مسعود كانا<sup>١</sup> اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقيمت الصلاة فليجيئ<sup>٢</sup> منكم اولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا نرى ان احدا كان يتقدم على اهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى .

فترى ان اصحاب الصف الاول والثاني اهل بدر ومن اشبههم في مسجد المسلمين وان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ودونه من قتيانهم خلف ذلك فترى ان عليا وابن مسعود رضى الله عنهما ومن اشبههما<sup>٣</sup> من اهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم كانوا اقرب اليه من غيرهم وانهم اعرف بما يأتي من ذلك وما يدع مع ان قتيانهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجرى وابي جعفر القارى انها اخبراه ان ابا هريرة رضى الله عنه كان يصلي بهم فيكبر كلما خفض ورفع قالوا : وكان يرفع يده

(١) كذا في الأصل . وسقط لفظ « كانا » من الهندية ، والصواب اناته وان كان المعنى بدونه ايضا صحيح .

(٢) وفي الأصل « فليكبر » وهو تصحيف . والصواب ما كتبه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « اشبهما » وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « وانما عرف » . والصواب « وانهم اعرف » في الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ ؛ ويمكن ان يكون « وانهم عرفوا » بالثنى في كلا الموضعين . والاصح ما كتبه .

(٥) كذا في الأصل ، وفي موطأ محمد ص ٩٠ « قال ابو جعفر و كان يرفع - الخ » وهو الاصح .

حين يكبر و' يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعل و ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما لا حاجة بنا معها الى قول ابى هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم حديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى شيء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمى عن ابيه قال : رأيت على بن ابي طالب رضى الله عنه رفع يديه فى التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن امان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعى قال : لا يرفع يده فى شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حسين بن عبد الرحمن قال : دخلت ابا وعمرو بن مرة على ابراهيم النخعى قال عمرو حدثنى علقمة بن وائل الحضرمى عن ابيه انه صلى مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم فآه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع<sup>٢</sup> وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبى صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم لحفظ<sup>٣</sup> هذا منه ولم يحفظه<sup>٤</sup> ابن مسعود .

(١) وحرف و او ، ساقط من الأصل موحد فى موطأ الامام محمد .

(٢) وفى موطأ محمد لا ترفع يديك - الخ . بالخطاب .

(٣-٣) كذا فى موطأ الامام محمد وهو الصواب . وكان فى الأصول «فأه يرفع إذا كبر وإذا كبر» .

(٤) كذا فى موطأ الامام محمد بصيغة المضى وهو الصواب . وكان فى الأصول «يحفظ» . يفعل المضارع وهو الاستفهام .

(٥) كذا فى الموطأ وهو الصواب وكان فى الأصول «ولم يحفظ» بدون الضمير المنصوب .

وأصحابه ما حفظه<sup>١</sup> وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء<sup>٢</sup> الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر<sup>٣</sup> يرفع يديه بحذاء<sup>٤</sup> أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حصين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [ ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - \* ] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

## باب القنوت في الفجر<sup>٥</sup> والقراءة في الصلوات<sup>٦</sup>

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

- (١) قوله « ما حفظه » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيقات الناسخ .
- (٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول . والصواب إثباته .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء » أذنيه ، بدون حرف الجر وهو الأولى .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف
- (٦-٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =

صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا واحدا ولم يقنت قبله ولا بعده؛ ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا. وقال الأسود بن يزيد: صحبت عمر بن الخطاب ستين<sup>١</sup> فلم اره قنت<sup>٢</sup> في صلاة الفجر.

و قال اهل المدينة: يقنتون<sup>٣</sup> في صلاة الفجر بعد الركوع. وذكر<sup>٤</sup> مالك ابن انس عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان [ لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان<sup>٥</sup> ] يقنت في صلاة الفجر قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته قال مالك<sup>٦</sup>: وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول = اخراجها عن هذا الموضع وادخلها في موضع آخر. وسيأتى باب مستقل في الكتاب الا اثر عمر رضى الله عنه يأتى آخر الباب.

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتابي الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والامام الحسن بن زياد ومسند ابن خسر - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩. و «ستين» وهو الصواب، وكان في الأصل «سنتين» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «قانتا» بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار.

(٣) كذا في الأصل، والصواب عدى «القنوت في صلاة الفجر» قوله «يقنتون» تصحيف «القنوت» - والله تعالى اعلم. قلت: ولعل الصواب «وكان اهل المدينة يقنتون» وقال «تصحيف».

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر: لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك. وفي أكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر: مالك عن هشام بن عروة ان اباہ كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان يقنت في الصبح قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته - اهـ.

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ. وانما سقط هاهنا من الأصل ولا بد منه.

(٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال: وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك ' ادركتهم .

وقال محمد بن الحسن قول اهل المدينة في القنوت ينقض بعضه<sup>٢</sup> بعضا<sup>٣</sup> فهم يقتنون في الفجر بعد الركوع وقاؤهم يرون غير ذلك .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع ان ابن عمر لم يكن<sup>٤</sup> يقتت في صلاة الفجر ولا في الوتر<sup>٥</sup> . وابن عمر من فقهاء اهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه او اتلهم فيما روى مالك بن انس [ وذهبوا - ]

= لا يكبر للقنوت ، قال : وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ، قال مالك : والذي آخذ به في خاصة نسي قبل الركوع ، قال : وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال : لا سهو عليه ، قال مالك : وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - اهـ . وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباجي : لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل ادخل فعل ابن عمر مخالفا لمعتقده - اهـ . والمسألة تختلف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجوهر القى ونصب الراية وفتح القدير والباية وغيرها من كتب القوم .

(١) وهو موافق لدأب مالك في الموطأ ، وكان في الأصل « وكذلك » .

(٢) وفي الأصل « بعضهم بعضها » ، والصواب « بعضه بعضا » .

(٣) وكان في الأصل « هم » ، والصواب « فهم » .

(٤) وفي موطأ محمد : عن نافع قال : كان ابن عمر لا يقتت في الصبح - اهـ . وفي موطأ

مالك : ان عبد الله بن عمر كان لا يقتت في شيء من الصلاة - اهـ . بل روى عنه انه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ .

(٥) وفي الأصل « ولا وتر » ، وليس هذا في الموطئين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل .



الى ان يقتلوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود لم يقنت هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعنى القنوت في الفجر .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن هرام | عن حوط عن ابي الشعثاء | عن ابن عمر | انه - | قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١١) كذا في الأصل . يعنى القنوت في الفجر . وفي كتاب الآثار . يعنى في صلاة الفجر . .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل . بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ وانما زيد من آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الأصل . حدثنا الصلت بن هرام عن رجل عن ابن عمر . وفي كتاب الآثار للإمام محمد . حدثنا الصلت بن هرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف . حدثنا الصلت بن هرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ . وهو المتعمد ، وأبو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حفظة الحاربي الكوفي كما يظهر ذلك من الطحاوى ويؤيده ما سياتى في ذلك الباب ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن ابن عمر رضى الله عنهما وفي السند هو الأول .

(٤) لفظ . انه ، ساقط من الأصل . موجود في كتاب الآثار للإمام ابي يوسف والامام محمد فردناه .

(٥) وكان في الأصل . ان . وفي آثار محمد . انه يقوم . وهو الصواب ، وفي آثار ابي يوسف . انه قال لأبي الشعثاء انثت ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر لا تال قرآن ولا راكم . - اه . ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ قسره بقوله في الآثار قال محمد : يعنى بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اه .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير<sup>١</sup> قاتنا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا<sup>٢</sup> في شهر واحد قنت فيه يدعو على حي من المشركين لم ير قاتنا قبله<sup>٣</sup> ولا بعده؛ وإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم ير قاتنا<sup>٤</sup> حتى فارق الدنيا.

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد<sup>٥</sup> عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -<sup>٦</sup>] رضي الله عنه أنه<sup>٧</sup> صحبه ستين<sup>٨</sup> في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقته. وقال<sup>٩</sup> إبراهيم: إن أهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي رضي الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وإن<sup>١٠</sup>

(١) وفي آثار أبي يوسف أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم - اهـ.

(٢) وفي آثار الإمامين، إلا شهرا واحدا، بدون «في»، وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار أبي يوسف قبلها ولا بعدها.

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار أبي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول. وهو في آثار أبي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار أبي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضي الله عنه ستين لم أره قاتنا في سفر ولا حضر - اهـ.

(٨) وكان في الأصل «ستين» بالجمع لفظا، والصواب «ستين» بالثني كما هو في آثار أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار أبي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما أهل الشام فأنما أخذوا القنوت» وفي آثار أبي يوسف =

اهل الشام انما اخذوا القنوت عن معاوية رضى الله عنه قنت يدعو على  
على رضى الله عنه حين حاربه .

اخبرنا محمد بن امان بن صالح عن عمران بن مسلم الجمعي عن المسيب بن  
رافع الكاهلي عن ابي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن  
القنوت في صلاة الغداة فقال : ما ادرى ما تقول ؟ فقال ابو الشعثاء - انا افهمك :  
الامام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى اذا فرغ منها ركع ثم يقوم  
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : ان هذا شيء  
ما رأيته ولا سمعت به قط .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف  
سميد بن جبير الفجر قرأ : " حم - المؤمن " حتى بلغ " وسبح " بحمد  
ربك بالغشى والابكار " ركع ثم قام فقرأ ببيتها ولم يقنت .

اخبرنا ابو اسرائيل اسماعيل بن ابي اسحاق عن طلحة بن مصرف

= " ان عليا رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية رضى الله عنه حين حاربه فأخذ اهل  
الكوفة عنه وقت معاوية يدعو على علي فأخذ اهل الشام عنه " - اه .

(١) وكان في الأصول " عمر بن مسلم " وهو مصنف ، والصواب " عمران " وهو  
" عمران بن مسلم الجمعي الأعشى الكوفي " ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه  
الكبير وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما  
روى عنه الثوري وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف

(٢) وكان في الأصول " فسبح " بالفاء وهو تصحيف قبيح والصواب " وسبح " بالواو . ف

(٣) وكان في الأصول " اسماعيل بن اسحاق " وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢  
وج ١ ص ٢٩٣ " اسماعيل بن خليفة العمري ابو اسرائيل بن ابي اسحاق الملاقي الكوفي ،  
وهو الصحيح .

الأيام<sup>١</sup> عن مجاهد بن جبر<sup>٢</sup> أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس انهما كانا لا يقتنان. قال قلت له: ان سويدا قنت، قال فقال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثر من صلى خلفه سويد.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح<sup>٣</sup> قال: سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان<sup>٤</sup> عمر بن الخطاب يقنت [ في الفجر - ] ؟ قال: لا، انما هو شيء احدثه الناس.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال: سمعت ابن عمر الى المدينة فلم اراه يقنت في الفجر.

(١) كذا في الأصول، ويقال «الأي» ايضا و قيل: الصواب «الأي»، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث «الأي» ويقال «الأي»، فلم منه ان «الأي» ايضا صحيح - والله تعالى اعلم.

(٢) وكان في الأصول «مجاهد بن الحجاج»، وهو خطأ، والصواب «مجاهد بن جبر». فان ابا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج.

(٣) كذا في الأصل الهندي «ابن ابي نجيح»، وفي الأصل «عن ابي نجيح»، ما وفي اللفظ الآتي و سقط لفظ «ابن». من الأصل و لعله زاده بعض اهل العلم و الخبرة من غير تنبيه منه على زيادته و كان ينبغي له ان ينبه عليه. والصواب اثبات لفظ «ابن» لانه يروى عن سالم و مجاهد و يروى عنه ابن عيينة و اما ابوه ابو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر و أبي هريرة و أمثالهما لم يدركه ابن عينة. ف

(٤) طالع كتب الحديث و الآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر او قنوت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فان سالما لم يدرك عمر و لم يرو عنه.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه.

اخبرنا سفيان بن عينة عن ابن طلوس عن ابيه قال: كان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله و كان لا يراه يعني في الفجر .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن السلي عن عمران بن الحارث السلي قال: صليت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم يقنت .  
اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه لم يقنت في الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم عن علقمة و الاسود [ انهما -<sup>٢</sup> ] قالوا: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات في صلاة الغداة حتى اذا حارب المشركين فانه كان يقنت في الصلوات كلها يدعو عليهم ولم يقنت ابو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ولا علي حتى حارب اهل الشام فكان يقنت في الصلوات كلها و كان يدعو عليهم و كان معاوية يدعو عليهم .

اخبرنا بكير<sup>٣</sup> بن عامر<sup>٤</sup> عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله

(١) و كان في الاصل « عمرو بن الحارث » وهو خطأ والصحيح « عمران بن الحارث » كما في الطحاوي و الجوهري و سنن البيهقي و الزيلعي و مصنف ابن ابي شيبة و غيرها .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٣) و كان في الاصل « بكر بن عامر » و هو تصحيف . و الصواب « بكير » مصفرا كما في ج ١ ص ٤٩١ من التهذيب .

(٤) انظر هل روى بكير عن ابراهيم ام لا ، و ظاهر كتب الرجال على خلافه : قلت : قال ابن ابي حاتم في الجرح و التعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ : بكير بن عامر البجلي روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم روى عنه و كيع و أبو نعيم =

ابن مسعود لم يفت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يفت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يفت في الفجر .  
اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان بن المغيرة عن عرجة قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يفت .

اخبرنا اسراييل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود وعمر بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفجر فلم يفت .  
اخبرنا هشام بن ابي عبد الله الدستواي عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابي حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي - اه . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه وعمر بن ميمون وعنه الثوري ومسعر -  
تسجيل ص ٤٤٦ . قلت : وروى هذا الحديث ابو بكر بن ابي شيعة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يفت في الفجر ، وروى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود وعمر بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يفت - اه . وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد وعمر بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يفت (ق ١٧٨) - اه . ف

(٢) هو الثقفى مولاهم ابو المغيرة الكوفي وهو عثمان الأعشى وهو عثمان بن ابي زرعة وهو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) وهو ابن عبد الله الثقفى ويقال السلى روى عن ابن مسعود وغيره - التهذيب .

اخبرنا مالك بن انس قال<sup>١</sup> حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ بهم «النجم» فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى<sup>٢</sup>.

## باب القراءة في الصلاة

وقال ابو حنيفة: ينبغي للإمام والذي يصلى وحده ان يقرأ في الركعتين الأوليين من كل صلاة بأمر القرآن وسورة معها، وأما [ في - ] الركعتين الآخرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فانه يقول: ان شاء قرأ في ذلك بفاتحة الكتاب وان شاء سكت ولم<sup>٣</sup> يقرأ شيئاً وان شاء سبح وان يقرأ بفاتحة الكتاب احب إلينا.

- (١) كذا في الأصل «قال حدثنا» ولفظ «قال» ساقط من الهدية.
- (٢) يعنى ولم يقنت وإلا فالآثر المذكور لا يناسب باب الفتوت كما لا يخفى وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا أخرجه الامام محمد بهذا السند والمتن في «وطئه في باب سجود القرآن ولعل الكاتب ادخله في غير محله او ذكره دليلاً على تطويل القراءة في العرض وعلى هذا يناسب بالحزب الثاني من ترجمة الباب ان لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر في الباب ما يتعلق بالقراءة في الصلاة بل ترجم بها بعده - فتأمل.
- (٣) ترجم باب القراءة في الصلاة ولم يذكر فيه اثراً يدل على ما ترجم به وما أخرجه فيه من الآثار فانما يناسب باب سجود القرآن ولعله منه اخذ واستنط مسألة القراءة تدبر.
- (٤) وكان في الأصل «وأما الركعتين» فسقطت كلمة «في» من البين ويمكن ان يكون هكذا «وأما الركعتان - الخ» بالرفع لا بالجهر ويرد عليك ما في الباب لكن الآثار التي أخرجها فيه لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل باب سجود القرآن كما ستقف عليه ومثل هذا في الكتاب من تصرف الكاتب كثير.
- (٥) وفي الأصول «قلم» بالفاء.

وقال اهل المدينة<sup>١</sup> : العمل<sup>٢</sup> عندنا ان يقرأ في الركعتين الأوليين بأمر القرآن وسورة [و-<sup>٣</sup>] في الآخرين بأمر القرآن [وسورة-<sup>٤</sup>] ولبس العمل عندنا في قراءة سورة مع أم القرآن إلا في الأربع جميعا [و-<sup>٥</sup>] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأمر القرآن فقط .

وقالوا : ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع أم القرآن-<sup>٦</sup>] اجزأه ذلك متعمدا كان أو ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد<sup>٧</sup> بن الحسن : وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب انه كان يسبح فيها وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ » لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقدما وهو الأولى بل لا بد منه كما عرفت من أول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدت بما علمته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتض ان تراد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا ينبغي .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ » مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .



بأم القرآن وقرأ بهذه الآية : ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب . .

## باب سجود القرآن

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال أهل المدينة : [ في سورة الحج سجدة - ١ ] لما روى أن عمر بن الخطاب سجد فيها بسجدةتين وأن عبد الله بن عمر سجد فيها بسجدةتين . وقال محمد بن الحسن : هكذا روى عن عمر<sup>٢</sup> وليست العامة<sup>٣</sup> عندنا على ذلك وإنما روى<sup>٤</sup> هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن أتى بها<sup>٥</sup> من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

(١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد أيضا سقط من الأصل ، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ أبي بكر ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

(٢) ما بين المرحين ساقط من الأصول وزيد من كتب الموالك .

(٣) زاد في الموطأ : وابن عمر . .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن أن يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

(٥) قال محمد في الموطأ : أخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر قرأ سورة الحج ، فسجد فيها بسجدةتين وقال إن هذه السورة فضلت بسجدةتين - اهـ . .

(٦) وكان في الأصول : به . والضمير للدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال أبو حنيفة: السجدة في «ص»، واجبة.

وقال أهل المدينة: ليس في «ص» سجدة.

وقال أبو حنيفة: في المفصل ثلاث سجعات: التي في آخر «النجم»، والتي في «إذا السماء انشقت»، والتي في آخر «اقرأ باسم ربك الذي خلق». وقال أهل المدينة: ليس في المفصل سجود<sup>١</sup>.

أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن أبيه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: سجدة «ص» سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نجدها شكراً<sup>٢</sup>.

أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد في «ص»، وليست من عزائم السجود<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصول، وسقط منها بعض العارة تقديرها مثل الآتي: «وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود «ص» آثار كثيرة».

(٢) أخرجه النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد «أخبرني إبراهيم بن الحسن التميمي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله» قال الحافظ في ص ١٢٨ من الدراية: رواه ثقات - اهـ، ولم يذكره في بلوغ المرام، وأخرجه الدارقطني عن عبد الله بن بزي عن عمر بن ذر به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦: حدثنا سليمان بن حرب وأبو النعمان قالوا حدثنا حماد بن زيد عن أيوب به نحوه؛ وهو في نصب الزاوية والدراية وبلوغ المرام.

احربا ' سفيان الثوري قال حدثنا السدي ' عن ابي مالك ' قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ص ، على المنبر فسر سعد .

احربا مسعر ' س كدام قال حدثنا عمرو بن مره عن عمار بن محمد عن اس عاص قال ' في السجده التي في ' ص ' قال هي نوبة من داود ' الله .

(١) هذا الحديث وصحه بها وهو من باب القراءه في الصلاه لانه مناسب لهذا الباب وقد اشرب الى ذلك من قبل

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمه السدي ابو محمد العرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الايعود روى عن اس و اس عاص وغيرهما وعنه الثوري وشحه ابو مالك ان كان في الكتابه صححا فهو عروان ابو مالك العنباري الكوفي فان اسماعيل السدي روى عنه كما في ح ٨ ص ٢٤٥ من الهدى ، وعلى هذا ان لم يكن السقوط في السد فالحديث مرسل فان عروان تابعي روى عن عمار و اس عاص والقراءه وغيرهم و ابو مالك الأشعري صحابي وهل روى عنه السدي ام لا موقوف على الكشف ، و ابو مالك الأشعري سعد بن طارق الكوفي مآثر عن العنباري الكوفي و آخر ابو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في اسماء الهدى و كناه

(٣) يمكن ان يكون عن اس بن مالك مصنف اس بن ناني كما في مواضع أخرى من الكتاب ، و حديث البرول عن المنبر والسجود رواه ابو داود و ابن ماجه والطحاوي والدارقطني والنهي وغيرهم من مسند ابي سعد الحدرى رضى الله عنهم اجمعين هـش عنه و الحديث مرصع متصل عد ان داود وغيره عن ابي سعد الحدرى واسمه سعد اس مالك يمكن تصحيحه ناني مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

(٤) هذا اثر ثان من باب القراءه في الصلاه منه له

(٥) كذا في الأصول والصواب عدى ' انه مثل عن السجده فقال ،

(٦) وكان في الأصل ' من الله . مكان ' من داود ، والصواب ' من داود لله ، =

أمر الله نبيه أن يقتدى به .

وأخبرنا<sup>١</sup> سفيان بن عيينة عن عبدة<sup>٢</sup> بن أبي لبابة<sup>٣</sup> قال سمعت ابن عمر يقول: في «ص» سجدة .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس [ سئل عن السجدة في «ص» - «<sup>٤</sup> » ؟ قال : « أولئك الذين هدى الله فهداهم اقتده » قال : فكان<sup>٥</sup> يسجد في «ص» .

أخبرنا سلام بن سليم<sup>٦</sup> الحنفي عن ليث بن أبي سليم<sup>٧</sup> عن عطاء بن أبي رباح [ عن ابن عباس أنه - «<sup>٨</sup> » ] قال : جاء رجل من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هنا من باب مجود القرآن .

(٢) وفي الأصل « عيدة » وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي المندية « لاية » بالياء - وهو تصحيف ، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول ، ولعله سقط بعض الالفاظ من الأصل فوقع فيه الخلط . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين و العوام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان يسجد في «ص» ، وتلا هذه الآية « أولئك الذين هدى الله فهداهم اقتده » - اهـ ، فصار فيه تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل « سلام بن سليمان » والصواب « سلام بن سليم » .

(٧) وكان في الأصل « ليث بن أبي سليمان » وهو تحريف والصواب « ابن أبي سليم » .

(٨) كذا في الأصل وأظن أن قوله « عن ابن عباس أنه » سقط من السند فان =

وآله وسلم قال: انى رأيت فى المنام كأنى أقرأ سورة دص، حتى اذا انتهيت الى توبة داود [ سجدت وكانت - ١ ] شجرة بين يدي فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من أصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت<sup>٢</sup>: اللهم احطط [ عنى - ٢ ] بها وزرا وأعظم [ لى - ٢ ] بها اجرا = الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجائى هو ابو سعيد الحدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروى عن ابن سعد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الأنصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى مجودها فى المستدرک فسمتها وهى ساجدة - اهـ . ولفظ ابن ماجه: تن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأنى أصلى الى أصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمته يقول فى مجوده مثل الذى اخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى . وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وتقبلها منى كما تقبلت من عبدك داود - اهـ . وهو فى المستدرک بلفظ: واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ . ومثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتخير يسير . ومن هذا علمت ان الصلوات كلها سقطت من الأصل وشئ من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس وأبي سعيد رضى الله عنهم .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يدي - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى مجودها . وفى الأصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف لانه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم .

(٢) أى فى مجودها - (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

واحدث [لى بها -] 'شكرا. قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: نحن احق [منها -] 'ان نسجد. [قال:'] 'قرأها فسجد.

قال محمد بن الحسن: فالسجود فى 'ص' لا ينبغي ان يترك، وأما السجود فى المفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير.

اخبرنا 'ابو مالك النخعي قال حدثنا خارجة 'مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال: أمتنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر قرأ سورة 'يوسف' حتى اذا انتهى الى قوله 'وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم' بكى حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام قرأ 'النجم' فسجد ثم قام قرأ 'الزلزلة'.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) ما بين المربعين سقط من الأصل وكذا ضمير السجدة وشئ من العبارة.

(٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة ومتأخر عن الآثار التى بعده.

(٤) هذه الآثار من باب القراءة متقدمة فى الأصل على قوله 'قال محمد - الخ'، والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى.

(٥) لم اجد 'خارجة مولى ابن هاشم' فى كتب الرجال، وفى اللسان 'حازم مولى بنى هاشم' بالخاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ام لا؛ وقد رواه الطحاوى عن ابي الأحوص عن ابي اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة قرأ فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام قرأ 'اذا زلزلت' - اهـ؛ وقد نقله كما هو فى الأصل.

(٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئ واليهيقي وغيرهم.

(٧) وفى الأصل 'بكى' والصواب 'بكى'.

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابي سلمة ان<sup>١</sup> ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس<sup>٢</sup> بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبیش الاسدي قال : رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فزّل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال : عزائم سجود القرآن أربع : « آتة تنزيل » السجدة و « حتم تنزيل » السجدة ، و « النجم » ، و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .

اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابي طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا<sup>٣</sup> عن ابي هريرة قال : انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .

اخبرنا مسعر بن كدام | قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي - | قال حدثنا

(١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابي هريرة » والاول هو الأرجح .

(٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور « قال محمد بن الحسن : قال الجود في « ص » - الخ » فنه - وهذا كله من انجاز الكاتب .

(٣) هكذا في مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم ، وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .

(٤) ستنط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقي « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروى عن ابي هريرة من طرق .

(٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

عبد الرحمن بن الأسود [ عن أبيه - ١ ] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجد في « إذا السماء انشقت » .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في « إذا السماء انشقت » ثم سئل . قال : أو أحدهما .

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي اسحاق [ عن الأسود بن يزيد - ٢ ] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة « يوسف » حتى إذا

= أن عمر - الخ - وهو كما ترى فيه سقوط فإن مسعرا يروى عن أبي اسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن أدرك عمر لكن لا يروى عنه بل عن أبيه عن عمر ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد أن عمر بن الخطاب سجد - الخ فالروايات سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فتنه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل أصحابها وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، وأبو اسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب : وقوله « عن أبيه » ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « قال منصور أو أحدهما - اهـ » . وفيهم بل يظهر من آثار الإمام أبي يوسف أنه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما يسجدان في « إذا السماء انشقت » قلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله « عن الأسود بن يزيد » ، فإن أبا اسحاق عن عمر مرسل فإنه يروى عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وابنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .



أتى على دوايضة عيناه من الحزن فهو كظيم . بكى وركع وسجد ثم قام  
 قراً بالنجم فسجد ثم قام قراً . اذا زلزلت . . .

## باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة : لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه  
 بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة : لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه ويقرأ خلفه  
 فيما لا يجهر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .  
 وقال محمد بن الحسن : وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما  
 لا يجهر فيه .

قالوا : لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم  
 وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يجهر فيه بالامام بالقراءة .  
 قيل لهم : هؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق ام عبدالله بن عمر وجابر  
 ابن عبدالله . قالوا : بل عبدالله وجابر .

قيل لهم : قد اخبرنا قتيبة بن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه  
 كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال : اذا صلى احدكم خلف الامام  
 فحسبه قراءة الامام ، زاد يحيى بن يحيى<sup>٢</sup> عن مالك : وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الأصل باب سجود  
 القرآن كما عرفت واتي ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن وبعدها في النقل  
 باب القراءة خلف الامام كما هو في الأصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان ابن عمر لا يقرأ مع الامام .

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الامام .

فهذان اثنان ممن اخذتم عنه القراءة وقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث<sup>١</sup> وترك قولكم<sup>٢</sup>.

— بموطأ يحيى وموطأ مالك وهو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى اللبى الأندلسى المتوفى سنة اربع وثلاثين ومائتين رحل الى مالك مرتين كما فى الكتب والزيادة المذكورة موجودة فى موطأ مالك ، والظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره من دونه كما لا يخفى .

(١) وهو عام يشمل الجهرية والسرية ولا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل وهو مفقود وما رواه عبد الرزاق عنه كما فى شرح الزرقانى فهو ليس نص فى المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة فى سر الامام ولا فى جهره ولكن مالك قبله بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه وهو يدل على انه كان يقرأ معه فيما اسره - انتهى . وأنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا ينتهض حجة على المخالف وما رواه مالك فى الموطأ وعنه الامام محمد فى الموطأ وفى الحجج عام فى السرية والجهرية وهو ظاهر فلا تلفت نقلسا الا ما فى العلق الممجد وحواشى الحجج من جعل المفهوم مذهبه فافهم وتدر .

(٢) كذا فى الأصل ، وقوله « من احاديث » ساقط من الهندية ، ولعل بعض العبارة سقطت من الأصل مد هذا يدل عليه سياق العبارة - والله اعلم .

(٣) قوله « وترك قولكم » كذا فى الأصل ، ولعله زائد لا حاجة اليه ، ومع ذلك =

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأم القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع<sup>١</sup> قبل ان يفرغ الرجل<sup>٢</sup> الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغي له ان يصنع أيقوم<sup>٣</sup> ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [ من القراءة -<sup>٤</sup> ] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [ فى ركوعه -<sup>٥</sup> ] | ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدلکم على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله<sup>٦</sup> بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله<sup>٧</sup>

= فانه مخالف لمذهب مالك لانه قائل بمراءة ام القرآن خلفه فى السرية . اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الاصل « اترك » وفى الهندية « وترك » .

(١) كذا فى الأصول بالفاء . والاولى « وركع » بالواو .

(٢) كذا فى الاصل وهو الصواب ، وفى الهندية « رجل » بالنكير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان فى الأصول « عداقه » مكبرا وهو تصحيف والصواب « عيدا لله » مصفرا .

(٦) وكان فى الأصول « عن ابي عبد الرحمن بن شداد » وهو خطأ ، والصواب =

ابن شداد بن الحاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة .

اخبرنا اسامة بن زيد المديني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام ، [ قال : ] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال : ان تركته ' فقد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه ' ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام . قال : انصت فإن في الصلاة شغلا و ' سيكتفيك الإمام ذلك ' .

اخبرنا محمد بن امان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الأولين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الأولين

= ما في الموطأ و كتاب الآثار ، عبد الله ، و كتيه ابو الوليد ، و قد وقع في كتاب القراءة للبيهقي ص ١٠٢ ، عن عبد الله بن شداد بن الحاد عن ابي الوليد عن جابر ، و هو غلط والصواب ، عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر ، بدون كلمة ، عن ، و أبو الوليد بدل من عبد الله و جابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي و من فهم غيره فقد وقع في الخط .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) و في الموطأ ، تركت ، بدون الضمير المنصوب .

(٣) و كان في الأصل و كذا في الموطأ ، قرأ ، بدون الضمير و لا بد منه .

(٤) كذا في الأصل ، و سقطت الواو من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، و في الموطأ ، ذاك الإمام .

فانحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً .

اخبرنا سفان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي واثل عن عبد الله بن مسعود قال: انصت [ للقرآن - ' ] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام .  
 اخبرنا بكير بن عامر قال: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس قال: ' لان أعض على جرة أحب الى من ان أقرأ خلف الامام .  
 اخبرنا اسراييل قال حدثنا منصور عن ابراهيم النخعي قال: اول من قرأ خلف الامام كان رجلا اثم .

(١) وكان في الأصول . شئ . بالرفع . والصواب ' شيئاً ' بالنصب .  
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ ' للفراد . مكان ' للقرآن .

(٣) تأمل في هذا السند . قلت : وكذلك رواه الامام محمد في موطئه ايضا وروى الطحاوي عن حديج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال . لت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترانا ، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه ، وروى ابن ابي شيبة عن ابي علي عن ايوب و ابن ابي عروة عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال الأسود : لان أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام واعلم انه يقرأ وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن ورة عن الأسود و عن ابي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال : وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا - اهـ . ف

(٤) لفظ ' قال ، سقط من الأصل .

(٥) في الأصل ' ميمون ' وهو غلط ، والآخر في الموطأ وهو منصور بن المعتمر .  
 (٦) وكان في الأصل ' اول ما ، والصواب ما في موطأ الامام محمد ' اول من .  
 (٧) وكان في الأصل ' ان رجلا ، وهو تحريف ، وفي الأصل الهندي ' كان رجلا اثم ، والصواب ما في الموطأ ' اول من قرأ خلف الامام رجل اثم .

اخبرنا اسرائيل<sup>١</sup> بن يونس قال حدثنا<sup>٢</sup> موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس<sup>٣</sup> في العصر، قال: فقرا رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أملك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال<sup>٤</sup>: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٥</sup>: من كان له امام فقرأه الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٦</sup> قال اخبرنا<sup>٧</sup> بعض ولد سعد<sup>٨</sup> بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجرة. اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٩</sup> قال اخبرني<sup>١٠</sup> محمد بن عجلان ان<sup>١١</sup> عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا.

(١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الاول.

(٢) وفي الموطأ «حدثني».

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الأصل، وفي الموطأ «قال».

(٦) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والهديب، وزاد في الموطأ «المدني».

(٧) وفي الموطأ «اخبرني».

(٨) وكان في الأصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».

(٩) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» ومر قبل.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الموطأ «اخبرنا».

(١١) وفي السند انقطاع لأن ابن عجلان لم يدرك عمر.

## كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المديني الفراء<sup>١</sup> قال حدثنا عمر<sup>٢</sup> بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [ يحدّثه -<sup>٣</sup> ] عن جده<sup>٤</sup> انه قال : من قرأ مع<sup>٥</sup> الامام فلا صلاة له .

### باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [ مريض -<sup>٦</sup> ] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .

وقال اهل المدينة : ليس العمل عندنا [ على -<sup>٧</sup> ] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [ بهم -<sup>٨</sup> ] قائما فليقدم غيره يصلي (١١) وكان في الاصل . الفزاري . وفي الموطأ . داود بن سعد بن قيس . والصواب ما كتبنا .

(١٢) كذا في الاصل وهو الصواب وفي الموطأ . عمرو . وليس بصواب ، وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٤٩٥ من الهذيب . (٣١) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في الهذيب ان موسى يروي عن جده زيد وكذا ذكره البخاري .

(٥) وفي الموطأ . خلف الامام . وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخاري في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق المعيد و امام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتنسيق النظام على مسند الامام وفصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الاصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحديث وارد في ذلك فردناه .

(٧) لفظ . على . ساقط من الاصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

كتاب الحجّة ( باب مناجاة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد<sup>١</sup> [ هو -<sup>٢</sup> ] فليس<sup>٣</sup> من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا . وقال محمد بن الحسن : قد رووا<sup>٤</sup> اهل المدينة حديثا هو على قول ابي حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [ عن عائشة -<sup>٥</sup> ] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأنى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « و يقعد » .  
(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهنذية .  
(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول . و الأولى ان تكون بالواو .  
(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي هم إلا قاعدا فلبس تخلف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصل الصلاة الامام مع القوم قال وسألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالسا ويصلي صلاته ناس قال : لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك - انتهى ، وراجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .  
(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » . وهو صحيح عد اهل الكوفة وله نظائر في كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل بسهو الناسخ وإلا فهو من مسندها كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عدا الله بن نمير عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم لجحش شقه الأيمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » ، والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب ابي صلى الله عليه وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وابو هريرة وغيرهم ، وبهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الامام =



## كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

= جالسا لم يصل من خلفه الا قياما فان صلوا قعودا لم يجزهم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فالتشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعدا ولا قائما وتفصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد شيء من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحي الراتب المرحو زوال عنه لثلاث بفضي الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه جلوسا ندبا ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قياما والافضل لامام الحي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخاري في ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالاس وهو جالس قال ابو عبد الله قال الحميدي : قوله فاذا صلى جالسا فاضلوا جلوسا هو في مرضه القديم ( اي في وقت سقوطه عن الفرس ) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالقعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ المعيني في ج ٢ ص ٧٥٠ من عدة القاري : ويفهم من هذا الكلام ان ميل البخاري الى ما قاله الحميدي ( شيخه تليذ الشافعي ) وهو الذي ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري وابو ثور وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يصل وراء القاعد إلا قائما : وقال المرغيناني : الفرض والنفل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذي يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الامر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الامر من صلى الله عليه وسلم صلاته قاعدا والناس وراءه قيام دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قال ابن ابي شيبة في مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث اس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

فوجد<sup>١</sup> ابا بكر وهو قائم يصلى بالناس فاستأخر<sup>٢</sup> ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال والاطلاق غلط محض والمحجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يعزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري ومالك في رواية واوثور والثناخي وجمهور السلف وبه صرح الووي ايضا في شرح مسلم والقادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا وهو منجه او لم يدر اب ابن شبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه وسلم من التعود وقام الناس خلفه وهو في الصحيحين عن عائشة وهو الناسخ لما رواه ابن ابى شبة من حدث انس ومار وعائشة في سقوطه صلى الله عليه وسلم عن العرس فأبى هذا من ذاك بل ترك ابن ابى شبة حديث عائشة رضى الله عنها في مرضه صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى وقد فصلته في جوابي عن كتاب الرد قال الووي في شرح مسلم قال ابو حنيفة والثناخي وجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام ان يصلى خلف القاعد الا قائما واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته بعد هذا قاعدا وأبو بكر والناس خلفه قاعدا وان كان محض العلماء زعم ان ابا بكر رضى الله عنه كان هو الامام والي صلى الله عليه وسلم مقدم به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصريح - انتهى - ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الرابة والسوطي في قوت المنعذ وقد شغب به من كان عديم البصيرة ودأب ابن حبان في تهويره في امثال ذلك مكشوف الحال وليس هذا موضعه وقد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الرابة بما يشفي وبكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه وقد نقلته في حواشي عنه .

(١) وفي الأصول « فأتى ابي بكر » والصواب « فوجد او فأتى الى ابي بكر فسقط : الى » .

(٢) وكان في الأصول « فاستأذن ابو بكر » وما كنته في موطأ مالك .

كتاب الحج ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كن كما انت تجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب ابى بكر فكان ابو بكر يصلى بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس - ٢٠ - ويصلى الناس بصلاة ابى بكر .

فهذا الحديث يوافق قول ابى حنيفة . وأهل المدينة هم الذين رووه فكيف تركوه ؟ قالوا : لعل هذا نسخ .

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابى بكر فضلى ابو بكر قائما وصلى الناس بصلاة ابى بكر قياما .

(١١) وفى موطأ مالك : رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

(١٢) وفى موطأ مالك : ان كما انت ، وليس فيه لفظ : كن . .

(٣) وفى موطأ مالك : الى جنب . : وفى ص ٩١ من صحيح البخارى فى باب حد المريض ان يشهد الجماعة فى مرض الوفاة ثم أتى به حتى جلس الى جنبه قيل للأعشى فكان ابى صلى الله عليه وسلم يصلى وأبو بكر يصلى بصلاته والناس يصلون بصلاة ابى بكر قال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعشى بضمه و زاد ابو معاوية جالس عن يسار ابى بكر فكان ابو بكر يصلى قائما - انتهى . وهذا هو الصحيح وزيادة ابى معاوية قاطعة عرق النزاع فى كونه صلى الله عليه وسلم اماما او مأموما واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر فى يمين ابى صلى الله عليه وسلم وهو موقف المرد من الامام ، وما وقع فى ابن ماجه «جلس الى يمينه» وهو غلط وإلا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموما وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ .

(٤) وكان فى الأصل . وكان . والصواب : فكان . .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل . وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٦) كذا فى الأصل . وفى موطأ مالك : وكان الناس يصلون بصلاة ابى بكر . .

(٧) وكان فى الأصل «رووا» من غير ضمير النصب .

قيل لهم : فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخه؟

قالوا : ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان : النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لأبي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره صلى الله عليه وآله وسلم .

قيل لهم : انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقرنه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان هذا في صلاة الفجر و انما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك استمع ابا بكر ولم يقدر على ان يسمع الناس و استمع ابو بكر الناس .

- (١) وكان في الاصل « لغير » وفي الهندية « لغيره » والكل تصحيف ، والصواب « لغيره » .
- (٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس و أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث ، لكن يخالفه صريح ما أخرجه البخاري في باب « انما جعل الامام ليؤتم » عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة الظهر و أبو بكر يصلي بالناس - الحديث . فهذا فيه صلاه الظهر مصرح بها : وراجع عدة القاري وفتح الباري ج ٢ ص ١٤٥ و شرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من الشروح . واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه صلى الله عليه وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث ، ولا اقل من ان تقوم بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر .

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت ' لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر ' اهل المدينة بمخرج ' منها ولكن بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احداً بعدى جالسا، ولم يبلغنا ان احداً من أئمة الهدى ابي بكر ' ولا عمر وعثمان ولا علي ولا غيرهم ائموا جلوساً: فأخذنا بهذا لأنه اوثق

(١١) كذا في الأصل وهو الصواب. وفي الأصل الهدى. احتجت. وهو تصحيف.

(١٢) كذا في الأصل. ولفظ ' تر ' حد. لم. ساقط من الأصل الهدى وهو من سهو الناسح.

(١٣) كذا في الأصل وهو الصواب. ويمكن ان يكون الصواب ' المخرج منها ' وفي الأصل الهدى هذه العبارة مصححة.

(١٤) كذا في الأصل. وفي الهدية. احل. وهو غلط: وقد اسند الامام في الموطأ قال محمد: اخبرنا اسرائيل بن رونس عن ابي اسحاق السبعي عن جابر بن يزيد الجمعي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احداً بعدى جالسا فأخذ الناس بهذا - اه. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد: والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتبه الامر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس بهذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في ج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اه. وكذا في شرح الزرقاني الحديث جابر الجمعي عن الشعبي مرفوعاً: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اه. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخته كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

(٥١) وفي الأصول ' ابو بكر ' تصحيف. والصواب ' ابي بكر ' لأنه مجرور.

كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في المجلس والقيام ) للامام محمد الشيباني

وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة خلف غيره .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان فقيها قارئاً للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان يتخذ اماماً يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج إليه لسفر او حضر فلا بأس بذلك<sup>٢</sup>.

وأخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابى هند عن الحسن البصرى انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك .

أخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « ان تتخذ » وفي ج ١ ص ٨٥ من المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماماً راتباً - اهـ . قال ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلاً كان لا يعرف والده كان يؤم قوماً بالعقق فنهاه عمر بن عبد العزيز - اهـ . وزاد في الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف ابوه - اهـ . وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقاني .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالآثار لقول الامام ابى حنيفة كما لا يخفى وهذان الآثاران اللذان وضعتهما هما انما هما من باب التشهد والسلام فانها كانا في غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجتهما هنا .

(٤) بن صالح ، على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الآثاران كانا في باب التشهد الذى بعد الباب المذكور .

## باب التشهد والسلام والصلاة

### على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليا وعلى عاد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد التحيات لله الراكات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليا وعلى عاد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

قال محمد بن الحسن قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبد الله بن مسعود لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يرد فيه حرفا او يقص منه حرفا - ٢ - وكان عليهم التشهد كما عليهم السورة من القرآن وقد قبل لحصم اهل

(١) وكان في الأصول ، والراكات ، والواو ، وفي موطأ مالك ومحمد بن داود وهو الأصح

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد ، ان يراد به حرف او نقص منه حرف ، بالفعل المحو في الموصفين وناء على المعروف رجع الصير الى ان مسعود رضي الله عنه

(٣) ما بين المرحبين ساقط من الأصول وهو موجود في الكتب المذكورة وردناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول سم الله =

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

بسم الله قال: [ قل - ' ] التحيات لله كراهية ان يزيد فيه حرفا او ينقص حرفا فليس احد جاء من التشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا تشهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم

= وبالله وجل علقمة يقول: التحيات وجل يقول فى آخرها: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك وجل علقمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - اه . وفى كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله التحيات لله: قال محمد: وبه نأخذ لا نرى ان يزداد فى التشهد ولا ينقص منه حرف قال: وهو قول ابى حنيفة - اه . وبه علم انه قول ابراهيم لحامد والارجح ما فى آثار ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو فى الآثار .

(٢) كذا فى الأصول ، وفى موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكره ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف ، وفى ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني الآثار للطحاوى عن سفبان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله رجلا يقول فى التشهد: بسم الله التحيات لله ، فقال له عبد الله: أناكل وعن الثورى عن منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي علقمة فقال انه بدا لى ان ازيد فى التشهد « ومغفرته » فقال له علقمة: ننهى الى ما علمنا ، وعن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد فى خطبة الصلاة « والمباركات » قال: فأتته وقل له ان الأسود يهاك وبقول لك ان علقمة بن قيس تلعن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدمن عبد الله فى يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى . وهذا ظهر مأخذ قول ابراهيم لحامد فاحفظه .



كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل، قال: فأقبل إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام وقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

أخبرنا<sup>٢</sup> أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا جلسنا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام<sup>٣</sup> على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام<sup>٤</sup> على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٥</sup>: إن الله هو السلام فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول. وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اهـ . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد به . السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل علينا » وعند الطحاوي في هذه الروايات « فالتفت إلينا » . (٣) أخرجه مسلم بهذه الطرق .

(٤) وفي البخاري « السلام على جبريل وميكائيل وفلان وفلان » - اهـ . وعند مسلم « السلام على الله السلام على فلان » .

(٥) عند مسلم « السلام على فلان » .

(٦) وفي الأصول « قال » ، والأنسب « فقال » .

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
والأرض تشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير  
بعد من الدعاء [ ما شاء ] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود  
قال: كان الناس يصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل  
من القوم: السلام على الله قال: قلنا: قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته  
(١) ما بين المرحبين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري «ثم  
لحير من الدعاء أعجمه إليه فدعوه» زاد أبو داود في دعوه به ونحوه للسائي من وجه آخر  
«مليدع به» ولا يحق عن عيسى عن الأعمش «ثم ليتخير من الدعاء ما أحب» وفي رواية  
منصور عن أبي وائل عبد المصنف في الدعوات «ثم ليتخير من التاء ما شاء» ونحوه لمسلم  
بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح .

(٢) وهذا الإسناد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ «قال كما إذا صلينا خلف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته  
ذات يوم ثم أقبل علينا قال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن  
قولوا - الحديث - وفي الموطأ «عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي» والصواب  
«شقيق بن سلمة بن وائل» .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله «فأثفت» ظاهره أنه كلهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه  
في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ «فسمعه  
إلى صلى الله عليه وسلم فقال قولوا» لكن بين حصين بن غياث في روايته المذكورة  
المحل الذي خاطهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه «قلنا أنصرف النبي  
صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه» وفي رواية عيسى بن يونس أيضا «قلنا أنصرف من  
الصلاة» - اهـ - وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق  
كما عرفت من المتن .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال: من القائل السلام على الله؟ فإن الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله؛ وبما رواه ابو معاوية ومُحِلُّ نأخذ في قوله الطيبات واو.

ويروى ان محمد بن ابان بن صالح أوهمهما في حديثه الاول.

وبه أخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة قال: اخذ علقمة بدى قال علقمة: اخذ ابن مسعود يدي قال عبد الله:

(١) وكان في الأصل «ما» وهو تصحيف. والصواب «بما» ف: وفي العبارة خلل لا يتضح معاها حتى الاتضاح روى ابو معاوية عن الأعشى عن شقيق ومحل بن عمر عن شقيق كما عرفت.

(٢) كذا في الأصول. ولعل الصواب «في قولها» او يرجع الضمير الى كل واحد منهما او يرجع الى عبد الله بن مسعود او إلى شقيق - والله اعلم: وقوله «او» مرفوع في الأصول.

(٣) كذا في الأصول. أوهمهما، بضمير المثنى المنصوب. ولعل الصواب «أوهمها» بتأنيث الضمير والضمير راجع الى الواو وعلى كل حال العبارة مغلطة المثنى والمعنى كما لا يخفى على الأعلى والأدنى ولم أفهمه حتى الفهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - والله اعلم: وفي شرح معاني الآثار للطحاوي وحجة أخرى انا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى اخذ على اصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا ابو بكر قال ثنا ابو احمد قال ثنا سفيان عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - اهـ.

(٤) وفي الأصل «الحسن ابن الحسن» وهو تصحيف.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فقال : إذا جلست في الصلاة  
 قل : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله  
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، فإذا قلت : ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فإذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من  
 أصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 منهم عبد الله بن محمد النخعي عند أبي داود و أبو عثمان وأحمد بن يونس عند الطحاوي  
 و أبو نعيم عند الطحاوي والدارمي وموسى بن داود عند الدارقطني و أبي داود الطيالسي  
 في مسنده ويحيى بن آدم عند أحمد في مسنده ويحيى بن يحيى عند البيهقي قد ناع كلهم  
 محمد بن إبان في ذكر هذه الزيادة وجعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 و رواها شاذة بن سوار عن زهير بإسناده عند الدارقطني والبيهقي وجعلها من كلام  
 ابن مسعود فقال في آخر الحديث قال عبد الله : فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من  
 الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم - الخ . و رواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن  
 ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر بإسناده وقال في آخره قال ابن مسعود : فإذا فرغت -  
 من هذا الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننها و روى الدارقطني في سننه وأحمد  
 في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده ولم يذكر الزيادة  
 قال الدارقطني و تابعه أي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان و محمد بن  
 إبان عن الحسن بن الحر ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني ؛  
 قلت : وهذا كتاب الحجّة بمرأى منك فقيه أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث  
 و الظاهر من كلام ابن جبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الراية أن محمد بن إبان  
 ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم أخرجه ( أي ابن جبان ) عن حسين بن علي الجعفي  
 عن الحسن بن الحر به وفي آخره قال الحسن و زادني محمد بن إبان بهذا الإسناد =

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
 من تلك ' صلاتك ان شئت ان تقوم فقم ، وهذا مأخذ الا ان ' في اثره  
 السلام ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : السلام في الصلاة مرتين :<sup>٢</sup> يسلم الامام عن  
 يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره : السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته .

= قال : فاما ذلك هذا فان شئت فقم - الخ - رعاية ما يقال ان الرواية عنه محلفة واما  
 ما ذكر من رواية شابه فهو من قبيل اطلاق رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحده  
 ويمثل هذا لاطلاق رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكروها مصلا به  
 فالمصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم رفعها مرة أو رفعها أخرى وأخى بها  
 أخرى وأولى من جعله كلام ابن مسعود وتخطت الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها  
 من الحديث هذا وفي هذا كفاية وللنسط موضع آخر اه  
 (١) وكان في الأصل : من ذلك صلاتك . وهو مصحح ، والصواب : بك ، لأن  
 الإشارة الى الصلاة

(٢) ولعله يعني وان تمت الصلاة به لكن بقي بعد حروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض  
 الامام لشيء آخر في البيان فافهم .  
 (٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضي الله عنه لعارض الاحار  
 بالطاهر في ذلك .

(٤) قوله : وبركاته . هذه زيادة حاصلة في سنن ابن داود من حديث وائل بن حجر  
 باسناد صحيح ، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفي  
 الخواص القدسي وهو حسن كما في ح ١ ص ٣٦٩ من رد المحتار كما في الدر المنثور وغيره  
 من المصنفين وان لا يعول لها وبركاته . - اه - يعبر تعبيره الى ما ياسب الحديثين وقول  
 الامام وجعله النووي بدعة ورده المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المية صليكها .  
 (٣٤) وقال ١٣٦

كتاب الحج ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة: إذا سلم الإمام التسليمة الأولى نوى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة فإذا سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال والنساء والحفظة<sup>١</sup> و [ يسلم -<sup>٢</sup> ] المأموم كسلام الإمام عن يمينه وعن يساره ونوى في السلام كما نوى الإمام. قال: فإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواه في التسليمة الأولى وإن كان في الجانب الأيسر نواه في التسليمة<sup>٣</sup> البانية.

وقال أهل المدينة: سلام الإمام من الصلاة السلام عليكم [ ورحمة الله -<sup>٤</sup> ] مرة واحدة.

(١) وفي الأصل «على» والصواب «عن» وقوله هذا يشير إلى أنه ينوى من معه في صلاته وهو قول الجمهور. وقيل من معه في المسجد وقيل أنه يعم كسلام التشهد حلة. ووقع نصريح الإمام بهذه النساء أيضا وبه صرح عمده في الأصل وما في كثير من الكتب من أنه لا يبرهن في زماننا منى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خائف أو صانع نواهم أيضا - حلة وبحر، لكن في النهي أنه لا ينوى النساء وإن حضرن لكرامة حضورهن - اه. وعندى لا يقول عليه لأن الإمام قائل بذلك مع أن مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، والأحسن أن يكون «وإذا» بالواو.

(٣) ملأية عدد معين للاختلاف فيه وتامه في شروح المية (رد المحار).

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب أناته يدل عليه ساق المارة.

(٥) كذا في الأصل، وقوله «فإن» سقط من الأصل الهدى وهو من سهو الناسخ.

(٦) ونواه فيها لو كان الإمام محاذيا ونوى المنفرد الحفظة فقط وتامه في كتب الفقه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول. زيد لدلالة الباقي عليه.

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن . الآثار في التسليم كثيره معروفة . وقال محمد بن الحسن قال أبو حمزة رضي الله عنه - ' الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن هول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صلب على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حمد محمد و' بارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حمد محمد .

وقال ' لمعا' نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحرمنا مالك ابن أس بنحو ذلك . وقال مالك بن أس . العمل عبدا على ذلك إلا أنه حصص عن ذلك ولم يقل فيه كما صليت على آل إبراهيم ، ولكنه

(١١) سأل في هذا الباب

(٢) ما بين المرحلين ساقط من الأصول فريد لدلالة الساقط عليه

(٣) لعل كلمة ' اللهم ' سقطت قبل الواو من الأصل ، الواحدان يحكم بذلك .

(٤) أي محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الأصل ' من نحو ذلك ' ، زيادة ' من ' ، والصواب ' نحو ذلك ' ، بلا ' من ' ، وأحاديث تشهد أن مسعود رواها الإمام أبو حمزة كما في عقود الجواهر وجامع المساند وآثار أبي يوسف وحديث أبي حمزة الساعدي وأبي مسعود الأنصاري في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . رواه الإمام محمد في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك بن سعد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه بن سلم البرقي عن أبي حمزة الساعدي مرهوعا وعن مالك بن عيسى عن سعد الله المحمري عن محمد ابن سعد الله الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري مرهوعا بنحو ما في الحجة والسائل عنه أبو العباس شير بن سعد رضي الله عنهم .

(٦) طلب وفي حديث أبي حمزة الساعدي الذي في الموطأ قالوا يا رسول الله كيف يصلي عليك؟ قال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آله وأرواحه ودرجته كما صليت على إبراهيم =

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال ' كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم ' وعلى آل ابراهيم - ' آ في العالمين انك حميد مجيد .<sup>٢</sup>

اخبرنا يونس<sup>١</sup> بن ابي اسحاق<sup>٢</sup> وسلام بن سليم<sup>٣</sup> كلاهما عن ابي اسحاق = وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اه .

وفي حديث ابي مسعود الأنصاري قال بشير بن سعد ابو النعمان : امرنا الله ان نصلى عليك يا رسول الله ! فكيف نصلى عليك ؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمينا انا لم نسأله قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . والسلام كما قد عرفوه . قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا وما في الحجة تناثر كما لا يخفى .

(١) وهو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ . اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد - . اه . قال الزرقاني : وفي رواية بدون لفظ ' آل ، في الموصع . وقال قتلا عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم وذكر آل محمد وآل ابراهيم ثمة في اصل الحديث وانما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تعيير ما في موطأ الامام محمد تصححا له فافهم .

(٢) قوله ' وعلى آل ابراهيم ' من سهو الناسح لأن الامام محمد رواه في الموطأ وليس فيه ' وعلى آل ابراهيم ' وكذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل وهي تحي بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروى عن اسر ائيل بن يونس كثيرا كما في الموطأ والحجة ويونس بن ابي اسحاق ايضا شج له وكان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث وعشرين سنة فانه مات سنة ثمان وخمسين ومائه كما في الهدم .

(٥) وكان في الأصل ' سلام بن سليمان ' وعندى هو تصحيف ' سليم ' فان ' سلام =



كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
عن شقيق بن سلمة أبي وائل<sup>١</sup> قال : صليت خلف علي بن أبي طالب فسلم عن  
يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله .

أخبرنا سليمان<sup>٢</sup> عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب [ العبدى ] قال :  
صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم  
ورحمة الله<sup>٣</sup> .

- ابن سلمة ، الحلي الحافظ الكوفي شيخ محمد كافي الحجة وغيرهما وهو الراوى  
عن أبي اسحاق السبعى كثيرا كافي التهذيب وغيره من كتب الحديث ويمكن أن ما في  
الحجة صحيح غير مصنف فهو . سلام بن سليمان أو المدر الكوفي البصري العارضي ، وهو  
أيضا روى عن أبي اسحاق السبعى كافي ميزان الاعتدال و ترجمته في التهذيب والميزان  
وهو صدوق من رجال أبي داود والنسائي والبرمكي .

(١) وكان في الأصل . عن أبي وائل . برادة كلة . عن . وشقيق بن سلمة هو أب . وائل .  
أو يكون هكذا . عن شعيب بن سلمة بن وائل . ناسقاط . عن . و . أبي . - مدر .

(٢) هكذا في الأصول من غير نسبة ولعله . سليمان بن بلال التيمي ، أو . سلام بن  
سليمان الكوفي . المقدم أو . سلام بن سليم الحنفي . : والأثر في المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن  
حارثة بن مضرب عن عمار به وهو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق  
قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار أميرا علينا  
سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله . السلام عليكم  
ورحمة الله انتهى . وشعبة أيضا شج محمد بن الحسن - فتنه .

(٣) لعل . السلام عليكم ورحمة الله . الثاني سقط من قلم الناسخ ، وهو موجود عند  
الطحاوى وغيره كما عرفت فعلى هذا ازدياده أرجح وأحرى .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل بن سميع<sup>١</sup> عن أبي رزين<sup>٢</sup> عن علي ابن أبي طالب أنه كان يسم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى<sup>٣</sup> منهما ارفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي<sup>٤</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كأني أنظر الى يابض عرض وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التسليمة السري .

وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين<sup>٥</sup> وأبي وائل<sup>٦</sup>

---

(١) الحنفى أبو محمد الكوفى ياع السابرى .

(٢) وهو عبد الطحاوى . عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلم عن يمينه وعن يساره ؛ وعن حسين بن نصر عن أبي نعم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسم عن يمينه وعن شماله قيل لسفيان : على ؟ قال : نعم ؛ وعن ابن مرزوق عن شرب عن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال : صليت خلف علي وعبد الله رضي الله عنها فسلما تسليمتين . - انتهى .

(٣) وعليه العمل في المذهب ، قال : في الدر المختار و سنن جمل الثاني اخفض من الأول خصه في المية بالامام وأقره المصنف - اهـ . والتفصيل في رد المحتار ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) الحديث رواه أبو الأحوص والأسود بن يزيد وعقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث وهم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى والطحاوى وسنن البيهقي والنسائي والترمذى وابن ماجه وغيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن وهو عند الطحاوى كما عرفت .

(٦) وفي الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل » بزيادة حرف « عن » بينها ، والصواب « عن أبي رزين وأبي وائل » او « عن أبي رزين وعن أبي وائل » بزيادة الواو قبل =

## كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .  
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن أبي رزين [ عن علي رضى الله  
عنه - ' ] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .  
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب  
عن أبي مالك الأشعري قال : ألا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم [ انه - ' ] كان يكبر اذا رفع وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن  
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .  
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق عن أبي الأحوص عن

= « عن أبي وائل ، وكلاهما من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والصواب إثباته - راجع سنن البيهقي .  
(٢) بعد هذا كان إثراء في إمامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا  
ونقلتهما قبل باب التشهد - فتنبه .

(٣) وفي الأصل « حدثنا ابن أبي سليمان » والصواب « سليم بن أبي سليم » فان الحديث  
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال : يأتمن بالرجل ومعهم صبيان ونساء - من طريق  
مصعب بن ماهدان ثنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن  
أبي مالك الأشعري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان  
ثم النساء - انتهى : مختصراً ج ٣ ص ٩٧ . فإني في الأصل تصحيف قطعاً .

(٤) وكان في الأصل « الأجمي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٦) وهو المحدثان كافى ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي ؛ والحديث عند الطحاوى ج ١  
ص ١٥٨ والمحل ج ٤ والبيهقي وغيرهما من الكتب .

(٧) وكان في الأصل « عن ابن أبي لاحق » وهو مصحف قطعاً ، والصواب ما كتبه =

عبد الله

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى ياض خده الأيمن ويسلم عن يساره حتى يرى ياض خده الأيسر .  
أخبرنا مسعر بن كدام عن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال :  
كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلطنا بأيدينا يميننا وشمالا .  
قال<sup>١</sup> محمد : أنا استفسرته<sup>٢</sup> قال : فقال ما بال أقوام يؤمّون<sup>٣</sup> بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس<sup>٤</sup> ، أما يكنى<sup>٥</sup> أحدكم أن يضع يده على غنظه ثم يسلم =  
فإن الطحاوي والبيهقي وغيرهما رووه في كتبهم بهذا السند : عن سفیان عن أبي إسحاق  
عن أبي الأحوص و أبي وائل والأسود بن يزيد وعقمة وعد الرحمن بن الأسود عن  
أبيه وعقمة - راجع الطحاوي وغيره .

(١) هذا مطابق لما في سنن البيهقي ومن هناك ما كتبه ، وفي الأصل « الأيسر » مكان  
« الأيمن » ، و « الأيمن » مكان « الأيسر » ، وأن كان يمكن أن يصح معناه أيضا كما لا يخفى  
على أولي النهى .

(٢) لعل مسعر بن كدام سكت على قوله « يميننا وشمالا » فلذا استفسره الإمام محمد وإلا  
فلا وجه لهذا الكلام فإن الحديث الثام موجود عند مسعر بن كدام - تأمل في هذا .

(٣) وكان في الأصل « أما فسرت » ، والصواب « استفسرته » وكان يهاشيه خلط منه  
التصير - اهـ - والتفسير لا يكون بمعنى الاستفسار تأمل فيه واطلب تحقيقه من مظان العلم .

(٤) هكذا في رواية الشافعي في الأم وعند مسلم « يؤمّتون » وعند الطحاوي « يسلمون  
بأيديهم » ، وعند البيهقي « يرمون بأيديهم » في الصلاة وكل صحيح على الرواية المألوفة .

(٥) هو ما كان الميم وضما وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذناها وأرجلها ،  
والمراد بالرفع المهي عنه هنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الخائنين  
كما صرح به في الرواية الثانية : اهـ - نووى .

(٦) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « أما يكنى أحدكم إذا جلس في الصلاة أن يضع =

## كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عن يمينه وعن شماله .

== يده على نغذه ويشير بأصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم . انتهى . والحديث رواه الخمسة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر قال حدثني عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال : كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله - وأشار بيده الى الجانبين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على ما تؤمون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اما يكنى احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسل على اخيه من على يمينه وشماله - انتهى . وفي رواية فرات القزاز عنده عن عبيد الله بن القبطية به : فكنا اذا سلنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فخطر الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اذا سلم احدكم فليلتفت الى صاحبه ولا يؤم يده - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٧٨ من سنن اليهقي من طريق جعفر بن عون وبعلي بن عبيد وابن نعيم عن مسعر به قال : كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعني الاشارة بأصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم قال لنا - يعني النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال اقوام يرمون بأيديهم في الصلاة كأنها اذنان الخيل الشمس ! أما يكنى احدكم او احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسل عن يمينه وعن شماله - انتهى . فهذا الحديث في التشهد والاشارة بالسلام ورفع الايدي به وقت الخروج من الصلاة وههنا حديث آخر عن جابر بن سمرة في النهي عن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع عنه والسجود استدلل به الحنفية على منعه غير تكبيرة الاحرام ومن جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لانتصار للذهب وراجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية ونبيل الفردين وبسط اليدين للإمام شيخ الحديث الحافظ الحجة الشيخ انور - نور الله مرقدته ! وليس هذا موضع التقل - فنبه .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

حدثنا<sup>١</sup> يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن شقيق بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه [ انه كان يسلم عن يمينه وعن شماله - ]<sup>٢</sup> .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم<sup>٣</sup> عن سرد<sup>٤</sup> بن عمران صليت خلف عبيدة السلماني فسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس<sup>٥</sup> عن سعيد<sup>٦</sup> قال : رأيت

(١) لعل هما سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق »  
والعلم عند الله تعالى وقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .

(٢) ما من المرسين ساعد من الأصل فلم الناسخ فزده من الطحاوي فان الحديث من طريق زهير عن أبي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو المراءى الكوفي صاحب القصب روى عنه اسرائيل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، او هو ظا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسرائيل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعلم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عدت .

(٤) هكذا هو في الأصل هذا الشكل غير منقوط . وعندى هو والله اعلم سعيد بن عمران الطائي الكوفي ابو النخري و يقال له سعيد بن ابي عمران و يقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلماني كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الأصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعداقه بن مسعود رضي الله عنهما .

(٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو اللثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٤٥٢ من التهذيب وح ٤ ص ٨٤ منه .

(٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [ يسلم - ١ ] عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وعن يساره : السلام عليكم [ ورحمة الله وبركاته - ٢ ] .

وقال<sup>٣</sup> أبو حنيفة في الرجل يسلم عليه وهو يصلى انه لا يرد عليه  
السلام في صلاته وما أحب له ان يشير [ يده - ٤ ] فان في الصلاة  
[ شغلا - ٥ ] .

وقال اهل المدينة في الرجل يسلم على الرجل في الصلاة لا يتكلم  
وليشر يده .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل . وزدته لأنه موجود في السلام عن اليمين  
فالساق دليل على الزيادة وفي الباب اُخار و آثار صحاح في التسليمين - راجع الكتب  
السة والطحاوى وسند الديهق ونصب الراية والمحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١  
قال ابن حزم بعد الروايات والآثار أبو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من اكار  
المهاجرين وفضل أبي عبيدة بن عبد الله وخيصة والأسود وعلقمة وعد الرحمن بن  
أبي ليلى ومن ادركو من الصحابة وبه يقول ابراهيم النخعي وحماد بن سلمة وأبو حنيفة  
وسعيان والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور اصحاب الحديث - انتهى .  
قلت هذا الزاماً للعائدين .

(٣) هذه العبارة كانت في باب التشهد والصلاة قبل الآثار المذكورة فقلتها بعد وليس  
هها آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ في النقل و آثار هذه المسألة في باب الخطأ  
والنسيان والسهو ومن هناك قلها هنا فتنبه له .

(٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول وهو لا بد منه فردته .

(٥) هذا كان ساقطا من الأصل ، وزيد من الهندية و لعل الاولى والأصوب « لشغلا ،  
كما ورد في الحديث .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما أحب له أن يزيد في صلاته شيئا ليس منها من إشارة ولا غيرها ولكن إذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فإن من الخشوع في الصلاة ترك الإشارة .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ ذات يوم - ] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فسلم عليه فلم يرد عليه [ فوجد الرجل في نفسه - ] ، فلما انصرف [ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ] فقال<sup>٣</sup> : اعوذ بالله ورسوله (١) الحديث أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره : عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن سفيان في بعض المواضع فإني أزيد من آثاره .

(٢) وهو موصول ، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧ : أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن أبي وائل شقيق بن سلة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود : اعوذ بالله من خطيئة بني الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قال : سلبت عليك فلم ترد علي . قال : إن في الصلاة لشغلا عن رد السلام ، فلم رد السلام منذ يومئذ ؛ رواه حفص بن سلم عنه . وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن إبراهيم بن علقمة عنه - انتهى . قلت ما ذكره في العقود أخرجه الحارثي في مسنده ق ٧٨ - ٢ من طريق أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقدي عنه . ف (٣) وكان في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

(٤) وفي الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا » وهو غلط .

(٥) ما بين المربعين كانا ساقطا من الأصل وإنما زدته من آثار أبي يوسف .

(٦) زيادة من آثار أبي يوسف ومعنى : وجد حزن .

(٧) وكان في الأصل « قال » والصواب « قال » كما هو في آثار الإمام أبي يوسف .



كتاب الحجفة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من سخطه ، [ قال : ما هذا - ١ ] ؟ قال كنت ترد على من سلم عليك وأنت في الصلاة وسلت عليك فلم ترد [ على - ٢ ] ، قال [ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٣ ] : ان في الصلاة لشغلا . فترك [ الرد - ٤ ] من ذلك اليوم . اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا ابراهيم النخعي \* انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما اقبلوا

(١) ما بين المرعين كان ساقطا من الاصل وفي رواية . وما ذلك . .

(٢) ما بين المرعين كان ساقطا من الاصل واما زده من آثار ابي يوسف .

(٣) وكان في الاصل « فترك » وهو تصحيف ، والصواب « ما ترك » .

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي أم بينها واسطة - اه . قلت : وقال البخاري في تاريخه الكبير : بكير بن عامر الجلي الكوفي سمع ابا زرعة والشعبي سمع منه وكيع وأبو نعيم - اه ج ١ ق ٢ ص ١١٥ . وقال ابن ابي حاتم في المرح والتعديل روى عن ابراهيم والشعبي وأبي زرعة وعبد الرحمن بن ابي نعم وقيس بن ابي حازم وعبد الرحمن بن الاسود والوليد بن عبد الله الجلي روى عنه وكيع وأبو نعيم - اه . ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قلنا : يا رسول الله ! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال : ان في الصلاة شغلا : لفظ حديث ابن فضيل . وفي حديث ابي بدر شجاع بن الوليد قلنا : يا رسول الله ! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا ، فقال : ان في الصلاة شغلا - انتهى . قال البيهقي رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير ورواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل - انتهى ، ورواه مختصرا من طريق زائدة وشعبة عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله به مختصرا .

كتاب الحججة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من عند النجاشي سلوا [ عليه -<sup>١</sup> ] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة لثغلا . [ قال محمد بن الحسن -<sup>٢</sup> ] : فأى كلام احق ان ينكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تقوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

احدرا<sup>٣</sup> ابو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فتكلم أفرأيت يتقبل من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة .<sup>٤</sup>

اخبرنا ابو معاوية<sup>٥</sup> المكفوف عن الاعمش عن ابراهيم النخعي<sup>٦</sup> قال :

(١) ما بين المرمين كان ساقطا من الأصل ، فزيد لما هو في الأحاديث .

(٢) ما بين المرمين كان ساقطا من الأصول ، فزيد لقرينة دأبه في هذا الكتاب .

(٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الأصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجه عن ذلك الباب وادرجته هاهنا - فتنه له .

(٤) وكان في الأصل « ابو حرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهدية « يستقل » .

(٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم وتأخير وتحريف وسقوط كلمات ، فلعل الصواب هكذا « يسبق بركعة ثم يسلم فيتكلم فقال له من محنه انك قد سقت بركعة أيتقل منه الصلاة ؟ قال : لا بل سأف - اه - و الله اعلم . و

(٧) هذا الحديث كان في الأصل في باب الخطأ والسيان فقلته من هناك وأدرجته هاهنا لكونه مناسبا لهذا المقام .

(٨) هذا الحديث منقطع ظاهرا لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال عبد الله بن مسعود: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج إلى التجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند التجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال: إن في الصلاة شغلا<sup>١</sup>.

وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت «وقوموا لله قانتين».

(١) وفي الأصل «يخرج».

(٢) وفي أحاديث الباب رد على ابن أبي شيبة في مسألة السادس والثلاثين بمجود السهو بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المعنون برد السلام في الصلاة بالإشارة كيف ففي هذه الأحاديث نفى الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منهما وقد نفاها فيها ويشهد له حديث أبي هريرة رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأحنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة فهم عنه فليعد لها يعني الصلاة - اه. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اه. قلت ولم يقبل ذلك منه إلا بدليل فانهم رجال ونحن رجال زاحمانم حسب الأصول وليس في أسناده من يرد ويترك بالكلية إلا أن ما ذهب إليه أبو حنيفة هو الأحوط نظرا إلى شأن الصلاة فانها تشهد وتخشع وتمسك ومناجاة بالرب الجليل - تدبر.

(٣) هذه العارة كانت في باب المسح على الخفين، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا - فنبه له.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
 أخبرنا أبو حرة<sup>١</sup> عن الحسن البصري قال<sup>٢</sup> وحدثنا محمد بن سيرين قال  
 قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي  
 فأومأ [ برأسه - ٢ ]<sup>٣</sup>.

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء.

(٢) هكذا في الأصل ولكن الواو زيادة مني والاحسن البصري وابن سيرين كلامهما  
 من شيوخ أبي حرة ، ففي العارة خلل وأطر هل البصري روى عن ابن سيرين أم لا  
 وحديث ابن سيرين رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سنده من طريق محمد بن شر عن  
 مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد ، وعن اسماعيل بن أبي كثير عن مكى  
 عن هشام عن محمد قال : أشئت أن ابن مسعود قال - الحديث ، وعن عبد الله بن رجاء عن  
 هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث ، والظاهر أن الحسن  
 وابن سيرين معاصران من طرفة واحدة ولم أدر هل أحدهما روى عن الآخر أم لا .  
 (٣) وكان في الأصل « فادى » فأصلحته من سنن البيهقي وغيره وزدت عليها « رأسه »  
 هذا - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٤) قوله « فأومأ برأسه » وفي رواية ابن عمر رضى الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصيح حيث كان يسلم عليه ، قال : كان يشير بده - اه . اعلم أن رد السلام  
 في الصلاة بالإشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم  
 الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١  
 ص ٢٦٢ الى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الإشارة في الصلاة من شرح معاني الآثار للطحاوى  
 روى أولا فيه حديث أبي هريرة الذي فيه : ومن أشار في صلاته إشارة تخم منه فليعدها ،  
 قال : فذهب قوم الى ذلك وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا تقطع الإشارة الصلاة  
 ثم أخرج حديث ابن عمر رضى الله عنهما من طرق وفيه : فأشار إليهم يده باسط =

## كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

== كفه وهو يصلي . وفي رواية : يشير يده . وفي حديث صهيب : فسلت عليه فرد الى  
اشارة باصبعه . وفي حديث ابن سجد ان رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه  
اشارة وقال : كنا نرد السلام في الصلاة فنهينا عن ذلك : قال الطحاوي في هذه الآثار  
ما قد دل ان الاشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت محينا متواترا غير محي . الحديث الذي  
خالفها فهي اولى منه وليست الاشارة في الظر من الكلام في شيء لانها حركة عضو  
وقد رأينا حركة سائر الأعضاء غير البدن في الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد ،  
وأما إباحتها في الصلاة في رد السلام فليس في هذه الأحاديث دليل على ذلك وإشارته  
صلى الله عليه وسلم بده في الصلاة حين السلام عليه اما كانت ردا للسلام او كانت نها  
عن السلام عليه في الصلاة احتمالا لان ظم يكن نصا في المقصود فان الاول يدل على الإباحة  
والثاني على النهي والكراهة ، ويدل عليه حديث ابن مسعود أخرجه من طرق مرفوعا  
ومن قوله موقوفا وحديث جابر موقوفا ومرفوعا وحديث ابن عباس ، وقوفا ثم قال  
بعد سردها بأسانيدها ، فلما كان ابن مسعود وجابر قد كاما سلبا على النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو يصلي قد كرها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على المصلي ثبت  
بذلك ان ما كان من اشارة النبي صلى الله عليه وسلم التي قد علماها منه لم يكن ردا وانما  
كانت نها لان الصلاة ليست بموضوع سلام لان السلام كلام بغوابه ايضا كذلك فلما  
كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السلام ايضا لم يكن بموضوع سلام ، وقد  
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف في الصلاة كما في حديث جابر بن  
سمرة مرفوعا اسكنوا في الصلاة فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون في  
الصلاة وكان رد السلام بالاشارة فيه خروج من ذلك لان فيه رفع اليد وتحريك  
الاصابع ثبت بذلك انه قد دخل فيما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين  
الأطراف في الصلاة وهذا القول الذي بينا في هذا الباب قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
ومحمد رحمهم الله تعالى - انتهى . ثبت به ان رد السلام بالاشارة في الصلاة جائز ==

## كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحبه؛  
وفي الدر المختار: ورد السلام ولو سهوا لسانه لا يده بل تكره على المتمد - اهـ - قوله  
" لا يده " اى لا يفسدها رد السلام بيده خلافا لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه  
لم يعرف قله من احد من اهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف  
بل صريح كلام الطحاوى انه قول أئمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد  
بالاشارة انه مفسد كما في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في الحر على قوله فانه  
لم يعرف - الخ - بأنه نقله صاحب المجمع وهو من اهل المذهب ( من ) المتأخرين ومع هذا  
فالحق ان الفساد ليس ثابت في المذهب وإنما استنبطه بعض المشايخ بما في الظهيرية وغيرها  
من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل  
لعدم الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه ابو داود وصححه في الترمذى وصرح  
في المنية بأنه مكروه اى تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله  
بالكره كما حققه في الحلية : اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار - فلم  
من هذا وثبت به ان رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية ،  
ومن قال خلاف ذلك وعزاه لنا قد افرى علينا ، ومن ههنا سقط ما قال ابن ابي شيبة  
في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد  
تفريح حديث ابن عمر رضى الله عنهما وفيه قال كان يشير بده وذكر ان ابا حنيفة قال  
لا يعمل - اهـ : فان الامام لم يقل به بل قال بمجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث  
صحيح او ضعف ان الرد في الصلاة واجب او سنة او مندوب حتى يقال به وما فعله  
صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهى  
تمسك وتمشع وتشهد وان في الصلاة لشغلا . لا يدل على الاستحباب وإنما يدل على  
الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الامام ابو حنيفة من انه يجوز  
ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التى هى مناجاة مع الرب الجليل على الاطلاق فالمصلى =

## باب صلاة المنى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيمنى عليه أنه إذا كان أغمى عليه يوما وليلة أو أقل من ذلك قضى من 'صلاته'. وإن أغمى عليه أكثر = معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوي. والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجارا وابن عباس رضي الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الإمام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوي عنهم بأسانيد، والثاني أن الإيهام في المسألة خيانة منه حيث عزا إلى الإمام الإطلاق في العدم والأصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة. فصدى ما قال ابن أبي شيبة هما اقراء على الإمام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به إليه وقد كلفت في هذه المسألة فيما قل أيضا ومثيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وههنا بطرق آخر وللناس فيما يشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط إنما هو العمل بأخفى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور أن الحاضر يقدم على الميبح وقت التعارض في العمل به هذا.

- (١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي 'ينمى يمرض عليه' وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ 'يمرض' كان من تزوك الأصل على الحامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد 'ينمى' ثم جعل الباء باء واسقط فاء 'فيمنى' ليناسب العبارة فسخها. ف
- (٢) وفي الدر المختار: ومن جن أو أغمى عليه ولو فزع من سجع أو أدى يوما وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج - اهـ. قال الشامي: اعتبر الزيادة بالآوقات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الإمام فإذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بجر: والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم در رأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقال أهل المدينة : إذا أفاق المنى عليه وعليه من النهار ما يصلي فيه الظهر وركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ، فإن لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين أو ركعة واحدة صلى العصر .

قالوا : وإذا أفاق ليلا وعليه من الليل ما يصلي فيه المغرب وركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب والعشاء جميعا ، وإن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين أو ركعة واحدة صلى العشاء .

== من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشيء من الزمان وإن قل كما في غرر الأذكار والبرجندى إسماعيل - انتهى . وفي الدر المختار : ولو أفاق في المدة فإن لاقاقته وقت معلوم قضى وإلا لا - اهـ . مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا ففتيق قليلا ثم يعاوده فيمنى عليه نعتير هذه الاقاقة فيظل ما قلها من حكم الاغماء إذا كان أقل من يوم وليلة وإن لم يكن لاقاقته وقت معلوم لكسبه بفتيق بقتة فيتكلم بكلام الاصحاء ثم يفتي عليه فلا عبرة بهذه الاقاقة - ( ح ) عن البحر . قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المحتار : والجنون آفة تسلب العقل والاعشاء آفة تسره - ( ط ) اهـ . ولو زال عقله بنبج أو حر أو دواء لزمه القضاء وإن طال لأنه يصح العباد كاللوم - الدر المختار : وسقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ، وعند محمد ، يسقط القضاء بالنج والدواء لأنه مباح فصار كالمرضى كما في الحر وغيره ؛ ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم إن سببه ضحك قله وهو مرض أى سماوى - رد المحتار .



وقال محمد بن الحسن: وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها ان قدر على أن يصليها ولا يصليها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يبالي خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه ان يصليها' وقد خرج وقتها .

قالوا: لأن النهار من حين تزول الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر .

قيل لهم: فان ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يصي<sup>٢</sup> لأنه بعد في وقت الظهر .

قالوا: لسا نقول هذا في التعمد .

قيل لهم: أرايتم المنعم عليه يكون وقت الظهر له حين تغرب الشمس؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فما شأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصلي إلا العصر وحدهما أبطلتم الظهر وأمرتوه ان يصلي العصر وذلك وقت الظهر [ له - ] كما هو وقت العصر؟ قالوا: انما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصلي معه شيئا من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء . لو وقت الظهر .

(١-١) كذا في الأصل . ولعل الصواب . واجبة قضاها . بفعل المضى - وانه أعلم .

(٢-٢) كذا في الأصل . وفي الهندية . ليست عليه ما يجب عليه ان يصلي ، وهو من

سهو الناسخ . والصواب ما في الأصل . ف

(٣) من الاساعة . (٤) زدت الظرف بقرينة السياق .

(٥) وكان في الأصل . شيء . والصواب . شيئا . بالنصب لأنه مفعول ان يصلي . ف

(٦) تأمل فيه الأولى . فليس بشيء . من وقت الظهر .

قل لهم فكيف كان [ له - ' ] وقت الظهر إذا أدرك معه شتاء<sup>١</sup> من العصر وليس بوقت [ له - ' ] إذا لم يدرك معه شتاء<sup>٢</sup> من العصر أستمع في هذا محدث<sup>٣</sup> قالوا لا .

فيل لهم إنما هذا على أحد وجهين إن كان وقفا للظهر فلا بد من الصلاة [ فـ - ' ] وإن كان ليس بوقت للظهر فقد اعنى عليه حتى ذهب

(١) ما من المرحس كان ساهلا من الأصل ولا بد منه فرد

(٢) وكان في الأصل «شيء» بالرفع

(٣) وكان في الأصل «شيء» بالرفع والصواب «شتاء» بالنصب (ريادة للصبر)،

قال الإمام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المعنى عليه احبرنا مالك حدثنا مافع عن ابن عمر انه اعنى عليه ثم أقام ثم صلى الصلاة قال محمد وهذا مأخذ إذا اعنى عليه أكثر من يوم وليلة وأما إذا اعنى عليه يوما وليلة أو أقل صلى صلاته فلما عن عمار ابن ياسر انه اعنى عليه أربع صلوات ثم أقام فصاها احبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه انتهى وسأني في آخر الباب، وأخرجه النهي في ح ١ ص ٣٨٨ من السنن من طريق الدارمطي بأساده عن زيد مولى عمار بن ياسر عنه وأثر ابن عمر في ح ١ ص ٩٣ من المدونة وح ١ ص ٣٨٧ من سنن النهي وقال الإمام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المعنى عليه محمد قال احبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يصلي عليه أفدع الصلاة؟ قال إذا كان اليوم الواحد فاق احب ان يصعبه وإن كان أكثر من ذلك فاق في عدد ان شاء الله قال محمد إذا اعنى عليه يوما وليلة يصلي وإن كان أكثر من ذلك فلا يصاها عليه وهو قول أبي حنيفة محمد قال احبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المعنى عليه يوما وليلة قال يصلي، قال محمد وبه مأخذ حتى يصلي عليه أكثر من ذلك وهو قول أبي حنيفة - اهـ

(٤) ما من المرحس رياءه من هربه الساق

وقت الظهر و وقت الظهر عندنا الذى لا تجوزون للتعمد ان يجوزه و كيف جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر و لم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر و صلاة الفجر من صلاة النهار .

أرأيتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه ان يصلى الظهر و العصر جميعا و هو يقدر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : و كيف رأيتم على هذا القضاء و لم تروا فيه حديثا و قد رويتم خلافه .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم افاق فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير<sup>١</sup> حديث فيما رويتموه فيما قلتم و قد جاءت فيما قلنا من<sup>٢</sup> هذا احاديث كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعى عن ابن عمر فى المغنى عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر انه كان اغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما نحن فنقول اذا اغمى عليه خمس اوقات<sup>٣</sup> ثم افاق فى الوقت السادس لم يكن

(١) اى الى شيء غير حديث فان غير تكون صفة لمحذوف كما صرح به الحافظ العيني فى عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم فى المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض فى الاصل الى قوله ثم افاق . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا أفاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك نقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن أفاق في شيء منه قضاها كله .

أخبرنا أبو معشر المديني<sup>١</sup> قال حدثنا سعيد المقبري ومحمد بن قيس<sup>٢</sup> أن عمار بن ياسر أغشى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق من جوف الليل فصلى<sup>٣</sup> الظهر والعصر والمغرب والعشاء .

أخبرنا أبو معشر<sup>٤</sup> عن نافع قال: أغشى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض [الصلاة -<sup>٥</sup>] وبقول ابن عمر وعمار تأخذ<sup>٦</sup> .

## باب الجمع بين الصلاتين

قال أبو حنيفة رحمه الله : من أراد أن يجمع بين الصلاتين بمطر أو سفر أو غيره فليؤخر الأولى منهما<sup>٧</sup> حتى تكون في آخر وقتها ويجعل الثانية حتى (١) واسم أبي معشر نجيح متكلم فيه .

(٢) هو المديني من رجال مسلم والنسائي والترمذي ثقة وهو قاص عمر بن عبد العزيز .

(٣) هكذا «فصل» في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي و ص ١٥٥ من الموطأ فقضاها

كما عرفت وفي نسخة «قضى» . (٤) المديني .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدته بقرينة السياق ولزيادتها في رواية أخرى .

(٦) وقد أتى به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ ولا حاجة إلى التأويل .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «منها» وهو تصحيف .

يصلها في أول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا ينبغي

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي ورواية ابن القاسم عن مالك والليث وغيرهم وكلهم غير مالك والليث متقدمون على الإمام أبي حنيفة ولا أدرى أي شيء الجأ ابن أبي شيبة إلى أن ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل وجابر وأنس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال وذكر أن أبا حنيفة قال لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ . قلت : أولا أن أبا حنيفة لم ينفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة والتابعون وتبعهم فكيف ذكره ابن أبي شيبة في معرض الخلاف وترك الآخرين وهل هذا إلا شيء يتنقل في صدورهم ويظهرونه على خلاف المعتقد . وفي المسألة ستة أقوال الأول أنه لا يجوز مطلقا وقولنا وقول من ذكرنا والثاني أنه يجوز كما يجوز القصر وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وجماعة من الصحابة والتابعين ومن المالكية أشبه والثالث يجوز إذا جده السير وبه قال الليث وهو المشهور عن مالك والرابع أن الجمع في السفر يختص بمن له عذر وهو قول الإمام الأوزاعي وقال ابن حبيب يختص بالسائر وقال أحمد وهو مروى عن مالك أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى وقيل أنه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر أبي حنيفة في معرض الخلاف لا يليق بشأن ابن أبي شيبة والأفوه لا يخلو عن تعنت وعناد ثم كيف علم ابن أبي شيبة وجزم بأن ما ورد في الأحاديث إنما هو جمع حقيق بينهما مع قوله تعالى « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقوله « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » الآية والآتان قطعتان والخبر خبر الواحد وما أمكن الجمع بين القطعي والظني يوفق بينهما ولا يترك الخبر ويعمل بالقطعي فبحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق ويرتفع =

= التعارض الظاهري وهو تأخير احدى الصلاتين وتعجيل الاخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا وصورة وإليه يدعوك أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا أبا العشاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ - فإيراد هذا الحديث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض لأبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة وفعلا على وزان الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الامام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبته النووي إلى الصاحبين من المخالفة للامام فغلط وقد رد عليه صاحب الفاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم ان حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فما في هذه الأحاديث منهل العذب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورود ويقضوا حوائجهم من العطش العطاش إلا سرايا ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقي بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عبيد الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل وزانه إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كاللوم أو وزنوم يخضرون وقد مال الامام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد أخرج هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه =

= وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنبي الرؤية معنى يعتد به ففيه مطلقا وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر الذي رواه ابن أبي شيبة يفسره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما - اهـ . وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا أخر الظهر ويجعل العصر وأخر المغرب ويجعل العشاء - اهـ . فهذا ابن عباس رضى الله عنهما راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة وفعلا لا حقيقة والشيخان روايا عن عمرو بن دينار أنه قال : يا أبا الشعثاء ! أظنه أخر الظهر ويجعل العصر وأخر المغرب ويجعل العشاء ؟ قال : وأنا أظنه ؛ وأبو الشعثاء هو راوى حديث الجمع عن ابن عباس رضى الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شيبة من الجمع جمعا حقيقيا لتعارض رواياته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لفظة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاثنين منها إذ الفعل المثبت لا يكون عاما في اقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فعلا وصورة فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع انعقاد الصوري في الشرع ولسانه وعصره الأول وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسانيد من قوله للاستحاضة وإن قويت على أن تؤخر الظهر وتجلى العصر فتتسليان =

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانه يجمعان جميعا في وقت الظهر لوقوف الناس [ بعرفة - ' ] وصلاة المغرب

= وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها وبالغ في التعرف والبيان فضلا وقولا حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا يخفى أن التخصيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفضل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضى الله عنها: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى، ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في ان فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائها مرة واحدة اخف وايسر من خلافه كما هو ظاهر. وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في فتح الباري: أنه قوله صلى الله عليه وسلم ثلاثا تخرج أمتي يقدح في حمله على الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ. وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا بالأحوط في الباب مع قوله تعالى: ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا. وقال صلى الله عليه وسلم للسائل: الوقت ما بين الوقتين، وغيره من الأحاديث في تعيين الأوقات وتحديدتها وهم عملوا بجميع أحاديث الباب فزروا خلاف الحديث إلى الامام أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شيبة جرأة من غير تحقيق وتقيق والله الهادي لمن يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر ليلة الجمع.



والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما<sup>١</sup> من الصلوات فليس ينبغي أن تجمعا في وقت واحد .

وقال أهل المدينة : السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب ويؤخر شيئا ثم يقام ويصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فصلى الناس العشاء واقلبوا إلى منازلهم وذلك قبل غيبوبة الشفق .

وقال محمد بن الحسن : أرى هؤلاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها ولم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى<sup>٢</sup> أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا<sup>٣</sup> حين تغيب الشمس ولا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق، فإذا<sup>٤</sup> أخر المغرب وقدم العشاء قبل غيبوبة الشفق فلم يصلوا واحدا منهما في قولهم في وقتها وصلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة وليس الأمر كما ذكروا، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب ولم يغب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تقوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء وانصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين وكذلك المسافر في المغرب والعشاء : وفي الظهر والعصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينههم عن الجمع

(١) كذا في الأصل، وكان في الأصل الهندي «غيرها» بالافراد وهو تصحيف .

(٢) أي يروى منهم أنه فالظرف أسقطه الناسخ والفعل مجهول .

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأولى والأنسب «وقت واحد» بالرفع .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإذا أخر» وهو تصحيف .

بين الصلاتين في وقت واحد ويخبرهم أن الجمع بينهما في وقت واحد كبيرة من الكبائر.

أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال: سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين و الفرار من الزحف و النبهة.

أخبرنا سلام بن سليم<sup>١</sup> الحنفي عن أبي إسحاق السيمى عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد قالاً كان عبد الله بن مسعود يقول: لا جمع بين الصلاتين إلا بركة الظهر والعصر<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «بينها» وهو تصحيف وسهو القلم.

(٢) وكان في الأصل «سليمان»، وهو مصحف، والصواب «سليم».

(٣) ومن عجائب الدنيا أن هذا ابن مسعود يقول: وهو كيف ملئ علماً لا جمع بين الصلاتين إلا بركة بين الظهر والعصر وهذا الفارق بين الحق والباطل، يقول: أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر ويكتبه إلى أمراء الآفاق وبنهايم عن الجمع بينهما في وقت واحد وهما كانا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر ورأيا حاله في مشيه ودله وسمته في الشرائع والعبادات ولم يعلما أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما ولا يلامان في ذلك ولما جاء أبو حنيفة وقال بقولهما وصرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد وأنه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب وتكاكوا عليه ولم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيق بينهما وجل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له وما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة والإمام قاتل بالجمع بينهما كما هو ههنا ومع ذلك قال ابن أبي شيبة في مسألة الثامن عشر من كتاب الرد وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ. وقد قال به قبله عمر بن الخطاب =

## باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة: لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشى الاقدام.

وقال أهل المدينة: تقصر الصلاة في أربعة بُرد و ذلك ثمانية وأربعون ميلا.

وقال محمد بن الحسن: قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة وجعلناه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فلان يتم الرجل فيما لا يجب عليه أحب إلينا من أن يقصر فيما يجب فيه التمام.

= وابن مسعود وهو من روى حديث الجمع أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاث تخرج امتي - انتهى. وابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء والتشيعه والأول غير قاذح هنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس بقبح معتد به ما لم يتجاوز الحد المعتبر عندهم وقد قال البخاري صدوق وقال ابو حاتم: لا بأس به كما في كتب الرجال ولم يقدر ابن ابى شيبة على الرواية بحديث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر وجابر ومعاذ بن جبل وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده وحديث ابن عباس وحديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول وتعجيل الثاني، ولا أقول ان ابن ابى شيبة لم يعلم حديث عمر وحديث ابن مسعود وحديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة والمزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا انه قد عرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانباً يوافقه ويعرض بها عن جانب آخر كشحها يخالفه إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوم او وزنوم يخشرون - والله الهادي الى الحق.

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعهما ذو رحم<sup>١</sup> محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك<sup>٢</sup> أقل من ذلك<sup>٣</sup> أو ما دون سفر يجب عليها فيها إخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك إلى مسيرة أربعة بُرد<sup>٤</sup> أتقصر لصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك.

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت: فيما<sup>٥</sup> تقصر الصلاة قال في المدائن وواسط ونحوهما.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعهما أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام.

قالوا: فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لها أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام<sup>٦</sup> سفرا. قيل لهم: أنه سفر وليس بما تقصر فيه الصلاة كما أن المسافر لو أتى

(١) وكان «رحم» ساقطا من الأصل وهو زيادة مني لما ورد في ألفاظ الأحاديث هكذا.

(٢-٣) وكان في الأصل «أقل ذلك» سقط منه لفظ «من» فردناه.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب «فيم» ف

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «أيام».

بلدة فنوى ان يقيم [ فيها - <sup>١</sup> ] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الإقامة وليست بإقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الإقامة لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام .

ذلك وإن كان سفرا <sup>٢</sup> لا تقصر فيها الصلاة لأننا إذا قصرنا الصلاة فيما سمي سفرا فقصرنا في البريد ونحوه وأممنا في إقامة اليوم ونحوه لأنه إقامة وسفر ولكن الذى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من سفر المرأة هو الذى تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما .

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى <sup>٣</sup> قال : سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول : إذا سافرت ثلاثا فأقصر .

و قال ابو حنيفة رحمه الله : فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة <sup>٤</sup> خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على إقامة <sup>٥</sup> خمسة عشر يوما اتم صلاته وإن اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة .

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول .

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك « لكن » سقط من قلم الناسخ اى « لكن لا تقصر » فان قبله « وإن كان » وصليّة - فتدبر .

(٣) وكان في الأصول « عبد الله » وهو خطأ ، والصواب « إبراهيم بن عبد الأعلى » وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور .

(٤) وكان في الاصل « الإقامة » بالتعريف .

وقال أهل المدينة: إذا اجمع على إقامة [أقل من -] أربع قصر الصلاة وإن أقام حيناً فإن اجمع على إقامة أربع أتم الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: كيف أخذتم بالأربع<sup>٢</sup>.

قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب. قالوا: رواه مالك بن انس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب.

قيل لهم: فقد أخبرنا بذلك مالك قد أخذتم عليكم هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ولم يبلغ أحداً منكم تأثيره عن سعيد بن المسيب أن هذا لمن العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة كيف لم تسمعوا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون قضيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني.

أما أنا لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكننا اردنا أن نبركم عيب قولكم وقلة معرفتكم بقول قضيهم وهذا مما لا ينبغي أن تجهلوه من قول أصحابكم وهو مما يتلى به الناس كثيراً في أسفارهم وليس هذا من الغامض الذي تُعذرون بجهله من قول أصحابكم مع أنكم قد خالفتم في ذلك على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يرى التمام على من اجمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) وكان في الأصل «فان» والصواب «وان» بالواو.

(٣) وكان في الأصل «الأربع» والصواب «بالأربع» سقط منه حرف الجر.

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهنذية «عليكم» وهو من اغلاط الناسخ.

(٥ - ٥) وكان في الأصل «لم يبلغ أحد» بالرفع، وفي الهنذية «يلغنه أحد».

على اربع ولا خمس ولا اكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما إذا أجمع على اقامة خمسة عشر يوما سرح ظهروه وأتم الصلاة .

و أتم ونحن جميعا نروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقام في حجه لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج الى منى حتى كان الوقت الذى يصلى فيه الظهر بمنى يوم التروية فهذا اكثر من اربع وقد علمنا جميعا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا . جاء من مكة وهو خارج الى منى فقد اجمع على المقام بمكة الى يوم التروية للرواح الى منى فهذا اكثر من مقام اربع ليال وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع الى المدينة .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم<sup>١</sup> عن مجاهد عن ابن عمر قال : اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فأتتم الصلاة وإن كانت لا تدرى فاقصر .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح<sup>٢</sup> ظهروه وصلى اربعا .

اخبرنا اسماعيل<sup>٣</sup> بن عبد الملك المكي عن عطاء بن أبي رباح ان جابر بن عبد الله اخبره قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجرين

(١) وهو الحزامي ويقال الشيباني ابو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير ثقة ذكره ابن حبان في اثباته كما في ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب .

(٢) من التسخيم وهو الترك والارسال .

(٣) وهو شيخ ابي حنيفة كما في كتاب الآثار و شيخ الثوري وطبقته كما في التهذيب فلي في الاسناد قلق تأمل وقد روى عنه الامام محمد في مواضع من الحجّة .

بالحج قال: قدمنّا [مكة -<sup>١</sup>] قبل يوم التروية بأربع<sup>٢</sup> ليال .  
فهذا يدل على خلاف ما قال أهل المدينة وقد روينّا خلاف ما روى  
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .  
أخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال:  
إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [يوماً -<sup>٣</sup>] فأتم الصلاة وداود بن أبي هند  
كان اعرف عندنا بحديث [سعيد بن المسيب -<sup>٤</sup>] من عطاء الخراساني .  
أخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى<sup>٥</sup> بن أبي اسحاق عن انس بن مالك قال:  
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجاً فلم نزل فصلى ركعتين حتى  
رجعنا، قال قلت: كم أقمت؟ قال: عشراً<sup>٦</sup> .

### باب قصر الصلاة<sup>٧</sup>

قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ، والصواب إثباته .
- (٢) اقتصر الإمام على جزء من الحديث لدعائه وإلا فهو حديث طويل كما أخرجه مسلم  
مطولاً حديث مشهور بحديث الحج وقوله « بأربع ليال » أي من ذى الحجة سقط من  
الأصول ولا بد منه .
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه .
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فريد .
- (٥) هو الحضرمي مولاهم البصري النحوي .
- (٦) وأخرجه الطحاوي أيضاً في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة وسفيان عن يحيى المذكور به .
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة أبواب في الأصل ، قدمته لكونه مناسباً بالباب المذكور قبله  
والحقته به تأمل .



من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبق منها شيء امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فاذا دخلها أو دخل شيئاً منها اتم الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ويفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها او يقاربها .

وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما انه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال ابو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على اقامة خمسة عشر يوماً .

وقال اهل المدينة : اذا اجمع مقام اربع ليال فليتم الصلاة .

وان قدم لهلال ذى الحجة فأهل بالحجة فانه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع مقاما اكثر من اربع ليال .

وقال محمد بن الحسن : لم يرو<sup>١</sup> ان المقيم يتم الصلاة اذا اجمع على اربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

اخبرنا عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر<sup>٢</sup> اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

(١) وكان في الأصل « شيء » والصواب « شيئاً » بالنصب .

(٢) وكان في الأصل « لم كان » والصواب « لم يرو » .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « قال ابن عمر » والآثر بهذا السند والمثنى في الباب المذكور .

اخبرنا هشيم<sup>١</sup> عن جعفر بن اياس<sup>٢</sup> عن سعيد بن جبير [ انه كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم - <sup>٣</sup> ] وبلغنا عن<sup>٤</sup> علي بن ابي طالب رضی الله عنه انه كان يقول<sup>٥</sup> : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة . فهو لاه احق ان نأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب .<sup>٦</sup>

(١) هو ابن بشير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية اليشكري ابو بشر الواسطي بصري الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ولا بد منه فزيد . قلت و روى ابن ابي شيبة ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرا فأتتم و به يأخذ سفيان الثوري و الحسن بن حي و حميد الرؤاسي صاحبه - انتهى . و هو الذي ذكره الامام محمد في باب المسافر قبله ، و رواية العشر عن علي بن ابي طالب رضی الله عنه ثابت و لم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فقتشه من مظان العلم . قلت : حديث علي اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اخرجه ابن ابي شيبة عن و كيع عن سفيان عن جعفر عن ابيه عن علي و روى الثقفى عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرا اتم . ف

(٥) وجداني يحكم بأن لفظ « يقول » زائد و لعل المذكور فعل علي رضی الله عنه و إلا فلفظ « المسافر » بعد قوله « اجمع » سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعلى هذا يكون قوله - تأمل .

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفنه و حنوطه اذا مات في الاحرام و سرد الآثار له و هي لا تناسب باب قصر الصلاة فأسقطتهما في النقل من الباب و بعد الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد تقدم باب الجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الأبواب و هذا كله من كرامات الناصحين .

## باب جمع الصلاة في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر في اول وقتها فيصل في اول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب الى آخر وقتها فيصل قبل ان يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصل العشاء في اول وقتها حين يغيب الشفق فهذا اجمع بينهما .

و<sup>١</sup> قال اهل المدينة : السنة<sup>٢</sup> في اجمع ان يؤخر الظهر ويقدم العصر في اول وقتها وأما المغرب والعشاء ففي اول وقت العشاء .

(١) هكذا في الأصل بالافراد ولعلها «الصلوات» باجمع او اجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ «ين» وثنية الصلاة تأمل .

(٢) كذا في الأصل وسقطت الواو من ، «وقال» من الهندية .

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة : قال مالك : فأحب ما فيه الى ان يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها الا ان يرتحل بعد الزوال فلا ارى بأسا ان يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل ان يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل ان يغيب الشفق يصليهما فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافر بين الصلاتين . ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة في اثنان عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب الى ابي حنيفة على الاطلاق بأنه قائل بعدم جواز اجمع مطلقا كيف وهو قائل باجمع والاطلاق والارسال لا يليق بشأن ابن ابي شيبة وقد سبق منى ما يتعلق بالجواب عما قاله ابن ابي شيبة في باب اجمع بين الصلاتين .

و قال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
لئن جاز ان يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز ان يؤخر الظهر حتى يخرج  
وقتها وما هما إلا سواء .

ولما جاء في المغرب انها لا تؤخر وأن تأخيرها مكروه أكثر مما جاء  
في صلاة الظهر وكيف جازاً لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب  
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يعجل العشاء فيصلوها في وقت المغرب .  
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر .

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيوبة الشفق  
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيوبة الشفق فكيف جاز،  
وكيف اختلفتا لئن جاز لهم في الحضر ان يجمعوا<sup>١</sup> بينهما قبل وقت العشاء  
ان ذلك ليجوز [ ايضاً - ٢ ] في السفر وما رووا في اختلاف ذلك حديثاً  
وما هذا إلا رأى<sup>٢</sup> رأوه فهل عندهم<sup>٣</sup> في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين  
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لاحتجوا به  
ولرووه فيما رأوه<sup>٤</sup> .

- (١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين  
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين وظلّة ويجمع ايضاً بينهما  
إذا كان المطر وإذا أرادوا ان يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر او طين او ظلّة  
يؤخرون المغرب شيئاً ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق قال مالك:  
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا يرى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى .  
(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية: قيل ان يجمعاً، والصواب ما في الأصل المذنب .  
(٣) ما بين المربعين زيادة من يدل على سقوطه السياق .

- (٤) وكان في الأصل «عندكم»، وهو تصحيف، والصواب «عندهم» .  
(٥) وكان في الأصل «فيارووا»، وهو تصحيف، والصواب «فيما رؤوه» .

اخبرنا عطاء بن خالد المخزومي المدني قال ' اخبرنا نافع قال : اقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان يحض الطريق استصرخ على زوجته فقيل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا نودي بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة نودي بالمغرب فسار حتى أمسينا فظننا أنه نسي قتلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب و غاب

(١) و في ج٧ ص ٢٢١ من التهذيب « المدنى » و في الخلاصة « المدنى » ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى وتسعين - كذا في التهذيب .

(٢) و أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا ابو عامر العقدي قال ثنا العطاء بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوى فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ابوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الاشياء بنا ان نحمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فجعل ما روى عن ابن عمر ان نزوله للمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق و لو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ابوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فعل ابن عمر كيف كان و في حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . و أخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد و فيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء - انتهى . و راجع كتاب الآثار ص ٣٤ و موطأ عماد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر و المطر و باب الجمع بين الصلاتين في السفر من الجوهر النقي على سنن الديهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوى و نصب الرأية و غيرها من كتب القوم .

الشفق فصلى العشاء ثم أقبل علينا فقال: هكذا كنا نضع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين: أن يصلى الأولى منهما في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما فهذا مما لا ينبغي<sup>١</sup> إلا في موضعين<sup>٢</sup> بركة وجمع .

## باب<sup>٢</sup> وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

### مسافرا فدخل منزله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه مخالف لقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» ومخالف للحديث امامة جبرئيل والحديث السائل عن اوقات الصلاة والحديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث، ولأنه كبيرة كما قال عمر رضى الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخرجه الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين فتنه له، ثم اعلم انه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقى بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصورى الذى بينه الامام أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضى الله عنه بركة وجمع وهو فى الصحيحين ايضا قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك ومنزله فى قربه وملازمته النبي صلى الله عليه وسلم =

= معلومة فانه كيف ملء علما فلا يجهل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادي الرأي وهو الأوثق والاحوط ولا ادري ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذا سلك مسلك غير المحتاط واخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قائل بالجمع بين الصلاتين بركة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا صوريا وهو المفاد من الأحاديث التي سردها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعما جميعا قال قلت: يا ابا الشعثاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالا احتمال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثاني حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقصا على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث محصر وأوضحه ما اخرجه محمد في الكتاب وعليه المعول فان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع الا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتعجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

## كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

في اهل ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهل ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لأنه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها ويدخل وقت العصر و الوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس و الوقت في ذاك للغرب حتى يغيب الشفق و الوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا : الوقت في ذلك للظهر و العصر النهار كله و الوقت في ذلك للغرب و العشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك - اهـ . فهل فيه الا لفظ الجمع و هل هو في وقت واحد او في وقتين فكلما قرأت خارجة تؤيد الثاني بل تعينه و الرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء - اهـ . فوزانه وزان حديث معاذ حدوا بحذو و كذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق و حديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال حفص بن عبيد الله : كنا نسافر مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس و هو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح فحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس فحضرت الصلاة قلنا : الصلاة ، قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل لجمع بين الظهر و العصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اهـ . و هو كالنص في الجمع الصوري و بالجملة لم يقدر على اتيان ما يكون نصا في الباب و دونه خرط القناد فظهر بهذا بأن رد ابن ابي شيبة رد عليه لا على ابي حنيفة بل انه اقرى في ذلك و نسب اليه ما لم يقله و الكلام في اسانيد الأحاديث باق بعد .



وقال محمد بن الحسن: كيف يكون النهار كله للظهر واذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر. قالوا: لأن صلاة النهار لا تقوت حتى يدخل الليل. قيل لهم: ليس هذا<sup>١</sup> هكذا رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا رويانا ولا روت الفقهاء [و-<sup>٢</sup>] الحديث المعروف<sup>٣</sup> المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى<sup>٤</sup> اذا<sup>٥</sup> كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر و صلى الظهر حين زالت الشمس و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى المغرب حين غابت الشمس و صلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر و صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها<sup>٦</sup> كما صلاها بالأمس في وقت واحد و قال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله<sup>٧</sup> فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا يذهب وقتها حتى تغيب

(١) وجداني يحكم بأن لفظ «هذا» زائد. (٢) زيادة الواو منى.

(٣) والحديث المذكور قد تقدم باسانيده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجّة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده.

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «حتى» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ.

(٥) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «ذا» مكان «اذا» وليس بصواب.

(٦) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «صلها» وهو مصحف «صلاها».

(٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب «مثليه» او يكون على ما ذهب اليه محمد من رواية المثل عن الامام ابي حنيفة.

كتاب الحج ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للامام محمد الشيباني

الشمس<sup>١</sup> لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلى الظهر ما دامت الشمس يضاء نفية وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا : انما يجوز هذا للناسى ونرى انه فى وقت ما دام فى النهار .

قيل لهم : فينبغى ان نسى صلاة الفجر ان يكون فى وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر فى ذلك من فرق وما وقت الناسى وغير الناسى فى ذلك [ الا - <sup>١</sup> ] سواء ولكن الناسى<sup>٢</sup> اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فاتة كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن<sup>٣</sup> ادركه الوقت وهو فى سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو فى الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه انما يقضى مثل الذى كان عليه ، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا فى الوقت .

(١) وكان فى الأصل « الشفق » مكان « الشمس » وليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور فى كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصولى قد فرغ عنه فى كتب اصول الفقه من ان وجوب الاداء يتقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقيما فى هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال وغيره وبحسبه يدور الحكم على الاداء أيضا كاملا وناقصا وتحريما وتزجها كوقت العصر والعشاء قبل غروب الشمس وطلوع الفجر - اهـ .

## باب الوتر في السفر

قال ابو حنيفة في صلاة المسافرين [ اذا صلى في - ] السفر تطوعا يصلى على بعيره<sup>٢</sup> وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلى الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

وقال اهل المدينة كقول ابى حنيفة بذلك<sup>١</sup> كله الا الوتر فانهم قالوا: لا بأس بأن<sup>٥</sup> يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في الوتر احاديث مختلفة فأخذنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض<sup>١</sup> ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات<sup>٢</sup> سوى الصلوات<sup>٣</sup> الخمس<sup>٤</sup> .

(١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فودته تصحيحا للعبارة .

(٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .

(٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .

(٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا

بمعنى « على » كما يحى . في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف

(٧ - ٧) ونلفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان يكونا بالجمع .

(٨) سياتى تخرىج حديث « ان الله قد زادكم صلاة يعنى الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر » وبه وبمثله من الاحاديث استدلت أئمتنا الامام ابو حنيفة وأبو يوسف =

= ومحمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض على لا يكفر جاحده ويأثم اشد التأثم تاركه ولذا قالوا : انها لا يصلى في السفر الا على الأرض كالقصر القطعى فانها صارت شبيهة بالفرض في العمل من بين صلاة الليل وصلاة السفر على الراحة خارجة عن الصلاة على الراحة وقد سرد الآثار لذلك الامام محمد بعدها وقال في باب الصلاة على الدابة في السفر من الموطأ بعد رواية حديث عبد الله بن عمر في الصلاة على الراحة في السفر وحديث سعيد بن يسار وأثر انس وأثر ابن عمر لا بأس بأن يصلى المسافر على دابته تطوعا ايماء حيث كان وجهه يجعل السجود اخفض من الركوع فأما الوتر والمكتوبة فانها تصليان على الأرض وبذلك جاءت الآثار قال محمد : اخبرنا ابو حنيفة عن حصين قال : كان عبد الله بن عمر يصلى التطوع على راحلته اينما توجهت به فاذا كانت القريضة او الوتر نزل فصلى قال محمد : اخبرنا عمر بن ذر المصداق عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركبتين لا يصلى قبلها ولا بعدها ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبيل النجر فيوتر بالأرض فاذا اقام في منزل احبى الليل ، قال محمد : اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابي سليمان عن مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة ويؤم برأسه ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لها فسأله عن ذلك فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل حيث كان وجهه يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع ، قال محمد : اخبرنا اسماعيل ابن عياش حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلى على ظهر راحلته حيث توجهت ولا يضع جبهته ولكن يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر ، قال محمد : اخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلى على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤم ايماء وقرأ السجدة وينزل للمكتوبة والوتر ، قال محمد : اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : اينما توجهت به رحلته صلى =

== التطوع فاذا اراد ان يوتر نزل فأوتر - انتهى . وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب إلينا ان يصلى على راحلته تطوعا ما بدا له فاذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله ابن عمر رضى الله عنه وهو قول ابي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى . وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن الفرض والوتر على الأرض اوضحه ما رواه الامام ابو حنيفة عن حماد عن مجاهد انه صحب عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يؤم ايماء الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لها فسأله عن صلاته على راحلته وجهه قبل المدينة فقال لى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعا حيث كان وجهه يؤم ايماء هكذا رواه سعيد بن ابى الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما في عقود الجواهر المثينة وهو في جامع المسانيد فهذا ظهر ان اداء الوتر على الأرض فيه الاختياط لأن مرتبته اعلى من التوافل وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التي فرضيتها وجوبها بالدليل القطعى وجوب الوتر بالدليل الظفى فلا يدخل في الصلوات الخمس حتى تصير ستا وتناقض كما زعم لكون احدهما ظنيا والآخر قطعيا ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدرك وعلم بذلك ان مذهبه في هذا هو الاحوط وعلم ايضا بذلك ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهدا وإبراهيم النخعي وحماد بن ابى سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على ابي حنيفة وهم قالوا ان الوتر في السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما في شرح معاني الآثار للطحاوى وعمدة القارى ونصب الراية وغيرهما من الكتب ودلائل وجوب الوتر في شرح معاني الآثار للطحاوى ونصب الراية وكشف الستر لامام العصر الكشميرى وها هي ذا في كتاب الحجّة ومع هذا فالعجب من ==

= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحلة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس وعلى والحسن البصري و نافع و سالم و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجزئه ان يوتر عليها - اهـ - وهذا عمر و ابن عمر و عروة و مجاهد و النخعي و حماد و ابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحلة فا الخصوصية فيه لابي حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثية التي ذكروها في الكتب و قد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر و يصلي على الأرض فكيف يترك ما ثبت عنده و حديث ابن عمر الذي ذكره هو بمراى من أئمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجّة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته و يوتر بالأرض و يزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك - اهـ - قال الطحاوى : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من فعله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر و بكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره ان ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ - ثم ذكر طريقه ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على الراحلة قبل ان يحكم الوتر و يغلظ امره ثم احكم بعد و لم يرخس في تركه - اهـ - ثم روى احاديث وجوبه فراجعه و بالجملة يصلي الوتر قبل التأكد على الراحلة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، و في عقود الجواهر و يجمع بينهما ان الوتر على الراحلة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلي على الدابة لعذر الطين و المطر و نحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ - ولأن فرضيته بمعنى الفرض العملي وهو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق و أنت عليم بأن الحافظ يقدم على الميخ وقت الاختلاف فما قال الامام ابو حنيفة =

فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة.<sup>١</sup>  
وروا في ذلك حديثا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر<sup>٢</sup>، فاذا شددت الفقهاء

= ومعهم المذكورون هو الاوثق الاحوط وهذا كله على سبيل لرغاء العنان وإلا ففي سند الحديث الأول ابن عجلان لم يحتج به مسلم وإنما أورده مسلم في المتابعات وهو في حديث نافع يضطرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع انه يعارضه حديث حنظلة كما سبق وفي اثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي اثر علي رضي الله عنه ثوير وهو ركن من اركان الكذب عند الثوري وفي اثر الحسن اشعث ابن سوار والكلام فيه معروف وفي اثر سالم ابن ابي رواد وهو معروف وقد صلى موسى بن عقبة على الارض وفي موازيهم عمر و ابن عمر و محمد بن سيرين و مجاهد و النخعي و عروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم في المسألة الاجتهادية فتحن رجال وهم رجال - هذا والله تعالى اعلم.

(١) وفيه رد على ابن ابي شيبة في مسألة الحادي والتسعين من كتاب الرد في وجوب الوتر او رد فيها الآثار جملها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على الامام ابي حنيفة ويقول وذكر ان ابا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ. ولم يدر ما الفرق بين الفرض العملي الذي هو الوجوب الظني الذي يقول به ابو حنيفة والفرض القطعي الذي ثبت بالقطعيات ومن لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه وآفته من الفهم السقيم والفقه قه ابي حنيفة وكلهم عيال عليه.

(٢) روى من حديث ثمانية من اصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن حذافة وعمر بن العاص وعقبة بن عامر وابن عباس و ابي بصرة الغفاري وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وابن عمر و ابي سعيد الخدري لحديث خارجة رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم في المستدرک و أحمد في مسنده والدارقطني في سننه والطبرانی =

في امر<sup>١</sup> نخذ بأوثقها اذا<sup>٢</sup> اختلفت فيه الأحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان ينزل بالأرض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر .

اخبرنا ابو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصرى<sup>٣</sup> قال

= في معجمه وابن عدى في كامله واليهيقي في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث ابي بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب اخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الخدرى رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين باسناد حسن وقد استدلل معاذ بحديث الزيادة على وجوب الوتر باسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن احمد في مسنده والتفصيل في نصب الراية والدراية والجواهر الثقي على اليهقي والطحاوي وفتح القدير وعمدة القارى والبنابة وجمع الزوائد وسنن اليهقي ولامام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشويرى رحمه الله رسالة حافظة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للحدث من الاطلاع عليها .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فنأخذ بأوثقها » والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح « نخذ امر من الأخذ » .

(٢) وكان في الأصل « وإذا » بزيادة الواو .

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم » وهو ابن عدى فصحف « عن » وصار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النسخ ، وأبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن علية من شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =



حدثنا عبد الله بن عون قال: سألت القاسم أيوتر الرجل على راحلته؟ قال زعموا ان عمر رضى الله عنه كان يوتر بالأرض.

اخبرنا ابو حنيفة عن حصين<sup>١</sup> قال كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يصلى التطوع على راحلته ايماء اينما توجهت به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل<sup>٢</sup> فصلى.

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين<sup>٣</sup> لا يصلى قبلها ولا بعدها ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام ليلة في منزل احبى الليل.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابي سليمان عن مجاهد قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع

= ابراهيم البصرى من الاقران كلاهما من رواية ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وان لم ار من صرح بهذا وابن علية وابن ابي عدى من فضلاء الرواة روى لهما اصحاب الصحاح الستة، وهذا الاثر رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن عون قال: سألت القاسم عن رجل يوتر على راحلته فقال زعموا ان عمر كان يوتر بالأرض - اهـ (من كره الوتر على الراحلة ق ٢/١٧٦) ف

(١) هو « حصين بن عبد الرحمن السلى ابو الهذيل الكوفى، و « حصين، مصفرا.

(٢) كذا في الأصل « فنزل، ولعل الصواب « نزل. »

(٣) هكذا في الأصل، وفي موطأ محمد « على الركعتين. »

(٤) هكذا في الأصل والموطأ، ولعل الصواب « الصلوات، بالجمع.

[إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لها فسألته عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله حيث كان وجهه يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع -<sup>١</sup>].

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني<sup>٢</sup> هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي الصلاة<sup>٣</sup> كلها على بعبيره [يركع و-<sup>٤</sup>] يسجد حيث توجهت ولا يضع على ظهر<sup>٥</sup> راحلته جبهته ولكنه يشير للركوع<sup>٦</sup> والسجود برأسه فاذا نزل اوتر.

اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٧</sup> عن المغيرة [الضبي -<sup>٨</sup>] عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤم ايماء ويقرأ السجدة فيؤمى وينزل للمكتوبة [والوتر -<sup>٩</sup>].

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد.
- (٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية «عن هشام»، وهو من تصرفات الناسخ.
- (٣) ليس في الموطأ «الصلاة كلها» بل فيه «كان يصلي على ظهر راحلته».
- (٤) سقط ما بين المربعين من الأصل بقرينة «ويسجد» وليس في الموطأ ايضاً ولا بد منه.
- (٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا «ولا يضع جبهته ولكن يشير - الخ».
- (٦) وكان في الأصل «بالركوع»، وفي الموطأ «الركوع»، وهو الاولى فأثبتناه هنا.
- (٧) هو الواسطي جزماً لاما يفهم من التردد فيه من التعليق الممجّد.
- (٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.
- (٩) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته من الموطأ.

أخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال: كان أينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر .

### باب [عدد-<sup>٢</sup>] الوتر<sup>١</sup>

قال أبو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كالثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة ب فاتحة الكتاب وسورة . وقال بعض أهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصلى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا أيضاً عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة .

وقال بعضهم: وعن قال ذلك مالك بن أنس ومن قال بقوله ليس ينبغي أن يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث إلا أنه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب إلينا أن لا يزداد في الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام .

(١) وفي الموطأ « الفصل » وهو خطأ .

(٢) هكذا في الأصل والموطأ ، والظاهر أن الصواب « أن ابن عمر » والعلم عند الله .

(٣) لفظ العدد ساقط من الأصل ، موجود في الهندية وهو لا بد منه تدل عليه مسائل الباب . ف

(٤) هذا الباب في الأصل بعد « باب وقت الصلاة إذا أراد السفر » لكنني ألحقته باب « النزول على الأرض للوتر حتى يسهل على الناظر » فنبه له .

وقال محمد [ بن الحسن - ١ ] لئن كان لا يستقيم أن يوتر بركعة إلا أن يكون قبلها شفع ما ينبغي له أن يسلم بين ذلك لأن السلام قطع للصلاة فمن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً .  
وما القول في هذا إلا أحد القولين [ إما - ٢ ] ما قال أهل العراق ورووه عن عبد الله بن مسعود أنه قال : الوتر ثلاث كثلاث المغرب ؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الإمام في هذا الكتاب ، اعلم أن الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات أو واحدة وكذا آثار الصحابة رضي الله عنهم فأخذ أئمتنا بما هو الأحوط والأوثق في الباب من أن الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع والواحدة كما في حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد صحيح في المستدرک وعليه أكثر الصحابة كما في كتب الحديث وبعد إحاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا أن الفصل بسلام والابتداء بركعة مما قد نسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل وبحديث النهي عن البتراء فما قال ابن أبي شيبة في الثامن والتسعين من كتاب الرد وذكر أن إباحيفة قال : لا يجوز أن يوتر بركعة - اهـ . لا يلتفت إليه لأنه مع الأحاديث وآثار الصحابة وجماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) قوله « لئن » شرط وجزاؤه قوله « ما ينبغي » و « ما » نافية لا موصولة كما زعم .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه يدل عليه سياق العبارة .

(٤) يأتي بإسناده في هذا الباب وأخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠ قال محمد : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كثلاث المغرب ؛ قال محمد : حدثنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب ؛ قال محمد : أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : الوتر كصلاة المغرب - اهـ . وقال في باب صلاة =

او يكون القول ما صنع<sup>١</sup> عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما  
انهما كانا يوتران بركعة .

وقد<sup>٢</sup> اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن  
ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين  
رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان ؟  
ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في شهر<sup>٣</sup> رمضان ولا غيره  
على احدى عشرة ركعة : يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي  
اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا ؛ قالت فقلت : يا رسول الله !  
أتام قبل ان توتر ؟ فقال : يا عائشة ! ان عيني تامان<sup>٤</sup> ولا ينام قلبي - فقد<sup>٥</sup>

= المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧ ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
قال : صلاة المغرب وتر صلاة النهار ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ وينبغي لمن جعل المغرب  
وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر : ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليم  
كما لا يفصل في المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويعارضه ما يأتي في الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزأت ركعة قط .  
(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢ ؛ و اخرجه  
البخارى ومسلم وغيرهما وفي لفظ لها : كان يصلي من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة  
ويركع ركعتي الفجر فلك ثلاث عشرة ركعة ؛ وفي رواية عنها قالت : كان صلى الله  
عليه وآله وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين  
خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى في باب ما يقرأ في ركعتي الفجر .

(٣) لفظ « شهر » ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ « يا عائشة عيناى تامان » .

(٥) وكان في الاصل « وقد » والصواب « فقد » يقتضيه السياق .

ذكرت عائشة رضي الله عنها انه كان يصلي ثلاثاً ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره . فينبغي لمن ذكر السلام ان يأتي عليه بربهان وإلا فالأمر على جملة<sup>١</sup> وقد كان ما<sup>٢</sup> يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبد الله بن مسعود .

وقد جاء في الحديث : المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل ، فعلنا ان الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث .

وقال مالك بن انس : ومن اخذ بقوله ليس العمل عندنا على ان يوتر بواحدة ليس قبلها شفع للقيم فأما المسافر فلا نرى به بأساً ان يوتر بواحدة .

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي انه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر او لا يسلم الا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الأولى : بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد - الحديث ، دليل واضح على ان الوتر ثلاث ركعات لا غير ؛ وفيه رد على ابن أبي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب الى أبي حنيفة انه قال : لا يجزئه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين ان الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه اكثر جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) اي فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل .

(٣) حرف « ما » أما زائدة من الناسخ فلا اشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله « وتره » اي من وتره بركعة - تدبر ، وقوله « يعاب » على معناه الحقيقي .  
(٤) هكذا في الأصل ، وتأمل فيه هكذا لفظ الآخر او غيره .

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة وج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولعله رواية اخرى عن مالك - تأمل .

و<sup>١</sup> قال محمد بن الحسن: وكيف اقترق المسافر في هذا والمقيم أ ينبغي للمسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة.  
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عديم في ذلك اثر وما هو الا رأى<sup>٢</sup>.

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى صلاة<sup>٣</sup> ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام.  
وقال اهل المدينة: يقضى الوتر ما لم يصل<sup>٤</sup> الفجر فاذا صليت<sup>٥</sup> الصبح فلا وتر، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: يقضى الوتر ما لم يصل الفجر، وكان عن يقول ذلك مالك ابن انس ومن قال بقوله [قال محمد-<sup>٦</sup>] وفي هذا<sup>٧</sup> وفي الوتر الثلاث آثار.  
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة<sup>٨</sup> بن عبد الرحمن قال: قلت لابن عمر:

(١) الواو قبل «قال» ساقط من الأصول، وإنما زدناه حسب عادة المصنف.

(٢) وكان في الأصل «الصلاة»، والصواب «صلاة» منكرًا.

(٣) وكان في الأصل «لم يصل الفجر».

(٤) هكذا في الأصول، ولعله «صلى الصبح»، والخطاب لا يناسب لأن قبله «يقضى»

و«لم يصل» من الغيبة والمؤنث لا يناسب لفظ «الصبح»، الا ان يكون المراد به «صلاة الصبح»، والصيغ كلها مجهولة.

(٥) ما بين المربعين زيادة منى على دأبه والأوجه عندى انه سقط.

(٦) أى في وجوب القضاء وإن طال الزمن.

(٧) وكان في الأصل «عروة بن عبد الرحمن»، وهو غلط والصواب «وبرة بن عبد الرحمن»

وهو المسلمى ابو خزيمه او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن

ابن عمر وعنه مسعر بن كدام، والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =

أوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم تصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ فقال: فله.

أخبرنا إسماعيل<sup>١</sup> بن إبراهيم البصري عن أيوب السخيتاني قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة أخرى.

و أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا أدري أي شيء كانت المسألة.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال أخبرنا نعيم بن حكيم<sup>٢</sup> عن أبي مريم<sup>٣</sup> قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأناه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر أو نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام أو نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر<sup>٤</sup>.

أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني ابن طاوس قال: تصلي الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أبنا مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - اهـ.

(١) هو ابن علي أبو بشر البصري، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضا.

(٢) هو المدائني أخو عبد الملك روى عن أبي مريم الثقفى ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والمجلى وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات - ج ١٠ ص ٤٥٨ من التهذيب.

(٣) هو الثقفى المدائني اسمه قيس كما في ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعا أيضا من حديث أبي سعيد الخدري رواه الخمسة إلا النسائي ورواه البيهقي أيضا في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره - انتهى.



اخبرنا اسماعيل بن عياش<sup>١</sup> قال حدثني ليث بن أبي سليم قال: سمعت عطاء و طاوسا و مجاهدا و الحسن البصري و سعيد بن جبير يقولون في رجل نسي الوتر أو نام عنه ليوتر وإن أدركه مطلع الشمس .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تدع و ترك و لو بنصف النهار .

اخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر<sup>٢</sup> قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات تطلوعا و ثلاث ركعات الوتر و ركعتين بعد الوتر<sup>٣</sup> أو ركعتي الفجر .

اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال: ما أحب أني تركت الوتر بثلاث و أن لي حمر النعم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة<sup>٤</sup> قال قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث كئلاث المغرب .

(١) كذا في الأصل، وفي المندية « عياض » و هو تصحيف، و الصواب بالشين كما هو في الأصل؛ و اسماعيل بن عياش حافظ مشهور امام اهل الشام و شيخ الامام محمد يروي عن ليث بن أبي سليم و طبقته .

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر فالحديث مرسل و هو مروي عن عائشة رواه الشيخان و أبو داود وغيرهم و من حديث ابن عباس ايضا .

(٣) قوله « و ركعتين بعد الوتر » ليس في الموطأ وفيه « و ركعتي الفجر » .

(٤) هذه الآثار كلها اخرجها الامام محمد في باب السلام في الوتر من الموطأ .

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و اسمه كنيته و اختلفوا في سماعه من ابيه و اضطربوا فيه كوفي ثقة من كبار التابعين و هو بضم العين مصفرا .

اخبرنا ابو معاوية المنكفوف عن الأعمش عن مالك<sup>١</sup> بن الحارث عن عبد الرحمن<sup>٢</sup> بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كثلاث المغرب .  
 اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم<sup>٣</sup> عن ليث<sup>٤</sup> عن عطاء<sup>٥</sup> قال قال ابن عباس :  
 [ الوتر كصلاة المغرب - ]<sup>٦</sup> .

و اخبرنا يعقوب بن ابراهيم<sup>٧</sup> قال اخبرنا حصين<sup>٨</sup> عن ابراهيم<sup>٩</sup> عن ابن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي حمزة<sup>١٠</sup> عن ابراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي ابو بكر الكوفي اخو الأسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو ابو بشر البصري المعروف بابن علي كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل اللكنوي في تعيينه في التعليق الممجد على موطأ محمد قال : و الظاهر ان المذكور ههنا اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . و عندي هو غير ظاهر و من كان هاهنا لم يذكره و لم يذهب اليه ذهن الفاضل و هو ابن علي جزما و قطما .  
 (٤) هو ليث بن ابي سليم مشهور .

(٥) هو ابن ابي رباح المكي .

(٦) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و زيد من الموطأ .

(٧) هو الامام ابو يوسف القاضي ثقة .

(٨) هو ابن عبد الرحمن . و قد وقع في الموطأ « حصين بن ابراهيم » و هو خطأ مصحف « ابن » من « عن » و ما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور بجلالته و الارسال يدفعه ما بعده من الأثر يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو ابو حمزة الاعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون و هو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: اهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات .

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة<sup>١</sup> ابن أوفى عن سعد<sup>٢</sup> بن هشام عن عائشة<sup>٣</sup> أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر انب ههنا من هو من الذين يكنى بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق المسجل على موطأ الامام محمد .

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي .

(٢) هكذا في التهذيب . وفي الموطأ « زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ .

(٣) هذا هو الصحيح ، وفي الموطأ « سعيد » وهو خطأ ، والحديث أخرجه النسائي في سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه ، وتابع محمدا عن سعيد بشر بن الفضل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه ويزيد بن زريع عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والطحاوي وعبد الوهاب ابن عطاء عند البيهقي وكلمهم روه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء أصحابه ، قال النووي في شرح المذهب كما في تعليق نصب الراية رواه النسائي بإسناد حسن والبيهقي في السنن الكبير بإسناد صحيح - انتهى .

(٤) وفي الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي الوتر ثم قال كذا رواه عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن الفضل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى قال البيهقي في المعرفة كذا رواه عبد الوهاب ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما رواية عبدة فأخرجها ابن أبي شيبة فقال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة فذكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر<sup>١</sup>.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة إذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه ثم ركع.

وقال أهل المدينة: لا قنوت في صلاة الوتر.

وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وعن غيره وما نعلم أحدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير<sup>٣</sup> ابن عمر

= مثل ذلك وأما رواية أبي بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى. وفي نصب الراية قلت أخرج النسائي في سننه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر - انتهى. ورواه الحاكم في المستدرك وقال: أنه صحيح على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه ولفظه: قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن - اه. وفي لفظ: كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر - انتهى. (١) بهذا اللفظ ذكره الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وابن الهمام في فتح القدير والعيني في البناية والمرتضى الزبيدي في عقود الجواهر وبهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرك المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى. وهذه الأحاديث والآثار دلائل أيضا على وجوب الوتر كما لا يخفى على أهل العقل إذا لم يتحلوا بحيلة التعصب والعناد - والله يعلم الفساد من المصلح وهو عليم بذات الصدور.

(٢) هذه العبارة كانت بعد أثر «إسرائيل» قدّمتهما وصلتها بقوله «وقال أهل المدينة» على دأبه في الكتاب.

(٣) وكان في الأصل «عن ابن عمر» وهو تصحيف، والصواب «غير ابن عمر» رضى الله عنهما - تأمل.

وقد <sup>١</sup> بلغنا انه كان يقنت اذا مضى النصف من رمضان وفي ذلك آثار .

قال محمد بن الحسن <sup>٢</sup> رحمه الله : اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن إبراهيم قال : اذا ختمت السورة فكبر ثم اذا اردت ان تركع فكبر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي [ انه قال - <sup>٣</sup> ] : ان القنوت واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع وإذا اردت ان تقنت فكبر وإذا اردت ان تركع فكبر ايضا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم [ و - <sup>٤</sup> ] حدثني ايوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في الوتر إلا في النصف من رمضان . انتهى . وفي الباب عن ابي بن كعب وفي اسناده مجهول ، وأثر الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والحسن لم يدرك عمر لأنه ولد لستين بقيتا من خلافة وأثر الحارث عن علي رضي الله عنه والحارث مكشوف الحال ، وأثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن علي رضي الله عنه والحكم مضطرب منكر الحديث ليس بثقة ليس بشيء . وقادة مدلس وقد عمن ، والخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور والأصح عدمه ، وقد روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا عبد الله بن غنم ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد ابن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعلي يقولون : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك . انتهى . وفي ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الاثر فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .

عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان يقرأ السنة كلها في الوتر قبل الركوع.

أخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني أيوب بن مسكين عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ستة أشهر فكان يقرأ في الوتر قبل الركوع.

أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين ثم قام فأوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ثم ركع وسجد ثم قام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم قنت ودعا ثم ركع.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان لا يقرأ في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر بهذا الإسناد أن بين أيوب بن مسكين وبين الإمام محمد واسطة محمد بن يزيد فلهذا سقط من السند الأول - والله أعلم.

(٢) المراد به «يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف رحمه الله» - كذا قالوا.

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ بهذا الإسناد بلفظ قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى - وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوي.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ركعتين ركعتين» بال تكرار.

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر.

(٦) وفي الأصل «عبد الله بن الأسود» وهو تصحيف، وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي.

[ شيء من - ' ] الصلوات الا في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا محل<sup>٢</sup> بن محرز الضبي قال قلت لابراهيم النخعي: ما تقول<sup>٣</sup> في الوتر قال: في الركعتين الاوليين سورتين [ من - ' ] اي القرآن شئت وفي الثالثة آمن الرسول الى آخر البقرة وقل هو الله احد ثم تقول الله اكبر وترفع يديك قليلا، قلت: فهل في القنوت كلام مؤقت؟ قال: لا، ولكن<sup>٤</sup> تحمد الله وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . اخبرنا مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد انه قنت<sup>٥</sup>

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شيء من الصلوات إلا الوتر فانه كان يقنت قبل الركعة .

(٢) وكان في الاصل . علي بن محرز ، ولم اجده في التهذيب ولا في الميزان ولا في التعجيل واللسان وهو تصحيف . والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٤ من الموطأ في بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الاصل . ولعل الصواب « ما اقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٥) كذا في الاصل . وفي الهندية « ولتكن » وله معنى ايضا - تدبر .

(٦) وفي الباب احاديث مرفوعة من حديث ابي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان عن زيد الياحي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه عن ابي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع - اهـ . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع - اهـ . ورواه ابو داود باسناد آخر من طريق =

في الوتر قبل الركعة<sup>١</sup>.

## باب الضحك في الصلاة

وقال<sup>٢</sup> ابو حنيفة رحمه الله: من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر

= حفص بن غياث ورواه الدارقطني والبيهقي والطحاوي ومن حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - اهـ. ومن حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال: اوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنوت فيها قبل الركوع - اهـ. ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنن في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجوهر النقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - اهـ.

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - اهـ. وهذا سند صحيح على شرط مسلم. وفي الاشراف لابن المنذر روي عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء ابن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق - قاله في الجوهر النقي.

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد « باب الوتر في السفر » فأخرته من ابواب الوتر كلها - قننه.

(٣) كذا في الأصل، « وقال » بالواو والمناسب « قال » بلا واو على دأبه في ابتداء الباب، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا ولعل هذا من الناسخين.

(٤) وكان في الأصل « كثر » بالثاء المثناة وهو مصحف من « كثر » بالشين المعجمة وهو الصواب.



يمضى على صلاته وقد أساء في تعدد ذلك و ان قهقهه في صلاته اعاد الوضوء والصلاة جميعا لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغاطط الصلاة وهو حدث في الصلاة ينقض الوضوء وليس يحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .  
وقال اهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام الذى ينقض ولا يعاد منها الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال اهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس يذنبى الا ان ينقاد للآثار .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنى عبد العزيز بن عبيد الله<sup>١</sup> عن نافع عن ابن عمر قال : اذا قهقهه الرجل في صلاته اعاد الوضوء والصلاة .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا منصور<sup>٢</sup> بن زاذان عن الحسن البصرى<sup>٣</sup>

(١) فيه رد بليغ على من تفوه بأن الاحناف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في قول الامام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الأثر فان القياس في مقابلة النص مردود و الانقياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحصى من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطى ابو المغيرة الثقفى .

(٤) الحديث رواه الدارقطنى في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهنى عن النبى صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطنى وهم ابو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد و معبد هذا لا صحة له ويقال انه اول من تكلم فى القدر من التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين غيلان بن جامع و هشيم بن بشير وهما احفظ من ابى حنيفة للاسناد ثم اخرجه كذلك وقال ابن عدى لم يقل فى اسناده عن معبد الا ابو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا ابن حماد وكان يميل الى ابى حنيفة هو معبد بن هوزة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

= ابن موزة انصاري وهذا جهني - انتهى . قال ابن الملم في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا الذي لا محجة له هو معبد البصري الجهني الذي كان الحسن يقول فيه اياكم ومعبدا فانه ضال و مضل و معبد هذا هو الخزاعي كما هو مصرح في مسند أبي حنيفة و لا شك في صحبته ذكره ابن منده و أبو نعيم في الصحابة - انتهى . و في الجوهر النقي و في مسند أبي حنيفة رواية ثلاثة عنه رواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسل ( قلت وهكذا رواه الامام محمد في كتاب الآثار عنه ) و رواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صبيح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله ( قلت وهكذا رواه الامام أبو يوسف عنه في كتاب الآثار و هو من رقم (١٣٥) منه ص ٢٨ ) و رواه مكى بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وليس في شيء منها انه الجهني و الطريقة الثالثة جيدة متصلة و في معرفة الصحابة لابن منده معبد بن أبي معبد و هو ابن ام معبد رأى النبي صلى الله عليه وسلم و هو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبي صلى الله عليه وسلم بجاء ام معبد و انه بحث معبدا و هو صغير الحديث ثم قال روى أبو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن أبي معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قهقهه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة ، ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن أبي حنيفة ثم قال و هو حديث مشهور عنه رواه أبو يوسف القاضي و اسد بن عمرو و غيرهما ، فظهر بهذا ان معبدا المذكور في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ( قلت و الدارقطني و من تبعهما بعدهما في ذلك ) و لم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهني المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا محجة له . ففي كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة و قال اسلم قديما و هو أحد الاربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح و قال أبو احمد في الكنى و ابن أبي حاتم كلاهما : له محجة ، و ذكر ابن حزم انه روى مرسل عن الحسن عن معبد بن صبيح ايضا ثم للحسن في هذا الحديث رواية =

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بينما هو في الصلاة اذ اقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة و يقوم في صلاة الفجر فوقع في زية<sup>١</sup> فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال: من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء و الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال: يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فانه اشد الحديث .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: لا يقطع التبسم و لا الكشر<sup>٢</sup> الصلاة و لا الوضوء و لكن اذا قهقهه فليعد الوضوء فانه اشد الحديث .

اخبرنا ابو معاوية<sup>٣</sup> الكوفي عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال: كان

= اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدى من طريق بقية عن محمد الخزاعي و هو ابن راشد عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة: اعد وضوءك؛ و ابن راشد هذا وثقه ابن حنبل و ابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا أورع في الحديث منه، و ذكره البيهقي في الخلافيات من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى؛ فبطل ما قال الدارقطني . و للبسطة موضع آخر - تأمل فيه .

(١) الزية: حفرة تحفر للسهل في علو من الأرض لا يبلغه الا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق . وفي المغرب: الزية: حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب او الأسد و زباها اتخذها، و في حديث الأعرابي تردى في زية اى ركبة - انتهى .

(٢) بالكاف و الشين المعجمة و هو التبسم؛ لا بالثاء .

(٣) و هو أبو معاوية المكفوف الذى تقدم مرارا و هو الكوفي .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم فجاء رجل مكفوف البصر فوقمت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة<sup>١</sup>.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم أنه كان يقول القهقهة في الصلاة أكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة.

أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [أبي -<sup>١</sup>] عن سعيد بن جبير قال: إذا قهقه الرجل في الصلاة انتقضت صلاته وطموره جميعا.

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه، وراجع لذلك الجوهر النقي فيه تفصيل. وحديث القهقهة روى مسندا ومرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيق وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه. ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالتحديث، ومن حديث انس أخرجه الدارقطني والبيهقي، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني أيضا، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا، ومن حديث أبي المليح بن اسامة عن أبيه أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن معبد الجهني وعن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع الى المحلى أيضا في هذا البحث.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ وج ٢ ص ١٦ من التهذيب، وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩.

## باب ركعتي الفجر

[ قال أبو حنيفة رضي الله عنه - ١ ] ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما ٢ فليس ٣ عليه ان يقضيهما ٤ .  
وقال اهل المدينة : يقضيهما ٥ اذا طلعت الشمس .

وقال محمد بن الحسن : يأمرّون بقضاء ركعتي الفجر و ينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر و أوجبهما ٦ عند المسلمين و عند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر و إنما هما ٧ تطوع و لم تقض صلاة الوتر .  
وقد قال بعض الفقهاء فيما رواوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله ٨ قد زادكم صلاة ٩ يعنى صلاة الوتر . تشديدا منهم لصلاة الوتر  
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل « لم يصلها - يقضيهما - أوجبهما » بالثنية و هو الصواب . و في الهندية كلها بضمير التانيث « لم يصلها - يقضيهما - أوجبهما » و هو تصحيف .  
(٣) يعنى لازما و مؤكدا كما كان قبل اداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدتين مثل نوافل اخرى و صارتا مباحتي الأصل و عن أبي هريرة مرفوعا عند الديهقي في السنن : من لم يصل ركعتي الفجر فليصل اذا طلعت الشمس - اهـ . مع حديث قيس بن عمر و عند أبي داود قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الصبح ركعتان ، فقال الرجل : لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فضليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم و تكلم فيه أبو داود و في رواية فلا اذن و التعارض المرجع اليه التساقط - تدبر .

(٤) و كان في الأصل « هو » ، و الصواب « هما » ضمير المتني .

(٥) الحديث قد سبق في ابواب الوتر و هو عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه =

وكرهه منهم لتركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيهما<sup>١</sup> جميعا انها تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع<sup>٢</sup> ما قد جاء = وسلم مستبشرا فقال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر، ورواه اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد: هي خير لكم من حر النعم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر، وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الخدرى رواه الطبراني في مسند الشاميين: وقد سبق فيما تقدم من الأبواب قال ابن القيم في ج ٤ ص ١١١ من بدائع الفوائد في الرجل يترك الوتر متعمدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متعمدا - اهـ. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لأن ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر وانما اجزنا الوتر لتأكده - اهـ. وفي طبقات الحنابلة ص ٢٥ سئل احمد عن الوتر اذا فات قال: يعيد قبل ان يصلي الغداة - اهـ. وقال في الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اهـ. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء: اهـ - كذا في تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العاصم ولى رسالتى الاسعاف فى اقوال صاحب الانصاف هي مطبوعة فى بلاد الهند.

(١) كذا فى الأصل، والصواب «الثان».

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب. وفى الهندية «فيها».

(٣) وكان فى الأصل «معها» والصواب «مع ما» كما كتبه او يكون حق العبارة هكذا «تقضيان بعد طلوع الشمس معها» - تدبر.

في ذلك من الآثار .

(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة التعريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتا بدون الفرض وجوباً ولزوماً إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما مضى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الإلزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر واخذاء ركعتي الفجر مع أن الوتر أوكد وأوجب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكّدات الأداء في ركعتي الفجر أيضاً وحديث أبي هريرة عند البيهقي رفعه من لم يصل ركعتي الغداة - وفي رواية: الفجر - فليصل إذا طلعت الشمس انتهى . مع حديث الذي صلاهما قبل الطلوع فسكت فيه صلى الله عليه وسلم أو قال فلا إذن - فراجع كتب الحديث . وقد صح قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلاً بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس كما في الصحاح الستة وغيرها من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت أو فلم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا إذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المتواترة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبدربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلًا وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فإنه ضعيف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه لحديثه هذا =

## باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : من صلى صلاة<sup>١</sup> فى بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الاولى هى الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغى [ لرجل -<sup>٢</sup> ] ان يدخل فى تقطوع وهى وتر لأن التطوع<sup>٣</sup> شفع<sup>٤</sup> كله .

= لا يعارض احاديث النهى اصلا فن قضاها قضاها بعد طلوع الشمس كما فى كتب الفقه ومن ههنا سقط ما فى مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن ابى شية قضاء سنة النحر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس وآثارا عن التابعين ثم قال وذكر ان ابا حنيفة قال ليس عليه ان يقضيهما - اه : لأن الامام لم يقل به مطلقا بل قال بقضائهما مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس ايضا كما هو مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما والقاسم اخرج عنهما ابن ابى شية فى ذلك الباب والكلام فى القضاء بدون الفرض قبل الطلوع وفى سند حديثه سعد بن سعيد ضعيف ومن هو أوثق وأضبط رواه مرسل ومع هذا لا يعارض احاديث النهى فما قال به ابو حنيفة ثابت بالأحاديث الصحيحة وما لم يثبت بها لم يقل به ومعه الصحابة والتابعون فى ذلك فأين الاعتراض والالزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من تريا بزي المعاندين - والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

(١) وكان فى الأصل « الصلاة » بالتعريف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفى شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٤٦ و قال محمد بن الحسن ( فى موطنه ) عدم اعادة المغرب بأن الاعادة نافذة ولا تكون النافذة وترا قال ابو عمر : هذه العلة احسن من تعليل مالك - اه . وهو فانه اذا اعادها كانت شفعاً ( موطأ مالك ) فينا فى ما مر انها وتر صلاة النهار - اه .

(٤) لحديث الفضل بن العباس عند البيهقي رفعه الصلاة مثنى مثنى تشهد فى كل ركعتين =



كتاب الحجّة ( باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى

و كان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر ولا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس<sup>١</sup> يعنى التطوع وهذا تطوع .  
[ و -<sup>٢</sup> ] قال اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة واما<sup>٣</sup>  
ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلى مع الامام من قد صلى فى بيته .

و قال محمد بن الحسن : قد روى فقيه أهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى

= ثم تضرع وتخشع وتمسك وترفع يديك - الحديث ، ولحديث عبد الله بن الحارث عن المطلب رفعه الصلاة مثنى مثنى وتشهد فى كل ركعتين الحديث وحديث ابن عمر فى الصباح صلاة الليل مثنى مثنى ومن طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا عند الديهقي فى السنن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر ابن عبد البر حديث الأزدي فى التمهيد ثم قال فواد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر وغيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس . فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلى اربعا بالنهار وقال نافع : أما نحن فنصلى اربعا بالنهار - كذا فى الجوهر النقي .

(١) رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس به مرفوعا وحديث ابى هريرة رواه الشيخان وهو فى موطأ محمد ايضا وفى الباب عن ابى سعيد اخرجاه ايضا فى الصحيح .

(٢) زيادة الواو منى على دأب الكتاب .

(٣) وكان فى الأصل « فأما » بالفاء والسياق يقتضى الواو .

كتاب الحجّة ( باب الذى يصلّى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى  
المغرب او ' الصبح ثم ادركهما ' فلا يعيد لهما غير ما قد صلاهما فكيف تركوا  
حديث عبد الله فى صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم المعروف فى ايدى الفقهاء انه ' نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

(١) وكان فى الأصل ' و ، ، وفى الموطأ ' او ' وهو الصواب .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية ' ادركها ' وهو تصحيف .

(٣-٣) هكذا هو فى الموطأ ، وكان فى الأصل ' فلا يعيد لهما غيرهما ' .

(٤) لفظ ' حديث ' ساقط من الأصل ، وانما زدناه حسب اقتضاء السياق - والله اعلم .

(٥) قال الزرقانى فى ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ وقال ابو حنيفة : لا يعيد الصبح  
ولا العصر ولا المغرب ، وقال محمد بن الحسن : لأن النافذة بعد الصبح والعصر لا تجوز  
ولا تكون النافذة وترا وأجابوا من حديث ابن داود بمعارضته بنجر النهى والمانع مقدم  
وبحمله على ما قبل النهى جمعا بين الأدلة - انتهى . فسقط ما فى مسألة التاسع والثلاثين  
من كتاب الرد لابن ابى شيبة وههنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطنى  
كما فى فتح القدير : ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا صليت فى اهلك ثم ادركت  
فصلها الا الفجر والمغرب - اه . فبعدم اعادة الفجر والمغرب قال ابن عمر والحسن  
والنخعى والثورى والأوزاعى وابو يوسف ومحمد وغيرهم كما فى هذه الآثار وغيرها  
كما فى الطحاوى والجوهر النقى ونصب الراية وفتح القدير وغيرها وابن ابى شيبة يذكر  
ابا حنيفة فقط فى مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد فى اقتداء المتفعل بالإمام فى  
الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن ابيه ومجسن الدبلى حيث يقول وذكر ان  
ابا حنيفة قال : لا تعاد الفجر - اه . والحال عنده لا تعاد العصر والمغرب والفجر  
ومعه ادلة حديثة وجماعة من الصحابة والتابعين وأهل عصره وأحاديث النهى عن  
الصلاة بعد الفجر وبعد العصر فهو ليس بمنفرد فى ذلك ولا بمخالف للأحاديث فى =

تطلع الشمس وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس<sup>١</sup>.

قال محمد بن الحسن وأخبرنا سعيد بن أبى<sup>٢</sup> عروبة قال: سمعت الحسن البصرى فى الرجل يصلى وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت الا العصر<sup>٣</sup> والغداة.

## باب الذى يفوته بعض الصلاة

قال أبو حنيفة فى من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا أحب الى ان لا يركع حتى يصل<sup>٤</sup> الصف وان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر وركع = قصر ابن أبى شيبة على الفجر تقصير شديد وقصور مديد او لم ينظر موطأ محمد وكتاب الحجّة وكتاب الآثار له قط حتى تبين لابن أبى شيبة حقيقة الحال لكن التعصب يلقى الستر على الحق.

(١) أخرجه الامام محمد من حديث أبى هريرة فى جامع الأحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه واما الصلاتان فالصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وهو عند الأئمة الستة وفى الباب عن غيره ايضا - راجع نصب الراية وغيره.

(٢) وكان فى الأصل «سعيد بن عروبة» ولا بد من زيادة «ابن» قبل «عروبة» وهو من رجال الستة. مات سنة ست وخمسين ومائة او سنة سبع وخمسين ومائة كما فى التهذيب.

(٣) وراجع باب الرجل يصلى المكتوبة فى بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥ وباب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ وسنن الديهقي والجوهر النقي والطحاوى وغيرها.

(٤) كذا فى الأصل، وفى الهندية «حتى يصلى» وهو مصحف.

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم و لم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها<sup>١</sup> اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دبّ حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدبّ<sup>٢</sup> راکما فانه احب الينا ان لا يركع و ان يمشى على حاله حتى يدخل الصف .  
و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه و كذلك بلغنا<sup>٣</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اخبرنا بذلك<sup>٤</sup> المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابي بكرة انه<sup>٥</sup> ركع دون الصف<sup>٦</sup> ثم وصل الصف<sup>٧</sup> ، فلما قضى<sup>٨</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته ذكر له ذلك فقال له<sup>٩</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصا و لا تندد .

(١) و كان فى الأصل « بسجودهما » و هو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) البلاغ هذا اسنده بعده .

(٤) اخرجه بهذا الاسناد فى باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ و فى باب من سبق بشئ من صلاته فى كتاب الآثار ص ٢٣ ، و فى الموطأ « حدثنا المبارك ابن فضالة » و فى كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا فى كتاب الآثار ، و فى الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » و ليس بصواب .  
(٦ - ٦) فى الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) و فى الآثار « فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » و فى الموطأ « فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٨) الظرف ليس فى كتاب الآثار .

وقال اهل المدينة : وقد بلغنا ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يدب راكعاً .

قيل لهم : ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة و ما ابطأكم عنه اذا خالفكم ؟ انا نحن اعلم بأمر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه [ منكم - ٢ ] كيف دب حتى وصل الصف انه خرج من داره ومعه اصحابه فكبر وكبروا معه فصاروا صفاً ثم دبوا حتى لحقوا الصفوف ولم يخرج عبد الله من داره وحده ولم يبلغنا انه دب وحده .

وقد يكره<sup>١</sup> من هذا ان يكون الرجل وحده وركع دون الصف كما

(١) كذلك هو فى موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعاً - اهـ .

وفى ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال : واخبرنى رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كذا فى الاصل ، وفى الهتديّة « اذا خالفتم » والصواب ما فى الاصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٤) اخرجه البيهقى فى ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجدة ثنا سعيد بن

منصور ثنا ابو الاحوص ثنا منصور عن زيد بن وهب قال : خرجت مع عبد الله يعنى

ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسلنا المسجد ركع الامام فكبر عبد الله وركع

وركعت معه ثم مشينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما

قضى الامام الصلاة قمت وانا ارى انى لم ادرك فأخذ عبد الله يدي وأجلسنى ثم قال :

انك قد ادركت - اهـ . ومثله عن ابى بكر وزيد بن ثابت انها دخلا المسجد والامام

راكع فركما ثم دبا وهما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقى فى سننه .

(٥) وكان فى الاصل « ثم دنوا » وهو مصحف .

(٦) تأمل فى هذه العبارة .

يكبره له ان يصلي وحده خلف الصفوف<sup>١</sup> وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره ابو بكرة عليه قول الفقهاء لأن المشي عمل في الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشي في صلاته .

وقد بلغنا في نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مالك بن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا انتم الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

(١) أي كراهة التحريم، وعندنا كل صلاة أدت معها فاعادتها واجبة وعليه محمول حديث وابصة وعل بن شيان في امره صلى الله عليه وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن أبي شيبة أيضا في كتاب الرد في مسألة التاسع منه فقوله وذكر ان ابا حنيفة قال: يجزئه صلاته - اه؛ على الارسال والاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تليق بشأنه فالحديثان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن أبي شيبة رحمه الله وغفر له؛ وللبسط موضع آخر في جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «الصف» .

(٣) كذا في الأصل، وكان في الهندية «ان يكبر» بالياء بين الكاف والراء، والصحيح بالباء الموحدة .

(٤) وفي الأصل «أيده» وهو مصحف .

(٥) أخرجه الامام محمد في باب المشي الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فان أحدكم في صلاة ما كان يعد الى الصلاة، قال محمد: لا تعجلن بركوع والافتتاح حتى تصل الى الصف وتقوم فيه وهو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .

فَأَمَّا ' [ فينبغي له - ' ] ان يَأْتِي وعليه السكينة ولا يعمل في صلاته بمشي ولا غيره حتى يصل الصفّ فا أدرك مع الامام صلاه بالسكينة والوقار وما فاتته قضاءه اذا فرغ الامام .

## باب المرور بين يدي المصلي

قال ابو حنيفة: لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا في تطوع ولا في فريضة ولا اذا قامت الصلاة فدخل الناس في الصلاة فان مرّ رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدركه ما استطاع فان ابى إلا

(١) وكان في الأصل « فَأَمَّا » والصواب « فَأَمَّا » ، وبعد هذا يابض في الأصل بقدر سطرين .

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى . وفي الأصل ههنا يابض . ف

(٣-٣) كذا في الأصل . وفي الموطأ « حتى يصل الى الصف » .

(٤) فيه اختلاف بين اهل العلم هل هو قضاء او اداء وهل هو اول الصلاة او آخرها - راجع كتب الحديث والفقه وشروحها .

(٥) حرف « لا » سقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) ( ولا يفسدها مرور مار في الصحراء او في مسجد كبير بموضع سجوده او ) مروره ( بين يديه ) الى حائط القبلة ( في ) بيت و ( مسجد ) صغير فانه كبعة واحدة ( مطلقا ) ولو امرأة او كلبا ( او ) مروره ( اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها ) اى على الدكان ( بشرط محاذاة بعض اعضاء المار بعض اعضائه و كذا سطح و سرير وكل مرتفع ) دون قامة المار و قيل دون السترة كما في غرر الاذكار ( وان اثم المار ) لحديث البزار لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين خرّفا ( في ذلك ) المرور لو بلا حائل ( ويدفعه ) هو رخصة تركه افضل بدائع قال الباقرى فلو ضربه فات =

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشد من يمر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا ( بسريح ) او جهر بقراءة ( او اشارة ) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني ( لايهما ) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركا السنة تارخانيه - كذا في الدر المختار ، والتفصيل في رد المختار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير - قهستاني ، بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع مجوده - رد المختار ، وذكر في حاشية المدني : لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عما يلي باب بني سهم والناس يمرّون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كن بين يديه صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاية عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ونقله الملا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان آفندي ايضا في منسكه : اهـ - كذا في رد المختار .

( ١ ) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدراً ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله اياه اشد عليه من يمر هذا بين يديه ولا نعلم احدا روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى . ( ٢ ) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الاصول لانه يلزم عليه اختيار الاعلى لدفع الأدنى - تدبر .



وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسما اذا قامت الصلاة .

وقال محمد بن الحسن: الآثار في ترك المرور بين يدي المصلين<sup>١</sup> وهم يصلون بعد الإقامة وقبل الإقامة اكثر من ان تأخذ<sup>٢</sup> بقول من قال: لا بأس بذلك اذا قامت الصلاة .

وقال اهل المدينة: بلى بلغنا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين ايدي الناس وهم يصلون .

قيل لهم: <sup>٣</sup>انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل<sup>٤</sup> عن سعد ولم يسنده هو ولم يروه عن احد و<sup>٥</sup>انما قال: بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك وقد ذكره مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر<sup>٦</sup> بين يديه<sup>٧</sup> وليدراه ما استطاع<sup>٨</sup> فان ابي فليقاتله فانما هو الشيطان

(١) كذا في الاصل . ولعل الصواب «الناس» والقرينة عليه «وهم يصلون» - تأمل .

(٢) وكان في الاصل «ياخذ» ياء الغيبة ، وفي الهندية «تأخذ» بناء الخطاب وكلاهما مصحف ، والصواب بنون المتكلم .

(٣-٤) وكان في الاصل «انما يروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد» وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٥) الواو ساقطة من الاصول والصواب اثباتها .

(٦) هكذا هو في الاصل ولعله «وقد روى» والحديث رواه محمد في موطنه من طريقه: اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله .

(٦) كذا في الاصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية «ان يمر» وهو من سهو الناسخ .

(٧-٧) كذا في الاصل وكذا في موطأ مالك وقوله «وليدراه ما استطاع» ساقط من موطأ محمد .

ثم قال مالك : يقاتله<sup>١</sup> يدفعه و ذكر<sup>٢</sup> ايضاً مالك عن نافع عن<sup>٣</sup> ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يمر بين<sup>٤</sup> يدي احد وهو يصلي ولا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر<sup>٥</sup> مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد<sup>٦</sup> انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [ الأنصاري -<sup>٧</sup> ] يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك لكان ان<sup>٨</sup> يقف اربعين<sup>٩</sup> خير له من ان يمر بين يديه ،

(١) يعنى المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة وعليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لأنه اشد في الصلاة من المرور وقال النووي : لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب ؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعل الصواب « روى » نصيف - والله أعلم .

(٣) وفي موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر » وهذا الاثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « بين » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٥) اخرجه الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي : اخبرنا مالك حدثنا سالم ابو النضر مولى عمر ( بن عبيد الله ) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) وكان في الأصل « عن ياسر بن سعيد » وهو خطأ ، والصواب « بسر بن سعيد » بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة كما في موطأ محمد وموطأ مالك والزرقاني وغيرها .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وإنما زدته من موطأ الامام محمد .

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين .

(٩) وكان في الأصول « اربعين خريفاً » ولفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

وقال أبو النضر: لا أدري قال: أربعين<sup>١</sup> يوما أو شهرا أو سنة.

و روى أيضا مالك بن انس عن زيد بن اسلم [ عن عطاء بن يسار -<sup>٢</sup> ]  
عن كعب الأحبار انه قال: لو يعلم المار بين يدي المصلّي ما ذا عليه في ذلك  
لكان ان يخسف به الأرض<sup>٣</sup> خيرا له من ان يمر بين يديه؛ فهذه<sup>٤</sup> احاديث  
اهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها وعن يأخذ بخلافها مالك  
ابن انس وهو الذي رواها فكيف يكونون<sup>٥</sup> اصحاب آثار وهم يدعون عيانا  
ما يروون<sup>٦</sup> ولو اردنا ان نحتج عليهم بأحاديث كثيرة من الاحاديث في هذا  
او نحوه لاحتجنا بها عليهم [ لكن احتجنا -<sup>٧</sup> ] بأحاديثهم اوجب في  
الحجة عليهم وهذا بما يدل<sup>٨</sup> على غيره من اقوالهم انما تركوا فيه الآثار واخذوا  
فيه بما استحسنا بما لم يأتوا فيه بأثر ولا سنة.

= سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الخ. وليس هو في الحديث أيضا.

(١) كذا في الأصل، وفي الموطأ « أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين سنة - اهـ ».

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وهو موجود في الموطئين ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصول، ولفظ « الأرض » ليس بموجود في الموطئين ولا حاجة اليه.

(٤) وكان في الأصول « فهذا » بتذكير الإشارة وهو تصحيف، والصواب « فهذه ».

لأنه يناسب قوله احاديث.

(٥) وكان في الأصل « يكون » وهو تصحيف.

(٦) كذا في الأصل « يروون » ولعل الأنسب « ما يروونه ».

(٧) وكان في الأصل « لاحتجنا بها عليهم بأحاديثهم اوجب في الحجّة عليهم - اهـ ».

وهي كما ترى محذلة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فزدت ما بين المربعين

ليكون المعنى صحيحا واضحا.

(٨) أي هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار ومالوا الى ما استحسنا ولهم غيره من

الاقوال مثل هذا ومنه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار ولعل يدل بمعنى يستدل - تأمل.

## باب الخطأ والنسيان والسهو

قال أبو حنيفة: كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة أو نقصان فإن الإمام إذا تشهد سلم ثم سجد سجدة السهو ثم يتشهد ويسلم، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام.

وقال أهل المدينة: كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فإنما يسجد له قبل السلام لأن السجدين في ذلك أمام للصلاة وإنما يسجدان من وجبتا عليه بعد التشهد الآخر ثم يسلم بعد السجدين إلا أنه يتشهد فيهما<sup>١</sup> ثم يسلم تسليم الصلاة، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيهما<sup>٢</sup> بعد ذلك ويسلم.

وقال محمد بن الحسن: فكيف قلّم أن السجدين في السهو في النقصان تكونان قبل السلام؟ قالوا: لأن السجدين تمام للصلاة فما كان تماماً للصلاة فإنما هو قبل السلام.

قيل لهم: أن سجدة السهو لم يقل<sup>٣</sup> فيهما إنها تمام للصلاة على الوجه

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يسجدان» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «تشهد» بدون حرف التعريف وهو تصحيف.

(٣) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها».

(٤) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها» وفي موطأ مالك:

قال مالك: كل سهو كان نقصاناً من الصلاة فإن سجوده قبل السلام وكل سهو كان

زيادة في الصلاة فإن سجوده بعد السلام - انتهى. وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني

و ج ١ ص ١٢٦ الى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهنذية «لم ينقل» والراجع عندي ما في الأصل لقوله بعد

إنما يقال - الخ.

الذى ذهبتم اليه انما يقال انها تمام للصلاة لانها وجبت للسهو فاذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدتان اللتان تجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركهما تارك فقد انتقص الصلاة فأما ان تكونا مكان القيام وترك القعود [ فلا - ٢ ] فكيف يقضى القعود اذا ترك السجود، وهذا مما لا ينبغي ان يتكلم به [ احد - ٥ ] انما يكون السجدتان تمام الصلاة لانها وجبت بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو او سجود تلاوة [ وتركه - ١ ] فقد انتقص صلاته ومن سجد مما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص نقص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من الهنديه، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء، و« انتقص » بمعنى « نقص » او « قد انتقص من الصلاة » - تأمل.

(٢) من ههنا الى آخره العبارة محذرة التركيب والمعنى بالسقطات والتروك والتصحيقات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما امكن ولم اصل الى حقها ورفع خللها فلا بد من المراجعة الى نسخة صحيحة من كتاب الحجّة ان تيسرت والأصول كلها اتفقت على الاغلاط والتحاريق والتصاحيف فنشأ التعجب والتعير المزيّد فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٤) وكان في الأصل « واذا » وزيادة الواو من سهو الناسخ لحذف - والله اعلم.

(٥) لفظ « احد » زيادة منى ليظهر الفاعل على دأب الكتاب.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٧) وكان في الأصول « وكذلك » هذا ولم اضمم العبارة حتى الفهم.

قالوا: وقد جاءت في هذا آثار .

قيل لهم: لم يأت فيما قلتم من الأحاديث إلا حديث واحد حديث عبد الله بن بجنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام من الركعتين ولم يجلس فسجد سجدين وهو جالس قبل السلام ، قالوا: نعم ، هذا حديث عبد الله بن بجنة وبه أخذنا .

قيل لهم: فهل رويتم عن عبد الله بن بجنة او روى عنه فقيه قط حديثا غير هذا الحديث ، قالوا: لا نعلم انه قد جاء عنه حديث غير هذا .

قيل لهم: أفنقبل هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروي عنه غير حديث واحد .

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن امام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الأمصار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) وفي الموطأ انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين ، وقوله هنا انه قام ، اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره . ف (٢) وفي موطأ محمد ، يقام الناس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد ، وها هنا اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم . ف

(٣) في الموطأ « وسجد » بالواو .

(٤) وفي الموطأ « قبل التسليم » ، زاد في الموطأ « ثم سلم » .

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون ايضا وطالع ج ٥ ص ٣٨١ من التهذيب وفيه له عند دت في سجود السهو - اهـ .

(٦) وكان في الأصل « أفقل » وهو تصحيف ، والصواب « أفقبل » . ف

وآله وسلم من عبد الله ابن بحنة وذلك المغيرة بن شعبة<sup>١</sup> رضى الله عنه [ انه -<sup>٢</sup> ] صلى بأهل الكوفة ققام من ركعتين ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجدةً للسهو ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مأمون<sup>٣</sup> على ما رويّا لكان<sup>٤</sup> الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله<sup>٥</sup> فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال : لم اسمعه يسلم حتى سجد سجدةً من ركعتين لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [ سجدةً -<sup>٦</sup> ] ليست تقبل شهادة في الأشياء على مثل هذا

(١) أخرجه ابو داود في ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والترمذى في ص ٤٨ من باب ما جاء في الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسيح به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدةً للسهو فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت - انتهى . سكت عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم في المستدرک والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عتبة وقال : في كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب لانه خبر « كلاهما » دون خبر « كان » . ف

(٤) و كان في الأصول « أ كان » وهو تصحيف ، والصواب « لكان » .

(٥) و كان في الأصل « فعلها » وعندى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة في قوله « على ما

رويا » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون الفاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير

الفاعل في قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة من لكونها في الروايات .

و إنما تقبل الشهادة إذا قال : سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع ولم ار فليس يؤخذ بقوله ، و عندنا فيما قلنا<sup>١</sup> بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بختة .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن يان<sup>٢</sup> عن قيس بن ابي حازم قال : أمنا سعد بن مالك فقام عن الركعتين الأولين فسبح له القوم من خلفه<sup>٣</sup> فسبح بهم ان قوموا ، قال : فلم يجلس ، فلما قضى صلاته [ سلم و -<sup>٤</sup> ] سجد<sup>٥</sup> بهم يسجدتين .

(١) و كان في الأصل « و عندنا فيما قلتم بعينه » و الصواب « قلنا » كما اثبتناه - تأمل .  
(٢) و كان في الأصل « عن يان بن قيس » و هو خطأ ، و الصواب « عن يان عن قيس ابن ابي حازم » و « يان » هو ابن بشر الاحصي البجلي ابو بشر الكوفي المظم روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب ، و الحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوى عن شعبة عن يان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال : صلى بنا سعد بن مالك فقام في الركعتين الأولين فقالوا : سبحان الله فقال : سبحان الله فعنى فلما سلم سجد سجدتي السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسييح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل السامى بتسييحه لأنه تعلم من خارج و هو مفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوى و لا بد منها فانه موضع الشهادة و محط الاستدلال .

(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة و فعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة و عمران بن حصين و الضحاك بن قيس و معاوية بن ابي سفيان و ابن عباس اخي بذلك و عمر بن عبد العزيز قال ابو داود : و هذا فيمن قام من ثنتين ثم يسجدوا بعد ما سلوا - هـ . و حديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوى و ابو داود و حديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوى و حديث الضحاك بن قيس و حديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد و الطحاوى و قال الترمذى و في الباب عن معاوية و عبد الله بن =



وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدرى أ ثلاثا صلى ام اربعا ان كان ذلك اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته وان كان يلحق ذلك كثيرا فليمض على اكثر رأيه<sup>١</sup> وان كان اكثر رأيه انه صلى ثلاثا اضاف اليها<sup>٢</sup> رابعة وان كان اكثر رأيه<sup>٣</sup> انه صلى اربعا مضى على الأربع وسجد في الوجهين جميعا سجدتي السهو بعد السلام ويتشهد فيها ويسلم .

وقال اهل المدينة : اذا شك رجل في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا ام اربعا فليقم فليصل ركعة وليبن على ما يتقن ثم يسجد للسهو .

وقال محمد بن الحسن : اذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته انه يبنى على اليقين طال<sup>٤</sup> ذلك منه .

أرأيتم رجلا شك [ في صلاته -<sup>٥</sup> ] أركعة صلى ام اثنتين<sup>٦</sup> أليس يبنى على ركعة ، قالوا : بلى .

قيل لهم : فان صلى ركعة اخرى او ركعتين ثم شك فلم يدر أ ثلاثا صلى ام اثنتين<sup>٧</sup> أليس يبنى على الثنتين ، قالوا : نعم .

= جعفر وابي هريرة - اهـ . وراجع لذلك نصب الراية والذرية والجواهر النقي وما قال في بذل المجهود ذيل حديث معاوية لجوابه في الجواهر النقي وعليك بالطحاوي .

(١) كذا في الأصول « اكثر رأيه » ويمكن ان يكون « اكبر رأيه » .

(٢) وفي الأصل « عليها » .

(٣) هكذا في الأصول ، ولا ادرى ما معناه ولعل العبارة قد سقطت من البين فوقع الخلل في الفهم والمراد ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولعل معناه يطول تلك الصلاة عليه ولا يفرغ عنها يوضحه ما قاله الامام محمد بعده .

(٤) زيادة منى .

(٥) وكان في الأصول « اثنين » وهو من قلم الناسخ ، والصواب « اثنتين » .

قيل لهم: فإن صلى أيضاً فلم يدر أيضاً أثلاثاً صلى أم أربعا أليس يبنى على اليقين، قالوا: بلى.

قيل لهم: فإنا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى كم صلى غير مرة ولا اثنين ولا ثلاثاً وأكثر<sup>١</sup> رأيه وظنه أنه قد اتم فبنى لهذا أن يبنى على اليقين إذا استكیده<sup>٢</sup> الشيطان في صلاته حتى يصلى كل صلاة عشر ركعات أو<sup>٣</sup> أكثر من ذلك.

وأصل السنة في هذا معروفة.

وقد روى قتيهكم مالك بن انس<sup>٤</sup> عن القاسم بن محمد أن رجلاً قال له: انى اتم في صلاتي فيكثر ذلك [على - ] فقال له [القاسم بن محمد - ]: امض على<sup>٥</sup> صلاتك فإنه لن يذهب ذلك<sup>٦</sup> عنك حتى تنصرف وانت<sup>٧</sup> تقول

- (١) كذا في الأصول، وفي كتاب الآثار «أكبر رأيه».
- (٢) وكان في الأصول «إذا استكیده»، والصواب «يستكیده» أو «استكاده».
- (٣) وكان في الأصول «واكثر» وهو أيضاً صحيح.
- (٤) وفي موطأ مالك «مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد فقال - الخ، وهذا ظاهر في أن مالكا لم يرو عن القاسم بدون واسطة وأنه بلاغ بلغه عنه وظاهر كتاب الحجّة خلافه والراجح الصحيح ما في الموطأ.
- (٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.
- (٦) وفي الموطأ «في صلاتك».
- (٧) كلمة «ذلك» ليست في الموطأ.
- (٨) وكان في الأصول «أنه يقول، وهو تصحيف، والصواب «وانك تقول، كما هو في الموطأ.

ما أتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة وإنما احتجنا بقول القاسم لأنه فقيهم ومنه تأخذون كثيراً من علمكم ولا يستقيم للذي يستكيده<sup>١</sup> الشيطان في صلاته إلا ما قاله القاسم.

قالوا: ظلم قال أبو حنيفة وقتل يعيد أول مرة<sup>٢</sup> قلنا لهم لأن الشك إذا كان في أول مرة ذلك<sup>٣</sup> رأينا له أن يأخذ بالثقة وإن يعيد فإذا كثرت<sup>٤</sup> ذلك وخش<sup>٥</sup> يرى<sup>٦</sup> أنه من الشيطان وقضى<sup>٧</sup> على أكثر<sup>٨</sup> ظنه ورأيه.

أخبرنا مالك بن مغول البجلي<sup>٩</sup> عن عطاء بن أبي رباح أنه قال يعيد مرة<sup>١٠</sup>. فهذا موافق لرأى أبي حنيفة رضي الله عنه.

(١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد وهو المكر والخداع.

(٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الرأية: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى أثلاثاً أو أربعاً قال يعيد حتى يحفظ - انتهى. وفي لفظ: قال أما أنا إذا لم أدر كم صليت فأنى أعيد - انتهى. وأخرج نحوه عن سعيد بن جبيرة وابن الحنفية وشرح - انتهى.

(٣) كذا في الأصول ولعل لفظ «ذلك» زائد لا حاجة إليه لأن المعنى بدونه صحيح.

(٤) وكان في الأصل «أكثر» وهو تصحيف، والصواب «كثر».

(٥) وكان في الأصل «حتى»، والصواب «خش».

(٦) كذا في الأصل «يرى» وعندى بالكلم أرجح لأنه قال قبله: رأينا له - تدبر.

(٧) كذا في الأصل. ولعل الصواب «ومعنى» كما هو في كتاب الآثار.

(٨) كذا في الأصل، وفي الآثار «أكبر ظنه».

(٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب.

(١٠) أي إذا شك في صلاته أول مرة من مرات العمر أعاد الصلاة.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال: ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان 'اكثر ظنه' انه اتم الصلاة يسجد<sup>١</sup> يسجد<sup>٢</sup> السهو وان كان 'اكثر ظنه' انه صلى ثلاثا اضاف اليها واحدة ثم يسجد<sup>٣</sup> يسجد<sup>٤</sup> السهو.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق<sup>١</sup> بن سلة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: اذا شك احدكم في صلاته فلم يدر<sup>٢</sup> أ ثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فليظفر افضل<sup>٣</sup> ظنه فان<sup>٤</sup> كان افضل<sup>٥</sup> ظنه انها ثلاث<sup>٦</sup> قام<sup>٧</sup> فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم و يسجد يسجد<sup>٨</sup> السهو وان كان افضل<sup>٩</sup> ظنه انه

(١ - ١) كذا في الأصل، وفي كتاب الآثار «اكبر رأيه».

(٢) كذا في الأصول، وفي كتاب الآثار «يسجد»، وهو موافق لتحري.

(٣) كذا في الأصل، وفي الآثار «يسجد»، ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا فبنى على اليقين.

(٤) وكان في الأصول «سفيان بن سلة» وفي الآثار «شقيق بن سلة» وهو الصواب.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «في صلاة»، وهو من سهو الناسخ.

(٦) كذا في الأصل، وفي الآثار «فلا يدرى».

(٧) كذا في الأصل، وفي الآثار «اكبر ظنه».

(٨) وفي الأصول «وان كان».

(٩) وكان في الأصل «انها ثلاثا».

(١٠) وكان في الأصل «انها ثلاثا اضاف»، وفي كتاب الآثار «ثلاث قام فأضاف».

وهو الصواب فائتبه هنا.

صلى اربعا تشهد<sup>١</sup> ثم سلم ثم سجد سجدة السهو ثم تشهد [ ثم سلم -<sup>٢</sup> ] .  
 اخبرنا الثقة<sup>٣</sup> من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري<sup>٤</sup> قال : حدثنا علي  
 ابن بزيمة<sup>٥</sup> عن طاوس وسعيد بن جبير انها قالوا في الرجل يهمل في صلاته  
 فلا يدرى زاد ام نقص قال<sup>٦</sup> : يعيد ، قال علي : فقلت لطاوس : فان عاد فوهم ،  
 قال : لا يعيد ويمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر<sup>٧</sup> بن كدام عن منصور<sup>٨</sup> بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) وكان في الأصل « فلينظر افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فلم  
 وسجد سجدة السهو وان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم سجد  
 سجدة السهو » فاسقط من الأصل زيد من الآثار وما صحف صححه . ف  
 (٢) زيادة من طريقه في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف وعندى ليس هو بصواب .

(٤) وكان في الأصول « الحريري » وهو خطأ ، والصواب « الجزري » كما هو في ج ١٠  
 ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الخفيفة بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قالوا » فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الأصل . وفي الهنذية « مسعود » وهو تصحيف .

(٨) اخرجه البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة و مسلم في باب السهو ص ٢١١ عن  
 منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا و اذا شك احدكم  
 فليتحرك الصواب فليتم عليه وفيه قصة . و منصور بن المعتمر من حفاظ الحديث وثقاتهم  
 وقد روى القصة بتمامها وفيها لفظ التحري مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
 رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر والثوري وشعبة وهيب بن خالد وفضيل بن =

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص فقبل له، فقال: من شك في صلاته فليتحر الصواب<sup>١</sup>

= عياض وغيرهم و الزيادة من الثقة مقبولة وقد تابع منصور ابو حصين على لفظ النحرى عند الطبراني والمذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول وحديث آخر اخرجه الترمذى فى باب فيمن يشك فى الزيادة والنقصان ج ١ ص ٥٣ وابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سها احدكم فى صلاته فلم يدر واحدة صلى ام ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدر أثلاثا صلى ام اربعا فليبن على ثلاث و يسجد سجدة قبل ان يسلم ؛ انتهى لفظ الترمذى وقال : حديث حسن صحيح - ٥٠٠ والحديث اخرجه الحاكم فى مستدركه ص ٣٣٥ وفى الباب عن ابى سعيد الخدرى اخرجه مسلم فى صحيحه وعن عبد الله بن عمر ، اخرجه الحاكم فى مستدركه ج ١ ص ٣٢٢ وسيأتى مزيد لذلك ان شاء الله تعالى ومن طريق مسعر عن منصور به ، اخرجه البيهقى فى ج ٢ ص ٣٣٦ من سننه الكبرى ؛ والبسط فى شرح معاني الآثار للطحاوى والجوهر النقى على البيهقى ونصب الراية والدراية وفتح القدير والبدائع فضليك بها .

(١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ والبيهقى ج ٢ ص ٣٣٦ وج ٢ ص ٣٣٠ والطحاوى ج ١ ص ٢٥٢ عن سفيان وهيب وروح بن القاسم وزائدة ابن قدامة عن منصور به على فليتحر الصواب او فلينظر اخرى ذلك الى الصواب وقد علمت ان البخارى ايضا اخرجه لكن من وجه آخر وراجع سنن البيهقى والجوهر النقى عن ص ٣٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩ ، والامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين .

(٢) لفظ « الصواب » زدناه من البخارى ومسلم والبيهقى والطحاوى وغيرها .

ثم يسلم<sup>١</sup> و يسجد<sup>٢</sup> بسجدةتين .

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله النهشلى عن حبيب بن ابى ثابت عن ابن عمر<sup>٣</sup> رضى الله عنهما قال : اذا سها احدكم فى صلاته فليتحر الصواب ثم يسجد بسجدةتين للسهو .

وقال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها بعيد صلاته<sup>٤</sup> ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا وكذلك ان قرأ فى ركعة واحدة حتى يقرأ فى الركعتين<sup>٥</sup> منها فاذا قرأ فى الركعتين<sup>٥</sup> فصلاته تامة .

وقال بعض اهل المدينة بقول ابى حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس ومن قال بقوله .

وقال بعضهم : لا شىء عليه وصلاته تامة ورووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمى عن ابى سلة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، فقيل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب صيغة الانشاء اى « ثم ليسلم ثم يسجد » والله اعلم .

(٢) وفى سنن البيه « ثم يسجد » .

(٣) وفى ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا

سئل عن النسيان قال : يتوخى احدكم الذى يظن انه نسى من صلاته - انتهى . قال محمد وبهذا تأخذ اذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك بسجدة السهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة فى الركعتين فرض و اذا ترك الفرض فسدت الصلاة فالاعادة واجبة وكذا حكم ترك القراءة فى ركعة واحدة من الركعتين ثمانية كانت الصلاة او رباعية .

(٥) وكان فى الأصل « ركعتين » ، والصواب « الركعتين » معرفا باللام .

والسجود، قالوا: حسناً<sup>١</sup>، قال: فلا بأس اذن.

وقال مالك بن انس<sup>٢</sup>: ألا يرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يترك القراءة في صلاة<sup>٣</sup> يجهر فيها بالقراءة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام<sup>٤</sup> يفعل ذلك فيذكره الناس انكاراً<sup>٥</sup> منه

(١) وكان في الأصل « احسن » والصواب « حسناً » كما هو في سنن الديهقي « قالوا حسناً » وفي المدونة « قالوا حسن ».

(٢) كذا في الأصول، ولعل شيئاً من العبارة سقط منها على ما يقتضى سياقتها - تأمل.

(٣) وكان في الأصل « صلاته »، وفي الهندية « الصلاة »، والصواب « صلاة ».

(٤) تأمل في قوله: وقال مالك - الخ؛ لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزاهي على بعض اهل المدينة والباب باب السهو وسجوده وظنى ان العبارة قد سقطت من البين لذا وقع الخلط في التضمين.

(٥) هذا قول الامام محمد قطعاً يريد ان مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفي ج ١ ص ٦٨ من المدونة: قال وقال مالك: ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا: انك لم تقرأ. فقال: كيف كان الركوع والسجود، قالوا: حسن، قال: فلا بأس اذن، قال مالك: وارى ان يعيد من فعل هذا وان ذهب الوقت ثم قال في ص ٧١ من المدونة: قال وكيع عن عيسى بن يونس عن ابي اسحاق عن الشعبي ان عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة، وقال: لا صلاة الا بقراءة - انتهى. وفي الجوهر النقي: قلت ذكر صاحب الاستدكار حديث ابي سلة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه بآخرة وقال ليس عليه العمل لأن النبي عليه السلام قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج، والصحيح عن عمر =



لهذا الحديث وهو الذي رواه . أخبرنا بكير بن عامر<sup>١</sup> عن إبراهيم<sup>٢</sup>

= أنه أعاد الصلاة ، وروى يحيى بن يحيى 'ليسابوري ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث أن عمر نسي القراءة في المغرب فأعاد الصلاة . فهذا متصل شاهده همام عن عمر وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية أبي سلة و الإعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم أيضا قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبان عن جابر بن زيد أن عمر أعاد تلك الصلاة باقامة وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عمر أمر المؤذن فأقام وأعاد تلك الصلاة ، وروى أشهب سئل مالك أيعجبك ما قال عمر فقال : أنا أنكر أن يكون عمر فعله وأنكر الحديث وقال : يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا أرى أن يعيد هو ومن خلفه - انتهى .

(١) تأمل في هذا الاسناد هل روى بكير بن عامر عن النخعي والشعبي أم لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : وقد نقل قبل ذلك من تاريخ البخاري وكتاب الجرح والتعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٣٨٢ من طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له أنك لم تقرأ شيئا . فقال : أتى جهزت عيرا إلى الشام فجعلت أنزلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعثتها وأقتابها وأحلاسها وأحاملها فأعاد عمر وأعادوا ؛ وعن حماد بن سلة عن أبي حمزة عن إبراهيم أن أبا موسى الأشعري قال : يا أمير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا . قال : فانك لم تقرأ فأعاد الصلاة ؛ وعن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أمير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا . فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا =

والشعبي<sup>١</sup> قالوا: صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف، قالوا: يا امير المؤمنين ما قرأت؟ قال: اني جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز صلاة الا بفتحة الكتاب و شيء معها.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن ابراهيم ان<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له، قال: انما جهزت عيرا الى الشام فلم ازل<sup>٤</sup>

= واعاد الصلاة بهم؛ قال البيهقي: وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلة الا ان حديث الشعبي قد اسند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا قبيصة انبا يونس عن عامر يعني الشعبي عن زيادة يعني ابن عياض ختن ابى موسى الأشعري قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد، قال البيهقي: وقد روى عن عمر رضى الله عنه فيه رواية ثالثة تفرد بها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه.

(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما في السنن البيهقي والنخعي عن همام بن الحارث عن عمر كما في الجوهر النقي فانعدم الارسال فبطل قول من قال انها مرسلة - ندر.

(٢) كذا في الأصل. وسقط «عن حماد» من الهدية بسهو الناسخ، وهو موجود ايضا في رواية البيهقي.

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن همام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسل كما زعم البيهقي.

(٤) العير الحمر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة - مغرب.

(٥) لفظ «ازل» بعد «فلم» ساقط من الأصل، وانما زيد من الآثار.

أرحلها منقلة منقلة حتى وردت الشام ، فأعاد ، وأعادوا الصلاة .

وهذا اوثق الحديثين عندنا واشبههما بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج .  
وقال ابو حنيفة : فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد اتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد يسجد سجدة للسهو ولو يسجد

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فلم ادخلها » وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث .

(٢) لفظ « منقلة » الثاني ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الآثار .

(٣) هكذا في الأصول ، وفي البيهقي « حتى قدمت الشام » وفي رواية « حتى اوردتها » وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢ : لجعلت انزلها منقلة منقلة .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الهندية « واعاد » بالواو وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « اشبهها » بالوحدة وهو من سهو الناسخ .

(٦) اي ناقصة وحقيقته ذات خداج وهو في الأصل نقصان اسم من اخذجت الناقصة اخذاجا اذا القت ولدها ناقص الخلق - مغرب . انظر ان هذا الحديث عند أئمتنا وهو حديث ابي هريرة رواه اصحاب السنن فأئمتنا حملوه على المفرد والامام واخرجوا منه المقتدى بحديث ابي موسى وابي هريرة اخرجهم مسلم وغيره : اذا قرأ فانصتوا ، وبحديث من كان له امام قراءه الامام قراءة له ، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه ارساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وحكم على حديث : لا تفعلوا الا بأمر القرآن في صلاة الفجر بكونه موضوعا وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه .

(٧) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصول ، وزدتها اقتضاء السياق والمحل .

أحدى السجدين ثم ذكر سجد السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى<sup>١</sup> ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها<sup>٢</sup> إذا سجد لها سجدة فقد عقدها<sup>٣</sup> فلا بد من أن يتمها فإذا آتمها صارت وتراً فليضف إليها<sup>٤</sup> ركعة أخرى حتى ينصرف عنها<sup>٥</sup> على شفع.

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إذا لم يسجد للركعة شيئاً فليعد<sup>٦</sup> وليجلس<sup>٧</sup> وإن سجد إحدى السجدين ثم ذكر فلا نرى<sup>٨</sup> أن يسجد السجدة الأخرى فإذا قضى صلاته فليسجد لسهوه<sup>٩</sup> بسجدين وهو جالس بعد التسليم<sup>١٠</sup>.

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «سجد» من الهندية وهو من قلم الناسخ.

(٢) وسقط من الأصول لفظ «أخرى» ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصول والضمير «للكعة»، أو الصواب «لأنه» والضمير «للصلى» والله أعلم.

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «ها» سقط من الهندية.

(٥) كذا في الأصل، وسقط لفظ «إليها» من الهندية وهو من سهو الناسخ.

(٦) وكان في الأصول «إليها» والصواب «عنها» - والله أعلم.

(٧) من العود وهو الرجوع.

(٨) وكان في الأصول «فليجلس»، والصواب «وليجلس».

(٩) وكان في الأصول «فلا يرى» بالقيّة، وفي موطأ مالك: ولو سجد إحدى السجدين

لم أر أن يسجد الأخرى ثم إذا قضى صلاته فليسجد بسجدين وهو جالس بعد التسليم للزيادة.

(١٠) ليس هذا في موطأ مالك.

(١١) قد سقط من الأصول جواب الإمام محمد عن قول أهل المدينة في مسألة خلافة

كما لا ينبغي على أهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب، وجرى الله عنا من قام إلى

تقيقه وطلبه من المعادن العلية والحاقه بهذا الكتاب وكم موضع في هذا الكتاب =

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أن رجلا صلى ركعة خامسة<sup>١</sup> بسجودها قبل أن يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطوع خلطها بفريضة قبل إتمامها ولا يتم الفريضة إلا بالتشهد أو أن<sup>٢</sup> يقعد قدر التشهد.

و<sup>٣</sup> قال أهل المدينة: لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا أمرناه أن يجلس في العاشرة<sup>٤</sup> منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السهو.

وقال محمد بن الحسن: إن الصلاة أربع ركعات أكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فإذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فإذا خلط ذلك بفريضة قبل إتمامها وإتمامها بالتشهد فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة إلا يرى أن رجلا لو<sup>٥</sup> دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا بسجودها فإذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا بسجوده للفريضة فيكون قد بدأ لغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل أبواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النساخ والكتاب فتوجهوا إليه يا أولي الأفكار والالباب.

(١) وفي الأصول «ركعة بسجودها خامسة».

(٢) زيادة «أن» من.

(٣) سقطت الواو من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «العاشر»، والصواب «العاشرة» لأنها صفة الركعة. ف

(٥) وفي الأصول «التشهد» وهو من سهو النساخ.

(٦) سقط حرف «لو» من الأصول.

فهذا لا يستقيم.

(١) أي الدخول في غير الفريضة بنية الفريضة وأداء الركوع والسجود لغير الفريضة فانها غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد لإيهما من حيث هما فرضان من القرض بل اداهما في صلاة النفل - تدبر -

(٢) ومن ههنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في رقم (١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص فلما سلم أقبل على قوم بوجهه، قالوا: يا رسول الله! أحدث في صلاة شيء؟ قال: وما ذاك، قالوا: صليت كذا وكذا - الحديث، وفي رواية أنه صلى الظهر خمسا، قيل له: أنك صليت خمسا - الحديث، وذكر أن أبا حنيفة قال: إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - انتهى. ووجه السقوط ظاهر الأول أن الحديث ناطق بأن الكلام وقع في اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قل تحريم الكلام في الصلاة وإن مسعود قديم الإسلام ولما حرم الكلام فيها ومنع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك وإن مسعود رضي الله عنه روى نفسه أن السلام ورد مع عنه فيها والثاني أنه لا نص في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس في الرابعة ليكون الامام مخالفا للحديث بل الأظهر أنه قد فيها كيف لا وقد زاد على المجهود في البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان شيء غير مجهود سواها فعله لذكروه في البيان ولم يقولوا: صليت خمسا، بل قالوا: لم تجلس في الرابعة وصليت خمسا فاتنا عهدنا قعودك في الرابعة دائما والافهات به ولم يهتد خلط القرض بالتطوع في الصلاة والركعة الخامسة ليست بفريضة وأبو حنيفة نظر كما قاله محمد إلى أن الصلاة في دين الإسلام إما ثانية أو ثلاثية أو رباعية ولم تعهد فيه صلاة خماسية فريضة فاذا لم يقعد في الرابعة وصلى خامسة فقد أتى بما لم يهتد في الشريعة فلا يعتد بها فوجب إعادة الرباعي المزيد فيه الخامسة بدون قعود فيها لكونها غير متهودة ولا اختلاطها بفريضة قبل تمامها والمسألة اجتهادية فيها مساع للاجتهاد والافتقار دائرة من الطرفين =

أرأيتم لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهوه فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أيتبعه في سهوه ام يدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتبعه الا ان يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم: وكذلك كل سهو ساهاه الامام من زيادة سجوده او نحو ذلك او نقصان، أ ينبغي لمن<sup>٢</sup> كان خلفه اذا لم يكن ساهيا ان يتبعه؟ قالوا: لا ينبغي ان يتبعه .

قيل لهم: ولم قالوا لانه ليس بامام في ذلك .

قيل لهم: فاذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد، قالوا: لان الامام يُعَدُّ في صلاته .

قيل لهم: فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد قبل التشهد: قالوا: لان ذلك زيادة زائدا في صلاته ساهيا فلا يفسد ذلك صلاته .

قيل لهم: وان كان ساهيا فقد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها وسجودها: قالوا: نحن نقول في السهو اشد من هذا نزع<sup>٣</sup> انه من اكل في وسط صلاته ناسيا او شرب ناسيا او تكلم ناسيا بنى على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة الا ان عليه سجدة السهو .

= و حديث عبد الله بن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك مؤيد لنظر ابي حنيفة وفيها ذهب اليه ابو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف نسب اليه مخالفة الأثر وهل هذا الا تغت ظاهرا .

(١) وفي الأصول «لم يدع» . (٢) وكان في الأصل «ان»، وهو تحريف «لمن» .

(٣) وفي الأصول «نزع» بالخطاب .

قيل لهم : هذا اعجب ' من الذي عينا ' عليكم .  
أرأيتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من  
المسجد الى ناحية فأخذ وباع واشترى ثم ذكر أبنى على صلاته ؟ قالوا :  
نعم يبنى ما لم يُطل ذلك ولم يحىء امرا فاحشا .  
قيل لهم : ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا ' يتم معه الصلاة  
ما يفسد كثيره الصلاة .

قالوا : انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث  
ذى الدين ' انه بنى على صلاته .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « هذا عجب - الخ » .  
(٢) وفي الأصول « عينا » بالياء التثنية ، والصحيح « عينا » بالعين المهملة والياء الموحدة  
من العيب .  
(٣) وفي الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه .  
(٤) اعلم ان ذا الدين وذا الشمالين واحد يدعوه الناس بذى الشمالين فغيره النبي صلى الله  
عليه وسلم بذى الدين لأنه كان يعمل يديه ولقبه « خرياق » واسمه « عمير » وهو من  
سلم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خزاعي كما انه سلى فهو رجل واحد ذو اليدين  
ذو الشمالين خرياق عمير خزاعي سلى . ومن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها  
رجلان وبنى عليه ما بنى وعارض به ما عارض . وفي الجوهر التقي وقال السمعاني في  
الأنساب : ذو الدين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جميعا ؛ وفي الفاصل  
للرامهرمزي : ذو الدين وذو الشمالين قد قيل انها واحد ؛ وقال ابن حبان في الثقات :  
ذو الدين ويقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي ، وقال ايضا  
ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف  
بني زهرة وهذا اولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل ؛ وفي الموطأ : مالك عن =



= ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة بلقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال: ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب أقصرت الصلاة - الحديث، وفي أخرى: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن مثل ذلك. فقد صرح في هذه الرواية أنه ذو الشمالين وأنه من بني زهرة فإن قيل هو مرسل قلنا ذكر أبو عمر في التهيد أنه متصل من وجوه صحاح؛ وقد قال النسائي في سننه: أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم في ركعتين فأنصرف، فقال له: ذو الشمالين ابن عمرو انتقص الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين؛ وقال النسائي أيضا: أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلة عن أبي هريرة قال: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين، فقال له ذو الشمالين: أقصرت الصلاة - الحديث، وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين فإن قيل هذا وهم من الزهري عدد أكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، قال النسائي: أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلة عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم أنصرف فأدركه ذو الشمالين فقال: يا رسول الله! أنتقصت الصلاة أم نسيت - الحديث. وهذا سند صحيح على شرط مسلم؛ ثبت أن الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل، ونريد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة عبد، وثبت أيضا أن ذا الدين وذو الشمالين واحد، وقد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين - انتهى. وفي رواية ابن سيرين عند الشيخين قسّم ذو الدين؛ وفي رواية للبخاري: قسّم رجل =

قيل لهم : هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو و كان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فيرد فلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال : ان في الصلاة شغلا فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم .

قالوا : هذا في التعمد ولا يشبهه هذا النسيان قيل فكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى الدين تعمد لأن ذا الدين قال له : يا رسول الله ! أقصرت الصلاة ام نسيت ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في حديثكم كل ذلك لم يكن ؛ فقال : بلى ، يا رسول الله ! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ذا الدين - وفي لفظ : لها - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم فاتاه رجل من بنى سليم ؛ وعند ابن حبان فقال : ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبنى زهرة ، وفيه فقال عليه السلام : ما يقول ذو الدين ؟ قالوا : صدق . قال الزهرى : هذا كان قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد - اهـ . وفي حديث عمران عند البخارى ومسلم فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ : لها - فقام رجل بسيط الدين وبالجمل قضية ذى الدين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو الدين الذى هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلى الخزاعى قتل بيدر ، واسلام ابى هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذى الدين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عمدا كان او ناسيا ، واللبس موضع آخر والامام محمد بصدد هذا في الكتاب وانى نقلت هذا ليكون لك بصيرة في الجواب عن حديث ابى هريرة وعمران بن حصين وغيرهما والناس فيما يشقون مذاهب - هذا والحمد لله على ذلك .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهدية « ذا الدين » وهو تصحيف .

بعض ذلك<sup>١</sup> إنما صليت ركعتين وأقبل<sup>٢</sup> على أصحابه فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم؛ فقام قضى ركعتين وقضى معه أصحابه، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> بعد ما أخبره ذو اليمين بما أخبره به وتكلم أصحابه

(١) قوله «بعض ذلك» سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث فزدناه .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فأقبل» . ف

(٣) ومن هنا سقط سقوطاً بيناً ما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث أبي هريرة وعمران من أن أبا حنيفة قال: إذا تكلم فلا يسجد هما - اهـ ، فان حديث الحنابلة وذو اليمين وذو الشمالين ومن في يديه طول كان قبل تحريم الكلام والسلام فلما حرم في الصلاة ومنع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عمداً أو سهواً فإنه مبطل لها ولم ينظر ابن أبي شيبة في هذا الكتاب ما قال الإمام محمد في حق الحديث وما استدلل به من الأحاديث على ما ذهب إليه من عدم جواز الكلام فيها وعدم مجود السهو به لما ذكر ابن أبي شيبة ما ذكره والعجب منه أنه يروي حديث عمران وأبي هريرة ويرد به على أبي حنيفة ويترك حديث معاوية بن الحكم النسي أن أخرجه مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن - اهـ . وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جداً فيكون ناسخاً لما سواه من حديث ذي اليمين وغيره، قال النووي فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقاً لحاجة أو لغیر حاجة ولمصلحة الصلاة أو لغیر مصلحتها فان احتاج الى تنبيه أو اذن لداخل ونحوه سبحانه ان كان رجلاً وصفت ان كانت امرأة هذا مذهبا - ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور من السلف والخلف . وقال الأوزاعي: يجوز الكلام لمصلحة الصلاة - اهـ . فلم انت تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كثير وهو إنما سلم في عام خير و كذا عمران بن حصين سلم عام خير فلا يكون حديثها هنا إلا مرسلًا لتقدم حديث الحنابلة على ذلك بمدة كبيرة =

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتكلم ذو اليمين وهو عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم ولم يؤمروا باعادة . فهذا يدلّم على ان هذا كان قبل تحريم الكلام .

ولو قلتم ما قال غيركم لكان أقيس لقولكم وقد قال عمر: من تكلم متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة، فهذا أقيس في حديث ذي اليمين

= فلا يمكن ان يحضر هذا ولاذاك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر - وراجع لذلك الجوهر النقي و آثار السنن و سياتى النقل في الصفحة الآتية و ان كان لا حاجة اليه بعد ما فصله الامام محمد في هذا الباب وطار برمته ما زعمه ابن ابى شيبة به ووجوه الاضطراب مشروحة في فتح الملهم و آثار السنن و الجوهر النقي و عمدة القارى وبذل المجهود فعليك بها فان فيها هل ترك لنا يتا عقيل وهل غادر الشعراء لثوم المتأق و هل بقى نهر اذا جاء نهر معقل وهل للطر قيمة بعد عروس وبالجملة حديث عبد الله و ابى هريرة و عمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل .  
(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فاذا » وهو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطلب تحريمه من مظان العلم و معادنه و ما وجدته في الكتب التي عندي .

(٤) حديث ذي اليمين قد روى من حديث ابى هريرة اخرجه البخارى و مسلم و ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و مالك في الموطأ و ابن حبان في صحيحه و من حديث عمران بن حصين اخرجه مسلم و ابو دارود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و من حديث ابن عمر اخرجه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و ابن خزيمة و غيرهم و لأصحابنا عنه جوابان احدهما انه منسوخ بحديث زيد بن ارقم و حديث ابن مسعود روى الاول البخارى و مسلم و الثانى البخارى و مسلم و ابو داود و النسائى و الطحاوى و البيهقى و ابن حبان و غيرهم و الجواب الثانى عنه انه كان قبل =

من<sup>١</sup> قولكم من تكلم من غير سهو<sup>٢</sup> اعاد لأن رسول الله<sup>٣</sup> صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذى اليمين لم يتكلموا على سهو<sup>٤</sup> إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو<sup>٥</sup> وأما محاورته ذى اليمين وأصحابه بعد ما أخبره ذو اليمين فليس<sup>٦</sup> لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو اليمين وليس ذلك من<sup>٧</sup> ذى اليمين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذى اليمين ثم تركتموه<sup>٨</sup> عيانا الأمر فيه على ما وصفناه<sup>٩</sup> أن هذا<sup>١٠</sup>

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكر وعمر وذو اليمين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول « في قولكم » .

(٢) وفي الأصول « من غير ساء » وهو خطأ ، فهو إما « من غير سهو » كما كتبه أو « غير ساء » بدون حرف « من » .

(٣) « أنه صلى الله عليه وسلم قال : أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم » ، كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول « على غير سهو » وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول « فليس بسهو » ، فإن الضمير راجع إلى المحاورة ، وهو مصدر يساوى فيه التذكير والتانيث . ف

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « من الأمر ذى اليمين » وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « لم تركتموها » والضمير راجع إلى حديث ذى اليمين .

(٨) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « من أن هذا » على ما يكون من بيان لما الموصولة .

(٩) فإن قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو متأخر الإسلام اسلم عام خيبر سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذى اليمين وهو يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي لفظ : بينا نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . وذو اليمين غير ذى الشمالين وذو الشمالين استشهد يدر اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي وذو اليمين بقى بعده صلى الله عليه وسلم ؛ قلت : =

= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معاني الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمران اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الـدين و انما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بالمسلمين وهذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره صلى الله عليه وسلم : و قال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و أراد به قدومه اليـن و كان قدومه قبل ان يولد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اهـ . و قال ابن ابى ليلى : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥ من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨ من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين : ففى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة ، فان قلت هذا مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم ؛ قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى او المراد به يان زيادة الضبط و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الانخالف شيان جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلة و ابى هريرة او من تدليس يحيى و هذا اخف و اهون من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين قد وهما و أخطأوا فى ذكر ذى الـدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال الاحاديث كما صدر من مخالفينا ليس كما ينبغى كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده حديث ذى الـدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذو الـدين رواه الطحاوى و اسناده حسن ، و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذو الـدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =

= عمرو بن فضلة الخزاعي من خزاعة وقال ابن جبان في ثقافته ذو الـدين و يقال له ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي وقال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة وقال ابو عبد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو الـدين احد اجدادنا وهو ذو الشمالين ، وقال المبرد في الكامل : ذو الـدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا وذو الـدين يقال له « الخرباق » وهو ابن عبد عمرو بن فضلة وذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة ، وقال النوى في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو ويؤيده ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بلفظ فقال : ذو الشمالين بن عمرو وما قاله ابو عروانة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة - اهـ . وقال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت و التوفيق ان اياه اسمه عبد عمرو و يقال له عمرو بخذف عبد ايضا وقد ثبت ان اسم احد اجداد ذى الشمالين كان سليما قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : و ذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن فضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة - اهـ ؛ فا في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان وهو من خزاعة لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان من خزاعة فهو سلى خزاعي فكلاهما واحد ؛ فقد ثبت بهذه الأقوال ان ذا الـدين و ذا الشمالين واحد ، وقد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد يدر ، وقال الزهري : كان هذا قبل بدر ثم استحكمت الأمور بعد كما في صحيح ابن جبان و واقعه على ذلك ابن وهب كما في الجوهر النقي انما كان حديث ذى الـدين في بدء الاسلام ثبتت بهذه الوجوه أن ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق و نصب الراية والجوهر النقي والطحاوى وغيرهما من الكتب .

كان قبل تحريم الكلام .<sup>١</sup> فلهذا قلتم اذا تكلم ساهيا بنى على صلاته<sup>٢</sup> فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا بنى ايضا. وأى حديث سمعتم فيه ولو كان عندكم فيه حديث لا تحتجتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) بدليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم فى الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قاتنين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . انتهى ، والآية مدنية بالاتفاق واسلام الأنصار وذهب مصعب بن عمير اليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان أن المراد بقوله كنا نتكلم الأنصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث ابى امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره بما فاتهم فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل فى الصلاة . فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة ومعاذ بن جبل إنما اسلما بها ، وفى ابى داود فى الأذان كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته . اهـ ، ثم ذكر مجيئ معاذ فلا شك فى ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفى الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه البخارى ومسلم و ابو داود والنسائى والطحاوى وغيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا . اهـ ، وله هجرتان الى الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدمها والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .



أخبرنا الربيع بن صبيح البصري عن الحسن بن أبي الحسن البصري أنه قال ' في رجل تناول في صلاته كوزا من ماء فشرب منه ناسيا أنه يعيد الصلاة .

و أخبرنا شعبة بن الحجاج البصري عن أبي النضر<sup>١</sup> قال<sup>٢</sup> سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال<sup>٣</sup> سمعت عمر بن الخطاب<sup>٤</sup> رضي الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الا بتشهد فكذلك قلنا<sup>٥</sup> من خطط تطوعا بفريضة قبل فراغه من

(١) لفظ 'قال'، ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) اسمه مسلم كما في سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٩ وكما في كتاب الكنى للحافظ الدولابي روى عنه شعبة .

(٣-٣) قوله 'سمعت حملة بن عبد الرحمن قال'، ساقط من الأصل وهو موجود في الآثار؛ والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالنا ثنا شعبة قال سمعت مسلما ابا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تجوز صلاة الا بتشهد - انتهى؛ وحملة بن عبد الرحمن في ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما ا؛ وذكره ابن جبان في الثقات ا. هـ. والآثر أخرجه محمد في الآثار بهذا الاسناد وفيه قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن وهو تحريف والصواب ما في الميزان واللسان و سنن البيهقي؛ وحميد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كما في التهذيب. وأخرج الآثر ابن حزم في ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى بهذا الاسناد وفيه 'حملة'، لا 'حميد' .

(٤) لفظ 'بن الخطاب'، زيادة من سنن البيهقي والمحلى ، وبالجملة في السند سقوط من الموضعين أحدهما لا بد منه في الكتابة والثاني من المستحبات .

(٥) بهذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبي شيبة حيث قال بعد =

التشهد أو قبل ان يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

اخبرنا بكير بن عامر عن ابي اسحاق عن ' الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال: اذا تشهد [ثم احدث - ٢] بعد قضاء الصلاة [ فقد قضى الصلاة - ٢ ] .

و أخبرنا ابو حنيفة قال قال عطاء بن ابي رباح في الرجل يجلس خلف الامام قدر التشهد ثم ينصرف قبل ان يسلم ، قال عطاء: يجزيه .  
اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل ' عن ابراهيم النخعي انه قال في الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد ، قال: يجزيه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهوا وذكر ان ابا حنيفة قال اذا لم يجلس في الرابعة اعاد الصلاة - ١هـ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قصدا حيث قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقا لما راه ابن ابي شيبة فكيف يصح رده على الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اجبنا عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول « عن ابي اسحاق بن الحارث » وهو تحريف وتصحيف والصواب ما كتبه ، و أبو اسحاق هو السيمي والحارث هو الأعور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وهذا الاسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول « قال اذا تشهد بعد قضاء الصلاة » ١هـ وهو غير مفيد للمعنى المقصود وهو إما اذا تشهد فقد قضى الصلاة فنصح وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الاسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال: اذا جلس مقدار التشهد ثم احدث فقد تمت صلاته - ١هـ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .  
(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن عطاء بن أبي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم أحدث [ أو - ] ثم عرض له عارض<sup>١</sup> أو رفع قال: صلاته تامة لا يعيدها.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> قال قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج<sup>٣</sup> إلى النجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له<sup>٤</sup>، فقال: إن في الصلاة شغلا.

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه<sup>٥</sup> كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم<sup>٦</sup> والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول « ثم عرض له عرض » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم يهَذَا أن الحديث ليس بمرسَل وإبراهيم يرويه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالغية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، ولفظ « له » ساقط من المتن والصواب إثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول « عن رسول الله » وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول « أنهم » وهو غلط .

(٨) قوله « ذات يوم » زدت من خارج .

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [ النبي صلى الله عليه وآله وسلم - <sup>١</sup> ] قال :  
اعوذ بالله ورسوله من سخطهما <sup>٢</sup> قال : [ وما ذاك ؟ قال : <sup>٣</sup> ] كنت ترد علي  
من يسلم عليك وأنت في الصلاة وسلبت عليك فلم ترد [ علي - <sup>٤</sup> ] قال : ان  
في الصلاة شغلا ؛ فترك [ الرد - <sup>٥</sup> ] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون  
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام ، فلما  
اقبلوا من عند النجاشي سلموا [ عليه - <sup>٥</sup> ] فلم يرد عليهم السلام ، قالوا :  
يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا قال : ان في الصلاة شغلا .

[ قال محمد بن الحسن - <sup>٦</sup> ] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد  
السلام وقد <sup>٧</sup> تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق  
ان يترك <sup>٨</sup> .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .

(٢) وفي الأصول « من سخطه » وهو تحريف ، والصواب « سخطهما » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدته من الخارج لأنه لا بد منه .

(٤) لفظ « علي » ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في كتب الحديث .

(٦) ما بين المربعين زيادة مني على دأب الكتاب .

(٧) وفي الأصول « فقد » بالغاء .

(٨) بهذه الأحاديث استدل أصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول

ولا بالإشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسليمان عليه بعد الفراغ من

الصلاة ( ان في الصلاة لشغلا ) فيه دليل بأن المصلي معذور عن ذلك بسبب الشغل في

الصلاة ونهى لنبيه عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وفي حديث =

== جابر عند مسلم (لم يمنعني ان ارد عليك الا اني كنت اصيل - الحديث) وفي حديث ابن مسعود المذكور و هو في الصحيحين ايضا قلنا رجعتا من عند النجاشي سلنا عليه فلم يرد علينا فقيها صراحة لنبي الرد على السلام مطلقا قولوا وإشارة و تصريحاً بأن ذلك كان قبل خروجهم الى النجاشي ولما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام في الصلاة منسوخا فما وقع في الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام ويشهد له ما عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني في الصلاة - اهـ. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اهـ. ولم يذكر وجه ذلك وفي الاسناد الى أبي هريرة ليس إلا محمد بن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على انه مدلس لا يحتج بحديثه اذا عنعن الا اذا كان ما رواه من باب الاحتياط عفوفا بقرائن فيحتاج به وها هنا كذلك ومن قال أبو غطفان مجهول فهو مستغرق في جهله وهو ثقة كما في كتب الرجال يقول أبي حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية في هذا الباب ومناسب لشأن الصلاة والاحتياط الذي يقتضي تلك الأحاديث ومعلوم ان الحاضر مأخوذ به في مقابلة المبيح فما رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد في رقم ( ١٢٤ ) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف فصلى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيبا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يفعل فساقت من البين فانه داخل في النسخ ومعارض لحديث أبي هريرة المتقدم او لم يعلم ابن أبي شيبة الأحاديث النافية لذلك فان عليها ثم رد على الامام فقيه تعنت ظاهر وان لم يعلمها فهو بذلك معذور وقد ترك الأحاديث وشغب على الامام بغير وجه ومن يقدر على ان يقول انه مخالف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ.

اخبرنا يعقوب<sup>١</sup> بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم<sup>٢</sup> الهجرى عن ابى عياض<sup>٣</sup> عن ابى هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون فى الصلاة فانزلت هذه الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون» .  
 اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان<sup>٤</sup> بن الأسود المكي عن عطاء بن ابى رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين ثم سلم ، ف قيل له : انك صليت ركعتين ، قال : أ كذلك ؟ قالوا : نعم ، فأعاد بهم الصلاة<sup>٥</sup> . فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى اليدين منسوخ كان قبل تحريم الكلام<sup>٦</sup> .

(١) هو الامام ابو يوسف القاضى .

(٢) وفى الأصول « ابراهيم عن مسلم » وهو تصحيف ، وهو ابراهيم بن مسلم الهجرى .

(٣) ابو عياض اسمه « عمرو بن الأسود العنسى المهدانى » كما فى ج ٨ ص ٤ من التهذيب .

(٤) رواه البيهقى فى باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق

عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجرى عن ابى عياض عن ابى هريرة انه قال فى هذه الآية

«وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» قال : كان الناس يتكلمون فى الصلاة فنزلت

هذه الآية ، وفى رواية ابن عبدان قال : كانوا يتكلمون فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية -

انتهى . وهكذا روى عن معاوية بن قرة كما هو عند البيهقى ايضا باسناده اليه .

(٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ فى شرح معانى الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ : صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم فى ركعتين

ثم انصرف ، ف قيل له فى ذلك فقال : انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقباها حتى

وردت المدينة فسلمى بهم اربع ركعات - انتهى .

(٦) لأن عمر اعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس وهو كان قد شهد قصة

ذى اليدين كما فى البخارى ومسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يطل الصلاة لما اعاد =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .

اخبرنا قيس بن الربيع قال اخبرنا ابو هاشم<sup>١</sup> قال: سألتنا ابراهيم النخعي عن الرجل يأكل ويشرب ويتكلم وهو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبلة الا ان يكون عند الفراغ من صلاته .

وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت « و قوموا لله قانتين » .

اخبرنا ابو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن البصري<sup>٤</sup> قال حدثنا محمد بن سيرين قال:

= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو ابو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى وهو الصواب، وفي الأصول « ابو هشام » وهو خطأ ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من ههنا الى قوله يستأنف الصلاة في اثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم رضى الله عنه كان احدنا يكلم صاحبه الى جنبه في الصلاة حتى نزلت « قوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى . وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومتفرقة في الأبواب .

(٣) وفي الأصول « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه « واصل بن عبد الرحمن البصري » روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وبهذا ظهر ان « ابا حرة » يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواو منى ، وهو عطف على « عن الحسن » اى قال ابو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سقط =

قدم ابن مسعود من سفر فر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فلم عليه فأومى [برأسه - ١] .

أخبرنا أبو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق<sup>٢</sup> بركعة ثم يسلم الإمام فيتكلّم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال<sup>٣</sup>: أنك قد سبقت بركعة، قال: يستأنف الصلاة .

= الواو وقع الخطأ في الاسناد وابن سيرين يرويه عن أبي هريرة وهو عن ابن مسعود رضي الله عنه ورواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثني مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد وعن اسماعيل بن أبي كثير ثنا مكي ثنا هشام عن محمد قال: أنبت أن ابن مسعود قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحبشة اسلم عليه فوجدته قائماً يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال البيهقي: هذا هو المحفوظ مرسل وعن أبي يعلى التوزي ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحبشة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ تفرد به أبو يعلى محمد بن الصلت التوزي - انتهى . ولعل هذا كان في القدمة الأولى من الحبشة والا تقدم من ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول ، وإنما زيد من سنن البيهقي .

(٢) لعل العبارة هكذا: في الرجل يسبق مع الإمام بركعة ثم يسلم فيتكلّم أفرأيت يستقبل من الصلاة ، قال: أنك قد سبقت بركعة ، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة إليه ولعله أنه سبق بركعة بالغية يعني كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبوق بركعة وتكلم في وسط الصلاة - فافهم .



وقال أبو حنيفة: النفخ في الصلاة إذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة<sup>١</sup>.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبي حصين<sup>٢</sup> عن أبي هريرة<sup>٣</sup> رضي الله عنه قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت.

أخبرنا سلام بن سليم النخعي عن<sup>٤</sup> الأعمش عن أبي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره، وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إن النفخ بمنزلة الكلام، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار أو نحوه - والله أعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يجزئ فأراه بمنزلة الكلام، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا أو جاهلا أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فإن كان ناسيا محمدا بصدق السهو؛ قال وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى.

(٢) بفتح المهملة اسمه عثمان بن عاصم بن حصين أبو الحصين الأسدي الكوفي، من رجال السنة مات سنة (١٢٨) والأظهر أن روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب.

(٣) كذا في الأصول «عن أبي هريرة» وفي المدونة: عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير كما عرفت، وعندى ما في المدونة أصح وأرجح لوجوه الأول أن الحافظ لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني أن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين والثالث أن روايته عن الصحابة مرسله والرابع أن ما في المدونة هذا المتن عن سفيان عنه عن سعيد بن جبير فهذه القرائن يحكم ذوقى بأن أبا هريرة في الاسناد خطأ بل هو سعيد بن جبير فافهم و تبصر ثم طالعت كنز العمال ج ٤ ص ٢٢٤ عن أبي هريرة قال: لا ينفخ أحدكم حين يضع جبهته ولا يتورك أحدكم.

(٤) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثنا شعبة عن =

ابن عباس يرى ان النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام.

## باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس

### والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه الصلاة ايضا وان كانوا قد كبروا . فان كبر الامام للافتتاح ودخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يحزى عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة وكذلك من دخل مع الامام ولم يكبر للافتتاح ولم يكبر للركعة الاولى وكبر للركعة الثانية فان ذلك لا يحزى به . فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير وذلك للحديث الذي جاء ورواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: التكبير تحریم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير .

وقال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ثم كبر للركوع - ' ] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد ويعيد من خلفه الصلاة وان كان من خلفه قد كبروا ولا يحزى الامام تكبيرة الركوع للافتتاح ' ولو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجلا خلفه تكبيرة الافتتاح وقد دخل معه

= الأعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يعنى النفخ في الصلاة - انتهى ؛ وفي ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال : عن ابن عباس قال : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - اهـ . وقد عرفت ما في المدونة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧ .

(٢) زاد في المدونة « وان نوى بها تكبيرة الافتتاح .

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' رأينا ذلك يجرى عنه لأنه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان ' سها الذي خلف الإمام ايضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يتبدي الصلاة و لا يجرى به الذي صلى مع الإمام .

وقال محمد بن الحسن : فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح و لا يجرى الإمام . قالوا : لأن المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قيل لهم : أفتكبر دخل ام بغير تكبير ؟ قالوا : بغير تكبير .  
قيل لهم : أمدخول ذلك في الصلاة قالوا : ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

(١-١) زاد في المدونة ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ، وفيها في ج ١ ص ٦٦ : و تكبيرة الافتتاح ركن من اركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها او نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة و واجبة عليه لأن ترك الركن يطل الصلاة - اهـ .

(٢) في المدونة : وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة ، قال : فان هو لم يكبر للركوع و لا للافتتاح مع الإمام حتى ركب الإمام ركعة و ركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام و كان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضى ركعة اذا سلم الإمام ، قال و قال مالك : ان دخل مع الإمام فنى تكبيرة الافتتاح و كبر للركوع و لم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته و لم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويري المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: أرايتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة فيفسد عما اذا<sup>١</sup> قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام<sup>٢</sup>. قيل لهم: ان جاز هذا للأمام فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزئه الثانية والثالثة والرابعة ويقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلي مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى ولم تجزه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لانا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا<sup>٣</sup>، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لئن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة وان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتمها مع الامام، وما ينبغي له ان يصليها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه ونخاف ان تكون غير مجزئة<sup>٤</sup>.

قيل لهم: فأتتم من قولكم على غير يقين وقد اقررتم انكم لا تدرون كيف الحق في هذا. وما نرى لقولكم هذا وجها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار والسته ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يريد به افتتاح

(١) وفي الأصول «عما قالوا» والصواب «عما اذا قالوا» فسقط لفظ «ذا» من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «الكلام».

(٣) اي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب «مجزئة عنه» فسقط لفظ «عنه» من الأصول والله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، والأولى «قد».

الصلاة فليس بداخل ولا يجزئه من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: فقد افسدت صلاة من دخل مع الإمام بتكبير يريد به الافتتاح ولم يفتح به الإمام. قالوا: لأن الإمام إذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا نقول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، رأيتم أئمة يصلي بقوم الظهر أو صلاة من الصلوات فلما صلى ركعة تكلم أليس تفسد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أفسد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تفسد ولكنهم يقومون فيقضون ما بقي من صلاتهم وحدائنا، قيل لهم: فليس الإمام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي أن يقال للأئمة اقض صلاتك وإن كانت صلاة الإمام فاسدة، فقليل لهم: أيضا فكيف لم يستخلف الإمام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متمعدا خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون إذا أحدث الإمام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا يبنى على صلاته، قالوا: بلى.

قيل [لهم -<sup>١</sup>]: فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم، قالوا: نعم. قيل لهم: فكيف استخلف من أحدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

- (١) وكان في الأصول «الصلاة»، والصواب «صلاة» وهو مضاف.
- (٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ظهرا».
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «يقولون» وليس بشيء.
- (٤) وكان في الأصول «ليقضى»، والصواب «اقض» بصيغة الأمر.
- (٥) وكان في الأصول «فكيف استخلف الإمام» بالاثبات، والصواب «لم يستخلف» بالنفي - تأمل.
- (٦) لفظ «لهم» ساقط من الأصول ولا بد منه.

من تكلم متعمداً ، هذا قول ينقض بعضه بعضاً فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل ' يعتمد عليه قولنا ' فأتم الرجال عرقم الفساد من غيره ' أو ' ما غيركم بأعقل منكم ولكنكم استغنيتم بما عندكم ' من علم غيركم ' وقد جاء الحديث انه كان يقال من اعلم الناس ، قالوا : من طلب علماً الى علمه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق انا اياك ' فان للحق نوراً .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : قلت له رجل صلى بغير وضوء قال : يتوضأ ويبعد الصلاة وان كان اماماً اعاد وأعاد اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت من خلفه قلت : رجل نسي التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة قال : ان ذكر وهو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر واستأنف وان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة وان كان اماماً اعاد

(١) في الأصل « في هذا انه يعتمد عليه » والظاهر ان في العبارة خلافاً - لعله « في هذا دليل او وجه يعتمد عليه » .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « قولكم » .

(٣) كذا في الأصول ، واظن ان في العبارة سقطاً .

(٤) وفي الأصول « وما » والصواب « او ما » بالاستفهام .

(٥) كذا في الأصول « من علم غيركم » فله « عن علم غيركم » او « من علمك عن غيركم » فان صلة الاستثناء كلمة « عن » لا حرف « من » فن يان لما ، وسقطت « عن » من الأصول - تأمل .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بقول الحق انا اباله » ولعل الصواب « من يقول الحق يعاد به » ونحن ايضا نقول « الحق فيعاد بنا » - والله اعلم .

واعادوا اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة اصحابه .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن ابي رباح في الرجل يؤم اصحابه وهو على غير وضوء قال : يعيدون .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال : يعيدون او احب [ الى - ' ] ان يعيدوا .

اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الرجل يصلي باصحابه جنبا قال : يعيد ويعيدون .

وقال اهل المدينة : أفليس قد صلى عمر رضي الله عنه باصحابه وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا .

(١) كذا في الأصول « اعادوا اصحابه » وهو ايضا صحيح عند الكوفيين كتركيب اكلوني البراغيث و التركيب المعروف عند البصريين « اعاد اصحابه » .

(٢) هو ابن الاعلم الأزدی ابو الحسن الخراسانی قاضي مرو ثقة من رجال ابي داود والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب .

(٣) وفي الهندية « ابن عوف » بالفاء ، والصواب ما في الأصل « ابن عون » بالنون وهو ابن اربطان المزني مولاهم ابو عون الخزاز البصري من رجال الستة ، وليس هو عبد الله ابن عون الهلالي ابو محمد البغدادي الاذي فانه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره .

(٤) زيادة من كتاب الآثار .

(٥) وفي الأصول « ان يعيدون » باظهار نون الاعراب وهو خطأ ، وفي الآثار « احب الى ان يعيدوا » من غير شك الراوي .

قيل لهم: ان عمر لم يستيقن انه كان جنباً وانما اخذ<sup>١</sup> بالثقة فاغتسل وأعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا.

وقد ذكر<sup>٢</sup> هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد<sup>٣</sup> بن الصلت ان عمر بن الخطاب قال: احسبني احتلت وما شعرت فظن<sup>٤</sup> انه احتلم<sup>٥</sup> وانما قال: احسبني<sup>٦</sup> ولم يستيقن عمر<sup>٧</sup> و<sup>٨</sup> شدد على نفسه فاغتسل و أعاد الصلاة

(١) وفي الأصول « فأخذ بالثقة ».

(٢) لعل « مالكا » سقط من الأصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ « عن هشام بن عروة » وقد سقط من شرح الزرقاني « عن عروة بن الزبير » ولا بد منه كما في الحجّة، وعروة يروى عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعجيل.

(٣) كذا في الأصل « بالراي المعجمة المضمومة والياءين التحتايتين مصنف » قال في التعجيل ص ١٤٣ « زيد بن الصلت » بالتصغير، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال: خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا هو احتلم وصلي ولم يتسل فذكر القصة في اعادة الصلاة - اهـ. وفي الهنذية « زيد » بالراء المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف، والصواب « زيد » بالتصغير على ما كتبه - تأمل.

(٤-٥) لفظ « انه احتلم » زده من خارج وهو ساقط من الأصول.

(٥) وفي الأصل « قال احسبني احتلت وما شعرت فظن<sup>٤</sup> انما قال احسبني عمر شدد على نفسه » والصواب « فظن<sup>٤</sup> انه احتلم وانما قال احسبني ولم يستيقن عمر وشدد - الخ » فيها سقوط وتصحيف واغلوطه.

(٦-٧) لفظ « ولم يستيقن عمر » زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام محمد فهو محل من محامل الآثار ومعنى من معانيه والا قد ورد ان اصحابه ايضا اعدوا =



= الصلاة: قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأطاد ولم يعيدوا، قال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فزّلوا إلى قول علي، قلت من كلام القاسم فزّلوا قال رجّعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى - فلم من هذا أن اصحاب عمر رضي الله عنه أيضا أعادوا الصلاة، وقال ابن الترمكاني قبله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال إن صلى إمام غير متوضّئ فذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فإن لم يذكر حتى فاتت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلّى بهم جنبا فلم يسلبوا ولم يسلم حتى فاتت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء، وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم اليشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: أعد الصلاة وأخبر أصحابك أنك صليت بهم وانت غير طاهر، وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن عليا صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا، وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ - ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك أن كان الإمام عالما بجنابته وكذا مذهب الشعبي ذكره أبو عمر في الاستذكار - انتهى - ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن أبي المهلب وهو خطأ فإن المطرح هو أبو المهلب الكوفي كما في التهذيب - قنّه له - وارجع إلى باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء من موطأ محمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا لم يذكر وكتاب الآثار.

بظنه فليس ينبغي ان يكلف الناس بذلك<sup>١</sup>.

## باب الجلوس في الصلاة

قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى ويفترش<sup>٢</sup> اليسرى اقتراشا .

و قال اهل المدينة في الجلسة الاولى مثل قول ابى حنيفة فاذا كانت الجلسة في آخر الصلاة افضى باليمنى الى الارض و أخرج رجله جميعا من جانب واحد .

و قال محمد بن الحسن : ما الجلسات<sup>٣</sup> الا سواء و ما جاء الاثر و السنة الا بقول ابى حنيفة رضى الله عنه في ذلك و ما فرق في ذلك بين الجلسة الاولى و الثانية و قد جاء في ذلك آثار كثيرة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل ان يجلس في الركعة الاولى و الثانية و الثالثة و الرابعة على رجله اليسرى و يكره ان يفترش رجله اليمنى كما يكره ان يفترش ذراعيه .

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [ عبد الله ابن -<sup>٤</sup> ] عبد الله بن عمر انه كان يرى اياه يتربع في الصلاة اذا جلس قال :

(١) و كان في الأصل « ذلك » و الصواب « بذلك » .

(٢) كذا في الأصل ، و في المندية « و يفرش » .

(٣) كذا في الأصل « ما الجلسات » بالجمع ، و لعل الاولى « ما الجلسان » بالثنى .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و هو عبد الله بن عمر الصحابي المشهور ، و هو

في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ و لا بد منه و « عبد الله » هذا حفيد عمر

ابن الخطاب ثقة ، و راجع شرح الموطأ للزرقاني

فعلته وانا يومئذ حديث السن فنهاني [ابن-] فقال انها ليست بسنة الصلاة  
انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك<sup>١</sup> اليمنى وتحنى<sup>٢</sup> رجلك اليسرى . فهذا مالك  
ابن انس فقيهم يروى ان سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة<sup>٣</sup> الصلاة ما قال  
ابن عمر و<sup>٤</sup> ما حدث به فقيهم وليست كما قلتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « رجلك » بالثنية وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل ، والاحياء الامالة فتحى الصحيح « وتحنى » في الموطأ ، وفي الهنذية  
« وتحنى » والانحاء غير متعد الى المفعول .

(٤) في الأصل العبارة هكذا « في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به  
فقيهم - اهـ : » وهى كما ترى .

(٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهى سقطت من الأصول ، و الاثر رواه البخارى  
في ص ١١٤ من صحيحه في باب سنة الجلوس في التشهد حدثنا عبد الله بن مسلة عن مالك  
به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يربع في الصلاة اذا جلس ففعلته و انا يومئذ  
حديث السن فنهاني عبد الله بن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتحنى  
اليسرى فقلت : انك تفعل ، فقال : ان رجلاى لا تحملانى - اهـ . وهذا صريح فيما قلنا  
من الجلوس في الصلاة ؛ وفي سنن النسائي من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال  
بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ان القاسم حدثه عن عبد الله  
وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : من سنة الصلاة ان تنصب القدم اليمنى واستقباله  
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . فيه تصريح بالاقتراح على ما هو مذهبنا  
الاحناف ودفع لما قاله الحافظ في فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام في  
الجلوس الاول والثانى لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار  
انه سمع عبد الله بن عمر وصلى الى جنبه رجل فلما جلس الرجل في اربع تربع وتحنى =

## باب صلاة النافلة

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين  
و ان شئت صليت اربعا و ان شئت صليت ستا و ان شئت صليت ثمانيا

= رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه ، فقال الرجل : انك تفعل ذلك ، فقال  
عبد الله بن عمر فاني أشكى - انتهى . فانظر قوله جلس في اربع - الخ . صريح في الجلوس  
الآخر فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل . وحديث ابي حميد قد حكم عليه الطحاوى  
بالانقطاع و علله ابن القطن المغربي و ابن دقيق العيد ايضا ، قال الطحاوى : محمد بن  
عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة ابي حميد و انما يروها عن رجل كما ذكره عطاء بن  
خالد و الرجل الآخر هو عباس بن سهل - فتأمل . وفي الباب حديث عائشة رضى الله عنها  
اخرجه مسلم و أبو داود عن ابي الجوزاء عنها معلولا وفيه و كان يفرش رجله اليسرى  
و ينصب رجله اليمنى و كان ينهى عن عقبة الشيطان و ينهى ان يفرش الرجل ذراعيه  
افتراش السبع و كان يختم الصلاة بالتسليم - اه في باب ما يجمع صفة الصلاة . و حديث  
آخر اخرجه الترمذى في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن  
حجر قال : قدمت المدينة قلت : لأنظرون الى صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم فلما  
جلس يعنى للتشهد افترش رجله اليسرى و وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى و نصب  
رجله اليمنى - انتهى . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح و العمل عليه عند اكثر  
اهل العلم ، و هو قول سفيان الثوري و ابن المبارك و أهل الكوفة - انتهى . و أخرجه  
النسائي ايضا بهذا الاسناد وفيه : وإذا جلس أضجع اليسرى و نصب اليمنى - الحديث  
ج ١ ص ١١٥ . و رواه الطحاوى ايضا ج ١ ص ١٥٢ عن ابي الأحوص عن عاصم بن  
كليب به وفيه : فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفه اليسرى  
على فخذه اليسرى - الحديث ؛ و راجع الطحاوى و الجوهري النقي و نصب الراية .

لا تفصل بينهما بسلام وكان يكره أن يزيد<sup>١</sup> في صلاة النهار على أربع شيئا لا يفصل بين ذلك بسلام.

وقال محمد بن الحسن كما قال أبو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل فثنى يثنى يسنن في كل ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذه أحسن القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه أنه قال: صلاة الليل مثنى مثنى.

وقال أهل المدينة: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يسنن من كل ركعتين. وقال محمد بن الحسن: وكيف استحسّن هذا أهل المدينة وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الزوال أنه كان يصلي أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام.

أخبرنا بذلك بكير بن عامر الجلي عن عامر الشعبي<sup>٢</sup> وأبراهيم النخعي

(١) أي المصلي . (٢) قد أحسن في طريق الاستدلال وأجاد فيها - تدبر .

(٣) هكذا أخرجه مرسلًا في باب صلاة الطلوع بعد الفريضة من الموطأ ص ١٦٢ قال محمد: وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي فيها عمل ، فقال : يا رسول الله ! أ يفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، أخبرنا بذلك بكير بن عامر الجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قرعة عن قرئع عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بتسليم وقال . إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم أجد حديث الشعبي وحديث إبراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت والطحاوي =

عن أبي أيوب الأنصاري أنه كان يرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي أربع ركعات مع زوال الشمس قال: فقلت له في ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح [في -] هذه الساعة [فأحب أن يصعد لي فيها عمل -] فقلت: يا رسول الله! أيفصل بينهن بسلام؟ فقال: لا .

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أنا عبيدة الصبي (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم ابن طهمان عن إبراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قرعة عن القرئع عن أبي أيوب الأنصاري قال: أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت: يا رسول الله! أنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ فقال: يا أبا أيوب! إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترتج، فقلت: يا رسول الله! أفي كلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهن تسليم فاصل؟ قال: لا إلا التشهد، حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قرعة عن القرئع عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لمن أبواب السماء، قال أبو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث أنه قد يجوز أن يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن ثبت بذلك قول من ذكرنا أنه ذهب إليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من أجاز أن يصلي أربعاً لا يسلم إلا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من سننه من طرق بأسانيد إلى إبراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قرعة عن القرئع عن أبي أيوب به مثله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زدته من الموطأ .

ثم حديث أهل المدينة عن سهيل<sup>١</sup> بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصليا [منكم -<sup>٢</sup>] بعد الجمعة فليصل أربعاً ولم يذكر فيه سلاماً<sup>٣</sup> ولا غيره. وبلغنا<sup>٤</sup> عن عبد الله بن مسعود أنه كان<sup>٥</sup> يصلي أربعاً قبلها وبعدها أربعاً ولم يذكر فيها<sup>٦</sup> التسليم.

- (١) أخرجه الطحاوي حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل.
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الطحاوي.
- (٣) وفي الأصول «سلام».

(٤) هذا البلاغ أسنده الطحاوي ج ١ ص ١٩٩: حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة أربعاً فقدم بعده على فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً فأعجبنا فعل على فاخترناه - انتهى.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن قتادة أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات - انتهى. ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ أنه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات وقيادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول.

(٦) وفي الأصل «فيه» مكان «فيها»، قال الطحاوي: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم بن طهمان عن عبيدة عن إبراهيم قال: كان عبد الله يصلي أربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحية ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضرير عن عمل الضبي عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً لا يفصل بينهما بتسليم انتهى. وهذا بلاغ الإمام محمد فهو مسند والحديث =

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : اربعا قبل الظهر و اربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو<sup>١</sup> بن مرة عن ابي عبيدة قال : تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه اربعا قبل الظهر و اثنتين بعدها و اثنتين بعد المغرب و اثنتين بعد العشاء و اثنتين قبل الفجر .

اخبرنا سفيان<sup>٢</sup> بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

= مرفوع في نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط : حدثنا علي بن اسماعيل الرازي انبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خصيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا - اهـ . حديث آخر رواه الطبراني ايضا في معجمه الوسط حدثنا احمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان القصرى ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء و زاد : يجعل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى .

(١) هو الجلي المرادى « ابو عبد الله الكوفي الأعشى » من رجال السنة ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب .

(٢) أخرجه الطحاوى : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن ابي صالح به نحوه ، و رواه الترمذى ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة و بعدها حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان عن سهيل به مثله و سفيان هو ابن عيينة ، و رواه النسائي ص ١٤٤ من سننه : اخبرنا اسحاق بن ابراهيم قال اخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا - انتهى . و أخرجه ابو داود في باب الصلاة بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه : حدثنا احمد بن يونس ثنا زهير (ح) و حدثنا محمد ابن الصباح البزار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال : من =



رضى الله عنه قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة اربعا او قال: من كان مصليا [ منكم - <sup>١</sup> ] فليصل بعدها اربعا .

اخبرنا يعقوب <sup>٢</sup> بن ابراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلي وهو يكنى ابا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه كان يعلمهم ان يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما قدم على بن ابي طالب رضى الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم اربعا .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين اربع قبل الظهر بتسليم الا بالتشهد ولا اربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا وتم حديثه، وقال ابن يونس: اذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها اربعا - الحديث، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا ابو بكر ابن ابي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالا: ثنا عبد الله بن ادريس عن سهيل بن ابي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صليتم بعد الجمعة فصلوها اربعا - انتهى .

(١) زيادة من الطحاوى وان كان المعنى بدونه ايضا صحيحا .

(٢) هو القاضي الامام ابو يوسف، وأخرجه عبد الرزاق ايضا فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا الثورى عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلي قال: كان عبد الله يأمرنا ان نصلى قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا - اهـ . وقال الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلي قال: علم ابن مسعود الناس ان يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما جاء على بن ابي طالب عليهم ان يصلوا ستا؛ حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي عبد الرحمن السلي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلى بعد الجمعة اربعا تقدم بعده على رضى الله عنه فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل على فأخترناه - انتهى .

قبل الجمعة ولا اربع بعدها .

اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت ابراهيم النخعي يقول : لم يكونوا يسلون في الاربعة قبل الظهر .  
 اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله بن عمر [ عن نافع عن عبد الله بن عمر - <sup>٢</sup> ] قال : صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن ابراهيم قال : ما كانوا يسلون في الاربعة قبل الظهر - اهـ .  
 (٢) وفي الأصول « عبد الله » مكبرا و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الأصول فزادته من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار اربعا - انتهى ؛ لكن مقتنه مخالف كتن كتاب الحجّة احدهما فعلى والآخر قولي وما رواه عن ابن عمر على الأزدي من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار و ذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الأزدي ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلي النافلة اربعا فلا بأس فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار ، وقال ابن عون قال نافع : اما نحن فصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر بسنده عن ابن معين انه قال : صلاة النهار اربع لا تفصل بينهما ؛ قيل له : ان ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ قيل له : بحديث الأزدي عن ابن عمر فقال و من على الأزدي حتى اقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر يعطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنهم كانوا يتطوعون في السفر أربعا قبل الظهر وأربعا بعدها .

## باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة

### ويفتح على إمامه في الصلاة

و قال أبو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو إمامه انه ينبغي للإمام اذا تعاميا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئا من ذلك فليفتح<sup>١</sup> عليه و الامام مسمي حتى الجأهم الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما نحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من<sup>٢</sup>

= خطأ يعني حديث الأزدي - قاله في الجوهر النقي وراجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و أما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد و ركعتين اذا رجعت - انتهى . فقال البيهقي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سننه : قال احمد بن سلة الكلام الآخر في الحديث من قول سهل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ - فهو مدرج في الحديث ولم يتوجه اليه في فتح الملهم .

(١) هكذا في الأصول لعله « أربعا بعد الجمعة » تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تؤدى في السفر . ف (٢) وفي الأصول « فافتح عليه » و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار غل و لا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣ من المدونة الكبرى فيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في =

يأتهم

يأتي به<sup>١</sup>.باب غسل الجمعة<sup>٢</sup>

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن، وليس بواجب على الناس.

وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب<sup>٣</sup>.أخبرنا الربيع<sup>٤</sup> بن صبيح البصري عن يزيد<sup>٥</sup> الرقاشي عن أنس بن مالك

= قراءته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة ليسا مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة - انتهى - فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين.

(١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولله سقط وهكذا هو في الأصول.

(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول ونقله من هناك ووضعته هاهنا في أبواب الجمعة تقريبا لمساثلها للناظرين - قتبته - قلت ولفظ الباب ساقط من الأصل وإنما هو في الهندية - ف

(٣) كذا في الأصول، وقول الإمام محمد سقط من الأصل، وتقدير الكلام: وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله أعلم.

(٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا الاسناد والمتن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣.

(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد «سعيد الرقاشي» وهو خطأ، والحديث بهذا الاسناد رواه ابن ماجه في سننه من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجزئ القريضة ومن اغتسل فالفصل أفضل - انتهى - وأخرجه الطحاوي أيضا ص ٧١ من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

وعن الحسن البصري رضى الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل افضل ، = ابن صبيح عن الحسن وعن يزيد الرقاشي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادى قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صبيح و سفيان الثوري عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وطريق آخر عند الطحاوى فى شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الأملوكى عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابى الحسن البصري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وقد ادى الفرض ومن اغتسل فالتغسل افضل - انتهى . وفى نصب الراية بهذا الطريق أخرجه البزار فى مسنده وتكلموا فى يزيد الرقاشي والضحاك بن حمزة والحجاج بن ارطاة وابراهيم بن مهاجر وقال البزار الحسن لم يسمع من انس وله طريق آخر رواه الطبراني فى معجمه الوسط حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى الفرساني ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن انس فذكره - انتهى . والحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود والترمذى والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة ورواه احمد فى مسنده والبيهقى فى سننه وابن ابى شيبة فى مصنفه وسماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخارى وعلى بن المدينى والترمذى والحاكم وغيرهم وراجع تفصيله فى نصب الراية وروى من حديث الخدرى وأبى هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرة وابن عباس أخرجه الزيلعى فى نصب الراية .

وبلقنا<sup>١</sup> عن انس وابن عباس رضى الله عنهم انه<sup>٢</sup> ليس غسل يوم الجمعة واجبا، وانما كان الناس يروحون وعليهم الشمال<sup>٣</sup> فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل وان كان عنده طيب فليمس منه . وبلغنا<sup>٤</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين ارجعت

(١) لم اجد بلاغ انس في الكتب وهو قصور نظرى، وعلى والبلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود والطحاوى والبيهقى والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى وواقفه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس! أترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر وخير لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف كان بدأ الفسل كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عرش نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس! اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس احدكم افضل ما يجد من دهنه وعليه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذى كان يوذى بعضهم بعضا من المرق - انتهى .

(٢) كذا في الأصل والضمير للثان وليس هو بضمير الثانية - فانهم .

(٣) هو الريح الشمال .

(٤) هذا البلاغ سيأتى بعد ، وأخرجه الطحاوى ايضا والبخارى ومسلم وغيرهم من

حديث ابى هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل ولفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن عفان فمرض به عمر - الحديث .

من السوق فما زدت على أن توضأت ثم أقبلت فقال له عمر: والوضوء<sup>١</sup> أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .  
[قال محمد بن الحسن: <sup>١</sup>] فلو كان الغسل<sup>٢</sup> واجبا لأمره عمر رضى الله عنه أن يرجع حتى يغتسل وما رأى الوضوء مجزئا عنه .

وبلغنا أن ذلك الرجل كان عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضى الله عنه أن يعود فيغتسل .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح<sup>٣</sup> عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: سأله عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامه والغسل في العيدين فقال: إن اغتسلت فحسن وإن تركت فليس عليك، قلنا<sup>٤</sup> له: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من راح إلى الجمعة فليغتسل؛ قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة وإنما هو كقول الله تعالى «واشهدوا إذا تباعتم فنشهد فقد أحسن ومن ترك فليس عليه» وكقوله تعالى<sup>٥</sup> ههنا «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض فنانتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس» قال حماد:

(١) بالنصب والرفع أى والوضوء أيضا اقتصر عليه واخترت دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وتغويت الفضيلة بالتبكير حتى تركت الغسل واقتصر على الوضوء أو المعنى والوضوء يقصر عليه كذا في الفتح وشرح النووى لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ «الغسل» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) لفظ «كان» ساقط من الأصول، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ «بن صالح» ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ «قلت له» ص ٧٤ .

(٧) أى في باب الجمعة فإن الآية في سورة الجمعة لأحكام الجمعة نزلت، وفي الأصول =

ولقد رأيت ابراهيم يأتي في العيدين والجمعة<sup>١</sup> وما يقتسل .

اخبرنا محمد بن ابان [بن صالح-<sup>٢</sup>] عن ابن جريح عن عطاء بن ابي رباح قال : كنا جلوسا عند ابن عباس رضى الله عنه لحضرت الصلاة<sup>٣</sup> فدعا بوضوء فتوضأ [ فقال له بعض اصحابه : ألا تغتسل ؟ فقال : اليوم يوم بارد فتوضأ -<sup>٤</sup> ] .

اخبرنا مالك<sup>٥</sup> بن انس قال حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا<sup>٦</sup> من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب الناس فقال اية ساعة هذه فقال [ الرجل :<sup>٧</sup> ] يا امير المؤمنين ! رجعت<sup>٨</sup> من السوق فسمعت النداء

= « كقوله هاهنا » .

(١) لفظ « الجمعة » ساقط من الأصول .

(٢) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصل . و انما زدناه على دأب الكتاب .

(٣) اى صلاة الجمعة - كما فى الموطأ ، وما رواه هاهنا من الآثار اخرج كلها بأسانيدھا فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٥) هكذا اخرجه فى الموطأ سواء بسواء .

(٦) وهو عثمان بن عفان رضى الله عنه كما سبق من حديث ابي هريرة عند مسلم عن الازواعى ثنى يحيى بن ابي كثير ثنى ابو سلة بن عبد الرحمن قال ثنى ابو هريرة قال بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث ، وحديث ابن عمر اخرجه مسلم عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب به - مثله .

(٧) زيادة من الموطأ .

(٨) وفى الموطأ والطحاوى « انقلب » وعند مسلم : فقال : انى شغلت اليوم فلم انقلب =



فأزدت على أن توضأت ثم أقبلت قال عمر رضى الله عنه: والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .  
 [ قال محمد بن الحسن<sup>٢</sup> : ] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يقتسل .  
 أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= إلى أهلك حتى سمعت النداء فلم أزد على أن توضأت .

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث أبي هريرة أي أقبلت من المنزل إلى المسجد وهو يدل على أن دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخطبة وكلامهما لم يكن حال الاشتغال بالخطبة فلا يشملها النهي عنه - قاله السندی ؛ وعندى هو أيضا داخل في أجزاء الخطبة فإنها تشمل على المواعظ والأحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغين كما في الحديث - تدبر .

(٢) بالرفع والنصب على الأول معناه والوضوء أيضا يقتصر عليه ألم يكفك فوت فضل التذكير حتى أضفت إليه ترك الغسل أيضا وعلى الثانى والوضوء أيضا اقتصرت عليه واختارته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت ونفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء كما سبق .  
 (٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب .

(٤) أخرجه الطحاوى بهذا اللفظ : حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا علي بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال : سألت عمرة عن غسل يوم الجمعة فذكرت أنها سمعت عائشة تقول : كان الناس عمال أنفسهم فيروحون بيهتهم فقال : لو اغتسلتم - انتهى . ورواه البخارى ج ١ ص ١٢٣ ومسلم أيضا فالبخارى عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة : كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هياتهم قليل لهم : لو اغتسلتم - اهـ . ومسلم عن محمد بن ربح عن الليث عن يحيى به أنها قالت : كان الناس أهل عمل ولم تكن كفأة فكانوا يكون =

قالت: كان الناس عمال انفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة بمسحهم فكان يقال لهم: لو اغتسلتم.

[ قال محمد<sup>٢</sup>: اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن ابراهيم قال: كان علقمة بن قيس اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة ].  
[ قال محمد: اخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة ].  
[ محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الغسل يوم الجمعة قال: ان اغتسلت فهو حسن و ان تركته فحسن ].

= لم تغل قليل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - اهـ. ورواه ابو داود عن مسدد عن حماد ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان انفسهم فيروحون الى الجمعة بيهاتهم قليل لهم: لو اغتسلتم.

(١) كذا في الاصل وهو ثوب من شعر، وفي الهذلية « بسعيهم » وهو تصحيف، وفي الموطأ « بيهتهم » وكذا في البخاري ومسلم والطحاوي وأبو داود وسنن البيهقي وغيرها.  
(٢) للثمنى فلا حاجة الى الجواب وأما على اصله لجوابه لكان حسنا او نحو هذا وفي حديث آخر عن عائشة عند البخاري ومسلم قالت: كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون في القبار ويصيههم القبار والعرق فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو انكم تطهرتم ليومكم هذا - انتهى. فهذه الاحاديث والآثار وجب صرف امر الغسل من الوجوب الى الاستحباب جمعا بين النصوص او هو منسوخ بها - تأمل.

(٣) هذا الاثر والذي بعده زدناهما من موطأ الامام محمد والآثران بعدهما زدناهما من كتاب الآثار تكميلا للباب وتزييدا للفوائد.

[ قال محمد: اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا 'ابان' عن ابي نضرة عن جابر ابن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد احسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول ابي حنيفة ].

## باب صلاة الجمعة

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول [ الشمس - ٢ ] ؛ وكذلك قول اهل المدينة .

وقال مالك بن انس في حديث 'عمر': انه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر اخبره عبد بن حميد في مسنده ايضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن ابان عن ابي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا الثوري عن رجل عن ابي نضرة به واخرجه ابن عدي في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن ابي سفيان عن جابر وضعف عبيد ابن اسحاق - انتهى .

(٢) هو ابن ابي عياش اثبوا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد ابن اسحاق هو الطاهر رضي ابو حاتم فقال: ما رأينا الا خيرا وما كان بذلك الثبوت في حديثه بعض الانكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) الذي اخبره في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: اخبرنا مالك اخبرني عمي ابو سهيل بن مالك عن ابيه قال: كنت اري طفلة لعقيل بن ابي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقول قائله الضحى<sup>١</sup> قال يعنى بالقائلة التى هجروا فيها الى المسجد بالضحى<sup>٢</sup> يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التى فاتتهم .

وقال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف وما للجدر ظل . وقال مالك : قد زاغت الشمس وانما معنى قوله ليس للجدر ظل ممدود .

وقال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب وقال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة<sup>٣</sup> اذا خطب<sup>٤</sup> من كان منهم بلى القبلة او غيرها ؛ وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فزل فسجدوا<sup>٥</sup> ثم قرأها فى الجمعة<sup>٦</sup> الاخرى فنهاؤا<sup>٧</sup> للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله<sup>٨</sup> لم يكتبها عليكم الا ان نشاء قراها<sup>٩</sup>

= تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم رجع فتلى قائلة الضحاه - انتهى .

(١) كذا فى الأصل وفى الهندية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائلة الضحاه » بالمد .  
(٢) وفى الموطأ « الضحاه » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى موطأ الامام مالك باب سجود القرآن ص ٧١ « فسجد ومجد الناس معه » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الاخرى » .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « فنهاؤا الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان نشاء لها » .

فلم يسجد ومنعهم<sup>١</sup> ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه<sup>٢</sup>.

وقال اهل المدينة : العمل عندنا على فعل عمر الأخير وليس العمل عندنا على فعله الأول.

وقال محمد بن الحسن : العمل عندنا على فعل<sup>٣</sup> عمر الأول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للأول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل<sup>٤</sup> من تركها.

(١) وفي الأصول « فمنهم ، بالقاء ، وفي الموطأ « ومنهم ، بالواو .

(٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني ؛ وأخرجه البخارى في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام بن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي قال ابو بكر وكان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال : يا ايها الناس ! انما نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد عمر ، وزاد نافع عن ابن عمر : ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى ؛ فهذا متصل صحيح - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « الأول » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٤) والأخبار والآثار قد نقلت في باب جهود القرآن من كتاب الحجّة .

وقال أبو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة : لا ينبغي اليوم لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور ' التي تلصق ' بالمسجد المغلقة التي لا تدخل فيها ' الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قربت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن : ما بين رحاب المسجد والدور التي تلصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يحجزه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة : يحجز من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم : من اين افرق هذا والدور؟ قالوا : لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم : ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانه تلصق بالمسجد وقد زعم قهيهكم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١ - ١) وكان في الأصول ' الذي يلصق ، وهو تحريف ، والصواب ' التي تلصق ' .

(٢) لفظ ' فيها ، ساقط من الأصول .

(٣) وكان في الأصول ' وبالصفوف متصل ، وهو تصحيف ، والصواب ما اثبتناه .

(٤) وكان في الأصول ' فيكون ، وهو من سهو الناسخ ، والصواب ' فيكونون ' .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب ' لكنها ، وصحف اللفظ - والله اعلم .

ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يضيق عن أهله وحجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن أبوابها شارعة في المسجد فتوسع بها الناس، فان قالوا: كان للناس ذلك فيما مضى وأما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور التي تلتصق بالمسجد . قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يجر في هذا الزمان ؟ ما جاء غير الأول او جاء قوم ائمة من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهندية ، ولفظ « للناس » ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تغيره عن اصله .

(٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فمن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : ان الله

نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه

وابتعثه برسالاته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم

وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقاتلون عن دينه فا رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن

وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء - رواه احمد والبخاري والطبراني في الكبير

ورجاله موثقون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود

رضى الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من

الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا وعزا الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبسط الفاضل الككنوى

فيه في تعليق المجمع فراجع ؛ وعن ابن مسعود قال : لا يقلدن احداكم دينه رجلا فان آمن

آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقصدوا بالميت فان الحى لا يؤمن عليه

الفتة رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح ؛ وعن عبد الله بن مسعود قال :

اتبعوا ولا تتدعوا فقد كنتم روافد الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا قههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قبيحا ما فعلوه .  
 اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتم بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركعته الاولى التي ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقبلة بركوعها وبجودها ولا يقرأ فيها لأنه خلف الامام .

وقال اهل المدينة في الذي يصيه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركع اذا قام الناس " ويتبع الامام " فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فأحب اليها ان يتدنى الصلاة بالظهر اربعا .

(١) كذا في الأصول، وحرف «حتى» ليس بموجود في الموطأ .

(٢) وفي الأصول «وقد كان را كما اذا قام الناس» ، وفي الموطأ «ان كان قد ركع فليسجد» وهو الأرجح الاصح .

(٣-٣) قوله «ويتبع الامام» ليس بموجود في الموطأ .

(٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ «صلاته ظهر اربعا» .



وقال محمد بن الحسن: كيف جاز له أن يتبع الإمام ما لم يفرغ الإمام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة.

أرأيتم رجلاً رُغف وقد ركع مع الإمام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الإمام من الصلاة كيف يصنع قالوا: يبنى بركة أخرى ما لم يتكلم.

قيل لهم: فقد تركتم قولكم، هذا والأول سواء. ولو كان ينبغي لأحدهما أن يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد أن يستقبل ولكن الأول اولاهما<sup>١</sup> بأن يبنى. وما الأمر فيها إلا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعاً ثم قال مالك بن أنس بعد: مَنْ اتَّقَلَ عَنْ الْقِبْلَةِ شَيْءً نَابَهُ فِي صَلَاتِهِ اسْتَأْفَقَ الصَّلَاةَ فَانْهَاجَ إِلَى.

وهذا عندنا خلاف الآثار وخلاف ما روى مالك بن أنس بعينه. أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رُغِفَ رَجَعَ قَوْضًا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ ثُمَّ رَجَعَ وَبَنَى<sup>٢</sup> عَلَى صَلَاتِهِ. وبهذا أيضاً تبين<sup>٣</sup> على من رُغِفَ الْوُضُوءُ<sup>٤</sup> لأنه قد روى عن ابن عمر أنه رَجَعَ قَوْضًا وَلَوْ كَانَ أَنَّمَا غَسَلَ الدَّمَ لَمْ يَقُلْ رَجَعَ وَتَوَضَّأَ. وقيل: رَجَعَ وَغَسَلَ ثِيَابَهُ مِنَ الدَّمِ.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «لو لا هما» وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «أنه» سقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ. ف

(٣) وفي موطأ محمد «فبنى على ما قد صلى».

(٤ - ٤) وفي الأصول «على من رُغِفَ الْوُضُوءُ عَلَيْهِ» وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهواً أو هو كما يأتي «على أن من رُغِفَ الْوُضُوءُ عَلَيْهِ» - والله اعلم.

فهذا الحديث يدل<sup>١</sup> على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء.

أخبرنا [مالك بن انس قال حدثنا -<sup>٢</sup>] يزيد بن عبدالله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلى فأنى حجرة ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى<sup>٣</sup> على صلاته<sup>٤</sup>.  
فهذا ايضا يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من الدم السائل.

وقال ابو حنيفة فيمن اقتنع الصلاة مع الامام ثم نسى حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدنى بركعته التي سبقه بها الامام بغير قراءة لأنه فيها خلف الامام وقد ادركها معه فلا قراءة عليه فيها لأنه قد ادرك الصلاة فاذا فرغ منها اتبع الامام فيما بقى من صلاته وليس ينبغي له ان يصلى مع الامام شيئاً حتى يتدنى بها.

وقال اهل المدينة في ذلك ان طمع ان يدرك الامام قبل ان يركع الثانية به بدأ<sup>٥</sup> بالتي<sup>٦</sup> نسى فيها فتضاها وان ركع الامام قبل ان يركع المأموم التي نسى فيها فانه يتبع الامام ثم يقضيها اذا فرغ الامام من الصلاة فهو بمنزلة ركعة فاتت من الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: وكيف يبدأ بما يصلى الامام قبل الركعة التي نام عنها وقد ادركها مع الامام وصلى وصلها الامام وهو معه في الصلاة.

(١) وكان في الأصول «قال» وهو تصحيف «يدل» وهو الصواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطئين.

(٣) وفي الموطئين «بنى على ما قد صلى».

(٤) وكان في الأصول «الذي» وهو من سهو النسخ.

أ رأيتم أنه لو اغفل سجدة مع الإمام ونس عنها<sup>١</sup> أو بسجدين وقد كان ركع ركعتيها مع الإمام ونس عنها<sup>٢</sup> ثم استيقظ والإمام يركع الركعة الثانية أينبغي له أن يتبع الإمام ويترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجد هما ثم يتبعه.

قيل لهم: فهذا و الأول سواء. كل شيء أدركه مع الإمام فنس فيه أو شغل عنه برعاف أو زحام فانه ينبغي له<sup>٣</sup> أن يبدأ بالأول فالأول فان أدرك الإمام صلى معه و إلا اتبعه حتى يفرغ من صلاته ولا ينبغي له أن يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ولا يشبه هذا ما فاتته من صلاة الإمام عما دخل مع الإمام فقد صلاها الإمام قبل دخوله. هذا ينبغي له أن يقضى ما أدرك مع الإمام ثم يصلي ما فاتته عما لم يدركه مع الإمام بعد فراغ الإمام من صلاته. وقال أبو حنيفة: التطوع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وبعدها أربع ركعات.

وقال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان<sup>٤</sup>.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٥</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من كان<sup>٦</sup> مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً، ذكر ذلك سهل بن (١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن أن يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصنف - والله اعلم.

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول. (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصل «ركعتين». ف

(٥) قد سبق هذا البحث والأخبار والآثار في باب صلاة النافلة مفصلاً فذكره.

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كان منكم مصلياً» وكل ورد.

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ' وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة أربع ركعات، قال ' وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلي ركعتين ثم أربعاً '. فهذا الذي بلغنا<sup>٢</sup> فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) أي الإمام محمد بن الحسن.

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الطحاوي: إن سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عطاء قال أبو اسحاق حدثني غير مرة قال: صليت مع ابن عمر رضي الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى أربعاً. وقد روى عن علي بن أبي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه أنه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً - انتهى، ثم قال الطحاوي: ثبت بما ذكرنا أن التطوع الذي لا ينبغي تركه بعد الجمعة ست وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال أحب إلى أن يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو أبعد من أن يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فإنه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر أن عمر رضي الله عنه كان يكره أن يصلي بعد صلاة الجمعة مثلها قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف أن يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره أن يقدم الركعتان لأنهما مثل الجمعة وأما أبو حنيفة رحمه الله فكان يذهب في ذلك إلى القول الذي بدأ بذكره في أول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩. وهي أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام كما هو منها وهي سنة مؤكدة كما في كتب الفقه.

(٣) وفي الأصول « بلقاء ».

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع ان لم يصله<sup>٢</sup> رجل لم يضره شيئا .  
وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لو ان رجلا ادرك الامام في التشهد  
والامام مقيم والرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي  
اربعا صلاة مقيم لانه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على امامه .  
وقال اهل المدينة : يصلي المسافر الذى دخل في صلاة<sup>٢</sup> المقيم الظهر

(١) فان قلت كيف قال الامام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواه ابو داود  
والطحاوى وغيرهما عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما  
راى رجلا يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أتعلى الجمعة اربعا وكان  
عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم - انتهى . وحدثنا ابو بشر الرقى قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن ابي ذئب عن نافع  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة الا في بيته  
انتهى . قلت : الا ان الأربع بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن  
مسعود وعلى بن ابي طالب رضى الله عنهما من البدرين ومن فقهاء الصحابة واما  
يقولان بالأربع او الست وقد عرفت ان ابن عمر ايضا يصلي بعد الجمعة ست ركعات  
فيحتمل ان ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الأربع في حديث ابي هريرة او  
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا تجعلوا البيوت مقابر وغير ذلك من  
الاحتمالات فلم يكن نصا في المراد ولذا قال الامام محمد فذلك مما لم نعرفه من غير احتمال  
في المراد والمحتمل لا بد له من الحمل على المنصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية ، ان لم يصله ، وهو تارة تكون من اشياخ الكسرة  
والا فلم يحزم وتسقط الياء يريد اذا لم يجعل ترك ذلك عادة وإلا فهي سنة مؤكدة  
تاركها دائما آثم .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية ، في صلاته المقيم ، وهو تصحيف .

ركعتين لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الإمام من الركوع والسجود .

وقال محمد بن الحسن: وكيف قلتم هذا وإنما تقولون: لو أن رجلا فرغ من صلاته وتشهد فلم يسلم حتى أحدث بعد تشهده أن صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها إلا التسليم فإذا كانت تفسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخلا فيها وقد دخل منها في شيء لو أحدث الإمام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم أحق أن تقولوا أنه إذا دخل في صلاة الإمام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الإمام منا لأننا نقول: إذا فرغ من تشهده ثم أحدث أو تكلم بعد ذلك تمت صلاته .

قالوا: فلم قلتم هذا وأتم تزعمون أن مسافرا لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعا . قيل لهم: لانا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الإمام ولكننا نزعم أن ما بقى منها لا يفسده أيضا لأن ما بقى ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة .

وقد تقولون، ذلك في أشياء كثيرة تجامعونا عليها [ أرايتم - ] لو أن رجلا جامع امرأته قبل أن يقف بركة فسدت حجه وإن جامع بعد الوقوف

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «تقولوا أنه» .

(٢) متعلق بقوله أحق .

(٣) وكان في الأصول «قد فرغ» وهو لا يناسب - تدبر .

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز، والأصوب «تجامعونا» .

(٥) لفظ «أرايتم» ساقط من الأصل .

(٦) وفي الأصول «افسد حجه» .

لم يفسد حجه وقد بقى بعضه ألا ترون أنه حرام من النساء حتى يطوف  
فكذلك الصلاة وقد بقى بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .  
أرأيتم مسافرا صلى ركعتين فبدا له وهو يتشهد ان يقيم أبنى ركعتين  
آخرين ام يستقبل الصلاة ام يتشهد ويسلم ؟ فان قلتم يتشهد ويسلم فهذا على  
قياس ما قلتم .

فأى شيء يكون اعظم من هذا أن رجلا مقبيا في صلاته يصلى ركعتين  
لا يزيد عليهما شيئا . فان قلتم يبنى ركعتين آخرين تركتم قولكم الأول ،  
أفنبني' للمسافر اذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلى أربعا ؟ وإن  
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

### باب العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في العيدين الفطر والاضحى سواء يكبر  
الإمام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتى' يفتح بها  
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالرابع  
فيفتح الصلاة بالتكبير ويحتم الصلاة بالتكبير ، وهذا قول عبد الله بن مسعود  
رضى الله عنه .

وقال اهل المدينة : يكبر في الاضحى والفطر في الركعة الأولى سبع'

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل «وينبى» ، والصواب «أفنبى» او  
«او ينبى» بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) اى «مع التى» الباء بمعنى «مع» - تدبر .

(٣) سيأتى في هذا الباب باسناده .

(٤) في الهندية «تسع تكبيرات» بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، والصواب «سبع»  
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين والزرقانى ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.

و<sup>١</sup> قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة<sup>٢</sup>، ولا أعلم<sup>٣</sup> أهل المدينة يرووه عن أحد غيره<sup>٤</sup> وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به من قول أبي هريرة.

وقال أبو حنيفة: ترفع اليدين<sup>٥</sup> في تكبيرات العيدين كلها<sup>٦</sup> إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.

(٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة، قال مالك: وهو الأمر عندنا - انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الإمام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به فهو حسن وأفضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا وخمسا وأربعا فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ويوالى بين القراءتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل «ولا أعلم» بصيغة المتكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية «ولا سلم» وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وإن كان يروى عن غيره أيضا من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق الممجّد والطحاوي وسنن البيهقي والجوهري والنق وفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها.

(٥) وكان في الأصل «ترفع اليدين»، والصواب «ترفع اليدين» بالرفع - إلا أن يقال أن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم.

(٦) وكان في الأصول «كله» وهو تصحيف، والصواب «كلها».



في ' تكبيرة الركوع .

و قال اهل المدينة : ليس رفع الأيدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نر به بأساً ، وأحب إلينا ان ترفع في الأولى فقط .

و قال محمد بن الحسن<sup>٢</sup> : اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم انه قال : ترفع الأيدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين<sup>٣</sup> .

و قال ابو حنيفة : لا صلاة قبل العيدين فأما بعدهما فان شئت صليت اربعا وان شئت لم تصل فأما اصحاب عبد الله بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكانوا لا يصلون قبلها

(١) لفظ « في » ساقط من الأصول .

(٢) و كان في الأصول « الأول » ، و الصواب « الأولى » ، و في المدونة ص ١٥٥ ج ١ قال مالك : لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الأولى - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب « وكيف قالوا ذلك وقد » .

(٤) روى الیهقي عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال الیهقي : وهذا منقطع ، ورواه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - فذكره في صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ثم يمكث هنيهة ثم يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعني في العيد ؛ اخبرنا ابو بكر بن ابراهيم الاصبهاني انبا ابو نصر العراقي ثنا سفيان الجوهري حدثنا علي بن الحسن ثنا عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قتل ؛ و أخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . وأخرج الترمذى وأحمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابى بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ وصححه الحاكم فى مستدركه وابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ وقال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن عبد الله بن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابى طالب عن عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . ورواه الحاكم وأحمد فى مسنده ، وعن ابن سيرين وقناة ان ابن مسعود كان يصلى بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات وكان لا يصلى قبلها ؛ رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسله ، وعن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، وعن ابن سيرين ان ابن مسعود وحذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يجلسان من يرياه ( كذا ) يصلى قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد ، وفى بعضها قال : انبث ان ابن مسعود وحذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للحافظ الهيثمى ؛ وقال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ؛ اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصلى قبل ان يندو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت وان شئت لم تصل وهو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . وفى الجوهر النقى قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق سئل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين اليّنا .

قال ' [ محمد بن الحسن - ' ] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، وعن ابن جرير أخبرني عبد الكريم بن ابى المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم و عن معمر عن الزهرى ما علنا احدا كان يصلى يوم العيد قبل خروج الامام ولا بعده . وقال ابن ابى شيبة في مصنفه : ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال : كان لا يصلى قبل العيد ولا بعده - انتهى . وفي ج ٤ ص ٣٣٨ من كنز العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع على فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . ومن ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود وعلى بن ابى طالب رضى الله عنهما في الصلاة بعد العيد سواء وكذا عمل اصحابهما - تدبر ، وراجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد وابن حزم في ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة في الباب واعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولهم وفعلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم في المسألة وتأول الأحاديث بتأويل لا يليق بشان العلم لا سيما بابن حزم الظاهرى .

(١) تأمل في ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلاما ساقطان من الكتاب ومسألة الصلاة قبل العيد وبعده في الموطأ والمدونة موجودة وكون ذكر قول الامام ابى حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفايا او اثباتا سقط من الاصل وكم مواضع من الكتاب هكذا وهو من الناسخين .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه فودناه .

(٣) والحديث هذا ليس يمرسل فان الطحاوى رواه موصولا في كتاب الزيادات من شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا ابو بكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن =

ومعه حذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ فقال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبر<sup>١</sup> في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالى بين القراءتين وأن يخطف بعد الصلاة على راحلته.

أخبرنا محل<sup>١</sup> بن محرز الصبي عن إبراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية [ في الأولى خمسا - ٢ ] فيبدأ [ بالتكبير التي<sup>١</sup> يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع - ٢ ]

= ابن عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم فقال: أن العيد غدا فكيف التكبير؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه فذكر نحوه ذلك وزاد، فقال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى.

(١) كذا في الأصل. وفي الهنذية «أن ويكبر» وهو من قلم الناسخ سهوا منه.  
(٢) وكان في الأصول «على بن محرز الصبي» وهو خطأ، وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجّة وفي كل موضع منها مصحف من «محل» وهو بضم الميم وكسر الحاء المهملة واللام المشددة بدون الياء؛ وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب «محل بن محرز الصبي عن إبراهيم».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحيح البليغ والتتبع الجليل.

(٤) وكان في الأصول العبارة هكذا «تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالى بين القراءتين ويكبر ثلاثا ويركع بالارابعة - انتهى. وهي كما ترى محلة النظام.

ويؤلى بين القراءتين [ وفي الثانية - ١ ] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة ، وقال :  
ليس قبلها صلاة ولا بعدها .

أخبرنا محمد بن أبان<sup>٢</sup> عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا كان يتدنى بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [ بها ثم يسجد - ١ ] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها .

أخبرنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في تكبير العيدين قال :  
يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [ بالرابعة - ١ ] .

أخبرنا أبو مالك<sup>٣</sup> النخعي قال : حدثنا علي بن الأقرع<sup>٤</sup> عن أبي عطية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر خمسا و اربعا ويؤلى بين القراءتين .  
أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي  
ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحح البليغ والتنبع الجهد .

(٢) أنظر في الاستاد ، وهل روى محمد بن أبان بن صالح عن أبي إسحاق السيمى أم لا ،  
قلت : نعم ، قال البخاري في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تأريخه الكبير : محمد بن أبان بن صالح  
ابن عمير عن أبي إسحاق وحماد بن أبي سليمان - الخ - ف

(٣) الواسطي اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من  
رجال ابن ماجه وأبو مالك النخعي آخر اسمه عبيد الله بن الأحنس الخزاز من رجال  
السة وهنا هو النخعي الواسطي الأول .

(٤) وكان في الأصل « اقر » وهو سهو ، والصواب « الاقر » .

عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتتح بالتكبير ويختم به .

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجّة فأرسل إلى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا أمرهم إلى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السيمي عن أبي موسى المتقدمة - انتهى الجوهر النقي . وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٣ روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا أربع قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع؛ أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود قال: كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة: سل الأشعري فقال الأشعري: سل عبد الله فإنه أقدمنا وأعلنا فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر أربعاً ثم يقرأ ثم يكبر فيركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة - انتهى . قال الحافظ ابن حجر في الدراية: وكذا رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح؛ وقال ابن حزم: هذا إسناد في غاية الصحة - اهـ . طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يلنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويؤالي بين القراءتين وإن يخطب بعد الصلاة على راحلته - انتهى . وينظر الطبراني فإنه من طرق أخرى؛ قال الترمذي في كتابه: وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحوه هذا - انتهى . وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن محمد بن سيرين عن أنس أنه كان يكبر في العيد تسعا، فذكر مثل حديث =

## باب خروج النساء الى العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا العجوزة الكيرة فانه لا بأس بخروجها. وقال اهل المدينة في خروج النساء في العيدين: ما بلغنا ان ذلك عليهن.

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا اسماعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا: كيف كان فعل ابن عباس؟ فقرر لنا كما صنع ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن ابي اسحاق سواء - انتهى. وذكر كله في الجوهر النقي وفيه عن مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله و ابن المسيب قالا: تسع تكبيرات ويوالى بين القراءتين - انتهى.

(١) هذا الباب في الأصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين يتنهض الى الصلاة فأخرجته من هناك و ألحقته بالباب المنقول قبله - قننه.

(٢) كذا في الأصل، و الأولى «الا العجوز» بدون تاء التانيث كما لا يخفى.

(٣) هذا الباب ناقص ليس فيه قول محمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولعله كله سقط من الأصول.

(٤) وفي الأصل ما هنا «بلغنا عليهن» ولقط «بلغنا» كرهه الناسخ سهوا منه فأسقطناه. ف

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لمن واجب عليهن، قال في المدونة ج ١ ص ١٥٥: وسألت

مالكاً من العيد والاماء والنساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين وهل يجب عليهم

الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الاحرار؟ قال: لا - الخ. اعلم انه يستفاد من =

في الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا اماء الله عن المساجد » ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت: لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث ، وذكره البخاري تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهي في البخاري ، وكراهة خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذي ص ٨٠ وحديث ابى هريرة مرفوعا عند الترمذي ص ٣٠: خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها ، وبهذا كله يظهر ان في نظر الشارع خروجهن ليس بمرغوب ومستحسن ومرضى ولم يرغبن في حضورهن كما رغب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم في عدم الحضور كما في الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم: صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في غدرها افضل من صلاتها في بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضا الشارع في ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فليخرجن ثلثات بدون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما في الأحاديث ، فهذه أمثاله أمور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن في الخروج وان يحكموا بالمنع وهذا ليس بخلاف الحديث ، وحضورهن في العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين في الدعاء والافا الفائدة في اخراج الحيض هذا وللبسط موضع آخر .



## باب التكبير في ايام التشريق

قال ابو حنيفة<sup>١</sup> رضى الله عنه: التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد.

وقال اهل المدينة: التكبير ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا في دبر كل صلاة.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٢</sup> عن علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما انهما كانا يكبران كما قال ابو حنيفة، وهذا احسن من قول اهل المدينة لأن فيه التهليل والتحميد، وقد اتى على ما قاله اهل المدينة ايضا<sup>٣</sup>.  
اخبرنا محل بن محرز الضبي عن ابراهيم<sup>٤</sup> النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الاصول قبل باب خروج النساء الى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتي بعده بيان مدة التكبير وآيامه.

(٢) وكان في الاصول « قال ابو حنيفة يقول التكبير - الخ » فلفظ « يقول » زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر -

(٣) البلاغ هذا وصله بعده باسناده اليه.

(٤) اى هو مشتمل ايضا بما قاله اهل المدينة فهو أكمل وأحسن من تكبيرهم.

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعا هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن الاسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى. حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن ابي واثل عن عبد الله انه كان يكبر من صلاة الفجر =

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا ابو جناب<sup>١</sup> الكلبي عن عمير<sup>٢</sup> بن سعيد النخعي عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله انه كان يكبر أيام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى ؛ حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لأبي اسحاق : كيف كان يكبر على وعبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى ؛ حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكبرون يوم عرفة واحدم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعا نحوه عند الدارقطني بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثوري عن ابي اسحاق عن الأسود عن عبد الله موصولا ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١) وكان في الأصول « ابو حبيب الكلبي » وهو خطأ ، والصواب « ابو جناب الكلبي »

راجع سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٤ واسمه يحيى بن ابي حبة - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .

(٢) وكان في الأصول « عمر بن سعيد » ، والصواب « عمير » بالتصغير ، وهو في ج ٨

ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه وكذلك رواه ابو جناب

عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف

ابو جناب بأبي حبيب و عمير بالتصغير بعمر فصارا مجهولين فالحمد لله على ما اطلعني عليها

ولم اجد عمر بن سعيد في الميزان واللسان والتعجيل والتهذيب .

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الاسود بن يزيد قال : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

### باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الأمصار والذين يحب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه .

وقال محمد بن الحسن : وهذا القول احب الينا من قول ابي حنيفة

---

(١) يخفى باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه فذكره - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

و التكبير في دبر الصلوات المكتوبات على<sup>١</sup> من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او علك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في<sup>٢</sup> صلاة العيد ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في ايام التشريق خلف<sup>٣</sup> الصلوات و أول ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف<sup>٤</sup> صلاة<sup>٥</sup> الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف<sup>٦</sup> صلاة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه احب الينا ان

(١) حرف «على» سقط من الأصل.

(٢) هذا تصريح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى. وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه، وفي البحر عن المجتبي: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة - اهـ. وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اهـ (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) ولفظ «صلاة» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) وفي الأصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر ' لأن الناس اختلفوا في التكبير ، فقال ' عمر بن الخطاب رضى الله عنه : يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق . وقال بعضهم ' الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه .

(١) اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٢ من سنه : عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى . وفي رواية عنه عند ابن ابي شيبة كما في الجوهر النقي انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم النفر يعنى الاول - انتهى . ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن .

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ : عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال : سمعت عطاء يحدث عن عبيد بن عمير قال : كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق ، قال البيهقي : كذا رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره ، قال ابو عبيد القاسم بن سلام : ذا كرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال : هذا وهم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر انه كان يكبر في قبة بنى ، والمشهور عن عطاء بن ابي رباح انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذى رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابي اسحاق انه حكاه عن عمر وعلى وهو مرسل - انتهى .

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن ابي بكر الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق و روى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن ابي يوسف القاضي ثنا مطرف ابن طريف عن ابي اسحاق قال : اجتمع عمر وعلى و ابن مسعود رضى الله عنهم على =

كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

وقال ابن عباس<sup>١</sup> رضى الله عنهما: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق<sup>٢</sup> وكان اكثر<sup>٣</sup> من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر وأما عمر وعلى فالى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان علي يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصلي الامام من آخر ايام التشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى؛ وقد تقدم . (١) رواه البيهقي في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق، وأخرج الدارقطني في سننه كما في نصب الراية عن ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وعثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التشريق - انتهى .

(٢) كذا في الأصول وروى ابن ابي شيبة عن وكيع عن شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق، وروى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابي بكر عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التشريق لا يكبر في المغرب - الحديث ( التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ٢١٤ / ٢ ) وروى البيهقي عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ( ج ٣ ص ٣١٤ ) ف

(٣) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلا عن الحافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه وفي ابتدائه وفي انتهائه ولم يثبت في شيء مما اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث؛ وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي و ابن مسعود من صح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر وغيره انتهى . قلت وقد وردت في ذلك المرفوعات ايضا .

كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

ابى طالب رضى الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الامام يكبر فيما لم يجب عليه  
احب الينا من ان يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال اهل المدينة ايضا التكبير في ايام التشريق على الرجال و النساء  
من الأحرار و الممالك و من كان في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها  
[ واجب - <sup>١</sup> ] وإنما [ يأتى - <sup>٢</sup> ] الناس في ذلك بامام<sup>٣</sup> الحاج [ و - <sup>٤</sup> ] بالناس  
[ بمنى - <sup>٥</sup> ] لأنهم اذا رجعوا من منى [ و - <sup>٦</sup> ] انقضى الاحرام [ اتموا بهم  
حتى يكون مثلهم في الحل و أما من لم يكن حاجا فانه لا يأتى بهم الا في  
تكبير ايام التشريق - <sup>٧</sup> ] .

و قال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول اهل المدينة في تركهم التلية  
إذا راحوا<sup>٨</sup> الى عرفة فينبغى لهم إذا راحوا<sup>٩</sup> إلى عرفة ان يكبروا من عند  
أول صلاة تركوا فيها التلية لأن من ترك التلية يكبر في قولهم فينبغى لهم  
ان يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون اول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زده فهو  
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والعبارة فيها هكذا « و انما الناس في ذلك كاما  
الحاج بالناس لأنهم اذا رجعوا من منى انقضى الاحرام » - اهـ .

(٣) و كان في الأصول « كاما الحاج » و في المدونة « بامام الحج » و هو الصواب .

(٤) الواو ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الأصول .

(٧) و في الأصول « دخلوا » .

(٨) و في الأصل « رجعوا ، و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للامام محمد الشيباني  
من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن<sup>١</sup> عمر بن الخطاب  
و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما  
يروى عنهم<sup>٢</sup> انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة  
التي قطعوا التكبير عندها و لم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا<sup>٣</sup>  
الثلاثة في الابتداء و قد اجمعوا جميعا عليه و قد جاء<sup>٤</sup> في ذلك آثار .

### باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل ان  
ينهض [ ينهض -<sup>١</sup> ] على صدور قدميه ان قدر على ذلك و إن كان شيخا  
كثيرا او رجلا بادنا لا يقدر على ان ينهض على صدور قدميه فليعتمد براحتيه  
على الأرض و لينهض عليها .  
و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر  
و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه هاهنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) و في الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله اشارة الى ما تقدم من الآثار في البابين و إلا فلم يذكرها و لا بد من ذكرها  
على دأبه في الكتاب فاذن هي ساقطة من الأصول .

(٥) كذا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد ، و في الهندية  
« ينهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .



## كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : السنة والآثار في هذا ' معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر وقياس .

(١) قلت : روى الترمذى (ص ٣٨ في باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى : حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يختارون ان ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه ، وخالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث ويقال خالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام : قول الترمذى عليه العمل عند اهل العلم يقتضى قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق - اهـ . وأخرجه الديهقى ج ٢ ص ١٢٤ في باب من قال يرجع على صدور قدميه من سنه ثم قال : وحديث مالك بن الحويرث أصح ، ثم قال : وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى - اهـ . وفي الجوهر النقى ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت : وظاهر قوله حديث ابن الحويرث اصح يقتضى صحة حديث ابي هريرة ايضا وأراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لها ، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه : ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك ، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روى انه عليه السلام قال : لا تبادرونى انى بدنت ، وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله حتى لا يتضاد الحديثان ؛ وقد اخرج البخارى حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه : ألا انبشكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه : وصلى صلاة عمرو بن سلة شيخنا ، هذا قال ايوب : وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة والطحوى قال : فرأيت عمرو بن سلة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التى لا يقعد فيها =

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلّة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، قال مالك والأوزاعي والثوري وابو حنيفة وأصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال الثمان بن ابي عيش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الاحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حنيد فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قودا ، وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الاعرابي ثم اسجد حتى تعدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الاولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للتشهد ثم ينهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول « عمير بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصواب « عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن » ، والحديث رواه اليهقي في سننه بهذا الاسناد : عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الأعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيت ركن ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الأعمش لحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يفعل ذلك لحدثت به خيثمة =

ابن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك .  
 اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن الاعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يفعل ذلك .

### باب ' صلاة الكسوف '

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن فقال: رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، لحدث به محمد ابن عبد الله الثقفى فقال: رأيت عبد الرحمن بن ابى لىلى يقوم على صدور قدميه ، لحدث به عطية العوفى فقال: رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله عنهم يقومون على صدور اقدامهم فى الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسل فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما فى ج ٢ ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عتبة عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمقت ابن مسعود فرأيتنه ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى فى اول ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفى الأصول « عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر ، وهو خطأ ، والصواب « عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر ، كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما فى ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان فى اثناء ابواب الجنائز بعد صلاة الخوف فالحقته بأبواب العيدين .

(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وتماه فى البحر قاله فى ج ١ ص ٥٨٩ من رد المحتار =

ركعة وسجدتين في الأولى يطول بها<sup>١</sup> والثانية ركعة وسجدتين كما يصلى في غيرها<sup>٢</sup> من الصلوات وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال اهل المدينة : يقوم الامام فيصلى بالناس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام وهو دون القيام الاول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الاول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في قول ابى حنيفة آثار على ما قال وجاءت في قول اهل المدينة آثار على ما قالوا ، والسنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدتين في كل ركعة وليست<sup>٣</sup> على ركعتين وسجدتين في كل ركعة وكيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات فانما ذلك شيء يتقرب به الى الله تعالى فالصلاة واحدة وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدتان ، فأما<sup>٤</sup> الركعتان في ركعة فهذا امر لم يكن في شيء .

وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب : كسفت الشمس والقمر جميعا عن الغورى ، وقبل : الخسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفما كان فقول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل ولا يلزم ان الكل يكون من الاطالة ، والاطالة والتطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) وكان في الاصل «غيرهما» وهو تصحيف ، والصواب «غيرها» .

(٣) وكان في الاصل «ليس» ، والصواب «ليست» ، لأن الضمير يرجع الى السنة .

(٤) لعل الواو اولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فانما ركعتان» ، و لعل الواو ههنا اولى .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في 'جمعة' ولا في تطوع ولا في فريضة فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطال القيام ثم اطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى من قدمه ركوعاً فيعود<sup>١</sup> فيركع فيرى<sup>٢</sup> ذلك من خلفه فيرى أن ذلك ركعتان وإنما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى<sup>٣</sup> أن الأمر كان .

وقد قال أهل المدينة: لا نرى أن يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياها<sup>٤</sup> فقام قياماً نحواً من سورة البقرة قال: ولو جهر فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفي على ابن عباس ما قرأ<sup>٥</sup> به . وقال محمد بن الحسن<sup>٦</sup>: بلغنا<sup>٧</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

- (١) لفظ «في»، ساقط من الأصول، والصواب إثباته .
- (٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «فيعيد»، وليس بصواب بل هو تصحيف .
- (٣) كذا في الأصل ولعل الواو أولى من الفاء .
- (٤) وكان في الأصول «يرى»، بالفتح، والصواب «نرى»، بصيغة المتكلم .
- (٥) قوله «إياها»، كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه .
- (٦) وكان في الأصول «فقرى به»، وفي المدونة ج ١ ص ١٥١: «لوجهر بشيء» فيها لعرف ما قرأ - انتهى .
- (٧) وقال أبو يوسف يجهر، وعن محمد روايتان كما في الجوهرة رد المختار فلهذا الزام من الإمام محمد - تدبر .

(٨) وصله الطحاوي ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار: حدثنا علي بن شية قال ثنا قيسة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش أن علياً جهر بالقراءة في كسوف =

صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجر بالقراءة .

وقال اهل المدينة : إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى  
 ورفع رأسه ابتداء القراءة بفاتحة الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .  
 قال محمد بن الحسن : فقد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد  
 جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راكعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه  
 وسجوده .

أرأيتم اذا سجد فرفع رأسه من سجده أن يبغي له ان يقرأ فيها بين  
 السجدين فان هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجدين او بين ركوعه  
 وسجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف<sup>١</sup> بين ركعته فلعل رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعته اللتين وصفتهم شيئاً<sup>٢</sup> فان كان قرأ فلا بد  
 من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرت ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علم انه قرأ بين الركعتين  
 وما اعلم انكم ذكرت في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
 وقال محمد<sup>٣</sup> : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي : وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ،  
 ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني للوطأ وكتاب  
 الحج خلافا لما في فيض الباري على صحيح البخاري .

(١) وكان في الأصول « محمد » قطع سقط منها « بن الحسن » . (٢) كذا في الأصول .  
 (٣) تأمل في هذه العبارة ولي فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنى لست على يقين من  
 ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « في الصلاة الكسوف » وهو تصحيف ، وهو =

فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم إن لم يشهدوا مع الإمام صلوا وحدانا .

وقال محمد<sup>٢</sup>: لا يجمع الإمام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= بيان للمستحب أي فعلها بالجماعة إذا وجد امام الجمعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار ، وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو انه لا يقيمها الا الذي يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار: وإن لم يحضر الإمام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحزوا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الإمام محمد فإنه صرح بذلك هنا كما ترى ويظهر من التعليل انه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فافهم . قلت: وقال الإمام السرخسى في مبسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة الا الإمام الذي يصلى بالناس الجمعة والعديد فاما ان يصلى كل فريق في مسجدهم فلا لأنه اقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الإمام صلى الناس فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع اذاؤا فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا وذلك افضل - اهـ؛ فالعلة ما ذكره

الإمام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الإمام محمد عارف بالملل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال أبو حنيفة على دأب الكتاب غرره الناسخ والقرينة على ذلك عندى قوله وكذلك قال اهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا عندنا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن أبي شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب الى الإمام أبي حنيفة انه قال: لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس ولكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله ويدعون وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد<sup>٢</sup> : بلغنا<sup>٣</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا جاء احدكم من هذه الافزاع شيء فافزعوا الى الصلاة فينبغي إذا جاء فزع من

= والامام قائل بالصلاة فيه كما علمت فما قاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالمرء والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة ونصا وللتفصيل موضع آخر ، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جملها ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجّة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان والأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول ، وقول اهل المدينة المذكور فيها وأيضا قوله قال محمد - الخ الأولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - قائل فيه حتى ينجلي لك الأمر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة : فاذا رأيتوها فادعوا الله وصلوا ، ومن حديث ابي موسى الأشعري عند الشيخين : فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره ، وفي البخاري من حديث عائشة : فاذا رأيتوها فافزعوا الى الصلاة ، وفي رواية عنها عندهما : وإذا رأيتوها فكبروا وادعوا وصلوا ، وفي سنن الديهقي عن ابي مسعود : فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة ، وفي البخاري من حديث ابن عباس : فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله ، وفي سنن الديهقي من حديث ابن مسعود : فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة ، وعنه عنه ايضا : فاذا سمعتم هادًا من السماء فافزعوا الى الصلاة .



هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يفزع [ الناس - ' ] الى الصلاة و الدعاء من غير ان يجمعوا<sup>١</sup> بامام .

و قال اهل المدينة : لا نعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس و القمر<sup>٢</sup>.

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم<sup>٣</sup> قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم - " ] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و كان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من ههنا وألحقته بقوله « ان يفزع » قلت : فعمل هذا كان في الأصل بالهامش من تروك الأصل فضل الناسخ مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم و تنبه . ف

(٣) قلت : و في الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالخسوف للقمر و الريح الشديدة و الظلة القوية نهارا و الضوء القوى ليلا و الفزع الغالب و نحو ذلك كآليات الخوفة كالزلازل و الصواعق و الثلج و المطر الشديد و عوم الأمراض و منه الدعاء برفع الطاعون و كل طاعون وباء و لا عكس و تمامه في الاشياء - انتهى .

(٤) و الحديث موصول ليس بمرسل ، و عند البيهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم و الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فصلى بالناس ، فقال : ايها الناس ! ان الشمس و القمر لا يتكسفان لموت احد و لا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اه .  
(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الأصل ، و إنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم نخطب الناس فقال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلّت الشمس .

اخبرنا المبارك بن فضالة [ قال حدثنا الحسن - ٢ ] قال حدثنا ابو بكرة رضى الله عنه قال : كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعا يحمر ثوبه<sup>٢</sup> فدخل<sup>١</sup> المسجد فصلى<sup>٥</sup> ركعتين اطال فيها حتى انجلت<sup>١</sup> وكان

(١) كذا في الأصول « تجلّت » وفي كتاب الآثار « انجلت » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وقد صرح البخارى بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه ( يونس ) موسى عن مبارك عن الحسن قال اخبرني ابو بكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخوف الله بهما عباده - اهـ . وأخرجه الطبراني من رواية ابي الوليد وابن حبان من رواية هدية وقاسم بن اصبح بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري ، والحديث عن الحسن عن ابي بكرة عند الطحاوي والبخارى واليهيقي والمستدرک ؛ وعند البخارى عن يونس عن الحسن عن ابي بكرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانكسفت الشمس الحديث ، والحديث عن الحسن عن ابي بكرة في الحجج والآثار والموطأ وغيرها من الكتب والحسن يخرج الحديث ومداره فلا بد منه .

(٣) في البخارى « يحمر رداءه » زاد النسائي « من العجلة فقام اليه الناس » وفي رواية عند النسائي « يحمر رداءه حتى انتهى الى المسجد وثاب اليه الناس » .

(٤) في البخارى « حتى دخل المسجد فدخلنا » .

(٥) وعند البخارى والنسائي « فصلى بنا » وقد اخرج البخارى والنسائي حديث الحسن عن ابي بكرة في مواضع من ابواب الكسوف بتغير الفاظ يسيرة .

(٦) كذا في الأصول ، وعند البخارى « حتى انجلت الشمس » .

ذلك عند موت ابراهيم، فقال الناس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف بكم ما بكم. و أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحواً من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخارى: وذلك ان ابنا للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له: ابراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العدة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها درمخار، قلت: رجحه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافزاع شيئاً فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المحتار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ فقيه محدث ثقة كما اعترف به الدارقطني في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية قول الزيلعي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأساً ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الأحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشارت اليه من قبل.

(٣) وفي الهندية حتى كشف بكم ما بكم، ولعله حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كتبه فهو من البخارى والنسائي.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الأحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= و كيفيتها مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا و كلها مخرجة في الصحيحين او احد منها او في السنن الأربعة او في المستدرک والدارقطني والطحاوي وسنن البيهقي والجواهر النقي ونصب الراية والدراية والتلخيص الحبير والمحلى لابن حزم و كنز العمال و كتاب الأم و المدونة و نيل الأوطار و الزرقاني و فتح الباري و عمدة القاري و غيرها من كتب الحديث و شروحا و كثير منها صحيح او أصح او حسن فاضطربوا و اضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه ابراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي و أحمد و البخاري والبيهقي و ابن عبد البر و غيرهم و من تبعهم بعد ذلك . المسلك الأول اجمع بين الأحاديث بحملها على تعدد حصول الكسوف و صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وإليه ذهب ائمة و رجحه ابن رشد في بداية المجتهد و ابن حزم في المحلى و غيرهم ، و المسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري نقل صاحب الهدى عن الشافعي و أحمد و البخاري انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض و يجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام وإذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا و الراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة و لا يكتفى في مثل هذا الأمر الاحتمال و التخمين و الظن بل يجب تحقيقه و تدقيقه و تقيقه و أما اصحابنا فقد قالوا : ان صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد و سجدة واحدة و به قال النخعي و الثوري و روى ذلك عن ابي بكرة و ابن مسعود و ابن عمر و عبد الله بن عمرو بن العاص و سمرة بن جندب و قبيصة الحلالي و النعمان بن بشير و عبد الرحمن بن سمرة و عبد الله بن الزبير لحديث ابي بكرة رواه البخاري و النسائي و الطحاوي و الحاكم في المستدرک و البيهقي في سننه و فيه : فصلى بنا ركعتين ، و في رواية عند النسائي : فصلى بهم ركعتين كما تصلون ، و هو عند الطحاوي ايضا ، و في رواية =

= عند النسائي مثل صلاتكم هذه ، وفي المستدرک : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - اهـ . ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والحاكم في المستدرک - وقال : صحيح الاسناد - والطحاوى والبيهقي وفيه : قرأ سورتين وصلى ركعتين ، وفي النسائي : فصلى ركعتين وأربع سجّادات ، وفي المستدرک : وقرأ سورتين في ركعتين ، وظاهر هذين الحديثين ان الركعتين ركوع واحد وقد تكلفوا للجواب عنها يرده الفاظ الحديث عند النسائي وابن حبان وغيرهما مع اخراج اللقط عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التأويل ، ومنها حديث قبيصة الهلالي رواه أبو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن قبيصة الهلالي قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعا يجر ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وقد انجلت فقال : انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة - اهـ . ورواه الحاكم والنسائي وأحمد في مسنده والطحاوى والبيهقي في سننه وما اوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الراية وعمدة القارى والمجهر النقي والطحاوى ، منها حديث النعمان بن بشير رواه الطحاوى وأبو داود والنسائي وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في كسوف الشمس كما تصلون ركعة وسجّتين ، وصرح اهل الحديث بسامع ابي قلابة من النعمان وقال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابة عن النعمان كما في المجهر النقي وعمدة القارى ج ٣ ص ٤٧٠ ، ونحوه قال ابن حزم في المحلى ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوى والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وأخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي ايضا قال : كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام بالناس لم يكبد يركع ثم يركع ثم يكبد يرفع ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، =

= ورواه النسائي ايضا وزاد : من القيام والركوع والجلوس - وساق الحديث ، وأخرجه الترمذي ايضا في الشئائل كما في نصب الراية وشعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي وهو الراوى عنه قبل الاختلاط - تدبر ، وحديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وفيه : ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين كما في عمدة القارى ، ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه ابو داود والنسائي والحاكم وأحمد الحديث بطوله وفيه : فاستقدم فصلى بنا ققام كأطول ما قام بنا فى صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم فعل فى الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على ان صلاة الكسوف ركعتان فى كل ركعة ركوع وسجدة كسائر التطوع ، والبسط فى الطحاوى والجواهر النقي ونصب الراية وعمدة القارى ، وقد روى الطحاوى عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يتكسبان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى يتكشف ، ثم روى عن ابي اسحاق قال : انكسفت الشمس فصلى المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجعات ، ثم قال الطحاوى : فدل ذلك ان ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك - انتهى ، وحديث ابن عباس وعائشة قد تعارض روى بأنه فى كل ركعة ركوعان وسجدة واحدة وروى فى كل ركعة ثلاث ركوعات او أربع ركوعات وكل منها صحيح أو حسن والمتعارض لا يصلح معارضا والقول بأن سوى حديث الركوعين فى كل ركعة وهم او غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو فى الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا يرفع الامان عن صحة الحديث فان كل واحد يقوم ويقول اذا كان خلاف زعمه انه وهم او غلط من الرواة الحفاظ المتقين او نحمل على ما قاله الامام محمد قبله وفى صلاة الأثر كما فى البدائع او يحمل على ما قال ابو منصور : ان اختلاف =

= الروايات خرج مخرج التناسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه او على ما روى الشيخ ابو منصور عن ابي عبد الله البخاري انه قال: ان الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى انه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شيء فيجوز ان تكون الزيادة منه باعتراض تلك الأحوال فن لا يعرفها لا يسمعه الكلام فيها ويحتمل ان يكون فعل ذلك لانه سنة فلما اشكل الامر لم يعدل عن المعتمد الا يتيقن - اه كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد نقل في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الاضمار في تقويم العرب قبل الاسلام للشيخ محمود باشا الفلكي انه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ومنه اتضح ان الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد اكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات ابراهيم عليه السلام، وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض النبهاء من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية اي الى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) او الاثنين (١٣) الموافق ليوم (٧) يونيه سنة (٦٣٢) و (٨) منه فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة امكن التحقق من صحة احد المسلكين اما حمل الروايات على تعدد الوقائع واما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وانا اميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن الا مرة واحدة، فقد علنا من رسالة محمود باشا الفلكي انه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس فيه لصلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

= دالة بسياقتها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاءوا الصلاة لظهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى ، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن حبان في سيرته صلاته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اه ، فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق وصاحب الفيض يقول: السنة الخامسة من الهجرة ، وفي البحر عن المجتبى وقيل: الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بسنة - اه ، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يجدى نفعا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعليه اتم .

(فائدة) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظلم ، ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوما وثلاث يوم اي نحو ثمانية عشر عاما وأحد عشر يوما يحدث سبعون كسوفا منها (٢٩) للقمر و (٤١) للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصرا عليها كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر وأربعة او خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حسابا دقيقا جدا حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله وكسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلي وهو الذي يغطي فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلا ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =



## باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة : لا نرى<sup>١</sup> في الاستسقاء صلاة وكان يرى أن يخرج<sup>٢</sup> الإمام فيدعو وذكر<sup>٣</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صعد المنبر فاستسقى ودعا ولم يذكر أنه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، وإذا تبين هذا فقد ظهر أن بين كسوفين خمسة أشهر قريبة قول قريب من الحقيقة - انتهى .

(١) هذا الباب بعد باب غسل الشهيد في أبواب الجنائز من الأصل فألحقته بأبواب الصلاة على دأب كتب الفقه - فتنبه .

(٢) أي لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى أن الصلاة أيضا جائزة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة وتركها مرة كما في الهداية والأصل فيه أنه دعاء واستغفار لأنه السبب لإرسال الأمطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال في رد المحتار : الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الإسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزيا إلى شرح الطحاوي وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الإسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل - اهـ . وفي شرح المنية الكبير فالحاصل أن الأحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به إثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيها - اهـ . قلت : والظاهر أن المراد به التنبه والاستجاب لقوله في الهداية قلنا : أنه فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة - اهـ . لأن السنة ما واطب عليه والفعل مرة الترك أخرى يفيد التنبه - فأمل انتهى .

(٣) أي إلى الصحراء . (٤) كذا في الأصل ، ولعل الأولى «ويذكر» .

(٥) كذا في الأصل ، ولفظ «فاستسقى» مطبوس في الهندية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد وقرأ فيها ما حضر من القرآن ويحجر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة ويحول رداه حين يستقبلها ويحول الناس اريدتهم اذا حول الامام رداه ويدعون جلوسا لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة ولا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم<sup>١</sup> بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة<sup>٢</sup>

(١) وفي الأصول « هشام بن بشر الواسطي » ، وهو خطأ ، والصواب « هشيم » وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال الستة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي ولاء معاوية رضى الله عنها الكوفة وتوفي سنة تسع وأربعين وهو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب ، ومات النخعي سنة (٩٦) وهو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فتأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولود والموت في هذه السنين ام لا ، وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة وأنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) وقد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، وهذا الاثر صريح في ان ابراهيم صاحبه وخرج معه للاستسقاء فلا بد من تغيير سنة المولود والوفاة وهنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يولد معاوية او غيره الكوفة وآخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حبة الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حبة كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والطم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي وكان<sup>١</sup> اميرا على الكوفة خرج يستسقى و معه ابراهيم النخعي فقام يصلي فرجع ابراهيم<sup>٢</sup> . ولكن قول اهل المدينة الآخر احب اليّنا من قولهم<sup>٣</sup> الأول ومن قول ابراهيم النخعي وأى حنيضة لأنه امر قد جاء فيه الآثار .

= عمدة القارى فيها ج ٣ ص ٢٩٤ فروى ابن ابى شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث راه يصلى - انتهى . فيه المغيرة بن عبد الله الثقفي ولم اجده في الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل ولعله المغيرة بن عبيد الله ( مصفرا ) ابن جبير بن حبة الثقفي كما نقلت أولا من التهذيب الذى يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه زياد كما سبق ولم يذكر الحافظ في ترجمته انه كان امير الكوفة ولم يذكر في ترجمته ابراهيم ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو في هذا المحل عندى - فأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت وأخرج ابن ابى شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث يراه صلى - اهـ ق ( ٢ / ٢١٣ ) من قال لا يصلى فى الاستسقاء . ( ١ ) والواو من « وكان » ساقط من الاصول وإنما زيد لتصحيح العبارة .

( ٢ ) زاد ابن ابى شيبة فى مصنفه حيث يراه يصلى كما فى ص ١٦١ من التعليق الممجد نقلًا عن البناءة للعيني قال رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح .

( ٣ ) هذا موافق لما فى البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع وقال محمد يصلى الامام او نائبه فى الاستسقاء ركعتين بمجاعة كما فى الجمعة - اهـ . وفى الدر المختار وقالوا تفعل كالعبد - اهـ . اى يصلى بهم ركعتين يحجر فيها بالقراءة بلا اذان وإقامة ثم يخطب بعدها قائما على الارض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف حلية ويكبر للزوائد خلاف - اهـ . فى رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كما فى العبد والمشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما فى الحلية قاله ابن عابدين =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو رباح<sup>١</sup> عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه نستسقي<sup>٢</sup> فلم يزد على ان قال : استغفروا ربكم انه كان غفارا<sup>٣</sup> .

= في رد المحتار : فلم من هذا ان في المسألة روايتين عن الامام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فان الامام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ولا يفعل ذلك احد الا الامام - انتهى .

(١) لم اجد في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى للحافظ الدولابي قال العباس : سألت يحيى بن معين عن ابي رباح قال كوفي - اهـ . وهو من شيوخ الامام ابي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجّة في جعل الآبق - اهـ . والآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في عمدة القاري حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن ابي مروان الأسلمي عن ابيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي فزاد على الاستغفار - انتهى . وعيسى بن حفص العدوي شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروي عن عطاء بن ابي مروان فلا يبعد ان يكون هو ابا رباح - والعلم عند الله تعالى . قلت : و أبو رباح بن ابي حبيب الثقفي روى عنه عمر بن ذر فله هو لأن عمر كوفي معاصر سفيان والامام - والله اعلم . ف

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يستقي » وهو تصحيف بسهو الناسخ .

(٣) اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن ابيه عن ابي وجزة السعدي عن ابيه قال خرج عمر رضي الله عنه يستسقي لجعل لا يزيد على الاستغفار قلت : ألا بتكلم لما خرج له ولا اعلم ان الاستسقاء هو الاستغفار فطرنا وعن سعيد ابن عمر والاشعثي أنبا عبث عن مطرف عن الشعبي قال : اصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : وبهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى ' في الاستسقاء صلاة واما نحن فمرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضى الله عنه فصعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت الفيت بمفاتيح السماء التى بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فقيل له ما رأيتك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديج السماء الذى يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من نقول كتب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التى فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن ابى شية لهذا الوجه لم يمز الى ابى حنيفة نقي اصل الصلاة فى كتاب الرد فى مسألة الواحد بعد المائة فى باب هل فى الاستسقاء صلاة وخطبة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عبد الله بن يزيد الأنصارى وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبد الله بن زيد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا تصلي صلاة الاستسقاء فى الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة قط بل صلاة وأستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما فى الكتاب يكفى للرد على ابن ابى شية كما لا يخفى على اولى النهى .

(١) اى مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستغفار كما صرح به ابو بكر الجصاص فى احكام القرآن .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا [ هشام بن - ١ ] اسحاق بن عبد الله ابن كنانة قال حدثني ابي<sup>٢</sup> عن ابن عباس قال: سألته عن الاستسقاء قال: ما شأنك انت<sup>٣</sup> وما شأن هذا؟ قال له: ارسلني<sup>٤</sup> الامير<sup>٥</sup> قال: فما شأنه

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه ، فان الحديث رواه النسائي ج ١ ص ١٥٦ من الانصاري والترمذي ص ٧٣ وابن ماجه ص ٩١ والطحاوي ص ١٩٢ والبيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ من سننه كلهم عن سفيان عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه اسحاق عن ابن عباس به ، ورواه ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والبيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه عن ابن عباس به فسفيان واسماعيل كلاهما يرويه عن هشام بن اسحاق لا عن اسحاق فتنبه . راجع ج ١ ص ٢٣٩ و ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك ان « هشام بن اسحاق » سقط من الاصول لولم يكن في السنن الأربعة والطحاوي والبيهقي وغيرهما .

(٢) يعني اسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرور وزائد لا حاجة اليه والمطف على ما شأنك - تأمل .

(٤) وفي سنن النسائي: ارسلني امير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه ، وفي سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، وفي الترمذي: ارسلني الوليد بن عتبة وهو امير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه ، ومثله في سنن ابي داود وقال: والصواب الوليد بن عتبة بالناء الفوقانية ، وفي الترمذي والطحاوي والبيهقي: ابن عتبة .

(٥) وهو الوليد بن عتبة وكان امير المدينة كما في ابن ماجه و ابي داود والطحاوي والبيهقي .

لم<sup>١</sup> يسألني خراج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا<sup>٢</sup> فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد . قال سفيان : فلا ندرى أصلى قبل أم بعده<sup>٣</sup> .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق<sup>٤</sup> عن عبد الله بن

(١) في الطحاوى فأثبت ابن عباس قتل : انا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال : لا ولكن ارسلك ابن اخيك الوليد وهو أمير المدينة ولو انه ارسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢ ، وفي النسائي : قال : ابن عباس ما منعه ان يسألني ، وعند اليهقي من حديث سفيان قال : من ارسلك ؟ قلت : فلان ، قال : ما منعه ان يأتيني فيسألني - اه .

(٢) زاد النسائي والطحاوى وغيرهما متخضعا متضرعا حتى أتى المصلى ، وزاد اليهقي « متذلا » ؛ والتبذل ترك التزين والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي ، وفي زهر الربى قوله « متبذلا » بثناة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية : التبذل ترك التزين والتهوؤ بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع - اه . ويحتمل ان يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السندى .

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوى قال سفيان قتل للشيخ ( وهو هشام بن اسحاق ) الخطبة قبل الصلاة او بعدها قال لا ادرى اه ، وهكذا عند اليهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه . (٤) وفي الأصول بعد قوله « الثوري » ياض قليل وبعده « قال حدثنا اسحاق » وهو خطأ ، والصواب ما اثبته وأبو اسحاق هو السيعي ، والحديث أخرجه البخارى وغيره ففي البخارى عن ابى نعيم عن زهير بن معاوية عن ابى اسحاق ، وفي اليهقي ورواه الثوري عن ابى اسحاق قال : خطب ثم صلى - اه . وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح البارى روى هذا الحديث قيصه عن الثوري عن ابى اسحاق قال : بعث ابن الزبير الى عبد الله بن يزيد =

يزيد الأنصاري قال: خرج [ يستسقي بالكوفة وقد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر - ' ] فصلى ركعتين قال<sup>٢</sup> ووافقنا زيد<sup>٣</sup> بن ارقم في الاستسقاء<sup>٤</sup>.

اخبرنا<sup>٥</sup> سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

= الخطمي ان استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه - انتهى . وفي سنن البيهقي والطحاوي قال ابو اسحاق وانا معه يومئذ - اهـ . ثبت بهذا ان ما في الاصول ليس بصواب - فنه . (١) هذا هو الصواب ، وفي الاصل « عبد الله بن زيد » بتدقيق الزاى المعجمة على الياه التحتانية وهو غلط ، و « عبد الله بن يزيد الأنصاري » عند البخاري والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، واما زنده من الطحاوي والبيهقي والبخاري وغيرهم ولا بد منه .

(٣) فاعل قال الاول والثاني ابو اسحاق ووجداني يحكم ان القائل في الاول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

(٤) اى والبراء بن عازب كما في البخاري وغيره .

(٥) والحديث رواه زهير بن معاوية والثوري وشعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري والبيهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يمجهر فيهما بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اهـ . وفي الطحاوي « على راحته » مكان « رجله » وهو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به ورواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصلى فاستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين - اهـ . ثم قال البخاري : =



عباد بن تميم عن عمه<sup>١</sup> قال: خرج بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى<sup>٢</sup> وحول رداءه<sup>٣</sup>.

## باب صلاة الخوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الخوف يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم ويكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا فى مكان الذين لم يصلوا معه ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة فيصرف الامام وقد صلى

= ووم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الاذان لان هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى مازن الانصار - انتهى . ورواه مسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم ايضا .

(١) وفى الاصول «عاش بن تميم» وهو خطأ محض والصواب «عباد بن تميم» وكذا هو فى صحيح البخارى ومسلم والسنن الاربعة والطحاوى والبيهقى وغيرهم .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كما عرفت لا صاحب الاذان كما قال ابن عينة فانه وم كما قال البخارى وهو الذى قتل يوم الحرة وعبد الله بن زيد بن عبد ربه الانصارى من بلخارث بن الخزرج المدنى صاحب الاذان قاله فى تأريخه نقله عنه البيهقى فى سننه .

(٣) لم يذكر قوله «بنا» فى صحيح البخارى وغيره وفى زيادة «الى المصلى» .

(٤) وفى حديث الثورى عند البخارى «يستسقى» وفى حديث ابن عينة «فاستسقى» .

(٥) فى هذا كله رد على ابن ابى شيبة فى باب الاستسقاء من كتاب الرد فان ما قال به اصحابه فهو رواية عن ابى حنيفة فنحننا روايات فيه على حسب اختلاف الاحاديث الصلاة مع الجماعة والخطبة وتحويل الرداء والصلاة بدونها والاستغفار والابتهاال الى الله تعالى قطع بدون الصلاة وغيرها .

(٦) كذا فى الاصل وفى الهدية «معهم» بالجمع .

ركعتين<sup>١</sup> ثم تأتي الطائفة الأولى فتصلي الركعة التي بقيت عليهم [ بغير قراءة -<sup>٢</sup> ] وانصرفوا لأنهم قد أدركوا أول الصلاة مع الإمام وتسلم وتقف موقف الطائفة الأخرى [ وتأتي الطائفة الأخرى -<sup>٣</sup> ] فتصلي ركعة بالقراءة لأنهم لم يفتحوا أول الصلاة مع الإمام ثم يسلمون .

وقال أهل المدينة : تصلي طائفة معه وطائفة تجاه العدو فيصلى بالتى معه ركعة ثم يثبت قائماً ويتمون<sup>٤</sup> لأنفسهم ركعة أخرى ثم ينصرفون فيصفون تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم يثبت<sup>٥</sup> جالسا ويتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يستقيم هذا وإنما جعل الإمام ليؤتم به<sup>٦</sup> فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٧</sup> فيما لا اختلاف فيه<sup>٨</sup> فإذا صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل أن يصلها الإمام فلم يأتوا بالإمام فيها لأن من صلى قبل إمامه فلم يأت به إمامه . وإنما الإتيان بالإمام أن<sup>٩</sup> يصل

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ركعة » بالافراد والمثنى هو المنعني كما هو ظاهر من موطأ الإمام محمد .

(٢) ما بين المربعين زيادة من كتاب الآثار ولا بد منه على ما يقتضيه التعليل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من كتاب الآثار والموطأ والهداية والمبسوط وإلا فهي محتملة النظام كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أتوا » .

(٥) كذا في الهنذية ، وكان في الأصل « يثبت بهم » .

(٦) انظر في إجماعه الاستدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) وفي الأصول « فيما الاختلاف » وهو خطأ .

(٨) وكان في الأصل « إنما يصل » ، والصواب « أن يصل » ، وما في الأصل مصحف .

معه او بعده لأن الامام متبوع وليس بتابع .

أرأيتم رجلا صلى مع الامام ركعة في غير خوف ثم بدا له ان يسبق الامام بما بقي من صلاته فصلى قبل امامه أتجزئه صلاته .

أرأيتم اذا قام الامام حين يصلى الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ ام لا يقرأ ؟ فان كان لا يقرأ فأى قول اقبح من هذا انه يقوم لا تالى قرآنا ولا راكعا فان قرأ ففرغ من قراءته كيف يصنع أ يقوم ولا يركع فان ركع لم ينتظر الطائفة التى تجى . وفاتهم الصلاة معه وان انتظرهم بعد فراغه من القراءة قام لا تالى قرآنا ولا راكعا ، فان قالوا : يطيل الامام القراءة حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت ركعة الامام الثانية اطول من الأولى والسنة ان الركعة الأولى اطول من الثانية .

أرأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على اميال من المدينة فصلى بهم الامام الظهر اربعا يصلى بالطائفة الأولى ركعتين أ ينتظر بالركعة الثالثة ؟ حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتى الطائفة الأخرى اذا تكون

(١) يعنى التى لم تجى . بعد . (٢) جزاء لقوله . فان قالوا .

(٣) روى البخارى ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه في باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ومسلم ج ١ ص ١٨٥ في باب القراءة في الظهر والعصر من حديث ابى قتادة واللفظ للبخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ، ورواه ابن ابى شية في مصنفه ولم يقل فيه في الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعنى لم يكن مسافرا .

(٥) وكان في الأصل « الثانية » وهو تصحيف ، والصواب « الثالثة » .

الركعة الثالثة<sup>١</sup> ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من<sup>٢</sup> صلاته كلها .  
 وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزداد في الركعتين الآخرين من  
 القراءة<sup>٣</sup> على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أقرأ الامام بفاتحة الكتاب  
 ثم يقوم لا تالي قرآناً ولا راكماء حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون  
 فيقفون مواضع اصحابهم فيدخلون مع الامام<sup>٤</sup> .

ما يشبه قيام الامام في هذه<sup>٥</sup> المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة  
 قد رووا ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الخوف .

اخبرنا بذلك قبيهم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال: يتقدم  
 الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم ركعة<sup>٦</sup> وتكون طائفة منهم بينه وبين  
 العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين<sup>٧</sup> معه ركعة<sup>٨</sup> استأخروا مكان الذين لم يصلوا  
 ولا يسلمون<sup>٩</sup> ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة<sup>١٠</sup> ثم ينصرف الامام  
 وقد صلى ركعتين<sup>١١</sup> ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الثلاثة » وهو تصحيف .

(٢) حرف « من » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « القرآن » وهو تصحيف « القراءة » .

(٤) اي في الصلاة .

(٥) وكان في الأصول « هذا الموضع » والصواب اما « هذا الموضع » او « هذه المواضع » .

(٦) وفي موطأ الامام محمد « سجدة » مكان « ركعة » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ولذين » وهو بسهو القلم .

(٨) وفي الأصول « ولا يسلموا » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « ولا يسلمون »  
 باثبات النون الاعرابي .

(٩) وفي موطأ الامام محمد « سجديتين » مكان « ركعتين » .

'ركعة ركعة' <sup>١</sup> بعد ان ينصرف الامام <sup>٢</sup> فيكون كل واحدة <sup>٣</sup> من الطائفتين قد صلوا ركعتين <sup>٤</sup> قال <sup>٥</sup> وان <sup>٦</sup> كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجلاً على اقدامهم او ركباناً مستقبلي القبلة او غير مستقبلها <sup>٧</sup> .

قال مالك <sup>٨</sup> قال نافع: لا ارى عبد الله بن عمر الا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك ايضا:

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في صلاة الخوف الا انه لم يذكر فان كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجلاً او ركباناً - الى آخر الحديث، انما ذكر الامام [ والذين معه - <sup>٩</sup> ] كيف يصلون صلاة الخوف .

و اخبرنا ابو حنيفة عن ابن عباس <sup>١٠</sup> كمثل قول ابراهيم فكيف

(١-١) وفي الموطأ « سجدة سجدة » .

(٢-٢) وفي الموطأ « بعد انصراف الامام » .

(٣) وكان في الأصل « واحد » ، والصواب « واحدة » .

(٤) وفي الموطأ « سجدة » .

(٥) اي ابن عمر جرماً ففي ص ١٥٢ من المدونة: مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول: وإن كان خوفاً هو أشد - الحديث .

(٦) وفي الموطأ « فان كان » .

(٧) وفي الأصول « مستقبلي القبلة او على اقدامهم مستقبلها » ، وهو خطأ محض ، راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) وفي الموطأ « قال نافع » .

(٩) زيادة من خارج لاصلاح المعنى وإلا تكون العبارة محذلة وسقط شيء منها كما لا يخفى .

(١٠) سيأتي استاده بعده .

يكون ترك أهل المدينة قول ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم وأخذوا بغيره والذي أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من امر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

وأخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٢</sup> انه قال في صلاة الخوف اذا صلى الامام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الامام وطائفة بازاء العدو فيصلى الامام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الامام من غير ان يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأخرى فيصلون مع الامام الركعة الأخرى ثم ينصرفون من غير ان يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأولى فيصلون ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التى بقيت عليهم وحدانا .

أخبرنا ابو حنيفة<sup>٢</sup> رضى الله عنه قال حدثنا الحارث<sup>٨</sup> بن عبد الرحمن عن

(١) كذا فى الأصول ولفظ «يكون» زائد لا حاجة اليه ولعل الناسخ زاده سهوا وإلا يتكلف لأداء المعنى .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية «والذين» بالجمع وليس بصواب .

(٣) هكذا أخرجه فى كتاب الآثار .

(٤) لفظ «ثم» ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من كتاب الآثار ، وعبارة الهندية هكذا «الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون» وهو خطأ .

(٥) لفظ «الأولى» ساقط من الأصول وزيد من الآثار .

(٦) كذا فى الهندية ، وفى الأصل «يصلون ركعة» وفى كتاب الآثار «حتى يصلوا» .

(٧) كذا فى الأصل وكذا فى الآثار ، وفى الهندية «فيقعون» وهو تصحيف «فيقفون» .

(٨) هو أبو هند الهمداني الدالاني الكوفي ، قال الحافظ فى كنى التهذيب اسمه الحارث =

ابن عباس رضى الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة<sup>١</sup> من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفى<sup>٢</sup> عن ابي اسحاق الهمداني<sup>٣</sup>

= ابن عبد الرحمن روى عن ابي ظبيان الجني وأبي الجلاس وأبي صالح باذام والضحاك ابن مزاحم وعنه ابو حنيفة النعمان بن ثابت ومحمد بن قيس الأسدى وهارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان فى الثقات ؛ اهـ ج ١٢ ص ٢٦٩ . وأخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابي هند ان يزيد بن معاوية او خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها بقول ابن عباس رضى الله عنهما وهو مثل قول ابراهيم النخعي - انتهى ؛ وهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الامام ابو يوسف ، وعندى هذا ليس بصواب فان الامام محمدا يذكره فى هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالعه ، وقد روى عن محمد بن جابر وشعبة والثورى وابن عينة وقيس بن الربيع وهشام بن حسان كلهم شيوخ الامام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجى الحنفى ابو عبد الله النجاشى اصله كوفى وكان اعمى . من رجال ابن ماجه كما فى ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السجى ، والحديث من طريق اسرائيل عن ابي اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه البيهقى فى ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص ببلبرستان وكان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : أنا ، مر اصحابك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو وطائفة منهم خلفك فتكبر ويكبرون جميعا وتركع ويركعون جميعا وترفع ويرفعون جميعا ثم تسجد وتسجد الطائفة التى تليك وتقوم الطائفة الاخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلونك وخر الآخرون سجدا ثم تركع ويركعون جميعا ثم ترفع ويرفعون جميعا وتسجد وتسجد الطائفة التى تليك والطائفة =

عن سليم<sup>١</sup> بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن قاتل العدو ومعنا رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال<sup>٢</sup>: أيكم شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٣</sup> حذيفة: أنا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون<sup>٤</sup> أسلحتهم فقوم طائفة مما يلي العدو وطائفة معك في الصلاة وتأمرهم أن يحمل عليهم العدو أن يتكلموا ويسلوا فتصلي بالذين معك ركعة وتسجد بهم سجدين ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا ويأتون فيصلون معك ركعة وسجدين<sup>٥</sup> ثم يرجعون<sup>٦</sup> إلى مصاف أصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدين

= الأخرى قائمة بازاء العدو فإذا رفعت رأسك من السجود سجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم وتأمر أصحابك أن هاجمهم هيج فقد حل لهم القتال والكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ وهناك سليم بن عبد السلولى إلى آخره ورواه أبو داود والنسائي أيضا في سننهما من وجه آخر وهو عند البيهقي أيضا كما في سننه إلى آخره .  
(١) وفي الأصول « سليمان بن عبيد » وهو خطأ ، وقد عرفت أنه « سليم بن عبد » ، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التسجيل: سليم بن عبدا وابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة وعنه أبو اسحاق السبيعى فقط وثقه ابن حبان وقال: شهد غزوة طبرستان وقال العجلي كوفى ثقة وهم ثلاثة اخوة سليم بن عبد وعمارة بن عبد وزيد بن عبد ثقات سلولىون كوفيون - انتهى .

(٢) أى سعيد بن العاص .

(٣) وفي الأصول « وأيكم شهد » .

(٤) وفي الأصول « قال »

(٥) وفي الأصول « يلبسون ، بدون نون الاعراب .

(٦-٦) وكان في الأصل « ثم يلبسون ويرجعون » وهذا من سهو الناسخ فقلل لفظ =



ويسلون [ فيرجعون الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدتين - ' ]  
ويسلون وقد قضاوا الصلاة .

## باب غسل الميت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى غسل الميت يجرّد ثيابه ويطرح على عورته خرقه ويوضع على تحت ويوضأ وضوءه للصلاة ولا يضمض ولا يستنشق ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يصرح ويبدأ فى ذلك كله بيمينه ثم يغسل عورته من تحت الخرقه ثم يضرع<sup>٢</sup> على شقه الايسر فيغسل<sup>٣</sup> شقه الايمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلى التخت ثم تضجعه<sup>٤</sup> على شقه الايمن وقد امرت<sup>٥</sup> قبل ذلك بماء فاغلى<sup>٦</sup> بسدر فان لم يكن

= « يسلون و » كان من ترك الاصل على الهامش فأدرجه الناسخ هاهنا ظنا منه ان هذا مقام السقوط ولم يعرف مكانه فخط مفهوم المقام ، والصواب « ثم يرجعون » - الخ :  
ومقام « يسلون » يأتى بعد . ف

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، فزدناه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم نزه يكون لطائفة ركعة واحدة وللأخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى .  
وزيدت العبارة من الخارج لتلا يتخلل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب فى الاصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته باب صلاة الخوف فتبه .  
(٣) فى الاصل « ثم يضطجع » - اه .

(٤) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « فيقتل » .

(٥) كذا فى الاصل الا انه بصيغة الغياب ، وفى الهندية « يضطجعه » .

(٦) كذا فى الاصول بصيغة الخطاب من الامر بمعنى الحكم .

(٧) فى البدائع « ان تغليه » - اه ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل الفاء زائدة .

- سدر فخر<sup>١</sup> وإن لم يكن واحد منهما<sup>٢</sup> [ فالماء القراح - ] اجزئ<sup>٣</sup> فتغسل<sup>٤</sup> شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تسند إلى صدرك فتمسح بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شيء مسحه ثم تضعه على شقه الأيسر فتغسل<sup>٥</sup> شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن<sup>٦</sup> الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تنشفه في ثوب وقد امرت بسريره قبل ذلك فاجمر و امرت بأكفانه فاجمرت<sup>٧</sup> وترا ثم تبسط أكفانه بسطا وهو الرداء ثم الازار فوقها ثم تلبسه قيصة ثم تضع الحنوط<sup>٨</sup> في لحية
- (١) السدر شجر النبق والمراد به في باب الجأزة ورقة - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشبه مكان اللبن والحرض بضم الحاء المهملة وسكون الراء الاثنان بضم الهمزة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادران .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منها » وهو تصحيف .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فزيد من البدائع .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « اخرى » وهو تصحيف لا معنى له .
- (٥) وكان في الأصول « فغسل » والصواب « فتغسل » .
- (٦) وكان في الأصول « فيغسل » والصواب « فتغسل » بصيغة الخطاب كما هي من أول الباب على نسق واحد .
- (٧) لفظ « ان » ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٨) وكان في الأصول « فاجمر » وهو تصحيف ، والصواب « فاجمرت » .
- (٩) بفتح الحاء المعطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكرأتهما للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الدر المختار . كما يجعل ذلك في بلدة سورت و اطرافها وهذا كله من الجهالة .

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده<sup>١</sup> ثم تعطف الازار من شقه الأيسر ثم تنه من قبل الأيمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه نارا الى قبره فان ذلك يكره .  
وقال اهل المدينة: ليس لغسل الميت شيء موقت<sup>٢</sup> عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر<sup>٣</sup> .

وقال محمد بن الحسن: سبحان الله العظيم، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبيّنة وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء، قال ذلك عبد الله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والامر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلسة بن كهيل عن ابيه عن ابي الزعراء<sup>٤</sup> عن عبد الله بن مسعود<sup>٥</sup> رضى الله عنه انه قال<sup>٦</sup>: يغسل ثلاثا الوسطى منها بسدر .

(١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل رأسه امداد عن التارخانية - رد المحتار .

(٢) وفي موطأ مالك « موصوف ، مكان « موقت » .

(٣) وكان في الأصول « فليطهر » ، والصواب « فيطهر » كما هو في موطأ مالك .

(٤) بفتح الزاى وسكون العين المهملة بعدها راء مهملة هو عبد الله بن هاني الكندي ابو الزعراء الكبير الكوفي .

(٥) بقی هذا الأثر الواحد في الأصل والباقيّة ذكرها مؤلف الكتاب لكنها سقطت

منه يدل عليه ما قاله الإمام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٤ من الأم والأحاديث فيه كثيرة ثم ذكر أحاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الأصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الإمام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت: اخبرنا ابو حنيفة =

## باب 'غسل المحرم وكفنه وحنوطه

قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل والمرأة وهما محرمان فقد ذهب  
عنهما احرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذي ليس بمحرم من الكفن  
وتغطية الرأس والوجه ولا بأس 'بأن يحنطوه' [الا ان يكونوا محرمين

= عن حماد عن ابراهيم قال : يغسل الميت وترا اثنتين بماء وواحدة بالسدر وهي  
الوسطى ويحمر وترا ولا يكون آخر زاده الى القبر نارا يتبع بها ويكون كفنه  
وترا - انتهى . وأخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٧٦ من رقم ( ٢٧٩ ) بهذا  
الاسناد مطولا انه قال في غسل الميت يجرّد ويوضع على تحت ويحمل على عورته خرقة  
بنحو ما قال ابو حنيفة في الباب وفيه حديث ام عطية انه عليه الصلاة والسلام قال لمن في  
حق ابنته اغسلها ثلاثا او خمسا او سبعا - رواه الجماعة ؛ وحديث أخرجه ابو داود حدثنا  
هدبة بن خالد نا همام نا قتادة عن محمد بن سيرين انه كان يأخذ الفسل عن ام عطية يغسل  
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور - انتهى . وفي نصب الراية قال النووي في الخلاصة  
اسناده على شرط البخاري ومسلم - انتهى . وعن ابي بن كعب رفعه ان الملائكة لما  
مات آدم غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا - الحديث ؛ وسكت عنه  
الحاكم وأخرجه عن الحسن عن عتي بن ضمرة السعدي عنه وقال صحيح الاسناد - انتهى .  
(١) لفظ «باب» ساقط من الأصول ، وعنوانه كان مندرجا بين لفظ «قد» ولفظ  
«ذهب» فلعل هذا كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مقامه فأدرجه بين  
قوله «وهما محرمان فقد» وبين قوله «ذهب عنهما» فأخرج وادرج في مقامه - ف .  
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته باب  
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة والانسب له ان يكون في المناسك .

(٢-٢) كذا في الأصول بضمير المفرد اى المحرم ولعل الصواب «ان يحنطوهما» .

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - ١ [ ٢ ] فإن لم يكونوا محرمين فانا لا نكره لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك<sup>٢</sup> وغيره: لا يغطى رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن: اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد قال: سألت عائشة رضى الله عنها عن المحرم يموت فقالت: انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه لتم صورة المسألة . ف

(٢-٢) وكان في الاصل . فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره . الخ . . والصواب . فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره . الخ . .

(٣) كذا في الاصول، ولفظ «مالك»، لا نظنه ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بمذهب مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قاتل بجواز ذلك؛ وفي المدونة ج ١ ص ١٦٨ وقال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك: وإنما يعمل الرجل مادام حيا فاذا مات فقد انقضى العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تنظية وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعها؛ قلت: نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع: ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اى يغطى رأسه ووجهه وطيب، وقال الشافعي: لا يخمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الآم: اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يمس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصلى عليه ويدفن؛ وقال بعض الناس: اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للميت احرام - انتهى .

اخبرنا اسمعيل بن رافع المدني<sup>١</sup> عن القاسم بن محمد ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم فى طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وغطى رأسه .

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرمًا بالحجّة وخر رأسه<sup>٢</sup> .

اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٣</sup> عن المغيرة<sup>٤</sup> عن ابراهيم<sup>٥</sup> عن عائشة رضى الله عنها فى المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم<sup>٦</sup> .

(١) كذا فى الأصل ، ويجوز فى النسبة الى المدينة المدنى والمدنى كما هو معروف فى قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا فى الأصل وكذا اخرجه فى موطنه ثم قال : وبهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة اذا مات فقد ذهب الاحرام عنه - اه ص ٢٣٧ ؛ وزاد يحيى بن يحيى فى روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا انا حرم لعيناه .

(٣) هو الواسطى .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصول عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما لا تخمروا رأسه ووجهه فهو من وادى البشارات وهى لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل ان يعمل بها وإنما هى من حقائق الغيب وتكون لواحد غير معين فاذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له فى الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادى سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادى بشره بالجنة على بلوى قصيه ومن هذا الوادى لو لا صفة لتركت حمزة تأكله السباع حتى يحشر يوم القيامة من بطونها فانها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكا تشريعيا عاما وأمثالها كثيرة فى الأحاديث والآثار بل فى وقائع =

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الراحين وغيره فهذه خصوصيات لا تعم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يبعث مليا فانه مع انه انقطعت اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم تشريعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خمره ولا تشبهوه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله الا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم علمه الناس يتفنون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما رويناه في المحرم فبقينا - الحديث المطلق الذي رويناه ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به بدليل ما رويناه - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ وأجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقته قتلته فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تغسلوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لأنه علل ذلك بقوله فانه يبعث مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يشب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلبنا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما يطرأها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي الجوهر النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية ابي الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ولفظه : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك ما هنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلبنا ذلك =

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا تنفك الى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا ان الذين ذكروا الوجه لم يشكوا ايضا وساقوا المتن احسن سياقة فروايتهم اولى ان تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في ابواب الكسوف « ان الجاني بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت الذي نقص » فقتضى هذا ان المحرم اذا مات لا يغطى رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه انه يغطى وجهه واما ابو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عديم في حق التكفين كغيره لأن احرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت: اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر ، وفي الموطأ: مالك عن نافع ان ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخر رأسه ووجهه وقال لو لا انا حرم لطيناها قال مالك وإنما يعمل الرجل مادام حيا وإذا مات فقد انقضى العمل - ١٠٥ - وروى ابن ابي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة انه سئل عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ، وحديث ابن عباس ليس بهام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء احرام ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى الى غيره الا بدليل ولو بقي احرامه لطيف به وكلت مناسكه ولأنه امر بفسله بماء وسدر والمحرم لا يتسل بالسدر عند الشافعي حكاه عنه ابن المنذر في الاشراف وقال ابن القصار ويدل على ان الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فانه يعث ملويا ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك - انتهى ٠ وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا ان احرام كل ميت باق وانه يعث يلبي لقننا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الاحرام على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل حكم الاحرام عليه بما علم انه يعث وهو يلبي وهو امر مغيب فلم يصح لنا ان نربط به حكما ظاهرا - انتهى ٠ =



## باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة<sup>١</sup> تيمم و فيه<sup>٢</sup> الشهيد

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يلقي اللصوص فيقتل فى الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما<sup>٣</sup> يصنع بالشهيد ولا يغسل .

= و من ههنا بطل ما قال ابن ابى شيبة فى باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد فى رقم الحادى و الستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه و ذكر ان ابا حنيفة قال يغلى رأسه - اه . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم من الصحابة و هم متقدمون على ابن حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الأوزاعي و محمد و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعى و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين بذلك ، و قد روى ابن ابى شيبة نفسه فى مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس و لا يرد عليها و لما جاء بدمهم ابو حنيفة و قال بذلك صار مدفا للطنن هذا عجب العجائب فاعتبروا يا اولى الافكار ! و ليس فى حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : خمروا وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطنى بطريق عطاء عن ابن عباس الحديث و سنده صالح و حكم ابن القطان بصحته و قال ابن حزم صح عن عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اه . و بالجملة امامنا ليس بمنفرد فى ذلك بل معه جماعة من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما فى اجوبتى عن كتاب الرد و قد آجبت عنه فى سالف الزمان و هى مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المرأة و هى مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و فى هذا الباب حكم الشهيد ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل . . . ) للامام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذى يقتله اللصوص انه يغسل ويكبر عليه .

وقال محمد بن الحسن : وای شهيد افضل من هذا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل الذمة فراودوه عن امله و ماله فأبى ذلك عليهم فضرّبوه<sup>١</sup> بأسيا فمهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما<sup>٢</sup> يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيمّمت صعيدا طيبا من وراء<sup>٣</sup> الثوب فوضع [ الرجل - ° ] الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الأرض ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح بهما وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح كفيها وذراعيها الى المرفقين من تحت كفيها<sup>٤</sup> .

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .

وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة و ليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها وكفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك<sup>٥</sup> الرجل

(١) اخرج النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سننه .

(٢) كذا في الاصل ، و ضمير المفعول ساقط من الهندية و هو من سهو الناسخ .

(٣) وفي الاصول « يصنع به و نحوه ما يصنع » والصواب « به نحو ما » .

(٤) كذا في الاصل و هو الصواب ، وفي الهندية « من ذلك الثوب » و هو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه . ف (٦) تأمل فيه .

(٧) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « و اذا هلك الرجل » .

## كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ....) للإمام محمد الشيباني

وليس معه أحد إلا النساء وليس فيهن امرأته ومن ذوات المحرم من يغسله بممنه<sup>١</sup> ايضاً .

وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء إلا امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسلنه<sup>٢</sup> وهن لا يحل لهن ان ينظرن منه في الحياة<sup>٣</sup> إلا الى الوجه والرأس ونحو ذلك وأما العورة فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلنه في الموت وإنما جاء الأثر (١) كذا في الأصل وكذا في الموطأ .

(٢) وكان في الأصل « ان يغسله » وهو تصحيف « يغسلنه » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منه من الحياة إلا الوجه والرأس - الخ » .

(٤) يشير أنى ما رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر ان اسماء بنت عيسى غسّلت أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت : أنى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا : لا - انتهى . وأخرجه الامام محمد بن طريقه في ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال : وبهذا فأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى - اهـ . وروى البيهقي في سننه من طريق أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول مرسلًا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فأنهما يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء وروى عن سنان بن غرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال ليس لواحد منهما محرماً يتيمان بالصعيد ولا يفسلان - انتهى . وأزواجه صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه في الجنة حكم الزوجية باق وكذا فاطمة زوجة علي في الدنيا والآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي ، فالسبب الذي كان بينهما لم يقطعه الموت » - الجوهر النقي .

كتاب الحجّة ( باب غسل قلاع الطريق و موت الرجل ..... ) للامام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فذلك غسله و قد كانت تنظر في الحياة و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل ' الا انه ينزع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلى على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلى عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف ترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يؤتى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما ' حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ' ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافا ' .

(١) لفظ ' لا يغسل ' ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهنذية ' عليها ' و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرك من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و البيهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوى و المعاصر و الجوهر النقي و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو مولها فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخارى في المغازى من صحيحه : عن عتبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يوما فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت ؛ و تأويل =

كتاب الحجة (باب غسل تطاع الطريق و موت الرجل . . . .) للامام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خضاه و قلنسوته و<sup>١</sup> يحنط و يصل على<sup>٢</sup> و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان والبيهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يردده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث وقد اخرج الحاكم في المستدرك من طريق ابى حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر انه صلى على حمزة رضى الله عنه و اسناده صالح كما لا يخفى و راجع ترجمة ابى حماد الحنفى و اذا تعارض النقي و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند المثبت من زيادة علم ليس عند الثاني كما في الأصول فأخذ آتمتنا بالأحوط المثبت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو هنا في كتاب الحجة و معنى حديث جابر و لم يصل عليهم اى فردا فردا ولكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما اخرجه الطحاوى عن ابى مالك الغفارى و أوله به و عليه منى الزيلعى و المحقق ابن الهمام و من هنا سقط ما الزم ابن ابى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر و ذكر ان ابا حنيفة قال: يصل على الشهيد - اهـ، و هو عمل بالأحاديث و مع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! و قد ترك ابن ابى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤولونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم فالى الله المشتكى، و قد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم احد سبعين مرة و هم يقولون لم يصل عليه و لم يصل صلى الله عليه و سلم على احد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ و عند ابى داود من حديث انس و لم يصل على احد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الآخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا و لم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الاحاديث المختلفة - تأمل .

(١) سقطت « الواو » من الأصل .

(٢) سقط الظرف من الأصل .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ....) للامام محمد الشيباني

اصيب فيها الا ان تكون شفعا [ فان كانت شفعا - ' ] نزع منها ثوب<sup>١</sup> او زيد فيها ثوب<sup>٢</sup> وان رفع من مكانه ذلك فمات بعد ذلك بساعة او اكثر صنع به ما يصنع بالميت في اهله<sup>٣</sup>، وقال ابو حنيفة رحمه الله: نأخذ بهذا الحديث كله [ الا الكفن - ' ] فان شئت فكفنه بوتر وان شئت فكفنه بشفع.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالا: الشهيد اذا مات في مكانه الذي قتل فيه فانه يدفن في ثيابه ودمه غير كتمه<sup>٤</sup> وخفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وان حملوه وبه رمل فأكل او شرب ثم مات فانه يغسل ويكفن ويدفن ويصلى عليه.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز<sup>٥</sup> عن مكحول قال ينزع عن<sup>٦</sup> الشهيد اذا مات في المعركة خاتمه ومنطقه وما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل، وإنما زيد من الهندية . ف

(٢) لفظ «ثوب»، الحرفان منصوبان في الاصول، والصواب رفعهما .

(٣) فهو مرمّت ومن ارتث غسل وصنع به ما يصنع بالموتى وفيه قصة شهادة عمر وعثمان وغيرهما وفيه الاحاديث ايضا .

(٤) كذا في الهندية، وما بين المربعين ساقط من الاصل من قلم الناسخ .

(٥) وفي الاصول «كفيه»، وهو خطأ، والكفة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء التأنيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٦) بالمعجمتين بينهما الف وهو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة ابو عبد الله ويقال ابو العباس الدمشقي نزيل بغداد وكان على بيت المال لابي جعفر من رجال الاربعة ثقة صالح الحديث من خيار الناس مات سنة ثلاث او ست او تسع وخمسين ومائة وكان عابدا فاضلا وجده ربيعة صحابي - كذا في التهذيب .

(٧) وفي الاصول «من» مكان «عن» .

وكته<sup>١</sup> و يصلى عليه<sup>٢</sup> ولا يغسل و ان حملوه و به رمق فاكل او شرب  
فليصنع به ما يصنع بالحى اذا مات .

## [ باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة ]

و قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى و كذلك<sup>٣</sup>  
قال مالك بن انس و قال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار<sup>٤</sup> .

اخبرنا محمد بن ابان عن عبد العزيز بن حكيم<sup>٥</sup> الحضرمي قال : رأيت

(١) وفي الأصول : كيه ، و هو خطأ ، و السكّة بضم الكاف و تشديد الميم بعدها تاء  
التأنيث و هي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) وفي المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : و قال مالك بن انس : لا ترفع الايدي في  
الصلاة على الجنّاز الا في اول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم و حضرته غير مرة يصلى على  
الجنّاز فما رأيت يرفع يديه الا في اول تكبيرة ، قال ابن القاسم : و كان مالك لا يرى  
رفع الايدي في الصلاة على الجنّازة الا في اول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب و ما بعده ساقط من الأصول ، لكن الاثرين الذين  
بعده اخرجهما في باب غسل الميت فبوت قلها مع زيادة مذهب الامامين المعروف  
في كتب مذهبيها و ذكرت ما سقط من قوله و قال محمد - الخ ؛ فنبه .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال و في اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكم  
بدون الياء و لعل الصواب ما في الميزان و هو على وزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى  
عنه الثوري ايضا و انظر هل روى عنه محمد بن ابان ام لا . قلت : عبد العزيز بن عبد الحكيم  
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تأريخه الكبير و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن ابي  
حاتم و روى توثيقه عن ابن معين و ضعفه ابو حاتم قال : روى عن ابن عمر و زيد =

عبد الله بن عمر إذا صلى على الجنّازة رفع يديه في التكبيرة الأولى ولا يرفع في غيرها<sup>١</sup>.

أخبرنا الوليد بن عبد الله بن جميع<sup>٢</sup> قال: رأيت إبراهيم النخعي صلى على ابن أرقم روى عنه أبو عروبة ومعتز بن سليمان والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن فضيل وقال البخاري روى عنه الثوري وإسرائيل كناه زهير أبا يحيى قلت: يمكن أن يروى عنه محمد بن أبان إذا روى عنه إسرائيل والثوري<sup>٣</sup>.

(١) يخالفه ما أخرجه الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر ابن شبة حدثنا يزيد بن هارون أن أبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى على الجنّازة رفع يديه في كل تكبيرة وإذا انصرف سلم - انتهى . قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد ابن هارون موقوفاً وهو الصواب - انتهى . ولم يرو البخاري في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئاً في هذا الباب إلا حديثاً موقوفاً على ابن عمر وحديثاً موقوفاً على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم - انتهى . والموقوف أخرجه البيهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن أديس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنّازة وإذا قام بين الركعتين يرفع يديه في المكتوبة، ويذكر عن أنس ابن مالك أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنّازة، قال الشافعي: وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير مثل ذلك، قال البيهقي: ورويناه عن قيس بن أبي حازم وعطاء ابن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن ومحمد بن سيرين - انتهى . زاد في المدونة القاسم بن محمد وموسى بن نعيم وابن شهاب وريعة ويحيى بن سعيد ومالك في رواية ابن وهب عنه - انتهى . وبهذا يظهر أن أهل المدينة قائلون برفع الأيدي فالأولى في الباب أن يقال، وقال أهل المدينة: يرفع يديه في صلاة الجنّازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي كما في =



الجنّازة فكبر عليها اربعا رفع يديه<sup>١</sup> في [ التكبيرة -<sup>٢</sup> ] الاولى ولم يرفعها<sup>٣</sup> فيما سوى ذلك .

[ وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام : وكذلك<sup>٤</sup> قال اهل المدينة مالك وغيره : وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، وانظر ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الأصول « يده » وهو تصحيف ، والصواب « يديه » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وفي الأصول « لم يرفعها » ، وفي الباب حديث مرفوع اخرجه الترمذى والدارقطنى

والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي ائيسة عن الزهرى

عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى

على الجنّازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى . قال

الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر النقي ذكره

المزى في الأطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق

عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد

وحديث اخرجه الدارقطنى من حديث طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنّازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه

الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قائل برفع الايدي في

كل تكبيرة من صلاة الجنّازة وتعجب منه وقوله هذا اعجب منه كيف نسب اليه القول

الجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتى الجنّازة وقد

فاته الامام ببعض التكبير أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

فيه آثار - ١ - .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جثت وقد فاتك شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [ الامام - ١ ] .

اخبرنا سفيان الثوري قال<sup>٢</sup> عن ابراهيم وحماد عن ابراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الامام ويدخل بتكبيره الامم ويقضي ما فاته اذا فرغ الامام قلت : كيف يقضى في قوله أيتبع بعض ذلك بعضا؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر التقى قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاته بل يدخل اولاً مع الامام ثم يتم ما فاته او يقضيه عملاً بالروايتين وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمساً ، ولهذا قال ابو حنيفة وعمر بن الحسن ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته وهو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فان آثار المسألة في باب الفسل موجودة فلا محالة يقطع من الأصول قول ابى حنيفة وأهل المدينة وقول محمد بن الحسن كما لا يخفى وهذه الأبواب كلها للرد على أهل الحجاز وهذا ظاهر على من طالع كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله والمسألة فيه ولذا زدت له ليكون مناسباً للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) وهنا ياض في الأصول وقد سقط شيخ الثوري من الكتاب ولله ابو هاشم او المغيرة الضبي او منصور بن المعتمر او الاعمش فانهم شيوخ الثوري ومن الرواة عن ابراهيم النخعي ولم اجد الاثر في غير كتاب الحجّة من الجوهر التقى وسنن البيهقي ونصب الراية والدراية والتلخيص والطحاوي والمدونة وكتاب الآثار والموطنين والمحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

من التكبير فاقضه<sup>١</sup> يعني على الجنائز .

## باب<sup>٢</sup> المشي مع الجنائز

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المشي مع الجنائز المشي<sup>٣</sup> خلفها افضل من المشي امامها وان مشى امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها ويكره<sup>٤</sup> ان يتقدمها الراكب .

(١) وفي المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: علي بن زياد عن سفيان عن المغيرة عن الحارث بن يزيد الكلبي قال: اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنائز فلا تكبر واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما ينزلونه بمنزلة الركعة - اهـ ، ففيه سفيان عن المغيرة لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شبة عن ابن المسيب انه كان يقول يني على ما بقي من التكبير على الجنائز . قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن علي بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح وابن ابي سلة ومحمد بن عبد الرحمن مثله - انتهى . وبطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي وهذا علي بن ابي طالب رضي الله عنه ليس هو بصحابي عنده - والعلم عند الله تعالى . قلت: روى ابن ابي شبة عن ابي الاوصى عن مغيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيران على الجنائز فبادر وكبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ ، في الرجل يفوته بعض التكبير على الجنائز يقضيه ام لا فشيخ سفيان الذي سقط هو مغيرة (ق ٢/٢٨٤) من نسخة مكتبة السعيدية . ف

(٢) هذا الباب كان في الاصول بعد باب صلاة الكسوف فالحقته بأبواب الجنائز .

(٣) كان في الاصول «والمشي» بزيادة الواو .

(٤) كذا في الاصل ، وفي الهنذية «فركوه» وهو تصحيف «ويكره» .

و قال اهل المدينة : المني امامها افضل من [ المني - ' ] خلفها . و<sup>١</sup> قال محمد : فكيف يكون المني امامها افضل ؟ قالوا : لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب<sup>٢</sup> الناس امام جنازة زينب بنت جحش ؛ وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون<sup>٣</sup> امام الجنابة<sup>٤</sup> .

قيل لهم : اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا في جنازتها فضرهم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) والواو ساقط من الأصل ، والصواب اثباتها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ والمدونة « يقدم » مكان « يضرب » ، وعليه شرح الزرقاني وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم .

(٤) وفي المدونة والموطأ : مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنابة في جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى .

(٥) زاد في الموطأ والمدونة « والخلفاء كلهم لم جرا ابو بكر وعمر وعثمان وابن عمر » وأخرجه الامام محمد في ص ١٦٧ من الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي امام الجنابة والخلفاء لم جرا وابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش ؛ قال محمد : المني امامها حسن والمني خلفها افضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٦) رواه مالك في الموطأ والمدونة : عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنابة - انتهى ؛ وهذا مرسل . وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقاني .

ليتقدموا حتى لا يزدحموا؛ وبلغنا ان على بن ابي طالب رضى الله عنه سئل عن المشى مع الجنّازة خلفها افضل ام امامها، فقال: المشى خلفها افضل، فقيل: ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امام الجنّازة، فقال على رضى الله عنه: انهما يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها 'ولكنهما يبيّسران' مُبَيَّسَرَانْ ' احبا ان 'يُيَسَّرَا' على الناس' .

(١-١) و كان فى الاصل 'يسيران مسيران' وهو خطأ، فهو إما يسران او يسيران؛ وفى الطحاوى: ولكنهما سهلان يسهلان على الناس؛ وفى رواية اخرى له: انهما يكرهان ان يحرجا على الناس؛ انتهى - راجع سنن البيهقى والجوهر النقي والطحاوى .  
(٢) و كان فى الاصل 'مسيران' .

(٣) بعد لفظ 'ان' . يابض فى الاصل مقدار سطر ونصف سطر .

(٤) يأتى آخر الباب موصولاً، ورواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا الثورى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابرى عن ابيه قال كنت فى جنازة و أبو بكر وعمر يمشيان امامها وعلى يمشى خلفها قلت: لعلى: اراك تمشى خلف الجنّازة وهذان يمشيان امامها، فقال على: لقد علما ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنهما احبا ان ييسرّا على الناس؛ ورواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابرى قال: كنت فى جنازة - الحديث؛ انتهى . ورواه الطحاوى فى ج ١ ص ٢٧٩ والبيهقى فى ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابرى وزائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة ورجال الطحاوى والبيهقى كلهم ثقات وعروة بن الحارث ابو فروة ثقة وسعيد بن عبد الرحمن ثقة و أبو بصير صحابى قال الحافظ فى ج ٣ ص ١٤٧ من الفتح اسناده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع - اهـ . وقال الميشتى فى جمع الزوائد: رجاله ثقات .

وقد بلغنا [عن ابن مسعود - ١] أنه كان يقول: الجنّازة متبوعة وليست بتابعة.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو<sup>٢</sup> عن المشيخة أن عثمان بن عفان قال إن جنّائز المسلمين نور قدّموا نوركم بين أيديكم وامشوا خلفها وإن جنّائز المشركين لا نور لها يمشون امامها ويجعلونها خلفهم يخالفونهم. أخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر<sup>٣</sup> عن أبي ماجدة عن عبد الله بن مسعود قال: سألتنا نينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنّازة فقال: ما دون الحبب إن يك خيرا يتعجل إليه وإن يك شرا فبعدا لأهل النار الجنّازة متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدّمها.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٢) وكان في الأصل «ليس» وهو تصحيف، والصواب «ليست».

(٣) وكان في الأصل «صفوان بن عمر» بدون الواو ولا بد منها، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي من رجال السنة البخاري كما في ج ٤ ص ٢٨ من التهذيب.

(٤) «المشيخة» له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجبير بن نفير وشرح بن عبيد وراشد بن سعد وسليم بن عامر ويزيد بن خمير أبو إدريس السكوني وعبد الله بن بشر الحمصي وعبد الله بن بسر الجبراني وجماعة غيرهم كما في التهذيب.

(٥) وكان في الأصل «يحيى بن الجابر» وهو من سهو الناسح، والجابر لقب «يحيى» وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال المجبر التيمي أبو الحارث الكوفي كان يجبر الأعضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب.

(٦) وهذا الطريق أخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم - نصب الراية.

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد مولى بني هاشم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبزي قال: بينا أنا أمشي مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه خلف الجنّازة وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يمشیان امام الجنّازة قال قتل: ما بال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يمشیان امامها وأنت تمشی خلفها قال: اما انها يعلمان ان المشی خلفها افضل من المشی امامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنها یسيران مُیسران یحبان ان یسرا على الناس .

### [ باب كيف يدخل الميت في القبر - ١ ]

[ قال ٢ ابو حنيفة رضي الله عنه : يدخل الميت من قبل القبلة ولا یسل سلا من قبل الرجلین . وقال ٣ اهل الحجاز : سل الميت سلا من قبل رأسه . وقال محمد بن الحسن : كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال ابو حنيفة آثار كثيرة - ٤ ] .

(١) وكان في الأصل : زيد بن زياد ، وهو خطأ ، والصواب : يزيد بن أبي زياد ، وهو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولاهم الكوفي من رجال السنة الا البخاري كما في ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب .

(٢) هذا الباب ساقط من الأصل لكن آثاره في باب غسل الميت مروية فلذا بوبت عليها ولعل الباب مع قول أبي حنيفة وقول اهل المدينة وقول الامام محمد سقط بسهو الناسخ والقرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعي في ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الام فراجع قوله وقال بعض الناس الى آخره - فتنبه .

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الام للإمام الشافعي ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) زيادة من الخارج للتكيل فابين المربعين زدته ليناسب الآثار المروية في الباب .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد قال قلت لابراهيم النخعي: من اين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن ابي عطاء<sup>١</sup> قال: شهدت محمد ابن الحنفية<sup>٢</sup> صلى على ابن عباس رضى الله عنهما فكبر عليه اربعا و أدخله من قبل القبلة و ضرب عليه فسطاطا ثلاثة ايام .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله<sup>٣</sup> عن ابراهيم النخعي انه قال: خذ الجنائزة من قبل القبلة .

اخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير<sup>٤</sup> بن سعيد النخعي قال قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه: يدخل<sup>٥</sup> الجنائزة من قبل القبلة<sup>٦</sup> .

(١) هو ابو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب .

(٢) والواو ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) هو ابن عروة النخعي ابو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب .

(٤) وكان في الاصل « عمر بن سعيد » وهو تصحيف ، والصواب « عمير » مصغرا .

(٥) وكان في الاصل « يخرج » وهو تحريف ، والصواب « يدخل » ، والجنائزة بفتح

الجيم : الميت - كما في المغرب .

(٦) روى الترمذى في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن

خليفة عن الحجاج بن ارطاة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه

وسلم دخل قبر ابي ليل فاسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحمك الله ان كنت

لاواها تلاءا للقرآن وكبر عليه اربعا ، قال الترمذى: هذا حديث حسن؛ وأخرجه البيهقي

ايضا في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية؛ أخرج ابن ابي شيبة

في مصنفه عن عمير بن سعيد ان عليا كبر على يزيد بن المكفف اربعا وأدخل من قبل =



اخبرنا<sup>١</sup> ابو مالك النخعي<sup>٢</sup> قال حدثنا عثمان بن عمير ابو اليقظان<sup>٣</sup> عن

= القبلة وأخرج ايضا عن ابن الحنفية انه ولى ابن عباس فكبر عليه اربعا وادخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة و عن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة - اهـ . وفي الجوهر النقي وأخرج عبد الرزاق في مصنفه : ادخال علي رضي الله عنه ابن المكف من جهة القبلة ، ثم قال : وبه نأخذ - انتهى . وفي البدائع : انه صلى الله عليه وسلم انما ادخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه وسلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره لزيق الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر ادخاله من قبل القبلة فسل الى قبره سلا لهذه الضرورة ولأن جانب القبلة معظم فكان ادخاله من هذا الجانب اولى وقول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال حدثني من رأى اهل المدينة في الزمن الاول انهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم احدثوا السل لضعف اراضيهم بالقيح فانها كانت سبخة - انتهى ؛ فزمن ابراهيم النخعي زمن الصحابة والتابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث ايضا باب في الكتاب وهو ايضا مذكور في باب الفسل ولا يناسبه فأخرجته منه وألحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان احدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب والثاني عبيد الله بن الأحنس الخزاز ابو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب والمذكور في الكتاب هو الاول .

(٣) وكان في الأصل « عثمان ابو القظان » وهو خطأ ، والحديث بهذا الاسناد رواه البيهقي في ج ٣ ص ٤٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير ابي اليقظان عن زاذان به و رواه وكيع والفريابي وجماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان أبو عمر<sup>١</sup> عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:  
للحد لنا والشق لغيرنا .

## باب ' اقتناء الحصيان

وقال<sup>٢</sup> محمد: لا بأس باقتناء الحصيان ولا بأس<sup>٣</sup> بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أبو عمرو ، بالواو ، والصواب بدون الواو هو أبو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس أيضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عنه به مثله ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضا بهذا الاسناد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب بهذا الوجه ، وحديث جرير بالاسناد المذكور أخرجه ابن ماجه أيضا في سننه ورواه احمد وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال أبو نعيم رواه عن أبي اليقظان سفيان الثوري وعمر بن قيس الملائي وحجاج بن ارطاة وأبو حمزة الثمالي وقيس بن الربيع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند احمد في مسنده عن أبي جناب عن زاذان والتفصيل في نصب الراية وروى أيضا من حديث جابر رضي الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإن جعلت لما يأتي بابا والمسألة مذكورة في آخر ابواب الجنائز ولا ادري وجه ادخال الناسخ اياها في ابواب الجنائز وإنما هي من باب الحظر والاباحة وكتاب الكراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على اهل العرفان واتبعت الأصول في ابقائها في آخر الجنائز - تنبه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قال أبو حنيفة » . ف

(٤) البأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما اذا كانت الحاجة داعية اليه =

ما لم يبلغوا الحنث فإذا بلغوا الحنث لا ينبغي أن يدخلوا على الحرائر ومن مكشوفات' الرأس والبلوغ عندنا إذا بلغ الحصى خمسة عشر سنة' فأتمها لأنه لا يحتمل فيبلغ قبلها فإذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء ومن مكشوفات' الرأس وفصل<sup>٢</sup> واقتناء الواحد والكثير سواء في هذا.

وقال' مالك بن انس اكره اقتناء الحصيان' لأننا لو لا تفتنهم' لم يخصوا

= وفي الدر المختار وكره استخدام الحصى ظاهره الاطلاق وقبل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر - اهـ . وفي رد المحتار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الحصاء، وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الحصيان وملكهم واستخدامهم - اهـ . قال المحوى: لم يظهر لي وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة او مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامه ودخوله على الحرم - تأمل ، ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد ونصه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اهـ فله الحمد - اهـ . وعبرة كتاب الحجة على تحريم الكراهة وعلى عدم الحنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر ، قال الشامي: قيده بالنسب لما قيل ان الحصى لا يحتمل - اهـ : وهو ايضا نص الامام محمد كما في الكتاب .

(١) وكان في الأصل ' مكشوفات ، وهو تصحيف ، والصواب ' مكشوفات ، او ' كاشفات ، - والله اعلم .

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه في الحصى بين أئمتنا الثلاثة والافق غير الحصى مختلف فيه بينهم وعن الامام فيه روايتان - تدبر .

(٣) هكذا في الأصول ، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فانه بالغ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية ' وفي هذا قال ، والصواب ما في الأصل .

(٥-٥) وكان في الأصل ' لأنه لو لا انا تفتنهم ، وهو كما ترى خطأ ، والصواب ' لأننا لو لا تفتنهم ، وما في الأصل من تحريفات الناسخ .

ثم رجع عن هذا بعد ذلك ، وقال : ' لا بأس باقتناء الخصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه .

[ وقال محمد بن الحسن - ' ] فان كان أنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يخصون لأننا نقنتهم<sup>٢</sup> فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ خصيا واحدا

(١) وكان في الأصل « قال » ، والصواب « وقال » فزدت الواو من الخارج اقتضاء .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب ، ولذا زدته بل ما كان في ابتداء المسألة من قوله « وقال محمد » وضعته هاهنا ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « نقتهم » وهو تصحيف ، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء .

(٤) فالحاصل ان الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحريما كما سبق لكن قال الطحاوي في باب انزاع الخير على الخيل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار : الا ترى انه لما نهى عن اخصاء بني آدم كره بذلك اتخاذ الحصان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تخفيفهم على اخصائهم لأن الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل الفسق في اخصائهم ، وقد حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا القواريري قال ثنا عفيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال اتي عمر بن عبد العزيز بنحى فكره ان يبتاعه وقال ما كنت لا عين على الاخصاء فكل شيء في ترك كسبه ترك لبعض اهل المعاصي لمعصيتهم فلا ينبغي كسبه - انتهى . ومثله في باب اخصاء البهائم ج ٢ ص ٣٨٣ من الطحاوي وعلى الدخول اقتصر القهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوي والحديث والعلة يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد - اهـ . وهو ظاهر المتن كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطوري تكلمة البحر وغيرهما من الشروح =

وكان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن انس عما قال لأن المسلمين أكثر مما يخصى من المشركين فان جاز لكل مسلم ان يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك بن انس من ذلك .

= والفناوى فلفل في المسألة روايتين عن أمتنا هذا - والله تعالى اعلم .

(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخضاء ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد اخرج الدارقطني من طريق عمر بن ابي اسمعيل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنخصوا ما ينمى خلق الله . وقد روى الطبراني وابن ابي عدى عن ابن مسعود رضى الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخصى احد من بنى آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

## كتاب الصيام

### باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى قبل ان يصوموا يوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا وخرج بهم امامهم فيصلى بهم العيد وان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا وخرجوا من الغد .

وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى الفطر غير انهم قالوا : [ لا - ] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

وقال محمد بن الحسن : قد جاء فى هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يخرجوا من الغد لعيدهم .

(١) وكان فى الأصل « يرى » وهو تصحيف ، والصواب « رى » .

(٢) وكان فى الأصل « احد وثلاثون يوما » .

(٣) كذا فى الأصل ولعل حرف « من » سقط قبل « ذلك اليوم » - والله اعلم . ف

(٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موجود فى الموطأ .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « من العيد » وهو تصحيف .

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رمطا شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ من آخر النهار ] انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفتروا وقال : اغدوا غدا الى المصلى .

### باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله واسع ان شئت فسم وان شئت فافطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس : ذلك واسع وأحب الى في ذلك الصيام في السفر ان<sup>٢</sup> قوى عليه ، وكذلك رمضان<sup>١</sup> .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوى « من آخر النهار » ، وعند اليهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛ والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطنى والطحاوى واليهقي وابن ابى شيبة فى مصنفه وابن جبان فى صحيحه وابو عروانة فى مسنده والبسط فى نصب الراية والطحاوى والجواهر النقى والتلخيص والدراية وغيرها .

(٢) وفى سنن ابن ماجه : « وان يخرجوا الى عيديم من الغد » ؛ وهو عند الدارقطنى ايضا وقال اسناده حسن وعند ابى داود والنسائي : « وإذا أصبحوا يفتدوا الى المصلى » والحديث صحه اليهقي والنووى وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما فى التلخيص . (٣) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « فى السفر واسع ان قوى عليه - اهـ » وفى المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا فى الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة فى رمضان .

وقال غيره : لا يصوم في السفر فان صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول : « فعدة من أيام أخر » ؛ على وجه الرجعة<sup>١</sup>

أما ان يقول : يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة .

بلغنا<sup>٢</sup> ان حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم في السفر فقال : ان شئت فضم وان شئت فافطر .

(١) هكذا في الأصول ، وأنت تعلم ان العبارة لا تنظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح ما افسده الدهر لهذا تركت الياض ههنا لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها ، ولا بد من قوله « وقال محمد بن الحسن » بعد قوله « على وجه الرجعة » وفي الكتاب بعد قوله : الرجعة اما ان يقول - الى آخره ، وهو قول محمد بن جزماء وليس بمقولة غير مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ ايضا ثم قال : فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قبلنا - اهـ ، والحديث اسنده البخارى ج ١ ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال : ان شئت فضم وان شئت فافطر - انتهى . وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن ابيه ان حمزة الأسلمي - الخ . وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وقح الباري وعمدة القارى فانه مهم ، والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم والدارقطنى والطحاوى والبيهقى ، وعند أبي داود والحاكم ان حمزة قال : يا رسول الله ! انى صاحب ظهر اعاجله أسافر عليه واكرهه وانه ربما صادفنى هذا الشهر يعنى رمضان وأنا اجد القوة واجد انى ان اصوم اهون على من ان أخره فيكون دينا على فقال اى ذلك شئت يا حمزة - انتهى . وفى هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣ من المحلى حيث حمله على صوم التطوع ، وقد رد عليه الحفاظ في ج ١ ص ١٩٥ من التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم انه إنما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله فى =



اخبرنا عباد بن العوام قال ' حدثنا عاصم بن سليمان قال : سألت انس

= رواية عندهما أني اسرد الصوم لكن يتنقض عليه بأن عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي انه سأله عن الفرض وصحها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الاقضاء بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة الى السؤال عن صيام التطوع فانه موكول الى خيار المسلم كما هي وطيرة النواقل - تأمل ولبسط موضع آخر .

( ١ ) هو الكلابي مولا م أبو سهل الواسطي من رجال السنة مات سنة ثلاث او خمس او ست وثمانين مائة وقيل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الاحول ولا يبعد في ان يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الأزدي العنكي أبو معاوية البصري وهو ايضا من رجال السنة وهو الذي روى عن عاصم الاحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين او احدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلمل لفظ عباد تصحف بالعوام ولا عجب فيه فان الكتاب مملو بالتصحيفات والسقطات والتروك والأغلاط ؛ فتأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى ينجلي لك ما خفي على هذا .

( ٢ ) الآثار هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفيان عن عاصم الاحول قال : سألت انس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم افضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : ان افطرت فرخصة وان صمت فالصوم افضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصما يحدث عن انس قال : ان شئت فسم وان شئت فافطر والصوم افضل - انتهى . وسفيان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الامام محمد كما لا يخفى - فتنبه .

كتاب الحجة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت فالصوم افضل . وقال محمد بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت فالصوم افضل .

### باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حیضها نهرا انه لا يستحب [ له - ' ] ان يجامعها وهو في المصر لانها مسلمان مقيمان في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان يقول : يستحب لهما ان يكفيا عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما . وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيها .

وقال محمد بن الحسن : قول ابي حنيفة احسن واشبه بالاثار

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة ، والاثار اخرجها البيهقي في ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى . وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوى وسنن البيهقي وكتب الستة والمستدرک والدارقطنى وكنز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح البارى وعمدة القارى وغيرها من الكتب .

(٢) وكان في الاصول « وقال » .

(٣) وكان في الاصول « انها » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الاصول « في قول ابي حنيفة » بزيادة « في » ، ولعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الاصل « اقول ، مكان « في » - تدبر .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ولقد بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الى اهل العوالي في يوم عاشوراء من لم يطعم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه ، وهذا فيما يروى قبل ان ينزل صيام شهر رمضان فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء ان من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغي ان من قدم من سفره في شهر رمضان ان يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فان الصوم في شهر رمضان اوجب الصومين وأحرى ان يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون اقبح من رجل اصبح مقبياً في اهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجمع نهاراً .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره اذا قدم [ من سفره - <sup>٢</sup> ] مفطراً في رمضان ان يأكل بقية يومه واذا تطهرت الحائض في رمضان ان تأكل بقية يومها .

(١) أخرجه البخارى ومسلم عن سلمة بن الأكوع انه صلى الله عليه وسلم امر رجلاً من اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٦ ؛ وأخرجنا ايضا عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء قالت : ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صديقة عاشوراء الى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، قالت : فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث ؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه ، وأخرجه الطحاوى من حديث هند بن اسماة الأسلمى و من حديث عبد الرحمن بن سلمة الخزاعى عن عمه و من حديث الربيع به نحوه في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار وراجع السنن الأربعة والموطئين وغيرها من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

## باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه

و<sup>١</sup> قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و<sup>٢</sup> انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسيها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم<sup>٣</sup> سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك<sup>٤</sup> .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، و الأولى ، قال مبدون الواو .

(٢) وكان في الأصول ، انه ، بدون الواو ، والصواب اثباته .

(٣) وكان في الأصل ، وان يصم ، وهو من سهو الناسخ ، والصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني لموطأ من صيام المتمتع وج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله ، فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ، الآية اى في الحج يعنى صيام ثلاثة ايام وفيه آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قبل يكره الصوم فيها ان اضغفه عن القيام بحجها كما في شرح اللباب وغيره و راجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، والكراهة تنزيهة كما في فتح القدير .

## كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة أيام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

وفات الصوم وإنما قال الله تعالى « الحج أشهر معلومات » ففسرها المفسرون

(١) أي ذو أشهر معلومات أو الحج في أشهر معلومات والظرفية لا تقتضي الاستيعاب، والحديث بين المراد بذلك وعلى الأول تجوز في إطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما في الكشف أو تجوز في جعل بعض الشهر شهراً فالأشهر على الحقيقة كما في رد المحتار .

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم قال البخاري في ج ١ ص ٢١١ في باب : قول الله تعالى « الحج أشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - اهـ ؛ وصلة الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ؛ وروى البيهقي من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر في ج ٣ ص ٣٢٣ من فتح الباري ؛ وأخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد « ويوم النحر منها » - اهـ ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اهـ ؛ وعن الحاكم رواه البيهقي في المعرفة بسنده ومثله كما في ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية ورواه البيهقي في سننه ج ٤ ص ٣٤٢ من باب يان أشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ في الفتح وحديث ابن عباس أخرجه البيهقي من طريق مفيان عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج أشهر معلومات قال : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ؛ قال البيهقي : وقد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - اهـ ؛ وأخرجه الدارقطني في سننه عن شريك عن أبي إسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزبلي في نصب الراية وعلقه البخاري أيضاً فقال : وعن ابن عباس أشهر الحج التي ذكر الله تعالى شوال وذو القعدة - إلى آخره ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخاري في ص ٢١٤ من صحيحه في باب =

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

[ بأنها - ' ] شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة فهذه ' اشهر الحج و هى

= قول الله عز و جل ذلك لمن يكن اهله حاضرى المسجد الحرام و أشهر الحج التى ذكر الله تعالى فى كتابه شوال و ذو القعدة و ذو الحجة فمن تمتع فى هذه الاشهر فعليه دم او صوم - اه . و فى كونه تعليقا احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح البارى ؛ و فى البخارى و قال : ابو كامل فضيل بن حسين البصرى حدثنا ابو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله و فى آخره القول المذكور - تأمل ؛ و حديث ابن مسعود اخرجه الدارقطى ايضا عن شريك عن ابى اسحاق عن ابى الاحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه ، و رواه ابن ابى شيبه ايضا كذا فى نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ و أخرجه البيهقى ايضا فى ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه فى قوله « الحج اشهر معلومات » قال شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة - انتهى . و حديث ابن الزبير اخرجه البيهقى ايضا عن محمد بن عبيد الله الثقفى عن عبد الله بن الزبير قال : اشهر الحج شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة - انتهى . و أخرجه الدارقطى ايضا فى سننه كما فى نصب الراية . قال البيهقى فى سننه و روى فى ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن عروة بن الزبير عن عمر رضى الله عنه مرسلا - انتهى ؛ و قد روى هذا مرفوعا رواه الطبرانى فى معجمه الاوسط كما فى نصب الراية عن ابى امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : الحج اشهر معلومات شوال و ذو القعدة و ذو الحجة - انتهى . و فى اسناده حصين بن المخارق اتهم بالوضع قاله ابن كثير فى تفسيره نقله عنه فى نصب الراية فراجع هذا والله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه .

(٢) و كان فى الاصل « فهذا » و هو من سهو قلم الناسخ ، و الصواب « فهذه » .

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ايام الحج فاذا فات الصوم في هذه الايام فلا بد من الدم ' قالوا : وهذه الايام يجب في اشهر الحج كما زعمتم ولكنها اذا فاتت قضيت في غيرها وليست بأعظم حرمة من شهر رمضان فان شهر رمضان يفوت فيقضى في غيره .

قيل لهم : ان هذه ليست كشهر رمضان فان ' شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما فات قيل له : اقض ما فات و ان ' المتمتع انما وجب عليه ما استيسر من ' الهدى كما قال الله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد ' فصيام ثلاثة ايام في الحج ' و سبعة اذا رجعت ' »

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم بدل عنه والنص بخسه بوقت الحج - بحر ، فلو لم يقدر على الدم تحلل بالحلقي او التقصير و عليه دمان دم التمتع و دم التحلل قبل او انه - بحر عن الهداية ، و تمامه فيه كذا في رد المختار و لو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلقي بطل صومه - الدر المختار و تفصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المختار .  
(٢) و كان في الاصل « و ان » و الصواب « فان » .

(٣) و كان في الاصل « فان » ، و الصواب « و ان » .

(٤) كذا في الأصل ، و حرف « من » ساقط من الهدية و هو بسهو قلم الناسخ .

(٥) من قوله « فمن تمتع » الى قوله « فمن لم يجد » ساقط من الاصول ولا بد منه كما ترى .

(٦) اى في وقته و لو متفرقة اخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع و الثامن و التاسع و هو مندوب كما عرفت و التابع افضل و ليس بلازم و مثله في السبعة .

(٧) اى فرغتم من افعال الحج لانه سبب الرجوع فذكر المسبب و اريد به السبب مجازا

و انما حملناه على المجاز لفرع يجمع عليه و هو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه

صومها بهذا النص و تمامه في فتح القدير فيعلم من وطنه منى او ما اتخذها موطنها فيصوم

اين شاء بعد مضي ايام التشريق كما يأتي بعده فان الصوم منهى عنه في ايام التشريق عندنا =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

فجعل ' الصوم مكان الهدى فلما ضيع ' موضع الصوم و فاته رجوع الى الكفارة الأولى لأن الكفارة الثانية انما جعلت مكان الأولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الأولى هي الواجبة و صارت ديناً عليه حتى يقضيها لأن الأمرين جميعاً قد صاراً ديناً فصار الأول أولى ان يقضى من الآخر لأن الآخر انما جعل ' لو لم يجد الأول .

و قال اهل المدينة : اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق و هذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن صومها بحديث معروف ' .

= كما هو مشروح في المبسوطات .

( ١ ) و قد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .

( ٢ ) كذا في الاصول من التضييع لازم فالأولى ضائع موضع الصوم - تأمل .

( ٣ ) اى مكان الاول لقول الله عز و جل ' فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ' - الآية .

( ٤ ) روى من حديث علي بن ابي طالب و من حديث سعد بن ابي وقاص و من حديث عائشة و من حديث عبد الله بن حذافة و من حديث ابي هريرة و من حديث نبیة الهذلي و من حديث بشر بن محم و من حديث معمر بن عبد الله العدوي و من حديث ام الفضل و من حديث ام خلدة و من حديث مسعود بن الحكم عن امه و عن جدته و من حديث انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدھا الحافظ الطحاوى ص ٤٢٨ من شرح معانی الآثار و بعضها الدارقطني في سننه و الطبرانی و ابن ابی شیبہ في مصنفه و اسحاق ابن راهويه في مسنده و ابو يعلى و عبد بن حميد كما في نصب الراية و حديث نبیة الهذلي اخرجه مسلم كما في نصب الراية و التلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس رواه ابن حبان و الطبرانی كما في نصب الراية و التلخيص و أخرجه النسائي عن ام مسعود بن الحكم في سننه و روى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم و رواه اصحاب السنن =



كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله سلم بعث غير<sup>١</sup> واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضى الله عنه<sup>٢</sup> ينادى في الناس ايام مني انها ايام اكل و شرب و ذكر الله<sup>٣</sup> يعني ايام مني .

== و ابن حبان و الحاكم من حديث عقبة بن عامر كما في التلخيص . و أخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه و راجع الترمذى قوله و في الباب عن فلان .

(١) منهم على بن ابي طالب و عبد الله بن حذافة و بديل بن ورقاء و شر بن محيم و معمر ابن عبد الله العدوى و حذافة كما في الطحاوى و سنن البيهقي و سنن النسائي و الدارقطني و نصب الراية و التلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحدثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوى عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام مني ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب و ذكر الله - اهـ ؛ و عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام مني فيصيح في الناس ألا لا يصوم من احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادى بذلك ؛ و عن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادى في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوى قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادى ايام مني انها ايام اكل و شرب و بحال فلا صوم فيها يعني ايام التشريق - انتهى . و كذا لفظ «بحال» في حديث علي رضى الله عنه عند الطحاوى ايضا و كذا في حديث ابن عباس ذكر «بحال» عند الطبراني و كذا في حديث ابي هريرة و عبد الله بن حذافة عند الدارقطني و كذا في حديث ام خلدة عند ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه =

## كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع<sup>١</sup> بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضى الله عنه

= وأبي يعلى والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى بلفظ : الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح ؛ انتهى - كما في نصب الراية ، وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وبهال وذكر الله والمناذى بذلك على بن ابي طالب رضى الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فما قال المنذرى في حواشيه من انه ليس في شيء منها « بهال » وهى لفظ غريب - اه ؛ ليس في محله كما لا يخفى ، وقد وقع في الروايات : الأكل والشرب وذكر الله والصلاة والنساء والنكاح والبهال .

(١) اخرجه الطحاوى ايضا حدثنا على قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صبيح ومرزوق ابو عبد الله الشامي قالنا ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد ابن عامر عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى ؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم ص ١٨٥ : اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار ( عن عبد الله بن حذافة ) ( نسائي من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر وعبد الله ابن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى ) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى ؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فحرب له طعاما فقال : كل ، فقال عبد الله : انى صائم ، قال : كل ، أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام ، قال محمد : وهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لثمة ولا تغيرها لما جاء من النهى عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والعامّة من قبلنا وقال مالك بن =

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة ايام يوم الفطر  
ويوم النحر و ايام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم 'عن صومه' لئن جاز للمتمتع ان يصوم ايام التشريق ليجوزن له  
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذى يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك  
في يوم النحر و في يوم الفطر و ايام التشريق و قد جاء في المتمتع بعينه زيادة  
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة ايام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم<sup>١</sup> عن مجاهد و عطاء بن  
ابي رباح و طاوس انهم قالوا في المتمتع اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد  
من دم يهرقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من  
لم يصم التروية و يوما قبله و يوم عرفة فقد فاته الصوم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب  
عن سعيد بن المسيب<sup>٢</sup> ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه و قد تمتع

---

= انس يصومها المتمتع الذى لا يجد الهدى و فاتته الايام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى ؛  
و راجع ص ٢١٧ من باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد و قد روى  
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد  
ابن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن يمتين - الحديث ، وفيه واما الصيامان فصيام يوم الاضحية و يوم الفطر - انتهى .  
(١ - ١) كذا في الاصل ، و لفظ « عن صومه » ساقط من الهندية .

(٢) و كان في الاصول « ليث بن سليمان » و هو تصحيف و تحريف ، و الصواب « ليث  
ابن ابي سليم » .

(٣) قال ابو طالب قلت لاحمد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندنا حجة قد رأى عمر =

كتاب الحجة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للامام محمد الشيباني

فقائه الصوم في المعشر فقال: اهد هديا، فقال: لا اجد، قال: سل في قومك قال: ليس ههنا من قومي من أسأله، قال يا معقيب اعطه ثمن شاة.

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد [ابن ابى عروبة - ١] عن ابى معشر عن ابراهيم انه قال: اذا فات المتمتع الصوم اهراق دما ولو ان يبيع ثوبه او يسأل فيه.

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يغوته صوم ثلاثة ايام في الحج قال: عليه الهدى ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه.

باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو في ما كان من صيام عليه أو تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزئ عنه. وقال اهل المدينة: من اكل أو شرب في رمضان [ساهيا أو ناسيا - ٢]

= وسمع منه و اذا لم يقبل سعيد عن عمر بن قيس، ١٥ - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب. (١) وكان في الأصل «سعيد بن ابى معشر» وهو تحريف، والصواب «سعيد بن ابى معشر» وهو سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر وهو زياد بن كليب - راجع ج ٤ ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٣٨٢ منه وفيها زياد بن كليب ابو معشر الكوفي روى عنه سعيد بن ابى عروبة وهو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ وفيها لم يروه غير سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن ابى عروبة و ابى معشر و ابراهيم النخعي هذا.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «و يشرب» بالواو.

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل ولم يذكر ابن ابى شيبة عنوان الاكل سهوا.

(٤) وكان في الأصل: او ما كان، وفي الهنذية: وما كان، وحرف «في» ساقط من الأصول.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول. و انما زدناه من موطأ الامام مالك.

أو ما كان من صيام<sup>١</sup> واجب [عليه -<sup>٢</sup>] كان<sup>٣</sup> عليه القضاء<sup>٤</sup>.

وقال محمد بن الحسن: كيف قال أهل المدينة هذا القول ما سمعنا أن أحدا يزعم أنه من أكل [أو شرب -<sup>٥</sup>] ناسيا أن عليه القضاء، ولقد جاءت الآثار في ذلك والناس يجمعون<sup>٦</sup> عليها أن من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فأنما ذلك [طعمة -<sup>٧</sup>] اطعمها<sup>٨</sup> الله إياه وسقاه، وأن أهل المدينة ليعلمون أن هذا لا ينبغي أن يؤخذ بالرأى للآثار التي جاءت مما<sup>٩</sup> لا يقدر على رده [أحد -<sup>١٠</sup>].

وقال أبو حنيفة: لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء<sup>١١</sup>.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «من رمضان» وليس بصواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، موجود في موطأ الإمام مالك فزدناه.

(٣) كذا في الأصل، وفي الموطأ «أن عليه».

(٤) كذا في الأصل، وفي موطأ الإمام مالك «قضاء يوم» مكانه.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٦) كذا في الأصل، ولعله «يجمعون» بالميم في صورة اسم الفاعل.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٨) كذا في الأصول «اطعمه الله» نعم إذا كان لفظ «الطعام» أو «الرزق» ساقطا

كان «اطعمه الله» صحيحا، واللفظان وردا في الروايات، وقد ورد في سنن البيهقي «فأنما

اطعمه الله وسقاه» بغير لفظ «الرزق» و«الطعمة».

(٩) كذا في الأصول ولعله «فيهما» وأن كان ما في الأصول أيضا صحيحا.

(١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(١١) في هذا رد بليغ على من تفوه أن الإمام أبا حنيفة يعمل بالرأى والقياس ويترك

الآثار والأخبار.

وقال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يبطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمده ولا يبطله إذا كان بغير عمد؟ قيل لهم: نعم، اتم تروون عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إذا ذرعه التيمم فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء<sup>١</sup> فانما يتبع في هذا الآثار وكذلك<sup>٢</sup> الأول.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابى اسحاق السبيعي عن كرم<sup>٣</sup> عن الحارث عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) وكان في الأصول بين قوله «رمضان» وقوله «إذا تعمده» العبارة الآتية «يجد في صوم من أحب» وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الهامش فأدرجها هاهنا والعبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل. ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التيمم فليس عليه القضاء؛ انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الامام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه التيمم أو يتيمم وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة - انتهى. وقد روى البخاري في تاريخه الكبير وأصحاب السنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه التيمم وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء فليقض ضعفه البخاري وقال ابو عمر: الأصح أنه موقوف على ابى هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين، وقال الترمذي: العمل عند اهل العلم عليه - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١١٣ من شرحه للموطأ.

(٣) أي وكذلك الفرق بين النسيان والتعمد في الأول صومه تام وان أكل أو شرب وفي التعمد وجب القضاء.

(٤) هذا هو الصواب، وكان في الأصول «كرم» وهو خطأ، وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كريم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى ابى اسحاق - قاله ابن عدي وسماه كريم ابن الحارث، وقال سعيد بن منصور: حدثنا ابو الأحوص عن ابى اسحاق عن كريم =

قال: لا يضر فأنما هي طعمة أطعمها الله إياه.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: إذا أكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله إياه، وإذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فقاء وهو صائم فليس عليه القضاء.

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معتمر<sup>٢</sup> عن ابن أبي نجيح<sup>٣</sup> عن مجاهد في

= عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة أطعمها الله إياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٤٨٨ من اللسان وقال ابن عدي: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير أبي إسحاق - وقال البخاري: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير أبي إسحاق ابنه زرارة أيضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التلخيص «كريم» بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن أبيه والحارث الأعور وعنه ابنه زرارة وأبو إسحاق الهمداني - قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره أبو العرب في الضعفاء - انتهى. فحصل من كله أنه «كريم» بن الحارث لا «كريم»، وإن الأثر رواه بهذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان واللسان، وقد رواه أبو إسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولم يرواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن أبي معاوية عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: إذا أكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله إياه وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «أطعمه»، والصواب «أطعمها» - راجع سنن البيهقي. ف

(٢) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الله» من الهندية. (٣) هو ابن سليمان التيمي.

(٤) وكان في الأصول «ابن نجيح»، والصواب «ابن أبي نجيح».

كتاب الحجة . ( باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه ) للإمام محمد الشيباني

الصائم يجامع ناسيا ليس عليه شيء .

اخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اذا اكل احدكم او شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان او غير رمضان فان الله اطعمه وسقاه فليمض في صومه .

### باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه

قال ابو حنيفة في من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ ساهيا او - <sup>١</sup> ] ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

(١) هكذا في المنقولة من الأصل وفي الهندية مرسلا ولم اجده من حديث الحسن في نصب الراية والدراية والسنن الأربعة وسنن البيهقي والطحاوي والموطئين والمدونة والامم والتلخيص وكنز العمال الا ان الحديث معروف من حديث ابي هريرة: من نسي وهو صائم فأكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ، متفق عليه من حديث ابي هريرة ولابن جابر والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الأوسط: اذا اكل الصائم ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ولها والدارقطني من انظر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري وهو ثقة وتعقب ذلك برواية ابي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي وفي الباب عن ام اسحاق الثنوية في مسند احمد كذا في ص ١٩١ من التلخيص وتنصه في ص ١٧٣ من الدراية وبسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب الراية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدته لكونه في الموطأ والمعنى « من غير عذر السهو والنسيان ف عليه قضاء ذلك اليوم وإلا فالأكل نسيانا لا يفسد الصوم ، كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب « تلك » مكان « ذلك » - تدبر .



وقال اهل المدينة : ان اكل [ ساهيا او - ' ] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [ عليه - ' ] ولتيم صيام يومه<sup>٢</sup> ذلك الذى اكل فيه او شرب ناسيا<sup>١</sup> فهو<sup>٣</sup> متطوع ولا يفطر<sup>٤</sup>. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل<sup>٥</sup> لامر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن : انما رخص في هذا للناسى شيء خاصته<sup>٦</sup> فاما من اتى ذلك على ذكر منه فان كان في<sup>٧</sup> عذر فهو مفطر ولو كان كذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وإنما زدته من الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من الموطأ وفيه « فليس عليه القضاء » .

(٣) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « ولتيم يومه الذى اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اهـ » .

(٤) كذا في الاصل ، وليس هذا في الموطأ كما عرفت .

(٥) وفي الموطأ « وهو ، بالواو » .

(٦) وفي الموطأ « ولا يفطره » باظهار ضمير المفعول ، وأنت تعلم ان ما قال الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر .

(٧) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اهـ » وليس فيه « وإن كان غير ناس » .

(٨) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « إنما رخص في الناسى شيء خاصه - اهـ » وهو عندى الأرجح ، قوله « شيء » في الاصل زائد لا معنى له بخلاف الهنذية - تأمل ، والاولى عندى اسقاط لفظ « شيء » من الكتاب .

(٩) كذا في الاصول والاولى « من عذر » .

كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم ) للامام محمد الشيبانى .  
 مفطرا ناسيا<sup>١</sup> عليه القضاء ولكنه يقول<sup>٢</sup>: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له  
 صيامه وانما من افطر لمرض او<sup>٣</sup> عذر فقد صار مفطرا ولا يقال له : اتم  
 صيامك كما قيل<sup>٤</sup> له فى النسيان ، فلذلك<sup>٥</sup> امرناه بالقضاء وقد فرق اهل المدينة  
 بين الناسى بأن يتم فى التطوع<sup>٦</sup> والمفطر من العذر فأمروه فى النسيان بأن<sup>٧</sup>  
 يصوم يومه ذلك ولا يفطره وجعلوه فى الافطار من العذر مفطرا فلذلك<sup>٨</sup>  
 اختلفنا فى هذا وفى الواجب .

### باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير<sup>١٠</sup> الذى لا يقدر على الصوم للكبير  
 يأنى عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من خنطة  
 (١) كذا فى الاصل وتأمل فيه لعله زائد .

(٢) كذا فى الاصول ، ولعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة وظنى ان الصواب « لكننا  
 نقول » - والله أعلم .

(٣) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « وعذر » بالواو .

(٤) وكان فى الاصول « كما قال » ، والصواب « كما قيل » .

(٥) وكان فى الاصول « فكذلك » ، والصواب « فلذلك » .

(٦) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « المتطوع » ، وليس بصواب .

(٧) لفظ « بأن » ساقط من الاصل ، وانما زدناه من الهندية .

(٨) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « فكذلك » وهو تصحيف .

(٩) فى آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد  
 عن ابراهيم انه قال فى الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع  
 من خنطة - اهـ .

(١٠) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « لا كبير » وهو تصحيف .

## كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم ) للامام محمد الشيباني

او صاعاً من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى الفداء واجبا على الناس<sup>١</sup> وأحب إلينا ان يقضيه<sup>٢</sup> من قوى عليه فمن فدى<sup>٣</sup> فانما يطعم مكان كل يوم مدا [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى في كتابه " و على الذين يطيقونه " ففسرها عبد الله بن عباس : يطوقونه<sup>٤</sup> فدية طعام مسكين وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى في كتابه في اطعام اليمين " اطعام عشرة مساكين " أفليس يطعم كل مسكين نصف<sup>٥</sup> صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغي<sup>٦</sup> ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفي الأصول « صاع » بالرفع ، والصواب « صاعا » بالنصب .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبرة موطأ مالك هكذا « قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا وأحب الى ان يفعله اذا كان قويا - اهـ » ، ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا ينبغي .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ان يفعله اذا كان قويا » كما عرفت .

(٤) وفي الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الأصول .

(٦) وكان في الأصل « يطوقون » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بنصف صاع » والصواب ما في الأصل . ف

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فكذلك ينبغي ان يكون هذا ينبغي » وهذه العبارة

لا تستقيم . ف

بر او صاعاً من تمر او شعير .

## باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة<sup>٢</sup> رضى الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها الصوم في شهر رمضان فلتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وانما هذا مرض<sup>٣</sup> من الامراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة : اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر وتطعم<sup>٤</sup> مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ]

(١) و كان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعاً » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن » مكان قوله « قال ابو حنيفة » وهو تحريف فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان محمدا رحمه الله يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من نفسه ما يدخل عليهم ردا وقدحا والزاما واستلالا كما لا يخفى على من طالعه وعلم آدابه في الكتاب والعلم عند العليم العلامة .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تبيح عدم الصوم عندنا تسع : جبل وارضاع واكره وسفر ومرض وجهاد وجوع وعطش وكبر ، والتفصيل في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الفقه ؛ وقد روى الديلمي عن انس مرفوعا كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كنز العمال ستة فقطون في شهر رمضان : المسافرين والمريض والحمل اذا خافت ان تضع ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد على ولدها والشيخ الفاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو تركها مات - انتهى ؛ وهو الاولى بالعمل من قياس القانس واجتهاد المجتهد - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « وتطعم » لكن في الموطأ « وتطعم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦ من الزرقاني وهو الاولى ليكون مطابقا لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحجّة ( باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر ) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك ' لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : اذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلائى شئ تطعم ' انما قال الله تعالى " فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر " ولم يذكر مع ذلك صدقة . فاذا عدتموه مرضا من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ: قال مالك: وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر » ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول « فلائى شئ تطعم » والصواب عندى « فلائى شئ تطعم » كما يقتضى السياق .

(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بفطر رمضان على مريض

امتى و مسافرها - اهـ كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابى يوسف من ص ١٧٩

رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى

الحامل و المرضع اذا خافتا على انفسهما و اولادهما افطرتا و قضتا - انتهى ؛ وفى ج ١

ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة و الصوم عن المسافر و عن المرضع و الحبل -

رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طرقة فى ج ٤

ص ٢٣١ من سننه و تكلم عليه المحقق ابن التركائى فى باب صلاة المسافر و قال فى ص ٢٣٠

من الجوهر التقي ظاهر الحديث انه لا فدية عليها و لانهما يرجى لهما القضاء فأشبهها المسافر

و ايضا فقي وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشئ كقوله تعالى :

« فدية من صيام - الآية » ولهذا اوجب بعض السلف الفدية و لم يوجب القضاء و ايضا

ايحاجها مخالف لظاهر قوله تعالى « و على الذين يطيقونه فدية » و هما غير مرادين بهذه =

## باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه

قال أبو حنيفة: من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه وهو قوی على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الأول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع ' القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فطر فيه أمر ان يقضى عنه ما فطر من الشهر الأول بصدقة يطعم' عن كل يوم مسكينا نصف صاع من براو صاع من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة: من كان عليه صيام من رمضان وفطر فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية « وان تصوموا خير لكم » يدل على ذلك لأنها ان خافنا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والا تعين صومهما ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدي الروایتين عنه عليها الكفارة - انتهى .

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح ، ووقع في الهندية « مم » وهو خطأ .
- (٢) فعل مجهول ونصف صاع مرفوع وكذا قوله « او صاع من شعير - الخ » وقبل الظاهر « او صاعا من شعير او تمر » - تأمل ما هو الأرجح وما في الحوض هو في الأصل .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ففطر » بالفاء ، وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول : من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوی على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة و عليه مع ذلك القضاء - انتهى ؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فطر فيه - تدبر .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان ) للإمام محمد الشيباني

قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى<sup>١</sup> مكان كل يوم [مسكيناً-<sup>٢</sup>]  
مدا من حنطة وكان عليه القضاء<sup>٣</sup>. قالوا: وإنما اطعم عن هذا الذي فرط  
[فيه-<sup>٤</sup>] اذا غشبه رمضان [آخر-<sup>٥</sup>] لأنه يخاف عليه الموت قبل  
ان يقضيه.

وقال محمد بن الحسن: لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر  
الداخل عليه ما يطله<sup>٦</sup>. ولئن كان لا يجب عليه فينبغي ان<sup>٧</sup> ما يؤمر بذلك  
الا ان يقول قاتل استحب ذلك له من غير امر واجب عليه. فهذا ما امر به  
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به.

أرايتم رجلاً افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صح بعد ذلك  
فلم يستطع الصوم أأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذي دخل  
عليه شهر رمضان من قابل لأنه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم  
مق زعموا ان ذلك يجب<sup>٨</sup> عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر<sup>٩</sup> انه

(١) وفي الهندية «فدا» وهو خطأ، وفي الموطأ «فانه يطعم».

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زيد من الموطأ.

(٣) أي مع ذلك القضاء كما في الموطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٥) تأمل في العبارة والشرط والجزاء حتى فصل الى المراد.

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب «انه» و«ما» نافية ويمكن انه تصحيف ويكون  
في الأصل «ان لا يؤمر» فصنف بذلك وهو الأرجح عندي - تأمل.

(٧) كذا في الأصل وهو الصحيح وقيل الظاهر «لم يجب».

(٨) وكان في الأصول «مسافر» وهو خطأ.

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه) للإمام محمد الشيباني  
 ينبغي لكم ان تأمروه ان يتصدق عن كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام قضى  
 وما بين هذا وبين الذى فرط فى الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل  
 عليه شهر رمضان آخر فرق<sup>٢</sup>.

### باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة: اكره<sup>٢</sup> ان يصوم اليوم الذى شك فيه من<sup>١</sup> شعبان  
 اذا نوى [به -<sup>٢</sup>] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد  
 اساء فان جاء اليه<sup>٣</sup> بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى  
 بصيامه تطوعا بأسا.

(١) كذا فى الأصل وهو الصحيح، وفى الهنذية «على كل» وهو خطأ.

(٢) وكان فى الأصول «قام» وهو تصحيف، والصواب «اقام».

(٣) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال: حدثنا يوسف عن ابيه عن  
 ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الذى يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم  
 الذى دخل ثم يقضى الذى كان عليه وليس عليه شيء - انتهى.

(٤) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن  
 ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذى يشك فيه - انتهى.

(٥) كذا فى الأصل وهو الصواب، وفى الهنذية «كره» وهو تحريف.

(٦) اى «انه من شعبان» كما فى ص ١٤٨ من الزرقانى.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٨) كذا فى الأصل، ولعل الاولى «جاءت»، وفى الموطأ «جاء الثبت» وهو الاولى  
 وكذا فيما بعده.



وقال اهل المدينة: يكره ان يصوم<sup>١</sup> [ اليوم الذى يشك فيه من شعبان -<sup>٢</sup> ]  
 فتنوى به شهر رمضان<sup>٣</sup> ونرى<sup>٤</sup> ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء اليته<sup>٥</sup>  
 انه<sup>٦</sup> من شهر رمضان القضاء وما نرى<sup>٧</sup> بصيامه تطوعا بأسا .

وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم انه من  
 شهر رمضان أليس قد صام يوما من شهر رمضان فكيف يقضيه انما يكره<sup>٨</sup>

(١) وفى الموطأ « يصام » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٣-٣) وفى الموطأ « اذا نوى به صيام رمضان » .

(٤) وفى الموطأ « ويرون » ولعل لفظ « قالوا » قبل « نرى » سقط من الاصل .

(٥) وفى الموطأ « التبت » .

(٦) وفى الموطأ « انه من رمضان ان عليه قضاء » .

(٧) وفى الموطأ « ولا يرون » .

(٨) حاصل ما ذكره قههاؤنا فى صيام يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان  
 كان مكروها كراهة تحريم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا فى مدة صومهم  
 وعليه حمل النهى عن التقدم بصوم يوم او يومين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء  
 عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا غير مضمون بالافساد  
 لأنه فى معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التى  
 مرجعها خلاف الأولى لأن النهى عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة  
 النهى المحول على رمضان وان ظهر انه من رمضان اجزاء لوجود اصل النية ان كان  
 مقيا بالاتفاق وان كان مسافرا فعلى الصحيح لما عرفت وان ظهر انه من شعبان فقد  
 قبل يكون تطوعا لأنه منهى عنه فلا يتأدى به الواجب وقبل اجزاء عن الذى نواه وهو  
 الأصح لما تقدم من ان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه ) للإمام محمد الشيباني

له ان يتقدم الناس بصيامه فاما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه ذلك ولكنه آثم بدوئه<sup>٢</sup> يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير شهر رمضان .

أرأيتم رجلا اجصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه  
أليس ينبغي [ له -<sup>٢</sup> ] ان يصوم ؟ قالوا : بلى ؛ قلنا لهم : فان سمع مقالته رجل

= بكل صوم وان جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كرامته وانما الخلاف في استحبابه  
ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان يتطرو ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوي  
الصوم ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال قد اختلفوا فيه قليل :  
الافضل صومه وقيل فطره وعانهم على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا  
ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار بعد الانتظار نغيا للثمة - كذا في عقود  
الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكان في العقود « لا ينبغي للقضاة والمفتين ،  
وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الأصل راجع رد المختار ج ٢ ص ١٣٦ . ف  
(١) هكذا في الأصل ولعله « رمضان » يعني « يتقدم رمضان بصيام يوم او يومين » كما  
ورد في الحديث من حديث ابي هريرة : لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل  
كان يصوم صوما فليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهندية ، وفي الأصل « ثم يؤديه » ولم انهم معناه ولم يحصل لفهمي القاصر  
حاصل العبارة ومعناها وما في الأصل ايضا : لا يلثم بالمقام ولا يثنى من جوع فهل  
من حراس او سمح مواس يخرجني من قتاد الوهاد ويطلني على ما خفي على من محبة  
الالفاظ والمعنى المراد ؛ قلت : وهو تحريف ولعل الصواب « يديه يوما اقرب الى » .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني  
آخر فأخذ بقوله وخالف الإمام فصام ثم جاء البيهقي أنه من شهر رمضان  
أيجزى الذي رآه ولا يجزى الآخر وقد صام يوما واحدا. هذا كله يجزى  
إلا أنه يكره أن يتقدم الشهر<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت».

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاما» بالثنية واطن أنه كان هكذا في الأصل  
فصحف - والله اعلم.

(٣) روى الإمام أبو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان؛  
أخرجه أبو محمد البخاري في مسنده من طريق محمد بن المغيرة عن الحكم بن أيوب عن  
زفر عن أبي حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود  
الجواهر؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعي عليه بكونه  
غريبا جدا لا يخرج عن كونه حديثا فإن هذا كله حسب عليهما - تدبر، وحديث «من  
صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم» أخرجه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم عن أبي خالد  
الأحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن أبي اسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار  
في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتحنى بعض القوم فقال عمار به؛ قال الترمذي  
حديث حسن صحيح؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: حديث  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ ورواه الدارقطني في سننه وقال: حديث صحيح  
ورواه كلهم ثقات؛ وقال ابن عبد البر: هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك  
وذكره البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال: صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ  
ووم القاضى شمس الدين في الغاية فزاه البخاري ومسلم، ومسلم لم يروه والبخاري إنما  
ذكره تعليقا وذكر أنه قد سبط ابن الجوزي في ذلك - كذا في ج ١ ص ٤٤٢ من نصب  
الراية وله شاهد تقدم كما في ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البزار أيضا عن أبي هريرة =

## باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال ابو حنيفة: لا ارى بصيام يوم الجمعة بأسا فان تحراه رجل وصامه تطوعا مفردا فلا بأس به . وقال اهل المدينة مثل ذلك .

= ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة ايام من السنة : يوم الاضحي ويوم الفطر و ايام التشريق واليوم الذى يشك فيه من رمضان واسناده ضعيف وروى احمد بن عمر الوكيعى عن وكيع عن الثورى عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار وتابعه احمد بن عاصم والطبرانى عن وكيع ورواه اسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس وكذا قال يحيى القطان عن الثورى - انتهى . ونحوه فى ج ١ ص ١٩٢ من التلخيص قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يحتفون فى ذلك وزعم ابو القاسم الجوهري انه موقوف ورد عليه - انتهى ؛ وفى ج ٢ ص ١١٨ من الزرقانى وجمع الحفاظ بأنه موقوف لفظا مرفوع حكما - انتهى .

(١) لما روى الترمذى من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة - اهـ ، قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ؛ ورواه النسائى ايضا وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم ؛ ولما اخرج ابن ابى شيبه فى مصنفه حديثا حفص حديثا ليث عن عمير بن ابى عمير عن ابن عمر قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطرا يوم الجمعة قط ؛ ولما اخرجه ايضا عن حفص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : ما رأيته مفطرا يوم الجمعة قط - اهـ ؛ وراجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القارى فان العنى قد بسط فى المسألة والحديث : من صام يوم الجمعة كتب له عشرة ايام غرر زهر من ايام الآخرة لا تشاكلهن ايام الدنيا - نقله الزرقانى فى ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ وقال فى الدر المختار والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو مفردا - اهـ ؛ صرح به =

وقال اهل المدينة : يكره صيام الستة الايام بعد الفطر من شهر رمضان .  
وقال مالك بن انس : ما رأيت احدا من اهل ' الفقه و العلم ' يصومها  
ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف ، وان اهل العلم يكرهون ويخافون بدعته  
وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء ' و المجاعة لو رأوا في ذلك رخصة  
عند اهل العلم ورأوهم يفعلون ' ذلك .

= في النهر وكذا في البحر قال : ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخنيس  
و كره الكل بعضهم - اه ؛ ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن في  
صومها تشبه بغير اهل القبلة ، فافى الاشياء وتبعه في نور الايضاح من كراهة افراده  
بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابن حنيفة ومحمد ؛ لما روى  
عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر - اه ؛ و ظاهر الاستشهاد بالآثر ان المراد  
بلا بأس الاستحباب ، وفي التجنيس قال ابو يوسف : جاء حديث في كراهته الا ان يصوم  
قبلة وبعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه ؛ قال ( ط ) قلت : ثبت بالسنة  
طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف  
فلعله اذا صام ضعف عن فعلها - قاله الشامي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المختار ؛ وما ذكره  
صاحب فيض الباري ( ج ٣ ص ١٧٥ ) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار  
وهو مرجوح ؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول : لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن  
يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن ؛ اه - موطأ مالك .  
(١) وفي الموطأ « من اهل العلم والفقه » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « العلوم » مكان « العلم » وهو تصحيف .  
(٣) وفي الموطأ « ولم يبلغني » .

(٤) كذا في الأصول « اهل الجفاء والمجاعة » وفي موطأ مالك « اهل الجهالة والجفاء » .

(٥) وفي الموطأ « يعملون ذلك » وأنت تعلم ان قول الامام ابن حنيفة وقول الامام =

= محمد مجيباً عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالفصل ناقص وقد ورد الحديث باستجاب ذلك من حديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً من صام رمضان واتبه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبخاري وعنه عن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبخاري وعنه عن أبي هريرة رواه البخاري وعنه عن أبيه طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير أيضاً عن سهيل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المثني بن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار ونذب فريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاوي اه؛ قال صاحب الهداية في التجنيس: ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من ان بعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنسائي والآل زال ذلك المعنى - اه؛ ومثله في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للحصام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفي يوم الفطر مغرقاً بينهم وبين رمضان - اه؛ وفيها أيضاً عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع - اه؛ وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اه؛ وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبان وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وانه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه =

= وأنه صحح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فانهم قاله الشامي في ج ٢ ص ١٢٩ من رد المحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من قول الامام وجواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولاً . اهـ . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الأعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام انني يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر للستة كلها - اهـ ( ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦ ) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقته مع ان المحدثين رويوه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الغزوة ومات فيها وعن جابر وثوبان و ابي هريرة ولم يعلم بما رويوه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالاحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعا وعن ابي يوسف كراهته متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا - اهـ ؛ وفي كتاب الصوم من خزانة الاكمل ورق ١ / ٥٨ في نقول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالفريضة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي وشرحه للقدوري ورق ٣١١ / ٢ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالفرض وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يلغنا عن احد من السلف وان =

## باب السواك للصائم

قال أبو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في أية ساعة من ساعات النهار في أوله وفي آخره. وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وإن يأتى أهل الجفاء برمضان ما ليس منه إذا رأوا ذلك رخصة عند أهل العلم فأوهم يفعلون ذلك حكى محمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اهـ؛ وهذه بعينها عارة كتاب الحجّة التي في المتن ها هنا وبعينها هي عارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها أن العارة لم تسقط من الحجّة بل هي من غير نقصان ولا زيادة وعم من عبارات القوم أن ما نقل ها هنا هو مذهب الإمام وصاحبه أيضا - والله اعلم - ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك أنه سمع أهل العلم: لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره. ولم اسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى.

(٢) بهذا قال عمر وابن عباس وجماعة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي في شرح المذهب أنه المختار، كما في ج ٢ ص ١٢٦ من شرح الإرشاد وفي الباب حديث عائشة رواه ابن ماجه في سننه والدارقطني: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خير خلال الصائم السواك؛ وعن عامر بن ربيعة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعدد ولا أحصى - أخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبزار والطبراني والدارقطني، وعلقه البخاري ويدخل فيه حديث: لو لا أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة؛ وعن أنس مرفوعا في السواك للصائم بالطرب - أخرجه ابن عدى، وللهيقي: أراه أشد رطوبة من الماء، وزاد: في أول النهار وآخره، وإسناده ضعيف؛ وعن ابن عمر كان النبي =



## باب الاعتكاف

قال أبو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يمتنع ما يمتنعه المعتكف

= صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - أخرجه ابن حبان في الضعفاء ؛  
وفي الباب حديث معاذ بن جبل أخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ والبسط في  
نصب الراية والجواهر النقي وغيرهما وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي أسانيدنا  
كلام صحيح و ضعفا ورفعا ووقفا واما حديث : الخلو فم الصائم اطيب عند الله - الخ  
فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة  
للغم كالمضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تترك هالك ، وأما  
الخبر ففائدته عظيمة بديعة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلو نهيا للناس  
عن تقذر مكالمه الصائمين بسبب الخلو لا نهيا للصائمين عن السواك والله غني عن  
وصول الرائحة الطيبة اليه فعلينا يقينا انه لم يرد بالنهي بقاء الرائحة و انما اراد نهى الناس  
عن كراهتها وهذا التأويل اولى لان فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر  
او يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العيد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم  
عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، وحديث الخلو لا يخصه - اه . كذا  
في الزرقاني ، والامام البخاري في صحيحه وافقنا في المسألة كما هو ظاهر من تبويه وتخريج .  
(١) هو لغة المكث في اى موضع كان وحبس النفس فيه و شرعا وهو البث المخصوص  
في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة سمي به هذا النوع من العبادة لانه  
اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، والتفصيل في رد المحتار : فاللث المذكور ركن  
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد ' الا لغائط ' او بول او جمعة ' يخرج عند الزوال ' ولا ينبغي له ان يخرج لعيادة مريض ولا لصلاة جنازة .

وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه

(١) اي ذى الجماعة و هو ما له امام ومؤذن كما سياتى فى الباب بعده اى لا يخرج منه المعتكف اعتكافا واجبا أما النفل فله الخروج لانه منه له لا مبطل وهو شامل للسنة المؤكدة ايضا و بحث فيه المحقق ابن الهمام .

(٢) ولا يمكث بعد فراغه من الطهور وهو مثال للحاجة الطوعية .

(٣) وقوله « او جمعة » اشارة الى الحاجة الشرعية اى يخرج الى صلاة الجمعة لو لم يعتكف فى الجامع .

(٤) اى يخرج فى وقت يدرك الجمعة مع سنتها والخطبة كما فى البدائع وغيره وفى تحية المسجد اختلاف بينهم ويحكم فى ذلك رأيه كما فى الدر المختار ويستن بعدها اربعا او ستا على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لانه محل للاعتكاف وكره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة ويجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

(٥) وفى البدائع وما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع ويجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة وعاد مريضا او صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصدا وذلك جائز - اهـ ؛ وبه علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو فى غير مسجد لغير عبادة ولذا لو خرج لبول او غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المختار ؛ وفى التارغانية عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة المريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ - الدر المختار .

المتعكف<sup>١</sup> من عيادة المريض والصلاة على الجنازة<sup>٢</sup> واتباعها<sup>٣</sup> ودخول البيت<sup>٤</sup> الا لحاجة الانسان واشباه ذلك \* وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتكف لم يدخل البيت الا لحاجة الانسان<sup>٥</sup>.

(١) هذا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .

(٢) وفي المدونة والموطأ « على الجناز » بالجمع .

(٣) كذا هو في المدونة والموطأ .

(٤) كذا في المدونة ، وفي الموطأ « ودخول البيوت » بالجمع .

(٥) لم يذكر لفظ « اشباه ذلك » في الموطأ والمدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تسأل عن المريض الا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ وعن عائشة قالت السنة على المتعكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد له منه رواه ابو داود من طريق عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها ، وقال ابو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وجزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج الا لحاجة » و ما عداه فن دونها ؛ وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري ان شهد المتعكف جنازة او عاد مريضاً او خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال مالك - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ وفي الجمعة خلاف لنا فانها من الحاجة الشرعية .

(٦) اخرج الأئمة الستة في كتبهم و مالك في موطئه و من طريقه اخرج الامام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتكف يذني الى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان انتهى ، والكلام في أنه عن عروة عن عائشة او عن عروة عن عمرة عن عائشة او عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني و فتح الباري وعمدة القاري والنووي وغيرهما ؛ قال محمد وبه نأخذ لا يخرج الرجل اذا اعتكف الا للغائط =

## باب الاعتكاف في كل مسجد 'تجمع فيه الصلاة

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام و مؤذن وكان يكره ان يعتكف في مسجد يته<sup>٢</sup> و في او البول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و للتفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام و مؤذن ادبت فيه الخس أولا - اه صرح بهذا الاطلاق في العنايه و كذا في النهر و عزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازيه و خزانة الفتاوى و الخلاصة و غيرها - اه رد المختار ، و عن الامام اشتراط اداء الخس فيه و صححه بعضهم - نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام و هو مذكور بهذا في كتاب الحجّة و قال يصح في كل مسجد صححه السروجي - الدر المختار ، و هو اختيار العالماوى قال الخبر الرملى و هو ايسر خصوصا في زماننا فينبغى ان يعول عليه - اه رد المختار ، و اما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا - اه الدر المختار ، و في رد المختار قوله مطلقا اى و ان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ( ح ) عن البحر ، و في الخلاصة و غيرها و ان لم يكن ثمة جماعة و هو مخالف لما في الكتاب ؛ و الحاصل في الباب انه عن الأئمة في المسألة روايات و هذا كله لبيان الصحة قال في النهر و الفتح و أما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه و سلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلى فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لثلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهل اكثر - رد المختار .

(٢) و هو الموضع المعد في البيت للصلاة و يندب لكل احد اتخاذه كما في البرازيه فيندب للرجل ان يخصص موصعا من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة و الاعتكاف فهو في المسجد - كذا في رد المختار ، و الأفضل اعتكاف المرأة في مسجد يته<sup>٢</sup> المعد لصلاتها الذى يندب لما اتخاذه و يكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر - النهاية ، نهر و صرح =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني  
مسجد<sup>١</sup> ليس بمسجد جماعة تقام فيه الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يعتكف<sup>٢</sup> الا في مسجد فيه جماعة<sup>٣</sup> اذا كان في موضع  
تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يعتكف في  
مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

وقال محمد بن الحسن : لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل ؛ ويخرج منها الى  
الجمعة لأن هذه فريضة لا ينبغي تركها وهو يقدر على ذلك لأنه لا بد له منه كما لا بد له  
= في البدائع بأنه خلاف الأفضل ؛ اه - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه الجماعة مكروه و هو يشير الى  
اشتراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خلل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها و أصل العبارة  
في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه  
انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال و لا اراه كره الاعتكاف  
في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي  
اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على  
صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواء فاني لا ارى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك  
وتعالى قال في كتابه « و انتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها و لم يخص  
منها شيئا قال مالك فمن هنالك جاز له ان يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة  
اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في  
الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعنى كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطبيعية كذلك يجوز له الخروج =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني  
من الخروج لحاجة الانسان، وبلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .  
= منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ «ذلك» سقط من الأصل، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي  
اخرجه ابوداود في سننه ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضا عن عبد الرحمن  
ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود  
مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد  
منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى ؛ قال ابوداود  
غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اه، قال المنذرى في مختصره كما في  
ج ٢ ص ٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم و وثقه يحيى  
ابن معين و أننى عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى ؛ قلت : و رواه البيهقي في شعب  
الايمان في الباب الرابع و العشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به و فيه قالت  
السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف  
الى آخره قد قبل من قول عروة - اه : و كذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٣١٥ و المعرفة  
و قال في المعرفة و انما لم يخرج الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول  
عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة  
قد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة  
ولا يعود مريضا ؛ و رواه ابن ابى عروبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت : لا اعتكاف  
الا بصوم - انتهى ؛ و له طريق آخر أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محرز ثنا  
عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف  
العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان  
السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني  
 و<sup>١</sup> قال ابن مسعود لحذيفة بن اليان<sup>٢</sup>: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام  
 = ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة و يأمر من اعتكف  
 ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود  
 قال: مررت على اناس عكوف بين دارك و دار ابي موسى و قد علمت ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة:  
 المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله:  
 لعلك نسيت و حفظوا - انتهى ؛ و ظاهر السياق يقتضي ان شيئاً من متن الحديث سقط  
 و المخاطب غير معلوم و الحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ من سننه عن محمود  
 ابن ادم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال قال  
 حذيفة لعبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه: ( رأيت ناساً ) عكوفاً بين دارك و دار  
 أبي موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد  
 الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة ، فقال عبد الله لملك نسيت و حفظوا او اخطأت  
 و أصابو الشك مني - انتهى ؛ فهذا يخالف لما في كتاب الحجّة ولما في نصب الراية و لعل  
 النسخ مختلفة و لعل الكاتب اخطأ في النقل فلذا انقلب المتن ؛ و ذكره ابو بكر الجصاص  
 في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن: و روى عن ابي وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله  
 رأيت ناساً عكوفاً بين دارك و دار الأشعري لا تعير ، و قد علمت ان لا اعتكاف  
 الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام فقال عبد الله: لعلهم اصابوا و اخطأت  
 و حفظوا و نسيت ، و روى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال: لا اعتكاف الا في ثلاثة  
 مساجد: المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، و روى  
 عن قتادة عن سعيد بن المسيب: لا اعتكاف الا في مسجد نبي ؛ و هذا موافق لمذهب  
 حذيفة لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى ؛ و في الهداية =

## كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

== عن حذيفة قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو مخالف لما في احكام القرآن وسنن اليهقي وغيره ما قال في نصب الراية قلت رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لا بن مسعود الا تعجب من قوم بين دارك ودار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلهم اصابوا و اخطأت او حفظوا و نسيت قال اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية اسناده صحيح لكنه منقطع لأن ابراهيم لم يدرك حذيفة الا ان مراسيله صحيحة و اخرج اليهقي عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : السنة فيمن اعتكف ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، و تمامه قد سبق ؛ و روى ابن ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا سفيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن عبيدة عن ابن عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ و اخرج اليهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قتادة ان ابن عباس و الحسن قالا : لا اعتكاف الا في مسجد تقام فيه الصلاة ؛ و عن شريك عن ليث عن يحيى بن ابي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الأمور الى الله البدع و ان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ، و راجع احكام القرآن في هذا الباب .

(٢) و في مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ و اختلفت الروايات عن ابن مسعود و حذيفة ابن اليان رضى الله عنهما فروى ان حذيفة قال لا بن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين دارك و دار ابي موسى و أنت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت و اصابوا و اخطأت كل مسجد جماعة يتكف فيه ؛ و روى ان ابن مسعود مر بقوم معتكفين فقال لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يتكف فيه ؛ و في الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا يان حكم الجواز =



كتاب الحجّة ( لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا ) للامام محمد الشيباني

او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد له امام يقام فيه الصلاة فقيه الاعتكاف .

## باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حنيفة : لا اعتكاف الا بصوم<sup>١</sup> ، وكذلك قال اهل المدينة .

## باب الرجل يعتكف تطوعا<sup>٢</sup>

قال ابو حنيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم<sup>٣</sup>

= فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛  
وبهذا اندفع التردد في رواية حذيفة و ابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرجه ابو داود و النسائي و الدارقطني ، و عن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق و عن عائشة مثله ، و راجع نصب الراية و الجوهر النقي و غيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لايحابه النية و بالشروع نقله في البحر عن البدائع و بالتعليق ذكره ابن الكمال ، و سنة مؤكدة كفاية في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان و غيره لا قترانها بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة و المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك ، و مستحب في غير رمضان من الازمة هو بمعنى غير المؤكدة و هو التطوع - كذا في الدر المختار و رد المحتار و غيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدر المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط و هو رواية الاصل و مقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضا و هو مبني على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر يوم =

و غير ذلك <sup>١</sup> .

و قال اهل المدينة : المتطوع في الاعتكاف و الذي عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحل لهما و يحرم عليهما <sup>٢</sup> .

و قال محمد بن الحسن : هكذا <sup>٣</sup> ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما <sup>٤</sup> روته الفقهاء فينبغي ان يحتنب في التطوع ما يحتنب في الفريضة . ( آخر كتاب الصوم ) .

= اولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له و على رواية تقديره يوم و هي رواية الحسن ايضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع و غيرها ! قلت : و مقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعرض الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينفى ان لا يصح عنه بل يكون فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية - اهـ ، و فيه زيادة .

(١) من المفسّسات و المكروهات و اختبار المستحبات و رعاية الآداب كما هو مبسوط في الهندية و البدائع و البحر و الدر المختار و رد المختار - فراجعها .

(٢) زاد في الموطأ « و لم يلغى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً » اهـ ، قال الزرقاني ج ٢ ص ١٣٣ و قد قضاه لما قطعه للعذر فيفيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لمن قطعه بعد الدخول فيه - اهـ ، و تعليل الامام محمد ايضاً يشير الى ذلك و الشروع في النفل ملزم للقضاء كما يحى في موضعه و بالشروع يجب التطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة .

(٣) و هو مطابق لرواية الحسن بن زياد كما لا يخفى و التطوع غير الواجب فيشمل المستحب و المسنون و اقل ما يكون على هذا الكتاب يوم و ليلة و الانتهاء في كتب الفقه بمعنى الآتمام - فافهم .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « بما » و في الهندية « فيه ما روته » و هو تصحيف =

## كتاب الزكاة

قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأتجر<sup>٢</sup> فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول مذيوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر اى يوم صار<sup>٣</sup> في يده عشرين مثقالا او ما يسارى عشرين دينارا من العروض التى كان يتباع .

و يحفظ ذلك اليوم ثم اذا حال عليها<sup>٤</sup> الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . و ان كان قد اضعف اضعافا كثيرة فان جاء الحول من ذلك و قد نقص ماله من عشرين مثقالا من الذهب فليس عليه زكاة فيه .  
وقال اهل المدينة : اذا كانت له خمسة دنانير [من - °] فائدة او غيرها فأتجر<sup>٥</sup>

== « فيها » وهو في احاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج الى الحاجة الانسان و عدم شهود الجنازة و عدم عيادة المريض قصدا و الصوم و التكلم بالخير و اجتناب الجماع و دواعيه و اجتناب المحرمات و المكروهات فيه ، و التفصيل فى الاحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك ، و قد بقيت مسائل الابواب المسئلة لم تذكر فى الكتاب ولا ادرى وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، و فى اكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم ، و مثله فى كتب الحديث .

(٢) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ مع الزرقانى « فأتجر » .

(٣) اى المال .

(٤) لفظ « عليها » ساقط من الاصول و لابد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدته من الموطأ .

(٦) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ « فأتجر » .

فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه <sup>١</sup> يزكيها وان لم تتم <sup>٢</sup> الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [واحد - <sup>٣</sup>] او بعد ما يحول عليها <sup>٤</sup> الحول يوم [واحد - <sup>٥</sup>] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها <sup>٦</sup> الحول من يوم زكيت .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفونا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يزكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟ فان قالوا لان هذا عنده <sup>٧</sup> اصل مال .

قيل لهم : انه <sup>٨</sup> اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما <sup>٩</sup> زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال تجب في مثله الزكاة فان كان عنده [مال - <sup>١٠</sup>] تجب فيه الزكاة فأفاد فيه مالا قبل ان يحول

(١) كذا في الأصول، وفي الموطأ « انه » .

(٢) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « يتم » بالنية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدته من الموطأ .

(٤) و كان في الأصول « عليه » وفي الموطأ « عليها » وهو الصواب .

(٥) في الأصل والهندية منه « عليه » بالتذكير .

(٦) و كان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « عنده » كما يدل عليه السياق وهو في العبارة

بعده موجود ايضا . و الظاهر « عند » بدون الضمير - تدبر .

(٧) كذا في الأصل وله معنى صحيح ولكن الاولى عندى « ان » بغير ضمير الشأن

و « اصل المال » اسمه - تأمل .

(٨) كذا في الأصل : وفي الهندية « اذا » تابعة لها . و عندى الاولى « انما يزكى » - الخ

بالاستقبال كما لا يخفى على الرجال وانما راجحة و اذا مرجوحة و مع هذا في العبارة

خلل - فافهم .

(٩) كذا في الهندية . و سقط لفظ « مال » من الأصل وهو من سهو قلم الناسخ .

الحول ولو يوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة  
فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه .  
فقد صار<sup>٢</sup> يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقوفا  
وأخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول . وفي أسناده بقية بن الوليد مدلس ،  
وقد رواه بالمنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، واسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛  
قال الدارقطني : والصحيح وقفه كما في الموطأ ، وقد أخرجه الدارقطني في الغرائب  
مرفوعا وضعفه وأخرجه أيضا من حديث انس وضعفه ، وأخرجه ابن ماجه عن  
عائشة لكن الإجماع عليه أغنى عن أسناده . انتهى ؛ وتذكر ما مضى من التلخيص والمال  
المستفاد في الحول يضم عندنا الى مال كان عند الرجل وقال الشافعي وأحمد لا يضم  
لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره  
قال أصحابنا وهو حديث ضعف وعلى تسليم ثبوته فعمومه ليس مرادا للاتفاق على  
خروج الأرباح والأولاد فعلا بالمجانسة قلنا إنما خرج الأولاد والأرباح للمجانسة  
لا للتولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه وهو ادفع للخرج عن أصحاب  
الحرف الذين يحدون كل يوم درهما فأكثر وأقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد  
حرجا عظيما وهو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، وذكر العيني ان مذهبنا  
في هذا الباب هو قول عثمان وابن عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح  
وهو قول مالك في السائمة . كذا في التعليق المجد للفاضل اللكهنوي وقد خبط  
ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأ فاحشا حجة وقياسا وليس عنده الادعاوى  
كاذبة كما لا يخفى على اولى النهى .

(٢) أى قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .

وقد واقفنا<sup>١</sup> اهل المدينة فيمن افاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل او بقر او غنم انه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم افادها الا ان يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة اما خمسة ذود من الابل واما ثلاثون بقرة واما اربعون<sup>٢</sup> شاة و ان كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم افاد اليه شيئاً آخر من صنفه بشراء او هبة او ميراث زكى ما افاد من ذلك مع ماله الاول حين يصدقه و ان لم يحل على ما افاد من ذلك الحول<sup>٣</sup> ولو كان الملك الاول [ما -<sup>٤</sup>] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ افاد [ما -<sup>٥</sup>] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب وهذا نقض لقولهم الاول<sup>٥</sup> و من قال

(١) كذا في الأصل وهو الصواب . وفي الهندية « واقفها » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع ولعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالعطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ من شرح الموطأ ذيل قول مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله ان حول ربح المال حول اصله و ان لم يكن اصله نصاباً قياساً على نسل الماشية و لم يتابعه غير اصحابه و قاسه على ما لا يشبهه في اصله ولا في فرعه و هما اطلاق و الأصول لا يرد بعضها الى بعض و إنما يرد الفرع الى اصله ( في اطلاق الجزء الأول نظر - فافهم ) قال ابو عبيد لا نعلم احداً فرق بين ربح المال و غيره من الفوائد غير مالك و ليس كما قال قد فرق بينهما الأوزاعي و ابو ثور و احد لكنهم شرطوا ان يكون اصله نصاباً و إنما انكر ابو عبيد انه يجعله كأصله و ان لم يكن اصله نصاباً و هذا لا يقوله غير مالك و اصحابه ، و قال الجمهور : الربح كالفوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .

هذا ' فقد رجع عن الأول .

( ١ ) اى المسألة التى مضت من قبل فى الماشية ، وقد روى مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب فى مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، و من طريق مالك أخرجه الامام محمد فى ص ١٧٣ من الموطأ فى باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : و بهذا نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله الا ان يكتسب مالا فيجمعه الى مال عنده عما يزكى فاذا وجبت الزكاة فى الاول زكى الثانى معه و هو قول ابى حنيفة و ابراهيم النخعى رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة فى مال حتى يحول عليها الحول - ابو داود و احمد واليهقى من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة عن على و الدارقطنى من حديث أنس و ابن ماجه و الدارقطنى واليهقى والعقيلي فى الضعفاء من حديث عائشة ، و رواه الدارقطنى واليهقى من حديث ابن عمر و صحح الدارقطنى وقفه وله طريق أخرى بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فى مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذى و الدارقطنى واليهقى من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر - مثله ، ولفظ الترمذى : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، و عبد الرحمن ضعيف قال الترمذى : و الصحيح عن ابن عمر موقوف ، و كذا قال الیهقى و ابن الجوزى و غيرهما ؛ و روى الدارقطنى فى غرائب مالك من طريق اصحاق بن ابراهيم الحنبلی عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطنى : الحنبلی ضعيف و الصحيح عن مالك موقوف ، و روى الیهقى عن ابى بكر و على و عائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال و الاعتماد فى هذا و فى الذى قبله على الآثار عن ابى بكر و غيره ؛ قلت : حديث على لا بأس باسناده و الآثار تمضده فيصلح للحجة - انتهى ؛ و راجع نصب الراية و غيره من الكتب .

## باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير خال عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول مذ<sup>١</sup> صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة : [ انه - <sup>١</sup> ] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها [ الحول - <sup>٢</sup> ] مذ [ يوم - <sup>٣</sup> ] بلغت ما يجب فيه الزكاة لأن الحول قد<sup>٤</sup> حال عليها وهي عنده عشرون<sup>٥</sup> ديناراً ثم لا زكاة عليه<sup>٦</sup> فيها حتى يحول عليها الحول مذ<sup>٧</sup> يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن : وهذه المسألة ايضا مثل الأولى .  
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « كانت » وهو الأولى .
- (٢) في الموطأ « فاجر فيها خال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً » اهـ .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قد » وهو تصحيف « مذ » .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ « يوم » ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .
- (٧) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهنذية « كان قد » و لفظ « كان » من سهو الناسخ ، والصواب حذفه كما هو في الأصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الأصول ، « عشرة دنانير » وهو خطأ ، والصواب ما في الموطأ « عشرون ديناراً » .
- (٩) كذا في الأصول ، ولم يذكر لفظ « عليه » في الموطأ .
- (١٠) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من يوم » مكان « مذ يوم » .



## باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق

وقال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

وقال اهل المدينة : لا يؤخذ [ من المعادن - ٢ ] بما يخرج منها شيء حتى [ يبلغ ما - ٢ ] يخرج منها [ قدر - ٢ ] عشرين ديناراً [ عينا - ٢ ] او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك اخذ بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فان انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الأول يُبتدأ [ فيه الزكاة - ٢ ] كما ابتدئ في الأول .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام الذهب والفضة به او لاقامة الناس فيها شتاء وصيفا - كذا في شرح الزرقاني ، واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة قبح ، والركاز اعم من المعدن الخلق وغير الخلق وهو الكنز فان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل الانسان كما في الفتح وغيره رد المختار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقون ومنه الحديث وفي الرقة ربع العشر وعرجة رضى الله عنه اتخذ انفا من ورق - اهـ مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول « شيئاً » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « وما » بالواو وهو الاولى .

(٦) وكان في الاصل « ابتدى الاول » وفي الهندية « يتدأ الاول » وفي الموطأ « ابتدئ في الاول » فزيد حرف « نى » من الموطأ .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغنم  
ففي قليله وكثيره الجنس .

وكذلك<sup>١</sup> بلغنا<sup>٢</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الرّكاز

(١) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الرّكاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث  
المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرّكاز الجنس ، قيل : يا رسول الله ! وما  
الرّكاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض  
في هذه المعادن ففيها الجنس وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا - انتهى ؛ والحديث  
أسنده محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

(٢) أسنده مرسلًا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : أخبرنا  
أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إسماعيل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار  
والقلب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الرّكاز الجنس - انتهى ؛ قال محمد :  
وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فتفحمت  
برجلها وهي تسير فقتلت رجلاً أو جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها ،  
والعجماء : الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلاً فقتلته فذلك هدر ،  
والمعدن والقلب الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئراً أو معدناً فيسقط عنه فيموت فذلك  
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلته - انتهى ؛ والحديث رواه أبو يوسف في  
آثاره بهذا الإسناد مرسلًا وهو في ص ٨٨ من رقم ( ٤٣٥ ) : قال حدثنا يوسف عن  
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إسماعيل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في العجماء جبار  
والقلب جبار والمعدن جبار وفي الرّكاز الجنس - انتهى ؛ وأخرجه الإمام أبو يوسف  
في خروجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري [ عن أبيه ]  
عن جده [ عن أبي هريرة ] قال كان أهل الجاهلية إذا عطب الرجل في قلب جعلوا  
القلب عقله وإذا قتله دابة جعلوها عقله وإذا قتله معدن جعلوه عقله فسأل سائل =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني  
 الخنس ، فقيل : يا رسول الله ! [ و - ' ] ما الرّكاز ؟ فقال <sup>٢</sup> : المال الذي خلقه  
 الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض [ في هذه المعادن ففيها  
 الخنس - ' ] .

وقال أهل المدينة : إنما <sup>٢</sup> الرّكاز المال المدفون من دفن <sup>٤</sup> الجاهلية ما لم يطلب

== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ،  
 و في الرّكاز الخنس ، فقيل له : ما الرّكاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب والفضة الذي  
 خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وأخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٢٨٠  
 من نصب الراية : عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة  
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرّكاز الذي يثبت بالأرض ، قال البيهقي وروى  
 عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن  
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرّكاز الخنس ، قيل : وما الرّكاز  
 يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وبه استدلل لنا الشيخ  
 في الإمام - انتهى ؛ والمعدن هو الرّكاز كما أفصح به الحديث المذكور فلما أراد صلى الله  
 عليه وسلم أن يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر هو الرّكاز و لفظ الحديث في  
 الصحيح : والبئر جبار وفي الرّكاز الخنس . فلو قال وفيه الخنس لحصل الالتباس باحتمال  
 عود الضمير إلى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وسيأتي  
 للحديث مزيد تخرّيج وتحقيق وتنقيح - فانظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٢) كذا في الاصول وفي موطأ محمد قال .

(٣) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك قال ان الرّكاز إنما هو دفن يوجد من دفن  
 الجاهلية - اهـ .

(٤) قال الزرقاني بكسر الدال وسكون الفاء أي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح ==

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [نقته - ' ] ولا كثير<sup>٢</sup> عمل<sup>٢</sup> وأما ما طلب بمال وتكلف فيه عمل كثير<sup>٢</sup> فأصيب مرة واخطئ<sup>٢</sup> مرة فليس بركاز .

وقال ابو حنيفة ؛ هذا والمعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير<sup>٢</sup> وبمال يوجد<sup>٢</sup> وما وجد من غير طلب فهو سواء فيه وفيما استخرج من المعدن الخمس<sup>٢</sup> .

= وأما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كالزركشي ورده الدمامي بأنه يصح اتضح على انه مصدر اريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك « كبير عمل » وهو الاصوب . ف

(٣) زاد مالك « ولا مؤنة » . ف

(٤) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « كبير عمل » بالباء الموحدة و بتقديم « كبير » على « عمل » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الاصول « اخطأ » .

(٦) كذا في الاصول بالثاء المثثة ، وفي الموطأ بالباء الموحدة .

(٧) كذا في الاصل وفي الهندية « يؤخذ » بالحاء والذال المعجمتين .

(٨) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في كل ما اصيب من المعادن من قليل او كثير الخمس ولوان رجلا اصاب في معدن اقل من وزن مائتي درهم فضة او اقل من وزن عشرين مثقالا ذهباً فان فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة انما هو على موضع الغنائم وليس في تراب ذلك شيء انما الخمس في الذهب الخالص وفي الفضة الخالصة والحديد والنحاس والرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نقته عليه شيء قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب اذن فيه خمس عليه وفيه الخمس حين يفرع من تصفيته قليلا كان او كثيرا ولا يحسب له من نقته شيء وما استخرج من المعادن سوى ذلك من =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : انما الركاز ما وجد في المعدن و انما المال المدفون  
جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما  
يقال اركز المعدن يعنون انه استخرج مال منه كثير<sup>١</sup> و في الحديث المعروف<sup>٢</sup>

= الحجارة مثل الياقوت و الفيروزج و الكحل و الزنق و الكبريت و المفرّة فلا خمس  
في شيء من ذلك انما ذلك كله بمنزلة الطين و التراب - انتهى . و له بقية ستقف عليه  
و من هذا يندفع ما دلس به ابن حزم في المحلى - تأمل .

(١) كذا في الاصل ، و في الهنديّة « انما قال ، و هو خطأ .

(٢) و الامام محمد امام من أئمة اللغة فيعمل على قوله كما لا يخفى ، و قد بسط الحافظ العيني  
في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٤٥٨ من عمدة القارى فراجعها . قلت و في ج ٢ ص ٣٣  
من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة و اوجب التقليد فيها كتقليد  
نقطة اللغة كأبي عبيد و الاصمعي و الخليل و الكسائي و الفراء و غيرهم و قد قلده ابو عبيد  
القاسم بن سلام مع جلالة قدره و احتج بقوله و سئل ابو العباس ثعلب عن الغزاة  
فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لغلامه يوما انظر  
هل دلكت الغزاة يعني الشمس و كان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران  
سيويه و كان قوله حجة في اللغة - انتهى .

(٣) استنده بعده ، و اخرجّه الحاكم في باب النهي عن لقطة الحاج ج ٢ ص ٦٥ من  
المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال في كنز و جده رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل مبيتاء  
فعرّفه و ان كنت وجدته في خربة جاملية او في قرية غير مسكونة او غير مبيتاء فقيه  
و في الركاز الخمس - انتهى ، و رواه الشافعي في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، و من طريقه  
رواه البيهقي في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفيان عن داود بن شاپور و يعقوب بن =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ : ما تقول فيما وجد في  
القرية غير المسكونة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فيه و في الركاز الخمس  
فجعله غير الركاز <sup>١</sup> .

== عطاء عن عمرو قال الزيلي : ورواه ابو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق  
عن عمرو به و من حديث محمد بن عجلان عن عمرو به - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣  
من الدراية و رواه ثقات - اه ، و رواه ابو داود من حديث عمرو بن الحارث و هشام  
ابن سعد عن عمرو بن شعيب - نحوه ، و رواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب  
و رواه الحاكم و البيهقي - كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

( ١ ) لأن الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون و في الفائق  
للزحشرى : الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر و القطعة منه ركزة و ركيزة ،  
و قال ابو عبيد الهروي : الركاز القطع العظام من الذهب و الفضة كالجلاميد و الواحد  
ركز ، و قال ايضا : اختلف في تفسير الركاز اهل العراق و اهل الحجاز ، فقال اهل  
العراق : هي المعادن ، و قال اهل الحجاز : هي كنوز اهل الجاهلية ، كل محتمل في اللغة  
و الاصل فيه قولهم ركز في الأرض اذا ثبت أصله و ذكر نحو هذا صاحب مشارق  
الأنوار : و عطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على ان الركاز غير  
الكنز و انه المعدن لما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي ، و قال الخطابي :  
الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك و عروق الذهب و الفضة ركاز  
و قال الطحاوي في أحكام القرآن : و قد كان الزهري وهو راوى حديث الركاز يذهب  
إلى الخمس في المعادن ثا يحيى هو ابن عثمان المصري ثا نعيم ثا ابن المبارك ثا يونس  
عن الزهري في الركاز المعدن و التلوي يخرج من البحر و العنبر من ذلك الخمس - انتهى  
من الجوهر النقي .

## كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد<sup>١</sup> المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه

(١) وكان في الأصول « سعيد المري » وهو خطأ وفي ج ٤ ص ١٥٢ من سنن اليهقي : ابن وهب اخبرني عمرو بن العارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال : يا رسول الله - الحديث ؛ وفي ص ١٥٣ منها و ذكر اعتلائهم بحديث هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ ؛ وفي ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب « هشام بن سعد المدني » ، و التلخيص و نصب الراية و الدراية و غيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صرح بذلك في رواية سنن اليهقي كما عرفت ، روى اليهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر النيسابوري انه قال : صح سماع عمرو عن ابيه شعيب و سماع شعيب من جده عبد الله ، ثم قال اليهقي مضى في باب و طى المحرم و في باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بمجده محمد بن عبد الله و ليست له حجة فيكون الخبر مرسلًا ، و إذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال و صار الحديث موصولًا - انتهى ؛ و هذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد الشافعي - كذا في الجوهر النقي ؛ قال في الجوهر النقي : و قد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد و لفظه : قال صلى الله عليه و سلم في كنز و جده رجل : ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سيل ميثاء فعرفه و ان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير ميثاء فقيه و في الركاز الخمس ، و كذا اورد اليهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكاة الركاز ، و هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر اليهقي ان الشافعي رحمه الله اشار اليه و هو انه ورد فيما يوجد ظاهرًا فوق الأرض لأن الكنز على ما ذكره الجوهرى وغيره : المال المدفون - انتهى ؛ و قد سبق نقل كلام اهل اللغة ؛ =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

رجل<sup>١</sup> فقال: يا رسول الله! كيف<sup>٢</sup> ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء<sup>٣</sup> او في القرية المسكونة؟ قال: عرفه [سنة-<sup>٤</sup>] فان جاء باغيه [فادفعه اليه-<sup>٥</sup>] والافشائك به<sup>٦</sup> وما كان [في الطريق-<sup>٧</sup>] غير الميتاء او<sup>٨</sup> في القرية غير

== وفي نصب الراية: روى ابن المنذر حدثنا ابن ادریس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله فقال: اني وجدت كنزا فيه كذا وكذا من المال، فقال عبد الله: لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادى فأدخسه في بيت المال ولك ما بقى - انتهى؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الضبي قال: بينما قوم عندى بسابور يثيرون الأرض اذ اصابوا كنزا وعلينا محمد بن جابر الراسبي فكتب فيه الى عدى فكتب عدى الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخنس دعوا سائرهم لهم فدفع اليهم المال واخذ منهم الخنس - انتهى.

(١) زاد الیهقی فی سنه ص ١٥٣ « من مزينة » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي سنن الیهقی : فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء و القرية المسكونة .

(٣) كذا في الهندية و كذا في سنن الیهقی وهو الصحيح بالروايات ، وكان في الأصل « الميت » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من سنن ابي داود و سنن الیهقی .

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن الیهقی ، وفي سنن ابي داود : فان جاء طالبها فادفعها اليه و ان لم يأت فهي لك - اه .

(٦) زاد الیهقی : فان جاء طالبه يوما من الدهر فأده اليه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زيد من سنن الیهقی .

(٨) وكان في الیهقی : و في القرية ، وكذا قبله : فاكان ، و في سنن ابي داود : و ما كان

في الخراب يعني قتيها و في الركاز الخنس - اه ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم =



كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

المسكونة<sup>١</sup> فيه وفي الركاز الخمس ، فقال : يا رسول الله ! كيف ترى في ضالة  
الابل ؟ قال : ما لك ولها و<sup>٢</sup> معها سقاءها وحذاءها [ ولا يخاف عليها  
الذئب - <sup>٣</sup> ] تأكل الكلا وترد الماء [ دعهما حتى يأتي طالبها - <sup>٤</sup> ] فقال :  
يا رسول الله ! كيف ترى [ في - <sup>٥</sup> ] ضالة الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب  
فاحبس<sup>٦</sup> على أخيك ضالته ، قال : يا رسول الله ! كيف ترى في حريسة<sup>٧</sup>

== غير الركاز وجعل فيهما الخمس .

(١) . كان في الأصول « الغير » معرف باللام وهو تحريف ، والصواب « غير  
المسكونة » كما هو في سنن البيهقي لأن « غير » تقع صفة عن النكرة ، وفي ج ٢ ص ١٠  
من أوضح المسالك وتعليقه : أصل غير أن يوصف بها أما نكرة نحو صالحا غير الذي  
كنا نعمل أو معرفة كالنكرة نحو غير المنضوب عليهم فإن موصوفها الذين وهم جنس  
لا قوم بأعيانهم - اهـ ، والمعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اهـ ، فالقرية  
أيضا يراد بها الجنس فهي قرية من النكرة . ف

(٢) كذا في الهندية وكذا في البيهقي ، والواو ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدناه من سنن البيهقي .

(٤) عند البيهقي « قال وكيف » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما هو في السنن .

(٦) زاد البيهقي بعد قال « طعام ما كول » .

(٧) وعند البيهقي « احبس » وفي رواية عند أبي داود « في ضالة النشاء قال فاجمعها » وفي  
أخرى عنده « خذها قط » وفي أخرى نخذها وفي أخرى عنده : فاجمعها حتى يأتيها باغيها اهـ .

(٨) وفي سنن البيهقي « فقال » .

(٩) كذا في سنن البيهقي وهو الصواب ، وكان في الأصول « حرسه الجبل »  
وهو تصحيف .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الجل ؟ قال : فيها غرامة مثلها و جلد النكال <sup>١</sup> وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما اواه <sup>٢</sup> المراح فسرقتها احد من المراح و بلغ ثمن المجن فقيه <sup>٣</sup> القطع و ما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثله و النكال <sup>٤</sup> و ليس في شيء من الثمر <sup>٥</sup> قطع الا فيما اوى <sup>٦</sup> الجريرين <sup>٧</sup> فبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه [ و جلدات نكال - <sup>٨</sup> ] .

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا <sup>٩</sup> حماد عن ابراهيم

(١) وفي سنن البيهقي « قال هي و مثلها و النكال » .

(٢) و كان في الأصل « الا فيما اوى المراح » و الا صوب ما في سنن البيهقي « اواه » .

(٣) في سنن البيهقي « فقيه قطع اليد » .

(٤) كذا في الأصول ، و في السنن « فقيه غرامة مثليه و جلدات نكال » زاد البيهقي بعد

قوله « نكال » « قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو و مثله معه و النكال » .

(٥) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « من الثمر المعلق » .

(٦) كذا في الأصل ، و في السنن « اواه » .

(٧) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « فما اخذ من الجريرين » و عند ابى داود من طريق

ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ : انه سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب بفيه من

ذى حاجة غير متخذ حبة فلا شيء عليه و من خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه و العقوبة

و من سرق منه شيئاً بعد ان يؤويه الجريرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع - انتهى .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من سنن البيهقي اعلم انى انما اضيفت

زيادات في الكتاب فان الحديث باسناده و مته - رواه البيهقي ، و في باب الحجة مظنة

اغلاط و سقطات فلا استبعاد في ان هذه الزيادات سقطت من الأصل المدنى و منه

نقل جميع النسخ الموجودة و اذا رأيت تصوير النسخة المدنية الاصلية ايقنت ان الأصل

حلوا بالاغلاط و التصحيفات و السقطات - هذا و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٩) قد عرفت ان الحديث أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار و الامام ابو يوسف =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

النخعي<sup>١</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال :

== في آثاره واخرجه ابو بكر الكلاعي في مسنده كما في ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد  
عن أبيه محمد بن خالد بن خنبل عن ابيه خالد بن خنبل عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة  
رضي الله عنه به مثله ونقله السيد مرتضى الزبيدي في ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر  
في باب الدابة : تفحرجها قبيل القصاص والديات - وأطال الكلام في الحديث .  
(١) الحديث هذا مرسل ولعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه في الكبير كما  
في ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القاري من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار والسائمة جبارو في الركاز الخمس - انتهى ، وعلقمة  
شيخ ابراهيم كالا يخفى . والحديث رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي سلة عن  
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء جبار والبئر جبارو في الركاز  
الخمس - اه ؛ اخرجوه مختصرا ومطولا كما في نصب الراية ؛ واما حديث ابن عمر الذي  
رواه ابو حاتم وفيه وفي الركاز العشور ففي اسناده ابن نافع ويزيد بن عياض كلاهما  
متكلم فيه ووصفهما النسائي بالترك - قاله الشيخ في الامام ؛ وحديث بلال بن  
الحارث المزني الذي فيه فتللك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اه ، رواه مالك  
في الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، وقال ابو عبيد في كتاب الأموال حديث  
منقطع ومع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وانما قال يؤخذ منه  
الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ وفي الباب عن انس رواه احمد والبخاري وفيه  
هذا ركاز وفيه الخمس ، وعن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه في سننه وعن عمرو بن  
عوف المزني رواه ابن ماجه وابن أبي شيبة في مصنفه ، وعن جابر رواه احمد والبخاري  
وعن ابن عباس رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، وعن زيد بن ارقم رواه الطبراني في الكبير ،  
وعن سراه بنت نبهان - رواه الطبراني في الكبير وفي اسانيد بعضها كلام ذكر شيئا  
منه الحافظ العيني في عمدة القاري ، وكذا ذكر الاختلاف في حديث أبي هريرة =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني  
العجاء ' جبار و القلب ' جبار و الرجل ' جبار و المعدن ' جبار ، وفي  
الركاز الخمس .

= في ج ٤ ص ٤٥٥ فراجعها .

(١) البهيمه لأنها لا تتكلم اى فعل العجاء جبار ، وفي رواية : العجاء جرحها جبار  
و البسط في كتب القروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٤٥٦ و المسألة خلافة  
بحسب بعض الأجزاء .

(٢) القلب هو البئر ، وفي قصة بدر طرحوا في قلب بدر - الحديث ، معناه سقوط البئر  
على الشخص او سقوط الشخص في البئر جبار لا شيء على مالكها او مستأجر الرجل  
لاصلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و سكون الجيم ، قال العيني : ورد في بعض طرق الحديث الرجل  
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او ترخ  
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رخصت برجلها لا يضمن - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١٢٢  
من عقود الجواهر و أخرج ابوداود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :  
الرجل جبار ، وأخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطنى و قال لم يروه غير  
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عينة و يونس و معمر  
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم رووه عن الزهرى  
فقالوا : العجاء جبار و البئر جبار و المعدن جبار ولم يذكر الرجل و هو الصواب - انتهى ؛  
و قال الخطاطى قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل : انه غير محفوظ و سفيان بن  
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن  
ابى هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا : و انما هو العجاء جبار و لو صح الحديث كان العمل به  
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا قفحت دابته انسانا برجلها  
فهو هدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد =

## كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

= يذكروا الرجل وهو المخطوط عن أبي هريرة وقال الدارقطني تفرد به ابن أبي اياس عن شعبة - انتهى؛ قلت: ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله المذكور احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي اياس ثم قال: لم يتابعه احد عن شعبة ثم ذكره مرسلا من حديث أبي قيس الاودى عن هذيل ثم قال: لا تقوم به حجة، ثم قال: ورواية قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به - انتهى؛ قلت: ابو قيس احتج به البخاري وثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو وان تكلموا فيه فقد وثقه ابو الوليد الطيالسي وعنه وقال معاذ قال لي شعبة: ألا ترى ان يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع: لا والله اما الى ذلك سيل، وقال ابن عدى: غامه رواياته مستقيمة، والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به، وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفيان بن حسين (وبمرسل ابراهيم النخعي المذكور) وهو ابو محمد السلمي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري واخرج له مسلم في المقدمة وقول المنذرى انه لم يحتج بواحد منهما محل نظر فان البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن احد الا للاحتجاج فاذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو، واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک و ابو داود والنسائي عندهما حديثه هذا، ورواه ايضا زياد بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده، كذا ذكره صاحب التمهيد والبكائي وان تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة واخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتج بالمرسل اذا روى من وجه آخر مرسلا او مسندا وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر: كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى؛ وهذا مراسيل النخعي وفيه الرجل جبار ومراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما بينهم، وفي نصب الراية حديث آخر، قال الشيخ في الامام =

## كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل - اهـ . قال الحافظ في الدراية : هذا مرسل قوى - اهـ .

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام : ان المعدن كالركاز وفيه الخمس ، قال ابن بطال : ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لم يقول العرب : اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد ، وفي مجمع الفرائد : الركاز : المعدن ، وفي النهاية لابن الأثير : المعدن والركاز واحد ، وقال الكرماني : هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز ؟ قلت : نعم حيث عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما بواو فاصلة فصح انهما مختلفان وان الخمس في الركاز فيه ، قلت : الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء ، وروى البيهقي في المعرفة من حديث حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذهب الذي ينبت بالأرض ، ثم قال : وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقنا - انتهى ؛ وهذا ينادى بصوته ان الركاز هو المعدن ، وأصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت على وجه الأرض وذكر حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه جعل المعدن ركازا وأوجب فيه الخمس ، ومثله عن الزهري ، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس - قاله الحافظ العيني في عمدة القاري ==

## كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها ، وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : في المعدن الخنس - انتهى . قال الفاضل ابو الوفاء في تعليقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضی الله عنه الطبرانی في المعجم الاوسط ، و أخرجه الشيخان عن أبي هريرة في اثناء حديث ، و أخرجه الامام محمد في الآثار و زاد فيه : و الرجل جبار - انتهى ؛ قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : و لو أن الذي اصاب شيئا من الذهب او الفضة او الحديد لو الرصاص او النحاس كان عليه دين قادح لم يطل ذلك الخنس عنه أ لا ترى لو أن جندا من الاجناد اصابوا غنيمة من اهل الحرب خمست و لم ينظر أعليهم دين ام لا ؟ و لو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخنس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت فيه ايضا الخنس فن اصاب كنزا عاديا في غير ملك احد فيه ذهب او فضة او جوهر او ثياب فان في ذلك الخنس و أربعة اخماسه للذي اصابه وهو بمنزلة الغنيمة ينفمها القوم فتخمس و ما بقى فلهم ، و لو أن حريا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخنس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة اخماسه ، و كذلك المكاتب يجد ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخنس و كذلك العبد و ام الولد و المدبر و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فان كان دخل بغير امان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب و ان كان اتما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ايفاء الوعد من قبل اعلم ان البخارى قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركر المعدن اذا اخرج منه ، قيل له ==

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا وكثر ثمره أركّز ثم ناقض، وقال : لا بأس أن يكتمه ولا يؤدي الخمس - انتهى، قالوا : إن المراد ببعض الناس أبو حنيفة قلت لم لا يجوز أن يكون الثوري وغيره من أهل الكوفة أو الأوزاعي فأنهم قالوا بذلك سوى أبي حنيفة فالجزم به ليس يصح كما في عمدة القاري ولذا قال الحافظ ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك - انتهى ، قال الحافظ العيني وليس كذلك لأنه لم ينقل عنهم ولا عن العرب أنهم قالوا : أركّز المعدن وإنما قالوا أركّز الرجل فإذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الإلزام بقول القائل قد يقال لمن وهب له إلى آخره ، ومعنى أركّز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب ولم يعلم المعارض أن معنى أفضل وهنا للصيرورة لما اعترض ولا الخش فيه أي أركّز الرجل صار ذا ركاز ولا يقال أركّزت بالخطاب كما زعم البخاري وقوله ثم ناقض - الخ ، هذا ليس بمناقضة لأنه فهم من الكلام غير ما أراد فصدر هذا عنه بلا تأمل ولا ترويان ذلك أن الطحاوي حكى عن أبي حنيفة أنه قال : من وجد ركازا فلا بأس أن يعطى الخمس للمساكين وإن كان محتاجا جاز له أن يأخذه لنفسه ، قال : وإنما أراد أبو حنيفة أنه تأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في النية فلذلك له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضا من ذلك ، ولقد صدق القائل الشاعر :

وكم من عائب قولا صحيحا      وآفته من الفهم السقيم

والكرماني أيضا مشي مشيهم ولكنه اعترف أن النقص تصف حكاة عن ابن بهال ورضي به أنه قال الحافظ في الفتح وقد نقل الطحاوي أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء وبهذا يتجه اعتراض البخاري - أنه قال العيني قلت معناه لا يجب في الحال عليه شيء إلا إذا حال الحول وكان نصيبا يجب فيه الزكاة وبه قال أحمد ، وعند أبي يوسف ومحمد يجب الخمس في الحال ، وعند مالك والشافعي يجب الزكاة في الحال ، وهذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول - انتهى .



كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حمة<sup>١</sup>

(١) وكان في الأصول « جبلة بن حمة » وهو تصحيف ، والصواب « جبلة بن حمة » كما هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الحثمي أبو عمير الكوفي الكاتب بأن من شيوخه جبلة بن حمة ، وكما قال البخاري في ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ من تاريخه الكبير في ترجمة جبلة بن حمة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجمعني عن زائدة عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثمي عن جبلة بن حمة أصبت ركازا فقال علي : لنا الخمس - اهـ ، وقال ابن أبي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح والتعديل في ترجمة جبلة بن حمة روى عن علي رضي الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الحثمي - اهـ ، وفي ص ١٨٥ من تلخيص الحبير وروى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثمي عن رجل من قومه يقال له حمة أن رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة وفيها ورق فألقى بها عليا فقال : أقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها أربعة ودع واحدا ، ومثله في ص ١٦٣ من الدراية إلا أنه فيها عن رجل من قومه يقال له حمة قال : سقطت على جرة من دير بالكوفة - الحديث ، قلت : سقطت منها لفظ « جبلة بن » قبل « حمة » وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق أخرى أخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثمي عن رجل من قومه أن رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فيها ورق فألقى بها عليا رضي الله عنه فقال : أقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها أربعة ودع واحدا ، قال البيهقي : ورواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن رجل من قومه يقال له حمة قال : سقطت على جرة - انتهى ، قلت : وهم بعض رواة في اسم جبلة بن حمة ، وفي كتاب وجوه التي من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠ حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الحثمي عن ابن حميد قال : وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأثبت بها علي بن أبي طالب فقال : أقسمها على خمسة اخماس تخذ أربعة وهات خمسا فلما أدبرت قال : أفى ناحيتك =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

شيخ منهم<sup>١</sup> قال: خرجت في يوم مطير الى دير جرير<sup>٢</sup> فرفعت منه

= مساكين (و) قراء؟ قلت: نعم. قال: نخذله فاقسمه بينهم. انتهى؛ قلت: «ابن حميد» تصحيف «ابن حممة»، وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن البيهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له «حممة» قال: سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها اربعة آلاف درهم فذهبت بها الى علي رضي الله عنه فقال: اقسما خمسة اخماس فقسمتها فأخذ منها على خمسا و أعطاني اربعة اخماس فلما ادبرت دعاني فقال: في جيرانك قراء و مساكين؟ قلت: نعم، قال: خذها فاقسمها بينهم و عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فألقى بها عليا رضي الله عنه الحديث به، وفي ج ٣ ص ٢٦٣ من كنز العمال عن ابن حممة قال: سقطت على جرة - الحديث و عزاه الى (ص ق)، قلت: رجل من قومه هو جبلة بن حممة و أما ما ورد سواء في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة او تصحيفات من النسخ لأن حممة ليس براو للحديث و لو كان هو راويه لذكروه في كتبهم ولم يذكره البخاري ولا ابن ابي حاتم و انما ذكر ا جبلة بن حممة و قد مر قبل، وفي الصحابة حممة رجل واحد استشهد في اصبهان في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب ليس احد سواء سمي حممة في الصحابة و لا في التابعين. ف

(١) وكان في الأصول «عن شيخ منهم» و هو من تصرف النسخ، و الصواب حذف حرف «عن» لأن الذي وجد الركاز هو جبلة وهو شيخ من خثعم قوم عبد الله، و لفظ «شيخ منهم» بدل من «جبلة» فافى روايات الحديث من جمعة و حميد و جة تصحيفات من النسخ، و الصواب «جبلة بن حممة شيخ منهم» كما مر و الله علم. ف

(٢) كذا في الأصل، و في شرح معاني الآثار للطحاوي «من دير حرب» و عند البيهقي «من دير قديم» و في اكثر الكتب «دير بالكوفة» و راجع ج ٢ ص ٢٨ =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

ثلاثة<sup>١</sup> قال : فإذا أنا بجرة فيها أربعة آلاف مثقال فأنيت بها على بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت [ له ]<sup>٢</sup> : أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء الأعاجم ، فقال : أربعة أخماسها لك و الخمس الباقي أقسمه في قراء اهلك<sup>٣</sup>

= من الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « سلمة » بفتح السين المهملة و كسر اللام وهي الحجرة كما في المغرب و هي المناسب بالمقام ، و أما بالناء المثلثة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و التلمة اللخل في الحائط و غيره فعلى هذا يكون معنى « رفعت » ظهرت على التأنيت و « التلة » تكون فاعل « رفعت » بخلاف الأول فانه على التكلم في معناه الحقيقي فافهم .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و في ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدي عن شميم بن بشر عن مجالد و اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد الف و خمسمائة درهم في خربة فأتى بها على بن ابي طالب فقال : ان كانت قرية تحمل خراج تلك القرية فهم احق بها و الا فإخمس لنا و سائر ذلك لك و سأطيب لك البقية - اه ، و أخرجه الامام الشافعي قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى على رضي الله تعالى عنه فقال : وجدت الف و خمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال على كرم الله وجهه : أما لأقضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها في خربة يؤدي خراجها قرية اخرى فهي لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها في قرية ليس يؤدي خراجها قرية اخرى فلك أربعة أخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك - اه ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الأم ؛ قلت : و في ص ٢٧١ من باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجوهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الأصل للإمام محمد ، قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب او الفضة او الجوهر بما يعرف انه قديم فيخزفه فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقي فهو له لانه =

## كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

= جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : في الركاز الخمس والركاز هو الكنز، قلت : فان كان مكاتباً او ذمياً او عبداً او امرأة او صبيّاً قال : هو كذلك ايضا يؤخذ منه الخمس وما بقي فهو له ، قلت : أ رأيت الرجل يخذ الركاز في دار الرجل فينصافان جميعاً انه ركاز ، قال : هو للذي يملك رقبة الدار وفيه الخمس ( الى ان قال ) قلت : وكذلك الركاز يوجد في ارض رجل قال : نعم ، وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وهو قياس الأثر عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه ، وقال ابو يوسف : اما انا فأراه للذي اخذه استحسّن ذلك - اهـ ، وقال الامام السرخسى في شرحه فأما وجه قولهما فما روى ان رجلاً أتى علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدّها في خربة ، فقال علي : ان وجدتها في ارض يؤدى خراجها قوم فهم أحقّ بها منك و ان وجدتها في ارض لا يؤدى خراجها احد فخمسه لنا و اربعة اخماسها لك وهذا مراد محمد من قوله وهذا قياس الأثر عن علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه الخ ، قلت : وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الرأية قال الشيخ في الامام : روى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً رضى الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجدّه فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل ، وفي تعليقه قال الحافظ في الدارية ص ١٦٣ : هذا مرسل قوى ، ( وقال ) روى ابن ابى شيبة حدثنا ابو اسامة عن مجالد عن الشعبي ان غلاماً من العرب وجد ستوقه فيها عشرة آلاف فأتى بها عمر رضى الله عنه فأخذ منها خمسمائة ألفين وأعطاه ثمانية آلاف ، قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن ادریس عن ابيه عن ابى قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل قال : جاء رجل الى عبد الله فقال : اتى وجدت كنزاً فيه كذا وكذا من المال ، فقال عبد الله : لا أرى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادى فأدّ خمسة في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الآثاران يؤيدان اثر الباب مع انه =

## باب ما جاء من زكاة الحلى و التبر

قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر [ او حلى ]<sup>١</sup> من ذهب او فضة لا ينتفع بهما لللبس او ينتفع بهما لللبس فان عليه فيه الزكاة فى كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين دينارا [ عينا ]<sup>٢</sup> او من وزن مائتى درهم فان نقص من ذلك شيء<sup>٣</sup> بطلت عنه الزكاة .

و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة اذا كان<sup>٤</sup> يمسكه لغير اللبس فاما التبر<sup>٥</sup> المكسور الذى يريد اهل اصلاحه و لبسه فانما هو بمنزلة المتاع الذى يكون عند اهله [ فليس ]<sup>٦</sup> على اهله فيه زكاة .

و قال محمد بن الحسن : كيف يكون يبطل الزكاة عنه و هو تبر لا يلبس للنية التى نواها فيه و انما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغى ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعا ايضا كما مر من رواية ابن المنذر . ف

(١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالتحاس و الصفر و غيرهما ، و به يظهر صحة قول محمد الحديد يطلق على المضروب و التبر على غير مضروب من التبر وهو الهلاك - كذا فى المغرب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٣) و كان فى الأصل « شيئا » وهو تصحيف ، و الصواب « شيء » بالرفع و ليس هو فى الموطأ .

(٤) هكذا فى الأصل ، و فى الموطأ « و انما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه لغير اللبس » اه .

(٥) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ « فاما التبر و الحلى » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .

أ رأيتم من كان عنده دنائير مضروبة وهو ينوي ان يجعلها حليا أ يبطل عنه الزكاة وقد مكثت عنده حولين او ثلاثة للنية التي نواها ، فان زعمتم ان النية لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ ولا تبطل عنه الزكاة بالنية التي نوى ان يجعلهما حليا مع ان الحلي من الذهب والفضة فيه الزكاة وان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة : ليس من ذهب ولا فضة حلي ولا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد<sup>١</sup> عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالبيت ومعها ابنة لها في يدها سوار من ذهب ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتجبن ان يكون لك سوار من نار؟ قالت : لا يا رسول الله ! قال : فأدى زكاته<sup>٢</sup> ، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر بزكاة الحلي ،

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « انت يجعله » بتوحيد الضمير لأن الضمير يرجع الى « التبر » وهو مذكور موحد . قلت : بل الصواب كما في الأصل « يجعلهما » بصيغة التثنية والضمير للذهب والفضة . ف

(٢) هو محمد بن راشد المكحول الخزاعي الدمشقي ابو عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن البصرة ، روى عن مكحول الشامى ، من رجال الأربعة - راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) الحديث مرسل ، و اخرج ابو داود ص ١٩٧ و النسائى ص ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة انت التي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها و في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها أعطين زكاة هذا؟ قالت : لا ، قال : ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار؟ قال : فخلعتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : هما لله ولرسوله =

كتاب الحجة ( باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر ) للإمام محمد الشيباني

فكيف تقولون ليس في التبر الذي ليس بحلي زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه حليا في احاديث كثيرة .

== انتهى ، قال في نصب الراية : قال ابن القطان في كتابه : اسنده صحيح ، و قال المنذرى في مختصره : اسنده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى وحميد بن مسعدة و هما من الثقات ، احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام فقيه احتج به البخارى و مسلم و كذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به في الصحيح و وثقه ابن المدينى و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجة ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائى ايضا عن المعتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، قال النسائى : و خالد اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى : قال الحافظ في الدراية ص ١٦١ و صححه ابن القطان و قال المنذرى لا علة له ، قلت : ابدى له النسائى علة غير قاذحة فانه اخرجه من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب ، و روى احمد و ابن ابى شعبة و الترمذى من طريق المثنى بن الصباح و ابن لهيعة و هما ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا ، قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شئ كذا قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال في ص ١٨٣ من التلخيص و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و المثنى بن الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال البيهقى : و قد انضم الى حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلة و حديث عائشة و ساقهما ، و حديث عائشة اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و حديث ام سلة اخرجه ابو داود و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداراية و ص ١٨٣ من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى =

اخبرنا

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن امرأة<sup>٢</sup> قالت له: إن لي حلياً فهل علي فيه زكاة؟ = وص ١٩٧ من أبي داود وص ٢٤٨ من سنن النسائي، ومن ج ٤ ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠ من سنن البيهقي والجوهر النقي، والبداية الصنائع وغيرها من كتب القوم أهل الحديث والفقه.

(١) هكذا أخرجه مرسلًا بهذا الإسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن طلقة عن امرأة عبد الله سألت عن حلي لها، فقال: إذا بلغ مائتي درهم فعبه الزكاة، قالت: اضمها في بني أخ لي في حجرى قال: نعم - انتهى: قال البيهقي وقد روى هذا مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بشيء - اهـ، قال في الجوهر النقي: قلت روى الدارقطني من حديث قيس عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن طلقة عن عبد الله أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن لي حلياً وإن زوجي خفيف ذات اليد وإن لي بني أخ أفجزئني عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم؛ وهذا السند رجاله ثقات، والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله - انتهى؛ والحديث نقله في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب الراية ثم قال قال الدارقطني والحديثان وهم والصواب عن إبراهيم عن عبد الله مرسل موقوف - انتهى؛ وقال ابن القطان في كتابه وروى هذا قيس بن عتبة وهو وإن كان رجلاً صالحاً فإنه يخطئ كثيراً وقد خالفه من أصحاب الثوري من هو أحفظ منه فوقه - انتهى؛ قال الشيخ في الامام: وقيس بن عتبة مخرج له في الصحيحين وقد أكثر البخاري عنه في صحيحه - انتهى؛ فكيف يرد حديثه ولا تعارض في الوقت والرفع وهو زيادة ثقة ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضي الله عنه، والموقوف أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير سير في المتن.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «امرأته».



فقال لها : نعم أدى<sup>١</sup>، فقالت : ان لي ابني اخ يقيم في حجري أفتجزئني عن  
ان اجعل ذلك فيهما؟ قال : نعم .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن ابي جعفر الفراء<sup>٢</sup> عن عبد الله  
ابن شداد بن الهاد انه<sup>٣</sup> قال : في الحلبي زكاة .

(١) و عند اليهقي : نعم اذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة . ف

(٢) هو الكوفي ، قيل : اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الاجري عن ابي داود ،  
ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن ابي امية الفزاري و عبد الله بن شداد  
ابن الهاد وغيرهما ، و عنه ابنه اسحاق و شعبة و سفيان و اسرايل و شريك وغيرهم .  
كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب .

(٣) في نصب الرابة ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابن ابي شيبة عن عطاء و ابراهيم النخعي  
و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحلبي الزكاة ، زاد ابن شداد  
حق في الخاتم ، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي أنهم قالوا السنة : ان في الحلبي  
الذهب و الفضة الزكاة - انتهى ؛ و الاصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة  
رواه ابوداود في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازي ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا  
يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابي جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن  
شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرأى في يدي فتحات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتن أترين لك يا رسول  
الله ؟ قال : أفتؤدين زكاهن ؟ فقلت : لا ؛ قال : هن حسبك من النار - انتهى ؛ و أخرجه  
الحاكم في المستدرك و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ و أخرجه الدارقطني  
في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال : و محمد بن عطاء مجهول - انتهى ،  
قال اليهقي في المعرفة : و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطني  
انه مجهول - اه ، و ليس كذلك - انتهى ؛ و تبع الدارقطني عبد الحق في احكامه =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن ابراهيم النخعي قال : أتت امرأة ١ عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقالت :  
 = و تعقبه ابن القطان فقال : انه لما نسب في سند الدارقطني الى جده خفي على الدارقطني امره فجعله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و انما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات و قد جاء ميّنا عند ابى داود و بينه شيخه محمد بن ادريس الرازى و هو ابو حاتم امام الجرح و التعديل و رواه ابو نعيم محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال : فيه محمد بن عطاء نسبه الى جده فلا ادرى أ ذلك منه او من عمرو بن الربيع - انتهى ، قال الشيخ في الامام : و يحى بن ايوب اخرج له مسلم و عبيد الله بن ابي جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم - انتهى ، يقول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضى الله عنها ، و فى الاشراف لابن المنذر : روي عن عمر و عبد الله بن عمر و ابن عباس و ابن مسعود و ابن المسيب و عطاء و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين و مجاهد و الثوري و الزهري و جابر بن زيد و أصحاب الرأى و جوب الزكاة فى الحلي الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر ، و فى المعالم للخطابي : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجها و الأثر يؤيده و الاحتياط اذاؤها - كذا فى الجوهر النقي . و أخرجه البيهقي من طريقه و سكت عنه .

(١) لعلها « زينب » قال الطحاوى فى باب المرأة هل يجوز لها ان تعطى زوجها من زكاة مالها ج ١ ص ٣٠٨ من شرح معاني الآثار : حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص ابن غياث قال ثنا ابى عن الأعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال : فذكرته لابراهيم فحدثني ابراهيم عن ابى عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله مثله سواء قالت : كنت فى المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد فقال : تصدق ولو من حليكن ، وكانت زينب ينفق على عبد الله و ايتام =

= في حجرها فقالت لعبد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني عنى ان اتقنت عليك وعلى ايتام فى حجرى من الصدقة ؟ قال : سلى انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الانصار حاجتها مثل حاجتى فمر علينا بلال فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئني عنى ان أتصدق على زوجى و ايتام فى حجرى من الصدقة و قلنا : لا تخبر بنا . قالت : فدخل فسأله ، فقال : من هما ؟ قال : زينب ، قال : اى الزيانب هى ؟ قال : امرأة عبد الله . فقال : نعم يكون لها اجر القرابة و أجر الصدقة - انتهى ؛ ثم قال الطحاوى : حدثنا فهد قال ثنا على ابن معبد قال ثنا اسمعيل بن ابى كثير عن عمرو بن نبيه الكعبى عن المقبرى عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، وكان فى النساء امرأة عبد الله بن مسعود فانقلبت الى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم و أخذت حليا لها ، فقال ابن مسعود : اين تذهين بهذا الحلى ؟ فقالت : اتقرب به الى الله و الى رسوله - لعل الله ان لا يجعلنى من اهل النار ، قال : هلمى بذلك و يلك ! تصدق به على و على ولدى ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تستأذن ، فقال : اى الزيانب هى ؟ قالوا : امرأة عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى سمعت منك مقالة فرجعت الى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلى أتقرب به الى الله عز وجل و إليك رجاء أن لا يجعلنى الله من اهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدق به على و على بنى فأنا له موضع ، فقلت له : حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق به عليه و على بنيه فانهم له موضع - انتهى ؛ و حمله الطحاوى على صدقة التطوع لا على الزكاة المفروضة و آتى عليه بشواهد تدل على انها كانت صدقة التطوع و جعل زينب و رائطة واحدة و قال : و رائطة هذه هى زينب امرأة عبد الله لا نعم =

كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الحلى و التبر ) للإمام محمد الشيبانى

أفى الحلى زكاة ؟ قال : نعم . قالت : فأجعلها لائى اخ لى يقيمى ؟ فقال : نعم ، و صدقة على ذى القرابة تضعف فى الأجر .

أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي

= ان عبد الله كانت له امرأة غيرها فى زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى ؟  
و إياك ان تظن ان ما قلت من الطحاوى لا يناسب المقام بل لاعماد الطر فيه من  
اهل النظر و الفكر ، و راجع ج ١٢ ص ٢٢ من التهذيب و فيه فرق ابو سعيد و ابن  
حبان و المسكرى و ابن منده و أبو نعيم و غير واحد بين زينب و راتطة امرأتى  
ان مسعود - انتهى .

(١) و كان فى الأصول « أفى حلى » بالنكير ، و الصواب « فى الحلى » المرف .

(٢) اخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن مسعود قال : فى الحلى الزكاة - انتهى ، و من  
طريق عبد الرزاق رواه الطبرانى فى معجمه كما فى ج ٢ ص ٣٧ من نصب الراية  
و ص ١٦١ من الدراية .

(٣) و كان فى الأصول « يضعف » بالغية ، و الصواب « تضعف » بالناء .

(٤) اخرج الدارقطنى فى سننه من نصر بن مزاحم عن ابى بكر الهذلى ثنا شعيب بن  
الحجاب عن الشعبي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول : اتيت النبى صلى الله عليه و سلم  
بطوق فيه سبعون مثقالا من ذهب قلت : يا رسول الله خذ منه الفريضة ، فأخذ منه  
مثقالا و ثلاثة ارباع مثقال - انتهى ؟ قال الدارقطنى : ابو بكر الهذلى متروك و لم يأت به  
غيره ؟ قلت : اخرجته ابو نعيم الأصفهانى فى تاريخ اصفهان فى باب الشين عن شيان  
ابن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الحجاب به سواء - انتهى ، حديث آخر  
أخرجه الدارقطنى ايضا عن ابى حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان النبى صلى الله  
عليه و سلم قال : فى الحلى زكاة - انتهى ، قال الدارقطنى : ابو حمزة هذا مبمون و هو ضعيف  
الحديث - اه : قال البيهقى فى المعرفة : و من الناس من حمل الزكاة فى هذه الأحاديث =

كتاب الحجة ( باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر ) للإمام محمد الشيباني

انه قال : في الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه ' الزكاة اذا بلغ ما تقي درهم او عشرين ديناراً .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني محمد بن زياد ' قال سمعت ابا امامة رضى الله عنه يقول : حلية السيوف من ' الكنوز .  
اخبرنا عباد ' بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر ' .

= على انه كان حين كان التحلي بالذهب حراماً على النساء فلما ابيح لمن سقطت منه الزكاة قال اليهقي : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بلبسه مع الا مر بالزكاة ، و حديث عائشة ايضاً دخل على رسول الله صلى الله عليه و سلم فرأى في ايدي فتحات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوظاً - انتهى ، و في الجوهر النقي : و ظاهر قوله عليه و سلم في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذا الرقة تعلقت على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة ، وكذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفة اتخذ أنفاً من ورق ، و في حديث هذا الباب فتحات من ورق او سخاباً من ورق - انتهى .

(١) اي في كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاني ابو سفيان الحمصي كما في ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .  
(٣) يعني اذا ادى زكاتها فليس بكنز - فافهم ، و أخرجه اليهقي في ج ٤ ص ١٤٤ من سننه من حديث معلى بن منصور اخبرني بنية بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت رجلاً يسأل ابا امامة أ رأيت حلية السيوف أمن الكنوز هي ؟ قال ابو امامة : نعم ، قال : اما اني ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابي عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى عباد بن العوام عن ابن ابي عروبة كما في التهذيب ايضاً .

(٥) وكان في الأصل « ابي مسعود » و في الهندية « ابي مشعر » بتقديم الشين ، =

عن ابراهيم النخعي ان امرأة<sup>١</sup> ابن مسعود كان لها طوق<sup>٢</sup> فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضي عنه ان تزكيه ؛ وقال ابو حنيفة : ليس<sup>٣</sup> في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة ، وواقفه اهل المدينة .

## باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة . وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ؛ وقال اهل المدينة : نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم ؛ وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا = والصواب «عن ابي معشر» بتقديم العين المهملة على الشين المعجمة وهو زياد بن كليب التميمي الحنظلي او معشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٨ منه ، و قد تقدم من قبل .

(١) هي زينب وهي راقطة على قول الطحاوي و قيل غيرها كما سبق .

(٢) لعل الحلي الذي ورد في الروايات كان طوقا لها - تدبر ، و في آثار ابي يوسف ص ٨٩ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان امرأة ابن مسعود قالت له : ان لي حليا افعلي فيه زكاة ؟ قال : نعم ، قالت : فان جعلته في ابن اخ لي يتيم أيجزئ ذلك عني ؟ قال : نعم ، و قال . نصف مثقال من كل عشرين مثقالا - انتهى . (٣) و في آثار ابي يوسف : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : ليس في شيء من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يلبس ، و اذا كان للتجارة فقيه زكاة عن كل مائتي درهم خمسة دراهم - انتهى ؛ قال الامام في ص ١٧٥ من باب زكاة الحلي : أما ما كان من حلي جوهر و لؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال وأما ما كان من حلي ذهب او فضة فقيه الزكاة إلا ان يكون ذلك ليتيم او يتيمة لم يلغا فلا تكون في مالهما زكاة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى ؛ و به قال الجمهور =

آثار مختلفة وأحباها اليتامى لا تزكى حتى يبلغ؛ وقد ذكر<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه سئل عن [زكاة] مال اليتيم فقال: احص زكاة ماله ولا تزكه فاذا بلغ فادفع اليه وأخبره بذلك<sup>٢</sup>.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: ليس فى مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة<sup>٣</sup>.

اخبرنا<sup>٤</sup> ابو حنيفة قال: حدثنا ليث [بن ابي سليم] عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص انه ليس فى الثلث و المسك و العنبر زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقانى و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة .

(١) اخرج البيهقى فى ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو من سهو الناسخ ولا بد منه . ف (٣) فى الأصول «ولا تزكّيه» بزيادة الياء قبل الضمير، ولفظ البيهقى «من ولى مال يتيم فليحص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى وان شاء ترك» - انتهى .

(٤) هكذا أخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار .

(٥) كذا أخرجه محمد فى كتاب الآثار بهذا الاسناد والمتن لكن رواه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد بغير هذا المتن ، قال يوسف عن ابي يوسف عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال: احص ما فى مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى ؛ قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ليث نحوه من ذلك - انتهى ، وهذا المتن هو الذى ذكره الامام محمد فى اول الباب كما عرفت من قبل .

(٦) زيادة من كتاب الآثار، وهو القرشى الكوفى احد العلماء الاعلام من رجال الاربعة .

- مجاهد<sup>١</sup> عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .  
 اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعشى عن ابراهيم النخعي قال :  
 ليس في مال اليتيم زكاة حتى يدرك<sup>٢</sup> .  
 اخبرنا ابو بكر بن عبد الله التمشلي عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على<sup>٣</sup>  
 مال الصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .  
 اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس في  
 مال اليتيم زكاة<sup>٤</sup> .  
 اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٥</sup> عن يونس بن عبيد<sup>٦</sup> عن الحسن البصري انه  
 كان لا يرى في مال اليتيم زكاة<sup>٧</sup> .  
 [ و ]<sup>٨</sup> ذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجاهد<sup>٩</sup> عن الشعبي قال :  
 (١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضى الله عنه ، وفي لث كلام - راجع ج ٢  
 ص ٣٣٤ من نصب الرأية و ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .  
 (٢) اى يبلغ . (٣) « على » بمعنى « في » .  
 (٤) و رواه ابن ابى شيبة عن جرير عن منصور مثله ق ٢٥٥ ( من قال ليس في مال  
 اليتيم زكاة ) - من المصنف . ف  
 (٥) هو الواسطي .  
 (٦) هو العبدى البصرى .  
 (٧) رواه ابن ابى شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس في مال اليتيم زكاة  
 حتى يحتمل ، و روى عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن انه كان عنده مال لبنى  
 اخ له يتيم فلا يزكيه - اهـ . ف  
 (٨) ما بين المربعين ساقط من الاصول وقد اختلط الاسنادان في الهندية - فقهه .  
 (٩) كذا في الهندية و كان في الاصل « المجاهد » وليس بشي ، و في الهندية « عن مجاهد » =



ليس في مال اليتيم زكاة .

و ذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي<sup>١</sup> عن سعيد<sup>٢</sup> قال : ليس في

مال اليتيم زكاة .

اخبرنا الثقة من اصحابنا<sup>٣</sup> قال : اخبرنا ابن لهيعة عن ابي الأسود<sup>٤</sup> عن

عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة<sup>٥</sup> .

= و مجالد هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) وكان في الاصل « وقاء » ، بالفاء ، والصواب « وقاء » ، بكسر الواو بعده قاف وهو

وقاء بن اياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبير تابعي مشهور . (٣) لعله الامام ابو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل التوفلي ابو الأسود المدني من رجال الستة - كما في

ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه يتفرد باسناده

ابن لهيعة وابن لهيعة لا يحتاج به - انتهى ؛ وهذا الحكم في حقه على الاطلاق ليس في محله كما

لا يخفى ، وفي الجوهر النقي : قال ابن المنذر في الاشراف لا يركى الصبي حتى يصلي ويصوم

وهو قول النخعي و ابي وائل والحسن وسعيد بن جبير ، وهذا لأن الزكاة عبادة فلا تجب

على الصبي لارتفاع القلم عنه كالحج والصلاة - انتهى ؛ و حديث عمرو بن شعيب من

ثلاث طرق مرفوعا : من ولي يتيم له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة - اه ، في

اسناده المثني بن الصباح وهو ضعيف ، قال الترمذي : في اسناده مقال ، وقال احمد :

ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١

من نصب الراية و في الطريق الثاني عبيد الله بن اسحاق وهو ضعيف ، و منديل سي .

الحفظ يرفع المراسيل ويسند الموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني :

و الصحيح انه من كلام عمر - اه ؛ و في الطريق الثالث : محمد بن عبيد الله العزمي =

اخبرنا الثقة من اصحابنا قال اخبرنا ابن لهيعة عن خالد بن ابى عمران<sup>١</sup>  
قال : سئل سليمان بن يسار عن زكاة مال اليتيم ، قال : ان كنت<sup>٢</sup> انما انت خازن  
تفق قيم انت من زكاة ماله .

و ذكر ابو بكر بن عياش عن عاصم<sup>٣</sup> عن ابى وائل قال : كان عنده ثمانية  
آلاف ليتيم فكان لا يؤدى زكاته<sup>٤</sup> .

اخبرنا الثقة من اصحابنا عن ازهر<sup>٥</sup> السمان قال انبأنا ابن عون<sup>٦</sup> قال :

= وهو ضعيف ، قال صاحب التقيح هذه الطرق الثلاثة ضعيفة لا يقوم بها حجة -  
اتهى ؛ راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطنى و سنن البيهقى و الجوهر  
النقى ، قال النووى فى شرح المذهب : هذا الحديث ضعيف ؛ اه - نقله بعض ابناء  
العصر فى تعليقه .

(١) هو ابو عمر التجبى قاضى افرقية كما فى التهذيب .

(٢) تأمل فى هذه العبارة هل تتردد أنت فى معناها ام لا ، هكذا فى الأصول و لى  
فيها قلق .

(٣) هو ابن بهدلة و هو ابن ابى النجود الاسدى مولاىم الكوفى ابو بكر المقرئ من  
رجال الستة كما فى ج ٥ ص ٣٨ من التهذيب .

(٤) و أخرجه ابن ابى شيبة عن ابى بكر بن عياش عن عاصم عن ابى وائل قال : كان  
فى حجرى يتيم له ثمانية آلاف فلا ازكياها حتى لما بلغ دفعها اليه . ف

(٥) و فى الأصل « اراهم السمان » و تبعه من جاء بعده و هو خطأ ، والصواب  
و هو ازهر بن سعد السمان ابو بكر الباهلى البصرى من رجال الستة الا ابن ماجه - كما فى  
ج ١ ص ٢٠٢ من التهذيب و ج ٥ ص ٣٤٧ من التهذيب .

(٦) و هو عبد الله بن عون بن اربطان المزنى مولاىم ابو عون الخراز البصرى من  
رجال الستة كما فى ج ٥ ص ٣٤٦ من التهذيب .

كان عند ابن سيرين يتيماً له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدي زكاته.

و ذكر شريك<sup>٢</sup> عن جابر<sup>٢</sup> عن عامر الشعبي و ابى جعفر<sup>٢</sup> وغيره<sup>٢</sup> قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال: اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم<sup>١</sup> ابن عبد الله عن شرح انه قال: ليس في مال اليتيم زكاة .

(١) وكان في الأصول « فقال » والصواب « فكان » هكذا جاء هذا اللفظ في رواية الحسن عند ابن ابي شيبة، ولم يخرج عن ابن سيرين . ف

(٢) هو شريك بن عبد الله النخعي ابو عبد الله الكوفي القاضي روى عنه ابو بكر بن عياش كما في ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجمعي ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفي، روى عن الشعبي كما في ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب .

(٤) لعله « محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الباقر ابو جعفر المدني .

(٥) كذا في الأصول، وأظن ان فيه تحريفاً وتصرفاً، والصواب « عن عامر الشعبي ابى عمرو وغيره » او الصواب « و أبو جعفر وغيرهما » والله اعلم، ولم يخرج عن ابن ابي شيبة الا عن عامر فقط . فقال وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال: ليس في مال اليتيم زكاة . ف

(٦) انظر من القاسم ؟ هل هو ابن عبد الله مكبراً او ابن عبيد الله مصفراً - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٣٨ و ص ٣٣٩ من التجميع و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان، ولا ادري من هو، والاصل في هذا الباب حديث عائشة مرفوعاً رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل وعن المجنون حتى يعقل - اخرجه الأربعة الا الترمذي و صححه الحاكم، وفي الباب عن =

## باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة : في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه انه ان اوصى بها و أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي على الثلث و بذلك تحاصوا لو لم يبدأ بالزكاة

= على - و راجع ج ٢ ص ٣٣٣ من نصب الراية و الدراية و التلخيص و غيرها من كتب القوم .

(١) لفظ « الوصية » ساقط من الأصول و لاد منها .

(٢) الأصل فيه « تأتي » بالتأني حذف احدهما للتخفيف او هو من الاتيان آتى يأتي إتيانا فلي هذا كان على اصله و كلاهما صحيح هنا كما لا يخفى .

(٣) و كان في الأصل « تحاصوا » بالخاء المعجمة وهو خطأ ، و الصواب « تحاصوا » بالخاء المهملة - اى اقسما فيما بينهم ، قال في المغرب : حصى من المال الثلث او الربع اى اصابى و صار في حصى و أخذت ما يحصى و يخصى و تحاص الغريمان او الغرماء اى اقسما المال بينهم حصصا - انتهى .

(٤) فان بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا ، اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما و ان اعتبار التقديم محض بمقوّة تعالى لكون صاحب الحق واحدا و أما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر التقديم كما لو اوصى بثلث ماله لانسـان ثم به لآخر إلا أن ينصر على التقديم او يكون البعض عتقا او محابة و ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة و الحج او واجبات كالكفارات و النذور و صدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع و الصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت و ان اختلفت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات و ما جمع فيه بين حق الله تعالى و بين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها و يجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجة ( باب الرجل يموت ولم يود زكاة ماله ) للامام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فان لم يأمر بها الميت و لم يوص بوصية ففعل اهله ذلك<sup>١</sup> فهو اقرب الى الصواب<sup>٢</sup> و ان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا و قال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة . قالوا : ان اوصى بها [ الميت ]<sup>٣</sup> و أمر بها ان تنفذ فانه يبدأ<sup>٤</sup> بها قبل الوصايا و لا يجاوز بها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

و قال محمد بن الحسن : لو كانت ديناً لجعلت من جميع المال<sup>٥</sup> اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدین يبدأ بها = القرب مفردة بالضرب و لا تجعل كلها جهة واحدة لانه و ان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم تجمع فيقدم فيها الاعم فالاعم فلو قال ثلث مالي في الحج و الزكاة و لزيد و الكفارات قسم على اربعة اسهم و لا يقدم الفرض على حق الادى لحاجته و ان كان الادى غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبق حقا لله تعالى اذا لم يكن ثمه مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منفذ او معلق بالموت كالتدبير و لا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئى بهما على ما سيأتى في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا - اه ملخصا جميع ذلك من العناية و النهاية و التبيين ؛ اه رد المحتار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

(١) كذا في الأصل ، و في الموطأ مالك<sup>٦</sup> و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن و ان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك ، انتهى .

(٢) وجداني يحكم بأنه اقرب الى الثواب بالثاء المثلثة مكان الصاد - تدبر .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٤) و في الموطأ من التبدية كما يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « الأموال » بالجمع ، و الصواب بالافراد .

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا الا ان يقول الميت في وصية : ابدؤا بها قبل الوصايا التي اوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو اوصى بها ثم اوصى بوصية أخرى وقال : ابدؤا بالوصية التي اوصيت بها من الثلث قبل الوصية بالزكاة اتى بها كما اوصى وأخذ بالزكاة لأنه لو اوصى بها ثم بدا له ان يرجع عنها فرجع عنها كان له ذلك وكان بمنزلة من لم يوص ، فاذا كان له ان يرجع عنها وان يتركها فلا يوصى بها ولا يبقى فله ان يقدم غيرها من الوصايا عليها ، وان اوصى بغيرها معها ولم يذكر يدينه بواحدة من الوصايا تحاصوا جميعا ولم تكن اولى من الثلث من غيرها .

(١) كذا في الاصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « لا يتدا بها » وهو من سهو الناسخ .

(٢) وكان في الاصول « ابدؤها » والصواب « ابدؤا بها » .

(٣) وكان في الاصول « بل اتى بها » والصواب حذف « بل » كما هو في الهنذية .

(٤) وكان في الاصول « واخذنا بالزكاة » بالتكلم وهو غير مناسب بل هو تصحيف ، والصواب « وأخذ » .

(٥) وكان في الاصول « فرجع » والصواب « فرجع » .

(٦) كذا في الهنذية « فاذا كان » وهو ساقط من الاصل .

(٧) كذا في الاصل ، والواو ساقط من الهنذية .

٨ كذا في الاصول ، ولعل الصواب « ان يبدأ » .

(٩) وهنا ايضا في الاصول « تخصوا » بالخاء المعجمة والصواب بالخاء المهملة اى اقتسموا الثلث بينهم حصصا كما سبق - تأمل فيه ، وفي مجموع النوازل عن ابي حنيفة و ابي يوسف ومحمد : ان كل شئ لله تعالى اوصى به انسان وكان الثلث لا يلغى فان كان كله فرضا او كله تطوعا يبدأ بالذى فلقى به اولاً وان كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا بدئ =

## باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

### الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة: في المال الكثير يكون دينا على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية الا ان يرفع عنه زكاة السنة الاولى ' و يزكيه للسنة الثالثة الا ان = بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا بدئ بالذي اوجب على نفسه وان كان آخره في النطق به - تارخانية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت ، و على هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض و ما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى - هداية من فصل من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها و ان اجتمع الوصايا قدم الفرض اى الاقوى منها و ان آخره الموصى و ان تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر أنه بدأ بالأهم و عنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى بدئ بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالعتق و الصدقة بدئ بما بدأ به في ظاهر الرواية ، و عنه بدئ بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق - كذا في الذخيرة قهستاني من الوصايا باختصار ، و مثله في التتوير و غيره من المتون و الشروح - كذا في ج ٢ ص ٣٨٢ من فتاوى تنقيح الحاءية و فيها زيادة على هذا فراجعها - و الله تعالى اعلم .

(١) في رد المحتار ج ٢ ص ٣٦ و ذكر في الملتقى رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة احوال قبض مائتين فعند ابي حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة و الثالثة اربعة اربعة عن مائة و ستين و لا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين - انتهى ، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يزكى للسنة الاولى و الثانية سبعة سبعة عن مائتين و ثمانين =

يرفع<sup>١</sup> عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية وكذلك ان كان له على صاحبه اكثر من ذلك زكاه لذلك حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة فاذا نقص مما تجب فيه الزكاة لم يزكه لما بقى .

= درهما ولا شيء في الفضل و الثالثة ستة ، و بهذا الفرع يتضح معنى قوله انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية - الخ ، يعنى اذا لم يقبض من الدين نصابا او أربعين درهما لم يجب عليه زكاة السنة الأولى و كذا الثانية - فافهم و تأمل .

(١) قال المحشى صورته انه كان للرجل مائتان و تسعة دراهم فخرج الخمسة لسنة و الخمسة الاخرى لسنة اخرى فبقى المائة و التسعة و تسعون فلم يجب للسنة الثالثة زكاة - انتهى ؛ و لا أدري كيف رفعت عنه بذلك زكاة السنة الاولى و الثانية و قد اداها لهما الا ان يكون معنى الرفع الاداء وهو كما ترى ، قال الهداية : ولو كان الدين على مقر مليء او معسر تجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل ، و كذا لو كان على جاحد و عليه بينة او علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند ابى حنيفة لان نفليس القاضى لا يصح عنده . و عند محمد : لا يجب لتحقق الافلاس عنده بالنفليس و ابو يوسف مع محمد فى تحقق الافلاس و مع ابى حنيفة فى حكم الزكاة لرعاية جانب الفقراء - انتهى ، فأفاد أنه اذا قبض الدين زكاه لما مضى قال فى فتح القدير و هو غير جار على اطلاقه بل ذلك فى بعض انواع الدين و لنوضح ذلك فنقول قسم ابو حنيفة الدين على ثلاثة اقسام قوى وهو بدل القرض و مال التجارة و متوسط وهو بدل ما ليس بالتجارة كشمس ثياب البذلة و عبد الخدمة و دار السكنى و ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر و الوصية و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و بدل الكتابة و الدية و السعاية فى القوى تجب الزكاة اذا حال الحول و بترأخى القضاء الى ان يقبض أربعين درهما ففيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه ، و فى المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصابا و يعتبر لما مضى من الحول فى صحيح الرواية . و فى الضعيف لا تجب ما لم يقبض نصابا =



و قال ابو حنيفة : ولا يشبه الدين الذى يقربه الغريم المالى النصب المجهود .  
قال : لو ان رجلا افاد مالا فنصب منه غاصب حين افاده فجده اياه او  
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى  
ولكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .

و قال اهل المدينة : فى الدين الذى اقام<sup>١</sup> عند الذى هو عليه سنين ذوات  
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب [ عليه ]<sup>٢</sup> فيه الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : كيف يجب عليه زكاة واحدة<sup>٣</sup> و انما القول احد  
القولين : اما ان لا تكون عليه فيه زكاة<sup>٤</sup> حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا ،  
و اما ان يزكيه لما مضى حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة .

= و يحول الحول بعد القبض عليه - كذا فى البحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ  
اى ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، و هذه احدى  
الروايتين عن الامام وهى خلاف الاصح ، قال فى البدائع ذكر فى الاصل انه تجب الزكاة  
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض ماتى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى ،  
و روى ابن سماعة عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين  
و يحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ ، و كذا صرح بأنه  
الاصح فى غاية البيان - كذا فى ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط فى البدائع  
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا فى الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان فى الاصول « قام من القيام »  
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) اى لسنة واحدة . و كان فى الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اى اصلا .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

أرأيت<sup>١</sup> ان قال قاتل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها والسنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في<sup>٢</sup> شيء من هاتين السنتين فذلك زكى لهما فاما ما سوى ذلك من<sup>٣</sup> السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

اى شيء ينبغي لنا ان نرده<sup>٤</sup> عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا لسنة واحدة ولم يحز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه<sup>٥</sup> .

أرأيت اهل المدينة لاى السنين<sup>٦</sup> يزكوا<sup>٧</sup> المال للسنة التي دفع فيها<sup>٨</sup> المال او للسنة التي قبض فيها المال او<sup>٩</sup> قالوا : هذه الزكاة للسنين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهنذية « في يديه شيء » .

(٣) و كان في الاصول « في السنتين » ، و الصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الاصل من الرد ، و لعل الصواب نوره من الايراد او نرده من الورد تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الاصل و هو الصحيح اى زكاة واحدة ، و في الهنذية « سنة » من غير حرف الجر و ليس بشيء .

(٦) و كان في الاصل « نسبة من النسبة » و هو تصحيف ، و الصواب « يشبه » كما هو في الهنذية .

(٧) و كان في الاصول « السنتين » بالثنية ، و الصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر ثلاث صور فالجمع يناسبها .

(٨) و كان في الاصل « تركوا » ، و في الهنذية « يزكوا » ، و لعل الصواب « يزكون » او « زكوا » - و الله أعلم . ف

(٩) اى للمديون .

(١٠) يعنى بعد ثلاثة احوال من المديون ، ( فرع ) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من =

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للسنين كلها ؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من السنين لأنه كان مالا صاحبه مقررا وكان ينبغي له ان يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يحجده اياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه<sup>١</sup> ثم يزكيه لما يستقبل .

= رد المحتار قوله وقال ما زاد بحسابه يظهر اثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الامام : يلزمه عشرة ، وقالوا : خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وثمان مائة في الدين في الثاني نصاب الاثمن ، وعنده : لا زكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقالوا : يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الأول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله وثمان درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، وصوابه : ثمن ثمن درهم ، كما لا يخفى على الحاسب - انتهى ، وجه ذلك ان الواجب في الحول الأول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو ممكن الوصول والقصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المديون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفريط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متفجع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه والمال اذا لم يكن مقدور الانتفاع به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير النفي فلا زكاة عليه في الدين الذي ججده صاحبه وكذا حكم كل مال غير مقدور الانتفاع مع قيام اصل =

اخبرنا

اخبرنا<sup>١</sup> ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن ابي الهيثم<sup>٢</sup> عن ابن سيرين عن<sup>٣</sup> علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: اذا كان الدين على الناس فقبضته تركيه لما مضى .

= الملك كالعبد الآتي والصال والمال المفقود والمال الساقط في البحر والمال الذي اخذه السلطان مصادرة و الدين المجعود اذا لم يكن للمالك ينة و حال الحول ثم صار له ينة بأن اقر عند الناس و المال المدفون في الصحراء اذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندنا - كذا في البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار و الهندي ، و البسط فيها .

(١) اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال : اذا كان لك دين على الناس فقبضته تركه لما مضى - انتهى ، قال محمد : و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله ص ٥٠ ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في ص ٨٨ من آثاره : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال : في الرجل يكون له الدين فقبضه قال : تركه لما كان مضى - انتهى ؛ و هو في ج ١ ص ٤٦٧ من جامع المسانيد و عزى تخريجه الى كتاب الآثار .

(٢) و كان في الأصل « ابراهيم بن ابي الهيثم » و هو خطأ و الصواب ما اثبت في المتن ناقلا من كتاب الآثار لمحمد و ابي يوسف و جامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضى الله عنه انه ولد في سنتين بقيتا من خلافة عثمان رضى الله عنه ، و قد اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن ابي عبيد ثا يزيد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضى الله عنه في الرجل يكون له الدين الظنون قال : تركه لما مضى اذا قبضه ان كان صادقا ، و قال ابو عبيد قوله الظنون هو الذي لا يدري صاحبه أ يقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى ، =

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: في الدين يرجى قال: زكه كل عام<sup>١</sup> وقال: لا جمعة إلا في المسجد الأكبر<sup>٢</sup> وقال: لا جمعة في السفر<sup>٣</sup> وإذا مات الرجل وعليه صداق امرأته فهي أسوة الغرماء وإن كان في يته قمح أو زبيب أو نحو ذلك فهو للورثة إلا أن يكون سماه للتي دخل عليها وهو صحيح.

قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن علي رضي الله عنه، قال: لا زكاة في مال الضمارة. تأمل؛ والظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فافهم.

(١) أسامة بن زيد اثنان أحدهما أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبي زيد المدني من رجال ابن ماجه، والثاني أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني من رجال الستة إلا البخاري وكلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما وعن كليهما يروي ابن المبارك كما في التهذيب وغيره، كانا في زمن واحد إلا أن الليثي أقدم مات سنة (١٥٣) والإمام محمد يروي عن العدوي كثيرا في كتبه بنير واسطة أحد، وهنا يروي عنه بواسطة ابن المبارك، فالأرجح عندي أنه الليثي لا العدوي وإن كان هو أيضا من جملة شيوخ الإمام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه. تأمل وشخصه من مهنا منها.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر قالوا: من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام إذا كان في ثقة ج ٤ ص ١٤٩ ومن طريق عبد الله العدني ثنا سفيان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: زكوا ما كان في أيديكم وما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه. انتهى ج ٤ ص ١٥٠.

(٣) أي وقال ابن عمر أيضا بهذا الأسناد يشير ابن عمر بذلك إلى أنه لا جمعة في القرى بل في الأمصار فإن المسجد الأكبر لا يكون إلا فيها. تأمل.

(٤) هذا الجزء أخرجه البيهقي في باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها ) للامام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

### ثم يبيعها أيزكى اثمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكى اثمانها لما مضى من السنين كما وصف زكاة الدين المقر به فاذا نقصت اثمانها مما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .

و قال اهل المدينة : لا يكون عليه في اثمانها الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه ؛ ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه و ليس عليه فيه زكاة و ليس هذا بشئ<sup>١</sup> . و لكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

== عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اهـ ج ٣ ص ١٨٤ ، قال : هذا هو الصحيح موقوف . و رواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سننه من طريق ابن لميعة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : زكه يعنى الدين اذا كان عند الملاء - انتهى . و عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال الغائب فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، فقال له الرجل : اذا هلك المال فقال : هلاك المال خير عن هلاك الدين ، و راجع البيهقي فان فيها مزيدا على هذا . قال : و رويانا عن علي و عمر رضى الله عنهما مثل قول هؤلاء ثم عن الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و الشافعي .

(١) و كان في الاصول « الذي » و هو مصحف .

(٢) و كان في الاصول « ليس هذا شئ » و المراد من « العروض » هنا ما ليس بنقد =

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني  
ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتى عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير  
وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك ' فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من  
هذه الخصال ، فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان .

## باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض لغير تجارة و في ' بدينه

قال أبو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة  
و في بدينه وعنده مال سوى ذلك أنه يجعل ' الدين من المال الحاضر فإن بقي  
منه شيء تجب فيه الزكاة بعد إخراج الدين منه ' [ فقيه ] زكاة وإلا فلا زكاة  
عليه ولا يكون الدين في العروض .

== كما في المغرب ، ونقله في البحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات  
والموزونات إذا نوى فيه التجارة فإنها من عروض التجارة - كذا في رد المحتار .  
(١) أشار بذلك إلى أن التقويم إنما يكون بالمسكوك من الورق أو الذهب إذا استويا  
وإذا اختلفا فبالأنفع منهما للفقراء أو بالأروج منهما لثلاثي يضرهم ، والقيمة تعتبر  
عند الإمام يوم الوجوب ، وعند صاحبين يوم أداء الزكاة كما في السوائيم ويقوم في  
البلد الذي المال والعروض فيه - كذا في الدر المختار ورد المحتار والبحر وغيرها  
من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل ولفظه منه ، ساقط من الهندية .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [ عليه دين و ]<sup>١</sup> له العروض و في دينه وعنده مال سوى ذلك [ ما ]<sup>٢</sup> تجب فيه الزكاة فانه<sup>٣</sup> يزكى ما يده من المال .  
١ قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الأموال التي تجب فيها الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع بيت الرجل ولا في داره ولا في ثيابه ولا في عروضه .

أرأيت رجلا له عروض تساوى<sup>٤</sup> الف درهم استقرض من رجل الف درهم فحال عنده حولان<sup>٥</sup> أعليه ان يزكى الألف التي استقرض لمكان العرض الذي كان عنده .

ليس لهذا وجه نعرفه انما الدين في المال التام<sup>٦</sup> فان بقي منه ما يجب فيه الزكاة بعد الدين زكاه .

أرأيت رجلا له عروض تساوى<sup>٦</sup> الف درهم فاستقرض الف درهم فاشتري بها اربعين شاة سائمة فحال الحول على الغنم السائمة أعليه ان يزكيها لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل موجود في الموطأ ، حاصل عبارتها هكذا : في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما يده من ناض تجب فيه الزكاة و اذا لم يكن عنده من العروض والتقد الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه - انتهى .

(٢) سقط من الأصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) وكان في الأصل « انه » بدون الفاء ، و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) وكان في الأصل « يساوى » بالتذكير ، و لفظ العروض جمعا يقتضى التأنيث .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب : النام من النمو - و الله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصول « يساوى » و الصواب « تساوى » بالتأنيث او يكون له عرض



العرض<sup>١</sup> الذى عنده و لمكان طعام قد جعله فى بيته رزقا لعياله لستهم .  
 ألا ترون ان هذا لا يستقيم و ليس عليه عمل الناس .  
 هل رأيتم احدا احتسب<sup>٢</sup> دينه فى مسكنه و خادمه و ترك<sup>٣</sup> او يحتسب<sup>٤</sup>  
 فى مال التجارة انما تحسب الديون فى اموال التجارة فان بقى بعد ذلك ما يجب  
 فيه الزكاة زكاه .

## باب الرجل يكون عنده مال يديره<sup>٥</sup> للتجارة

. قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره<sup>٦</sup> للتجارة و لا ينض<sup>٧</sup> له  
 = يساوى ، و الله اعلم . ف  
 (١) و كان فى الاصل « العروض » بالجمع . و السياق يقتضى الافراد .  
 (٢) و كان فى الاصول « احسب » و الصواب « احتسب » .  
 (٣) هكذا فى جميع النسخ و لم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه  
 او فرسه - كما ذكره قبله و الله اعلم .  
 (٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انسب او بالمضارع اليق . و قبله « احتسب »  
 ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله اعلم .  
 (٥) فى جميع النسخ « يريده » من الارادة . و الصواب « يديره » من الادارة و هو  
 فى الموطأ ايضا « يدار » .

(٦) و كان فى الاصول « يريده » و هو تحريف و الصواب « يديره » .  
 (٧) بكسر النون يحصل زرقاى ، و فى المغرب « خذ ما نض لك من دينك اى تيسر  
 و حصل » و فى الحديث « خذوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل »  
 و فى الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و فى الحديث « يقتسمان ما نض  
 بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =

منه<sup>١</sup> شيء فيصير ورقا او ذهباً في يده انما يخرج من تجارة الى تجارة و من متاع الى متاع فانه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فاذا حال<sup>٢</sup> الحول عليه من يوم ملكه زكى<sup>٣</sup> ثم اذا حال الحول من يوم زكاه زكى ما في يده زكاة اخرى فيقومها<sup>٤</sup> كذا<sup>٥</sup> ايضا ولا يبالي بفض في يده مال او لم ينض .

وقال اهل المدينة<sup>٦</sup>: يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض<sup>٧</sup> التجارة ويحصي ما<sup>٨</sup> في يده من النقد [ او العين ]<sup>٩</sup> فاذا بلغ ذلك [ كله ]<sup>١٠</sup> ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه .

وقال محمد بن الحسن : قد رجع اهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم<sup>١١</sup>

= الدرهم والدنانير - انتهى ، وبابه ضرب .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وكان في الهندية « من شيء » وهو تصحيف .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وكان في الأصول « من يومئذ زكاه » وهو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فيقدمها » بالدال بعد القاف ، والصواب ما في الأصل .

(٥) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « لذا » .

(٦) وفي الموطأ « وما كان عند رجل يديره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب عليه

فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي

فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه » - انتهى .

(٧) في الموطأ « من عرض » بالافراد .

(٨) « ويحصي فيه ما كان عنده من نقد او عين » - الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من الموطأ .

(١٠) وفي الموطأ « قال مالك الامر عندنا فيها يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا

صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا او رقيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول =

الذى قالوا فى الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد ' اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغى ' فى قولهم ان لا يكون فى هذا المال زكاة و ان اداره ' من يوم تجارته [ من تجارة ] الى تجارة ' و من متاع الى متاع عشرين سنة حتى يبيعه بناض بنض فى يده فاذا باعه بذلك زكاة لسنة واحدة .

و لكن اهل المدينة يفاحش ' عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلمين .

ما بين ترك التاجر ماله فى التجارة الواحدة يتربص بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها فى يده شيء فرق فلئن وجبت الزكاة فى احدهما لتجنّب فى الأخرى .

أرايتم رجلا كان فى يده تجارة فبارت ' عليه فلم يحمد بها ناضا فحولها

= فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة وانه ان لم يبلغ ذلك العرض سنين لم يجب عليه فى شيء من ذلك العرض زكاة و ان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، وفى باب زكاة الدين من الموطأ ان العروض تكون عند الرجل اعواما ثم يبيعها فليس عليه فى اثمانها الا زكاة واحدة - انتهى .

( ١ ) لى فى معنى لفظ البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطأ بين يديك .

( ٢ ) عندى الأولى ' فينبغى ، بالفاء - تأمل .

( ٣ ) كذا فى الهندية ، وكان الأصل ' اذاره ' بالذال المعجمة و هو من سهو الناسخ .

( ٤ ) و كان فى الأصل ' من يوم نجارته الى تجارته ' و الصواب ' من يوم تجارته من تجارة الى تجارة ' فسقط من الأصول ' من تجارة ' فلذا جعلناه بين المربعين .

( ٥ ) تأمل فى معنى هذه العبارة .

( ٦ ) من البوار بالواو و الراء المهملة الكساد ، قال فى ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت السلعة كسدت من باب طلب ، و منه الحديث : بارت عليه الجذعان - اهـ ، و ليس معناه =

الى تجارة اخرى و كانت طعاما<sup>١</sup> فاشترى بها برا ثم بارت التي عنده فاشترى بها عطرا فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين او كان في يده بز<sup>٢</sup> فبار عليه فلم يأت برأس ماله فامسكه رجاء الفضل و رجاء ان الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين أ ينبغي ان يكون بين هذين فرق و لئن وجبت الزكاة في احدهما لتجب<sup>٣</sup> في الآخر و ما امساكه هذين

= هلك و هو معنى بادت بالبدال المهمة كما في ج ١ ص ٥١ من المغرب . باد : هلك . يبود و أ باده : اهلكه . و منه الحديث : ايدت خضراء قريش - اه . و الفعل يبي . باد يبيد كما في القاموس و غيره كما في حاشية المغرب .

(١) يعنى مثلا و البرز من الثياب اتمعة البراز - كما في ص ١٨٤ من مختار الصحاح .

(٢) كذا في الأصل بالرفع . و في الهندية « بز » بالنصب و ليس بصواب .

(٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام و يزكى مديرا كان او محتكرا ، قال الزرقاني في ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة و ان يختلفوا في الادارة و الاحتكار و الحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابى داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما نعدده للبيع ، قال الطحاوى : ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم لا زكاة في العروض انما هو في عروض القنية - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٢ من الداراية ، و في الباب حديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع ، اخرجه ابو داود و سكت عنه ثم المنذرى بعده كما في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطني و الطبراني (و البزار كما في ج ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف ( و في التلخيص و في اسناده جهالة و في ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - اه ) و قال ابو عمر =

لرغبة يطلبها او البوار الاسواء لانه قد يقدر على ان يبيع الذي بار عليه  
بوضيعة فيزكى ما فاض في يده من الثمن فان كان اقل من رأس المال فكذلك  
يؤمر قبل ان يبيع ان يزكى قيمة ذلك الشيء على وضیعة او ربح ثمنه بستة ولا  
يزكى على رأس ماله الاول .

= ابن عبد البر كما في نصب الرأية ، وقد ذكر هذا الحديث رواه ابو داود وغيره باسناد  
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في احكامه تعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع  
نصب الرأية ) ، و عن ابى ذر رفته : في الابل صدقتها - الحديث ، و فيه و في البر  
صدقة اخرجه احمد و الدارقطني و الحاكم ( و قال في المستدرك كلا الاساندين صحيحان  
على شرط الشيخين و لم يخرجاه و اليه في سننه ) و اسنده حسن ( و في التلخيص و هذا  
اسناد لا بأس به - اه ) و « البر » بالوحدة و الزاى فيدخل في هذا الباب ، و من  
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه ( قال النوى في تهذيب الاسماء و اللغات  
هو بالباء و الزاى و هى الثياب التى هى امتعة البراز قال : و من الناس من صحفه بضم  
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الرأية ) و روى عبد الرزاق باسناد صحيح  
عن ابن عمر انه كان يقول في كل مال يدار في عيد او دواب او بز للتجارة تدار الزكاة  
فيه كل عام و لليهق من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة الا  
ما كان للتجارة و للشاغى و احمد و عبد الرزاق و الدارقطني ( و اليهق ) من طريق  
ابى عمرو بن حسان عن ابيه ان عمر قال له قومه يعنى الادم و الجصاب ثم اخرج  
صدقه و في الموطأ ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله افطر من مراك من المسلمين  
عما ظهر من اموالهم مما يديرون من التجارة من كل اربعين دينارا دينارا - انتهى ،  
و راجع نصب الرأية و سنن اليهق و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضیعة خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الاول فيهما =

## باب زكاة الماشية

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم<sup>١</sup> و المعز و الضأن و الابل البخت<sup>٢</sup> و العراب<sup>٣</sup> و البقر<sup>٤</sup> و الجواميس<sup>٥</sup> ان ذلك يجمع بعضه الى بعض

= و الوضعية في معنى الحطيطة نقصان تسمية بالمصدر وبيع المواضعة خلاف بيع المراجعة و اتضعت السوق كسدت و انحط سعرها - كذا في المغرب .

(١) الغنم - محركة : الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة و هو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور و الاناث - قاموس وفيه : الشاة الواحدة من الغنم للذكر و الانثى و تكون من الضأن و المعز و الظباء و البقر و النعام و حمر الوحش و المرأة جمعه شاة و شياه و شواء ، و الضأن ما كان من ذوات الصوف و المعز من ذوات الشعر ، قهستاني - كذا في رد المختار .

(٢) جمع بختى و هو ماله سنامان منسوب الى يختصر بضم الباء و سكون الحاء المعجمة و فتح التاء المثناة فوق و التون و الصاد المهملة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك ( ح ) و في القاموس : يختصر بالتشديد أصله بوخت و معناه ابن و نصر كبقم صنم و كان وجد عند الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه خرب القدس - اه ، نسب لانه اول من جمع بين العربي و العجمي فولد منهما ولد فسمى بختيا - كذا في الدر المختار و رد المختار .

(٣) بكسر العين المهملة و هي الابل العربية .

(٤) مأخوذ من البقر بالسكون و هو الشق سمي به لانه يشق كالثور لانه يثير الارض و مفردة بقرة و التاء للوحدة - الدر المختار ، و الثور هو ذكر البقر - قاموس ، اى كما يسمى الثور ثورا لانه يثير الارض اى يحرثها ، قال في المغرب : و أناروا الارض حرثوها و زرعوها و سميت البقرة المثيرة لانها تثير الارض ، اه - رد المختار .

(٥) جمع جاموس نوع من البقر كما في المغرب ج ١ ص ٩٢ و الزرقاني ج ٢ ص ٥٨ =

فيجمع الغنم كلها على حدة ويجمع البخت والعرب كلها على حدة ويجمع الجواميس والبقر كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة<sup>١</sup> التي تجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العرب وإن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس وإن شاء أخذ<sup>٢</sup> [ذلك]<sup>٣</sup> من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو أكثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .

وقال<sup>٤</sup> محمد بن الحسن .

وقال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أضيف<sup>٥</sup> أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر وإن كانا سواء أخذ فريضة [الله]<sup>٦</sup> من أيهما<sup>٧</sup> شاء .

= وهو مثل البقر في الزكاة والأضحية والربا يكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى - نهر ، وعلى هذا الحكم البخت والعرب والمعز والضأن ابن ملك - ردالمحتار ، قيل كأنه مشتق من جس الودك إذا جمد لأنه ليس فيه قوة البقرة في استعماله في الحرث والزرع والدياسة - زرقاني .

(١) وكان في الأصول « فريضة » ، والصواب « الفريضة » ، كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « أخذ » ساقط من الهدية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول والصواب إثباته كما هو في الصور التي مرت قبل .

(٤) قوله : « وقال محمد بن الحسن » ، كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ « أضيفا » ، وعندى بالافراد أولى من التثنية والذى صفة لفظ أحد المذكور وأضيف صلته - تدبر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد ليناسب ما قبله والا يكون لفظ « فريضة » بالتعريف .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من أيهما » بالتأنيث .

و قال محمد بن الحسن : كل هذا <sup>١</sup> واحد أن يأخذ من أى ذلك شاء اذا كانت وسطا ولم تكن التى يأخذ من حملها .

أرأيتم لو وجد فريضة فى القليل من الصنفين ولم يجدها فى الكثير [منهما او] <sup>٢</sup> وجد الكثير افضل فى السبق من فريضة او دون ذلك أليس يأخذ الفريضة <sup>٣</sup> من الصنف القليل فكذلك يأخذ من أيهما شاء اذا وجد الفريضة فيهما جميعا .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد <sup>٤</sup> عن سماك بن الفضل <sup>٥</sup> عن شهاب <sup>٦</sup>

(١) تذكر ما قدمته من رد المختار و راجع ج ٢ ص ٢٣ من البدائع .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه يدل عليه السياق ليناسب ما قبله .

(٣) و كان فى الأصول « فريضة » بالتذكير . و الصواب « الفريضة » بلام التعريف .

(٤) هو معمر بن راشد الأزدي الحداثي مولاهم ابو عروة بن ابى عمرو البصري سكن

اليمن شهد جنازة الحسن البصري ، من رجال الستة كما فى ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب .

(٥) هو الخولاني اليماني الصنعاني ، روى عن وهب بن منه و عمرو بن شعيب و مجاهد

ابن جبر و شهاب بن عبد الله الأعرج و غيرهم . و عنه معمر بن راشد و عمر بن عبيد

و شعبة و غيرهم . ثقة من رجال ابى داود و الترمذي كما فى ج ٤ ص ٢٣٥

من التهذيب .

(٦) ذكره البخارى فى تاريخه الكبير ج ٢ ق ٢ ص ٢٣٦ : قال شهاب بن عبد الله

الخولاني عن عمرو و سعد الأعرج - قاله معمر عن سماك بن الفضل ، يعد فى اهل اليمن

اه ، و ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، و ذكره ابن ابى حاتم فقال : يمانى ، روى عن

سعد الأعرج ، روى عنه سماك بن الفضل . و قال : روى معمر عن سماك بن الفضل عن

شهاب بن عبد الله عن سعد الأعرج - اه ج ٢ ق ١ ص ٣٦١ ف



ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد<sup>١</sup> الأعرج و كان من اصحاب يعلى  
ابن امية حين قدم المدينة فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أين تريد ؟ قال :  
الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - و يعلى بن امية يومئذ على اليمن - فان عملا<sup>٢</sup>  
بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قال لهم<sup>٣</sup> عمر رضى الله عنه : اذا مررتم  
بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها<sup>٤</sup> و فرقوا المال ثلاث فرق :  
تغيروا صاحب المال ثلثاً<sup>٥</sup> ثم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صفروهما<sup>٦</sup> في كذا وكذا ،

(١) و في ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخارى الكبير : سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن  
امية قدم المدينة فقال له عمر : اين تريد ؟ قال الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك و يعلى يومئذ  
على اليمن فان عملا بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج : ما كنا نرجع الا بسيطانا - قاله  
لى محمد : اخبرنا ابن المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله -  
اه ، و في ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الجرح و التعديل لابن ابى حاتم : سعد الاعرج يمانى  
قدم المدينة و كان من اصحاب يعلى بن امية . روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابى يقول ذلك - اه . و ذكره ابن سعد في ج ٥  
ص ٥٣٥ من طبقاته و قال : سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن منية و قد لقي عمر بن  
الخطاب - اه . ف

(٢) و كان في الاصول « عمل » بالرفع و هو تصحيف و الصواب « عملا » بالنصب كما  
مر من تاريخ البخارى . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، ولعله « صفروهما » بضمير التثنية ثم ما معنى « صفروهما في » =

قال : فوضعها<sup>١</sup> لهم ، قال سعد : فكنا نخرج فنأخذ الصدقة ثم نقسمها فما نرجع إلا بسيطانا<sup>٢</sup>.

= كذا وكذا ، ولم اجد في الفائق فاطلب معنى الأثر من معادن العلم ؛ ولعله : ضعوها من الوضع أو التوضيع يدل عليه قوله « فوضعها لهم » وقوله « ثم نقسمها » أو هو فوضعها بالخاء مكان العين . قلت : ولعل الصواب « ثم اصدعوها » ، وفي مجمع بحار الأنوار : « وح » المصدق يجعل الغنم صدعين ثم يأخذ منهما الصدقة أي فرقين - اه . ف

(١) هكذا في الأصل . ولعل المراد ايئنها وأوضعها .

(٢) قلت : وأخرج الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك عن ابن شهاب أو شهاب بن مالك عن سعد الأعرج قال : خرجت أريد الجهاد فلقيت عمر بمكة فقال : بأذن صاحبك خرجت يعني يعلى بن أمية قال قلت : لا ، قال : فارجع إلى صاحبك فإذا أوقف الرجل عليكم غنمه فاصدعوها صدعين ثم اختاروا النصف الآخر ، وأخرج عن محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت أبي وغيره يذكرون أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يقسم الابل اثلاثاً ثم يختار سيدها ثلثاً ويأخذ المصدق من الثلث الأوسط ، وروى عن وكيع عن سفيان عن عبيد الله عن القاسم قال : يقسم الغنم اثلاثاً ، وروى عن عباد بن عوام عن سفيان بن حسين عن الزهري قال : إذا جاء المصدق قسمت الغنم اثلاثاً ثلث خيار وثلث شرار وثلث أوساط يأخذ المصدق من الوسط ، وروى عن وكيع عن سفيان عن الأعمش عن الحكم قال : كان المصدق يصدع الغنم صدعين فيختار صاحب الغنم غير الصدعين ، وروى عن عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : يقسم الغنم قسمين فيختار صاحب الغنم خير القسمين ويختار المصدق من القسم الآخر ، وروى عن عبد الرحيم عن عبيدة عن إبراهيم قال : يجمع =

## باب صدقة الخليطين<sup>١</sup> يكون بينهما الغنم

قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لاحدهما ما يجب فيه الزكاة ولم يكن للآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [ زكاة ]<sup>٢</sup> و ليس على الآخر زكاة و الخليطان الشريكان فى الغنم<sup>٣</sup>.

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخليطان ليسا بشريكين انما الخليط اذا كان الراعى واحدا و الدلو<sup>٤</sup> واحدا و المراح<sup>٥</sup> واحدا و الفحل<sup>٦</sup> واحدا فالرجلان خليطان و ان<sup>٧</sup> عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه . و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء . قال : تفرق فرقتين . و روى عن عباد ابن عوام عن عطاء نحوه . اهـ ( فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢ ) . و روى فى ابتداء البحث عن ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة عن رجل من ثقف قال : سألت أبا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثنية - اهـ . ف

(١) الخليط : الشريك فى نفس الشيء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلاً .

(٤) آلة الاستقاء . و قيل : كناية عن المياه . اهـ - زرقانى .

(٥) بضم الميم على الاشهر و تفتح مجتمع الماشية للمبيت او القائلة - زرقانى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه « الوارء » للحال لا للمبالغة بدليل قوله : =

من مال صاحبه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يكون هذان خيلين وما لهما متفرق  
و انما جاء ' في الحديث الخيلان يترادان الفضل بالسوية على عدد اموالهما  
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يترادان .

أرأيتم ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامهما متفرقة  
فيؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخيلان اللذان  
غنمهما واحدة و كل واحد منهما له من الغنم ما يجب فيه الزكاة و احدهما  
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد و اربعون  
= [والذى ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخيل انما هو شريك] فقط لا خيل  
- انتهى . و على ما نقله الامام محمد فالواو للمبالغة - تفهم . لكن سقطت العبارة المذكورة  
و انما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لأنس رواه ابو داود في سننه و الحاكم  
في مستدركه : و ما كان من خيلين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية - الحديث ،  
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرج في ابواب من صحيحه  
و بسطه الزيلعى في نصب الراية و ابن الترمكافى في الجوهر النقى و الطحاوى في شرح  
معانى الآثار ، و ايضا هو في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرج ابو داود  
و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى في سننه و احمد في مسنده و ذكره مالك في موطنه :  
و ما كان من خيلين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية و لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا  
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند  
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و في كتاب عمرو بن حزم اخرج النسائى  
في الديات و ابو داود في مراسيله و الدارقطنى و البيهقى و احمد في مسنده و عبد الرزاق  
في مصنفه و الحاكم في مستدركه و ابن حبان في صحيحه : و لا يؤخذ في الصدقة هرمة =

شاة فيأخذ منهما شأتين<sup>١</sup> من اغنامهما فيرد<sup>٢</sup> صاحب الأربعين على صاحبه  
ثلث قيمة شاة لأنه أخذ من غنمه شاة و انما له من الشأتين اللتين اخذنا ثلثا شاة ،  
فهذا و شبهه الذي يتراد فيه الخليطان ، فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس<sup>٣</sup> يؤخذ  
من احدى الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الاخرين<sup>٤</sup> ، و كذلك الابل  
و البقر .

## باب ما يجب في السخال<sup>٥</sup> من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها  
الصدقة فتوالد قبل ان يأتيه المصدق يوم واحد فتبلغ ما يجب فيه الصدقة  
بسخالها<sup>٦</sup> انه لا يجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ يوم وجب  
فيها الصدقة .

= و لا عجزاء و لا ذات عوار و لا تيس الغنم و لا يجمع بين متفرق و لا يفرق بين مجتمع  
خشية الصدقة و ما اخذ من الخليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث .  
(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع و هو تصحيف . و الصواب « شاتين »  
بالنصب لانه مفعول « فيأخذ » .

(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « وليس » بالواو ، و الصواب « فليس » بالفاء .

(٤) هكذا في جميع النسخ . و الاولى « الاخرى » فقط فتأمل فيه .

(٥) جمع « سخلة » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمرة و تمر ،  
قيل : هي البهمة - كما في المغرب ، قال الازهرى : تقول العرب لأولاد الغنم ساعة  
تضعها امهاتها من الضأن او المعز ذكرا كان او أنثى سخلة ، اهـ - زرقاني .

(٦) كذا في الاصول ، و في الموطأ « بولادتها » .

و قال اهل المدينة [ فيها الصدقة ]<sup>١</sup> على صاحبها يوم يحول الحول على الاولى .

و قالوا : ولا يشبه الاولاد ما افيد [ منها ]<sup>٢</sup> بشراء او هبة او ميراث .  
و قال محمد بن الحسن : هذا كله واحد ما افاد<sup>٣</sup> بشراء او هبة او ميراث و ما ولدت سواء .

و قال اهل المدينة ايضا في العرض<sup>٤</sup> يكون للتجارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة<sup>٥</sup> و ليس<sup>٦</sup> له مال غيره فيحول عليه الحول ثم يبيعه صاحبه بربح<sup>٧</sup> فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة انه<sup>٨</sup> يصدق الربح مع رأس

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من الموطأ و عبارته هكذا : قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة و ذلك ان ولادة الغنم منها - انتهى .

(٢) و كأن في الأصول ، « ما افاد بشراء ، و الصواب ما في موطأ الامام مالك » ما افيد منها .

(٣) هكذا في جميع النسخ معروفا و المجهول اولى كما لا يخفى .

(٤) هكذا في الموطأ ، و في الأصول « العروض » بالجمع و هو لا يناسب باعتبار الضمائر التي في العبارة .

(٥) زاد في الموطأ « ثم يبيعه صاحبه فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع رأس المال » - انتهى .

(٦) من قوله « و ليس » الى قوله « الحول » ليس في الموطأ و انما هو مذكور في مسألة اخرى مذكورة بعده .

(٧) لفظ « بربح » ليس في الموطأ .

(٨) في الموطأ « فيصدق ربحه » بالقاء و الضمير و ليس فيه « انه » .

المال حين يبيعه .

ولو كان [ ربحه ] فائدة [ او ميراثا ] افادها لم تجب عليه [ فيه ]  
الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افاده [ او ورثه ] فغذاه الغنم  
منها كما ان ربح المال منه .

وقال ابو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في  
شيء من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال تجب في مثله الزكاة .  
وقال محمد بن الحسن : ان الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح  
الربح فكيف افرق هذا والفائدة التي يفيد .

(١) لفظ « حين يبيعه » لم يذكر في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الهندية « فادها » و هو تصحيف .

(٤) وكان في الأصول « صدقة » بالتكثير .

(٥) كذا في الموطأ بتذكير الضمير ، وفي الأصل « عليها » بالتأنيث .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٧) هذا هو الصواب بالغين و الذال المعجمتين بعدهما الف و مد جمع غنًى وهي سخال

الغنم بزنة كريم و كرام كما في شرح الزرقاني ، و وقع في الأصول « فسد الغنم »  
و هو خطأ فاحش .

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « زكاة » بالتكثير ، و الصواب ما في الأصل بلام

التعريف . ف

(٩) كذا في الأصل ، وفي الهندية « او ربح » سقط منها لفظ « حتى » و فيها « او »

مكان « واو » و الصواب ما في الأصل . ف

(١٠) و كان في الأصول « افرق » و هو تصحيف ، و الصواب « افرق » .

## باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب

### ثم افاد اليهما 'مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما ' الزكاة ثم افاد اليهما 'مالا ذهباً او ورقاً تجب فيه الزكاة اولا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الاول يوم يزكيه و المال الثاني تبع للاول من فائدة او غيرها .

و قال اهل المدينة : يزكى ' ماله الاول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال الفائدة حتى يحول على الفائدة الحول .

و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد 'حساباً يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أ رأيتم الرجل اذا كان يهيد اليوم الفا وغدا الفين و بعد غد ثلاثة آلاف

(١) كذا في الاصل بضمير التثنية و الضمير ' للورق و الذهب . ، و في الموطأ ' اليه ، بتوحيد الضمير و هو يرجع الى المال . ف

(٢) كذا في الاصل بصيغة التثنية ، و في الموطأ ' فيه ، و ضمير الموطأ يرجع الى ' المال ، و ضمير الاصل يرجع الى ' الورق و الذهب . ، ف

(٣) عبارة الموطأ هكذا ' اذا كان للرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة

ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها ؛ انتهى ص ١١٤ قال الزرقاني ، و قال الشافعي : لا يضم شيء من الفوائد الى غيره الا ناسج المشاة اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يعتد بالسخال ، و قال ابو حنيفة : اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا او كبارا ، و في

آخره كذلك فالزكاة فيهما و ان نقصت في الحول ' انتهى ج ٢ ص ٦٢ .



كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني  
 وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف أ ينفى  
 له ان يزكى كل مال من هذه الاموال على حدة ، وهذا قول ضيق لا يوافق  
 ما عليه الناس . ينفى له ان يجمع ماله كله ثم يزكيه اذا وجبت الزكاة على  
 ماله الاول .

## باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل هلكت ماشيته . و قد وجبت  
 فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها انها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها  
 صدقة و ان بقى فيه ما لا يجب فيه الصدقة زكى ما بقى بحساب ذلك .

(١) اى لا تجب الزكاة فى نصاب هالك بعد الوجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان  
 طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح ، و فى الفتح : انه الاشبه بالفقه  
 لأن للمالك رأيا فى اخيار محل الاداء بين العين والقيمة و الرأى يستدعى زمانا وان  
 هلك بعض النصاب سقط حظ الهالك من الواجب فيه بقدر ما هلك منه و يصرف  
 الهالك الى العفو اولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم اى لو كان عنده ثلاث نصب ، مثلا  
 و شئ زائد عما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو ولا فان  
 كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه فى الثلاث نصب بتمامه و ان زاد يصرف  
 الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث و يزكى عن النصابين فان زاد الهالك على  
 النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثانى و هكذا الى ان ينتهى الى الاول .  
 و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل  
 ( كما سيأتى فى الكتاب ) ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه ، و عند ابى يوسف :  
 يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب شائعا ، و عند محمد الى العفو والنصب =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للإمام محمد الشيباني

و قال ' اهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

و قال محمد بن الحسن : أ رأيتم ان ملك ' اربعين من الغنم فحال عليها الحول ' فهلك منها عشرون وبقى عشرون ثم لا يؤدى عن ' نصف ما بقى شاة و الشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي ان يؤدى عن ما بقى نصف شاة ولا يبطل الزكاة بسخلة واحدة لو نقصت من الغنم و هى اربعون ولكنه يزكى ما بقى بحساب ذلك .

أ رأيتم اربعين شاة حال عليها الحول أ ليس فيها شاة ؟ قالوا : بلى ، قيل لهم :

= لما مر من تعلق الزكاة بهما عنده ، قال فى الملتقى و شرحه للشارح : فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما ، و عند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بغيرا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب عليه ثم و ثم ، و عند ابى يوسف : خمسة و عشرون جزءاً من ستة و ثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب ، و عند محمد : نصف بنت لبون و ثمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب و العفو - اهـ ، و فى البحر : ظاهر الرواية عن ابى يوسف كقول الامام - كذا فى رد المحتار .

(١) عبارة الموطأ هكذا « فان ملكت ماشيته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى ملكت ماشيته كلها او حارت الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه و لا ضمان فيها هلك او مضى من السنين » انتهى .

(٢) و كان فى الاصل « هلك » ، و فى الهندية « ملك » ، و هو تصحيف ، و الصواب « ملك » .

(٣) و كان فى الاصل « حول » بالتكثير ، و الصواب « الحول » .

(٤) كذا فى الاصل ، و فى نسخة « من » و ليس بشيء .

فإنّ الذنب عدا على سحطة منها فقتلها أو تبطل الزكاة عما بقي ؟  
 رأيتم رجلًا أخرجت أرضه خمسة أوسق حنطة أو شعيرًا أو تمرًا  
 أو زبيبًا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقة و هرب و لا يقدر عليه أو تبطل  
 الزكاة عن ما بقي لذهاب ذلك الصاع ؟  
 رأيتم رجلًا كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم  
 فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه أو ضاع منها درهم أو تبطل الزكاة  
 عما بقي هذا مما ينبغي أن يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي  
 لما ذهب .

## باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال أبو حنيفة : ليس للعامل\* على الصدقة فريضة مسماة ، و كذلك  
 قال أهل المدينة . و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) أن شرطية دخلت على المبتدأ الذي هو الفاعل في الأصل .
- (٢) هذه فروع الزام على أهل المدينة فإن في هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما ملك  
 بعض الماشية و بقي بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) بإضافة زكاة الى ما .

- (٤) هذه المسائل مبنية على أصل الإمام محمد و هو أن وجوب الزكاة متعلق  
 بالنصاب و العفو فإذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق وإذا هلك البعض  
 أدى الزكاة بحساب ما بقي ، والتفصيل في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .
- (٥) و كان في الأصل « على العامل » و الصواب « للعامل » باللام الجارة و هو كذلك  
 في الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الا على قدر ما يرى  
 الإمام - انتهى .

الصدقات على ثمانية أسهم<sup>١</sup> .

و قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لاحتاجهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافعى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الأم له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من تحمل له الصدقة و فيها بيان مواضع الصدقات و مصارفها و مستحقها لأن اللام للاختصاص و الملك وهو انهم المختصون بهذا الحق دون غيرهم لا للتسوية كما فهم الشافعى لغة و انما الصيغة للشركة و التسوية لغة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد فى قرائهم - الحديث ، لم يذكر فيه الاصناف الاخر و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف الثمانية جاز و كفى و لم ينقل عن احد من الائمة انه تكلف فى طلب هؤلاء الاصناف الثمانية فى القرآن فقسمها بينهم و لو كان لنقل الينا ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الاموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لدفع حاجتهم و الحاجة فى الكل واحدة ، و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن التى كان بعثها على رضى الله عنه بين المؤلفة قلوبهم الاقرع بن حابس و زيد الحنبل و عينة بن حصن و علقمة بن علاثة حتى غضبت قريش و الانصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال فى الهداية : و الذى ذهبنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزيلعى : حديث ابن عباس رواه البيهقى و حديث عمر رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه و روى الطبرى فى تفسيره فى هذه الآية اخبرنا عمران بن عينة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء و المساكين » - الآية ، قال فى اى صنف وضعه اجزاك - اه ، اخبرنا جرير عن ليث عن عطاء =

و قال اهل المدينة ذلك عندنا [ لا يكون الا على وجه ] ' الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال انما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيته من هذا اجزأ  
 عنك - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ الفرض في الصدقة  
 فيجعله في صنف واحد - اه ، و روى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو  
 عن زر بن حبيش عن حذيفة انه قال : اذا وضعت في صنف واحد اجزأك - اه ،  
 و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن جبير و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي و ابى  
 العالية و ميمون بن مهران بأسانيد حسنة ، و استدل ابن الجوزى في التحقيق على ذلك  
 بحديث معاذ فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم  
 قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عبيد القاسم بن سلام في  
 كتاب الأموال : و بما يدل على صحة ذلك ان النبي عليه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله  
 في صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفون قلوبهم الاقرع بن حابس و عينة بن  
 حصن و علقمة بن علاثة و زيد الخيل قسم فيهم الذهبية التي بمث بها اليه على رضى الله عنه  
 من اليمن و انما تؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم آتاه مال آخر فجعله في صنف آخر و هم  
 الغارمون فقال لقيصة بن المخارق حين آتاه و قد تحمل حمالة : يا قبيصة ! قم حتى تأتينا  
 الصدقة فأمر لك بها ، و في حديث سلمة بن صحزr الياضي ( اخرجه احمد و ابو داود )  
 انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الى جميع الاصناف لم يحز دفعها الى واحد ،  
 و أما الآية التي احتج بها الشافعي رحمه الله فالمراد بها يسان الاصناف التي يجوز  
 الدفع اليهم دون غيرهم ، وكذا المراد بآية النسيئة - انتهى كلامه ، و حديث معاذ  
 رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما و ما استدل به  
 الشافعي من الحديث ففي اسناده عبد الرحمن بن زياد الافريقى - راجع ج ٢ ص ٦٤  
 من شرح الزرقانى .

(١) كذا فى الموطأ ، و كان فى الاصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالى فلم من =

من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة [ و العدد ] <sup>١</sup> اوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى [ الوالى ] <sup>٢</sup> و عسى ان يتقل <sup>٣</sup> ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين او أعوام فيؤثر [ اهل ] <sup>٤</sup> الحاجة و العدد حيث ما كان [ ذلك ] <sup>٥</sup> .  
و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها الثمن لأن <sup>٦</sup> الأصناف ثمانية .  
و قال محمد بن الحسن : القول الأول احسن القولين و هو المعول <sup>٧</sup> الذى اجمع عليه اهل الكوفة و أهل المدينة .

## باب زكاة النخل و الحبوب

- قال ابو حنيفة فيما اخرجت الأرض فيما <sup>٨</sup> سقت السماء و العيون و البعل <sup>٩</sup>  
= الموطأ ان ما بين المربعين ساقط من الأصل .  
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فزدناه منه .  
(٢) كذا فى الموطأ . و كان فى الأصل « يستغل » و فى الهندية « يشتغل » و كلاهما تصحيف ، و الصواب ما فى الموطأ .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه - كما هو فى الموطأ .  
(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .  
(٥) تذكر ما مضى يتعلق به .  
(٦) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « القول » مكان « المعول » . ف  
(٧) بدل عن قوله « فيما اخرجت - الخ » و لعله « بما » بمن الجارة مكان « فى » و هو عندى الأولى ، و هكذا يظهر من أثر ابراهيم الذى اخرجه فى الآثار كما سياتى و من الموطأ .  
(٨) بموحدة مفتوحة و عين مهملة سا كنة و هو ما شرب بعروقه من الأرض =

العشر و ما سقى من النضج<sup>١</sup> و الدالية<sup>٢</sup> و الغرب<sup>٣</sup> نصف العشر و ذلك فيما اخرجت الأرض من قليل او كثير و كذلك ذكر<sup>٤</sup> ابو حنيفة عن حماد عن = ولم يخرج الى سقى سماء و لا آلة ، و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان عثريا بالعين المهملة المفتوحة و المثناة الخفيفة و كسر الراء و شدة التحتية ، فقد فسرهُ الخطابي بأنه الذى يشرب بعروقه من غير سقى - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح الموطن و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من الأرض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه الحديث ما سقى بعلا و يروى شرب و اتصابه على الحال - انتهى .

(١) بفتح النون و سكون المعجمة بعدها مهملة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اهـ زرقاني ؛ و كذا النضج في قوله ما سقى نضحا او بالنضج و هو الماء ينضح به الزرع اى يسقى بالناضح و هو السانية ؛ اهـ - مغرب .

(٢) الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز و في رأسه مفرقة كبيرة يسقى بها ، و في شروط الحاكم : و يدخل في البيت الدولاب من غير ذكر و لا تدخل الدالية لأن هذا معلق بنيرها ، وكذلك جذوعها ، و هكذا ايضا في جمع التفاريق و الدولاب المنجنون التى تديرها الدابة و الناعور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامى في رد المختار و في القاموس : الدالية المنجنون و الناعورة و شئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل و المنجنون الدولاب يستقى عليه - انتهى ، و فسر الدالية في الدر المختار بالدولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهملة بعدها باء موحدة : الدلو الكبير - كذا في الدر المختار و رد المختار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله : فيما يسقى بالغروب - اهـ .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

ابراهيم انه جعل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الارض [ من ] <sup>١</sup> قليل <sup>٢</sup> او كثير .

= شئ اخرجت الارض مما سقت السماء او سقى سبعا العشر و ما سقى بغرب او دالية فيه نصف العشر ، قال محمد : و بهذا كان يأخذ ابو حنيفة - اه . و قال في باب ما يجب فيه الزكاة من الموطن ص ١٧٣ بعد تخريج حديث ابى سعيد الخدرى قال محمد : و بهذا نأخذ و كان ابو حنيفة يأخذ بذلك الا فى خصلة واحدة فانه كان يقول فيما اخرجت الارض العشر من قليل او كثير ان كانت تشرب سبعا او تسقىها السماء وان كانت تشرب بغرب او دالية نصف عشر و هو قول ابراهيم النخعي و مجاهد - انتهى ، و أثر ابراهيم و مجاهد اخرجه الطحاوى ايضا فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٣١٦ قال حدثنا فهد قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصماني قال أما شريك عن منصور عن ابراهيم قال فى كل شئ اخرجت الارض الصدقة ، حدثنا محمد بن حميد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا موسى بن اعين عن خصيف عن مجاهد قال : سأله عن زكاة الطعام فقال فيما قل منه او كثر العشر او نصف العشر - انتهى ، و فى الباب احاديث مرفوعة عن معاذ بن جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضى الله عنهم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من كتاب الآثار و الموطن للإمام محمد .

(٢) اخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره ص ٩٠ من رقم (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : فى كل ما اخرجته الارض من قليل او كثير زكاة و فيما سقت السماء او سقى سبعا العشر و فيما سقى بغرب او دالية نصف العشر - اه ، قال الامام ابو يوسف فى كتاب الخراج ص ٦٢ و اختلف اصحابنا فى وقت اداء ما اخرجت الارض فقال ابو حنيفة : فى القليل منه و الكثير . وقال غيره : حتى يبلغ ادنى ما يخرج من الارض خمسة اوسق فلا صدقة فيما لم يبلغ خمسة اوسق =



= وكان ابو حنيفة يقول : في كل ما اخرجت الارض من قليل او كثير العشر اذا كان في ارض العشر و سقى سبعا و نصف العشر اذا سقى بغرب او دالية او سانية و الخراج اذا كان في ارض الخراج من الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الذرة و الحبوب و انواع البقول و غير ذلك من اصناف غلات الشتاء و الصيف مما يكال او لا يكال فاذا اخرجت الارض من ذلك قليلا او كثيرا ففيه العشر ولا تحسب منه اجرة العمال و لا نفقة البقر اذا كان يسقى سبعا او تسقيه السماء و ان كان يسقى بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر . و حدثنا بذلك عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : ما اخرجت الارض من قليل او كثير من شيء ففيه العشر و ان لم يخرج الا دستجة بقل ، فكان ابو حنيفة يأخذ بهذا و يقول : لا تترك ارض تعمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج اذا كان من ارض الخراج و ما تجب عليها من العشر اذا كان في ارض العشر قليلا اخرجت ام كثيرا - انتهى . و هو قول عطاء ايضا . و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في الخراج ص ٦٥ قال : و حدثنا اشعث بن سوار عن عطاء بن ابي رباح و عن الحكم عن ابراهيم النخعي انهما قالا : في كل ما اخرجت الارض صدقة - انتهى ، و اخرج عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال : فيما انبت الارض من قليل او كثير العشر - انتهى . و اخرج نحوه عن مجاهد و عن ابراهيم النخعي ، و اخرجه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز و عن مجاهد و عن ابراهيم النخعي و زاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة - نصب الراية . قلت : اخرج البخاري و ابو داود و الطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت السماء و العيون او كان غثريا العشر و فيما سقى بالضح نصف العشر - اه ، هذا لفظ البخاري و رواه ابو داود بلفظ : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون او كان بغلا العشر و فيما سقى بالسواني او بالضح نصف العشر - اه ، و لفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري ، =

= و اخرج مسلم والطحاوى عن ابى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت الانهار و النعيم العشر و فيما سقى بالسانية نصف العشر - اه ، و اخرج ابن ماجه و الطحاوى عن ابى بكر بن عياش عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء و مما سقى بعلا العشر و ما سقى بالدوالي نصف العشر - اه ، و قد وقع النلط فى نسخة الطحاوى فقد سقط عن مسروق من الاسناد و كذا قوله و ما سقى بالدوالي نصف العشر و كتب الكاتب مكانه و ما سقى بعلا نصف العشر - اه . و هو خطأ فاحش ، و الصواب ما فى ابن ماجه و نصب الراية و غيرهما - قننه ، و اخرج ابن ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذه الآثار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل فيما سقت السماء ما ذكر فيها و لم يقدر فى ذلك مقدارا فى ذلك ما يدل على وجوب الزكاة فى كل ما خرج من الأرض قل او كثر فان قال قائل بمن يذهب الى قول اهل المدينة ان هذه الآثار التى رويتها فى هذا الفصل غير مضادة للآثار التى رويتها فى الفصل الاول لأن الاولى مفسرة و هذه مجملة فالمفسر من ذلك اولى من المجمل ، قيل له هذا محال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر فى هذه الآثار ان ذلك الواجب من العشر او نصف العشر فيما يسقى بالانهار او بالعيون او بالرشاء او بالدالية فكان وجه الكلام على كل ما خرج مما سقى بذلك - اه ، قال فى نصب الراية : و لما اخرج البخارى فى صحيحه حديث ابن عمر المتقدم عقبه بحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة و قال هذا تفسير للاول و المفسر يقضى على المبهم و الزيادة مقبولة - انتهى . و ابو حنيفة يؤول حديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة بركة التجارة كما فى الكتاب ( اى الهداية و قال المحقق فى فتح القدير تعارض فيه العام و الخاص فى مقدار خمسة اوسق و الاحتياط فى الإيجاب =

ولسنا<sup>١</sup> نأخذ [ بهذا ]<sup>٢</sup> من قول أبي حنيفة وإبراهيم<sup>٣</sup> ولكننا نأخذ بما روى<sup>٤</sup>

= فقلنا به ، وفي عمدة القارى ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب في الأموال سوى الزكاة . فهذه الأقوال التمس الأمر ولا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العرية لا على عدم الصدقة رأساً في أقل من خمسة اوسق كما زعموا و الحل لم ينقل عن الإمام فلذا اختلفت آراؤهم هذا ) و من الأصحاب من جعله منسوخاً و لهم في تقريره قاعدة ذكرها السفناتى نقلاً عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص ( بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكماً كما كان ) كن يقول لعبد لا تعط احدا شيئاً ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزبد و ان علم تأخير العام كان العام ناسخاً للخاص كن قال لعبد : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئاً فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابان و هو المأخوذ به . قال محمد بن شعاع الثلجى : هذا اذا علم التأريخ اما اذا لم يعلم فان العام يحمل آخر لما فيه من الاحتياط و هنا لم يعلم التأريخ فيجعل آخر احتياطاً ، و الله اعلم - انتهى كلامه ؛ و قال ابن الجوزى في التحقيق واحتجت الحنفية بما روى ابو مطيع البخى عن ابي حنيفة عن ابان بن ابي عياش عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى بنضح او غرب نصف العشر في قليله و كثيره قال : و هذا الاسناد لا يساوى شيئاً ابو مطيع ليس بشيء و ابان ضعيف .

(١) قال الزرقانى في ج ٢ ص ٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العربي : أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول ابي حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجوينى ان الحديث جاء لتفصيل ما نقل مؤته مما تكثر مؤته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين - انتهى . و نص عبارته في موضع من شرحه للترمذى هكذا و أقوى المذاهب في المسألة =

= مذهب ابى حنيفة رحمه الله دليلا و احوطها للمساكين و أولاها قياما بشكر النعمة و عليه يدل عموم الآية اى « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيات ما كسبتم و مما اخرجنا لكم من الارض » الآية، و الحديث اى فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ، و قد رام الجوينى على تحقيقه ان يخرج عموم الحديث من بين يدى ابى حنيفة رحمه الله بأن قال : ان هذا الحديث لم يأت للعموم و انما جاء بتفصيل الفرق بين ما تغل مؤنته و تكثر و بدأ فى ذلك و أعاد و ليس يمنع ان يقتضى الحديث الوجهين العموم و التفصيل - اهـ ، فما قال الامام ابو حنيفة هو عموم ظاهر القرآن و عموم الاحاديث التى قد تقدمت من حديث ابن عمرو من حديث جابر و من حديث ابى هريرة و من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنهم فى قليل ما اخرجت الارض و كثيره العشر و نصف العشر كما علمته و اقر به ابن العربى و قال به النخعى و مجاهد و عطاء بن ابى رباح و الزهرى و عمل به عمر بن عبد العزيز خليفة العدل كما سبق من الخراج و نصب الراية عن عبد الرزاق و ابن ابى شبة و فتح القدير عن الزهرى و عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يأخذوا العشر و نصف العشر فى كل قليل و كثير بما اخرجته الارض فقد جرى به التعامل ايضا فى السلف فلم يبق شك فى قوة مذهب ابى حنيفة و رجحانه على غيره فقوله صلى الله عليه و سلم فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ ، حجة واضحة للإمام ابى حنيفة لا يشاركه فيها احد كما لا يخفى على المتوقد قال الامام ابو يوسف فى ص ٦٣ من الخراج حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن عمرو بن شعيب انه قال : العشر فى الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب ما سقى من ذلك سبعا العشر و ما سقى بغرب او دالية او سانية فنصف العشر قال : و حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء العشر و فيما سقى بالرشاء نصف العشر قال : و حدثنا الحسن بن عمارة عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على بن ابى طالب انه قال : فيما سقت السماء او سقى سبعا العشر و فيما سقى بالغيل =

= نصف العشر قال : و حدثنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء في كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب في كل عشرين واحد ، و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا فيه العشر و ما سقى بدالية او سانية او غرب فنصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا العشر و فيما سقى بالغرب او السواني او النضوح نصف العشر - انتهى ما في الخراج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث معتمة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة لبصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضى الله عنهم .

(٤) اخرجه في الموطأ ص ١٧٣ اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و قد اخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ، و عن قتيبة بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك بنعوه ، و اخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر و لاجب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم ، و في الباب عن جابر و ابي هريرة و انس و غيرهم .

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة <sup>١</sup> و تأخذ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) اعلم ان صاحب الهداية قال : و تأويل ما روياء زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق و قيمة الوسق اربعون درهما - انتهى ، فجعل الحديث من باب زكاة التجارة ليس هو من باب العشر حتى يتعارض الحديثان ، و قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع ؛ و اما الحديث فالجواب من التعلق به من وجهين احدهما انه من الاحاد فلا يقبل في معارضة الكتاب و الخبر المشهور و لا يمكن حمله على بيان المقدار لان ما تمسكنا به عام يتناول ما يدخل تحت الوسق و ما لا يدخل و خبر المقدار خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصلح بيانا للمقدار الذي يجب فيه العشر لان من شأن البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضى البيان و هذا ليس كذلك على ما بينا فلم انه لم يرد مورد البيان ، الثانى المراد بالصدقة الزكاة لان مطلق اسم الصدقة لا ينصرف الا الى الزكاة و نحن نقول به او يحتمل الزكاة فيحمل عليها عملا بالدلائل بقدر الامكان - انتهى ، او تعارض الخاص و العام فقدم العام لانه احوط كما في ج ٢ ص ٢٣٨ من البحر ، و راجع من ج ٤ ص ٤٢١ الى ج ٤ ص ٤٢٩ من عمدة القارى باب العشر و باب ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . و فيها ص ٤٢٦ و اذالم يعلم ( اى تقدم الخاص ) يجعل العام آخر لما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل العام آخر احتياطا و النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفى الصدقة و لم ينف العشر و قد كان فى المال صدقات نستغنى آية الزكاة و العشر ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المؤنة حتى وجب فى ارض الوقف و لا تجب الزكاة فى الوقف - انتهى ، و راجع ج ٤ ص ٢٨١ من عمدة القارى الفصل الثالث من باب ما ادى زكاته فليس بكبىز قد تكلم فى المسألة و اجاب عن قول النووي و غيره فالحديث عنده ليس من باب العشر و لا من باب الزكاة بل من باب الصدقات المنفرقة بأن هذه الصدقات لا تؤخذ عن كان عنده اقل من خمسة اوسق =

= وتأمل فيما أخرجه الطحاوى ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهرى عن ابى بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض و السنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سيجاً او بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سقى بالرشاء او بالدالية فيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق - انتهى . فلعل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الاجوبة فانه صريح فى انه فى العشر لا فى الزكاة و لا فى الصدقات وقد ثبت فى محله ان زكاة السوائم و الخارج من الارض يرفعها اربابها بأنفسهم او بواسطة السعاة الى بيوت الاموال و لا اختيار لارباب الاموال فى ان يدفعوها الى الفقراء و المساكين اللهم الا فى زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال فى ج ٢ ص ٥٩ من البدائع او يحتمل قوله ليس فى الخضروات صدقة على انه ليس فيها صدقة تؤخذ بل اربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الاخذ للامام و به نقول - انتهى ، ففيها صدقة لكن لا يلزم على اربابها اداؤها الى بيت المال فلم لا يكون ان يكون هذا الحديث ايضا من هذا الوادى اى لا يلزم على ارباب ما دون خمسة اوسق اداؤها الى الامام بل يدفعون الى الفقراء و المساكين بأنفسهم . فلى هذا يكون الحديث من باب العرية و وادها و لا استبعاد فى ان يحتمل عليها ، و قد اخرج الطحاوى فى باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او فيما دون خمسة اوسق ، وعن جابر ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى العرية فى الوسق و الوسقين و الثلاثة و الاربعة و قال : و فى كل عشرة اثناء قنن يوضع فى المسجد للمساكين - اه . و قد اخرج الطحاوى فى هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال : خففوا فى الصدقات فان فى المال العرية و الوصية - اه . و أخرجه ابو داود فى مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية و هى ما تطأه الا رجل فمن هذه =

حين<sup>١</sup> بعث معاذ بن جبل الى اليمن ، فلم يأخذ من الخضر<sup>٢</sup> صدقة<sup>٣</sup> و اوسق<sup>٤</sup> عندنا ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله و سلم ، و كذلك قال اهل المدينة [ و ]<sup>٥</sup> اذا كان الثمار مختلفة جمع بعضها الى بعض من غير ان يخلط

= الأحاديث تظهر ان نقي الصدقة في الحديث ليس لأنه لا زكاة فيها بل لكون العربة فيها ، فلذا امر بالتخفيف في الصدقات فرخص الشارع لأرباب الثمار و الزروع فيما دون خمسة اوسق في انهم يدفعون منها بأنفسهم لمن مر عليهم من الفقراء و المساكين و يصرفونها لمن احبوا صرفها اليه فهم مختارون في ذلك و هذا على عادتهم قد جرت بذلك فان كان من ارباب البساتين و الزروع عادتهم ان يمنحوا و يعيروا اشجارا للفقراء يأكلون منها فأجاز لهم الشرع ان يفعلوها في خمسة اوسق فمضى عنهم بالظاهر و امر العامل ان لا يأخذ منها شيئا و ان لا يؤدي الى ثنية الزكاة عليهم .

(١) رواه الترمذى و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و الطحاوى ، قال الترمذى : اسناد هذا الحديث ليس بصحيح و ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه و سلم شيء . اهـ ، و البسط في ج ٢ ص ٣٨٦ من نصب الرابة .

(٢) في المغرب: الخضروات بفتح الخاء لا غير لفواكه كالنفاخ و الكثرى و غيرها او البقول كالكراث او الكر فربو السداب و نحوهما و قد يقوم مقامها الخضر ، قال الكرخى : ليس في الخضر شيء جمع خضرة و هى في الأصل لون الاخضر فسمى به و لذا جمع . و في الرسالة اليوسفية عن علي : ليس في الخضر زكاة البقل و القشاء و الخيار و المباطخ و كل شيء ليس له اصل . و عن موسى بن طلحة - مثله انتهى .

(٣) ان النقي محمول على صدقة ترفع إلى بيت المال و على نقي ولاية الاخذ للإمام و لذا لم يأخذها معاذ لأن المالك يؤدي بنفسه الى الفقراء فان الخضروات و الفواكه مما يتسارع اليه فالشرع منع العاملين اخذها - كما في البدائع و فتح القدير .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه .



ثم يأخذ<sup>١</sup> الصدقة اذا بلغت خمسة اوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [ في صدقة النخل ]<sup>٢</sup> الجعرور<sup>٣</sup> ولا مَصْران<sup>٤</sup> الفارة ولا عذق<sup>٥</sup> ابن حَبِيق<sup>٦</sup> وهو

(١) كذا في الأصول ، و لعل الصواب يؤخذ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « لا يؤخذ الحصر » وهو تصحيف ، و الصواب « الجعرور » كما هو في الموطأ و الجعرور بضم الجيم و إسكان المهملة بزنة عصفور نوع من ردى الثمر اذا جف صار حشفا - قاله الزرقاني في شرحه .

(٤) و في الأصل « ولا حصران الفارة » وهو تصحيف ، و الصواب « ولا مصران الفارة » فصحف الميم بالحاء و نسي الناسخ ان ينقطع هاء الفارة ، و مصران بضم الميم و سكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى الثمر سمي بذلك لأنه انما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف و رغفان و جمع الجوع مصارين - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦ ، و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مصران الفارة ضرب من ردى الثمر - اهـ .

(٥) قوله « ولا عذق زرجس » كذا في الأصول وهو تصحيف ، و الصواب « عذق ابن حبيق او عذق حبيق » كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ وهو نوع من ردى الثمر وهو بفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل ومنه عذق حبيق كأن التمر سمي باسم النخلة لأنه منها وبالكسر القنو منها كما في الزرقاني نقلا عن عبد الملك و ابى عمر ، و القاموس و ابن حبيق بمهملة و موحدة مصغر سمي به الدقل من التمر لردائه كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من التمر لا غير . و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير . و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الجعرور و لون الحيق ان تؤخذ في الصدقة ، زاد النسائي في روايته و فيه : =

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] <sup>١</sup> في الصدقة وانما <sup>٢</sup> مثل ذلك عندهم مثل السخال لا يؤخذ [ منها ] <sup>٣</sup> في الصدقة و يحتسب في العدد و قد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها <sup>٤</sup> الصدقة مثل البراني <sup>٥</sup> و ما اشبهه <sup>٦</sup> من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه <sup>٧</sup> كما لا يؤخذ من خياره و انما يؤخذ

= نزلت : ولا تيمموا الخبيث منه تفقون ، قال ابو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ البزق في الصدقة عن الجيد - كذا في شرح الزرقاني و رواه مالك في الموطأ عن زياد ابن سعد عن ابن شهاب من قوله بزيادة لفظ : ولا مصران الفارة - هذا و هذه الصفحة من الكتاب ملوثة من الأغلاط و التصحيفات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل . و في الموطأ هكذا : قال مالك انما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها بسخالها و السخال لا يؤخذ منه في الصدقة - اه .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى و ما اشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و انما يؤخذ الصدقة من اوساط المال - انتهى .

(٤) هكذا في الهندية ، و في الأصل « البراي » بالباء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء . و البرقي نوع من اجود تمر المدينة و قد يزداد الألف بعد الراء كما في المغرب : البرقي و البراني ، و في الموطأ : البردى . و قد ضبطه الزرقاني بضم الموحدة و اسكان راء و دال مهملتين و ياء من اجود التمر - اه . و عندي هو الأرجح لأن الامام نقل من قول اهل المدينة و فيه البردى - تنبه . قلت : يمكن ان يكون في الأصل « البرادى » و سقط الدال من قلم الناسخ او صار الدال الفا في الكتابة سهواً - والله اعلم .

(٥) و كان في الكتاب : ما اشبه ، و في الموطأ : شبهه - وهو الاصح . و قوله « من خيار النخل » ليس في الموطأ .

(٦) قوله « من ادناه » كذا في الموطأ . و كان في الاصول « من اقله » .

[الصدقة] ' من وسط' المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت<sup>٢</sup> لرجل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال<sup>٤</sup> [متفرقة] لا يبلغ [مال كل شريك]<sup>٥</sup> في كل شرك منها او قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بعض [يلغ]<sup>٦</sup> ما يجب فيه الزكاة فانه<sup>٧</sup> يجمعها و يؤدى عنها الزكاة فكذلك<sup>٨</sup> قولنا اذا كان ذلك من صنف واحد .

وقال اهل المدينة: الحبوب التي تجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الحنطة<sup>٩</sup>

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطأ .

(٢) في الموطأ « من اوساط المال » .

(٣) و في الموطأ « كان » .

(٤) و في اصول الكتاب « في مال » بالافراد . و في الموطأ « في اموال » .

(٥) كذا في الموطأ . و سقط من نسخ الكتاب . و فيه العبارة هكذا « في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة » و قوله « كل شرك منها » ليس في الموطأ . و لعله مصحف عما في الموطأ . و معنى كل شرك : كل حصة منها .

(٦) كذا في الأصل بصغ التكلم . و في الموطأ « فانه يجمعها و يؤدى عنها زكاتها » و هو الراجح عندي - و الله اعلم .

(٧) راجع ج ٢ ص ٥٣ الى ج ٢ ص ٦٥ من البدائع فان الكسائي قد بسط في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تفريعا و نقضا و ابراما و توسيعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .

(٨) الحنطة بكسر الحاء المهملة و سكون النون القمح . و الشعير : حب معروف بفتح الشين المعجمة و تكسر .

- و الشعير و السلت<sup>١</sup> و الذرة و الدخن و الارز<sup>٢</sup> و العدس<sup>٣</sup> و الحنظل و الجبلجلان<sup>٤</sup> و اللويس<sup>٥</sup> و الجلبان<sup>٦</sup> و ما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاما يذكر، فالزكاة<sup>٧</sup> تؤخذ من ذلك كله بعد ان تحصد<sup>٨</sup> و تصير حبا؛
- (١) بضم السين المهملة و سكون اللام بعدها تاء فوقانية: شعير لا قشر له يكون بالغور و الحجاز، و منه صدقة الفطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩ من المغرب، و قاله الجوهري و قال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب، و قال الازهرى: حب بين الحنطة و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته و كالشعير في طبعه و برودته - كذا في الزرقاني . و الذرة بذال معجمة و راه مهملة حب معروف . و الدخن بمهملة فمعجمة: حب معروف، و احده دخنة .
- (٢) بالهمزة و سكون الراء المهملة ثم معجمة بزنة قفل، و في لغة بضم الراء للاتباع و اخرى بضم الهمزة و الراء و شد الزاى، و الرابعة فتح الهمزة مع التشديد، و الخامسة رز بلا همزة و زان قفل - كذا في الزرقاني .
- (٣) العدس بفتحيتين: حب معروف . و الحنظل بكسر الحاء المهملة و شد الميم . مكسورة عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني .
- (٤) و في الاصل «الجلجان» و هو خطأ، و الصواب «الجلجلان» بجمعين مضمومتين بعد كل جيم لام ثمر الكزبرة و السمسم و هو المراد في حديث ابن عمر انه كان يدهن بالجلجلان - كذا في المغرب . و السمسم هو المراد في الكتاب كما في شرح الموطأ للزرقاني .
- (٥) نبات معروف مذكر يمد و يقصر - زرقاني . و في المغرب - بالمد: حب معروف و هو نوعان ابيض و اسود - اه .
- (٦) بضم الجيم و إسكان اللام و حكى فتحها مشددة: حب من القطاني - زرقاني .
- (٧) كذا في الموطأ، و في نسخ الكتاب يذكر «بالزكاة» و هو خطأ .
- (٨) هذا هو الصواب .

وكذلك قولنا ونحن نرى أيضا ان يؤخذ الصدقة عما يكتب<sup>١</sup> له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران ونحوه اذا بلغ<sup>٢</sup> فاخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى<sup>٣</sup> ما يخرج من الارض من الأوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة<sup>٤</sup> التمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق وما لم يبلغ ثمرته [خمس اوسق]<sup>٥</sup> فلا زكاة<sup>٦</sup> فيه .

(١) تأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة ام لا .

(٢) يابض في الكتاب . و لعله « نصابا » و راجع ص ٦١ من البدائع . و المسألة في جملة كتب الفقه مصرحة ، فمجد محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء . و عدد ابي يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران ونحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق من الحبوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابي يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الاصول . و لعل الصواب « من ادنى » فسقط لفظ « من » من الاصول - و الله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيت العشر بعد ان يعصر و من لم يرفع زيتونه . خمسة اوسق لم يجب عليه في زيت الزكاة - اه . و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فمالم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابي يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه بوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و اوحيفة و الشافعي في احد قولي و الثاني كابن وهب و ابي ثور و ابي يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادام لا قوت - انتهى . كيف لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =

و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر  
و فيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب  
و نحوهما .

و قال اهل المدينة في الرجل يكون له الأرض فيجد<sup>١</sup> منها اربعة اوسق  
من القرو [ ما ]<sup>٢</sup> يقطع منها<sup>٣</sup> اربعة اوسق من الزيب و [ ما ]<sup>٤</sup> يحصد<sup>٥</sup> منها  
اربعة اوسق من الحنطة و [ ما يحصد منها ]<sup>٦</sup> اربعة اوسق من القطنية<sup>٧</sup> انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح في وجوب العشر في الزيتون  
و قال الامام محمد في الموطن باب صدقة الزيتون : اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال :  
صدقة الزيتون العشر، قال محمد : وهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت  
في هذا الى الزيت انما ينظر في هذا الى الزيتون ، و أما في قول ابى حنيفة رحمه الله ففي  
قليله وكثيره العشر - انتهى ، ثم رأيت ان الفاضل للكنوى رد على الزرقاني في التعليق  
الممجد فالحمد لله على ذلك حيث وافقته على ذلك .

(١) في آخره دال مهملة من الجداد و هو القطع يحصد اى يقطع . قال في المغرب :  
الجذ : القطع ، و منه قوله : جذ النخل صرمة اى قطع ثمره جذاذا فهو جاد - الخ ، و في  
رواية من الموطن : يحصد بالذال المعجمة و هو أيضا بمعنى يقطع من الجذ و الجذاذ و هو  
القطع . و في الموطن : ان الرجل اذا كان له ما يحصد منه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطن .

(٣) الضمير راجع الى الأرض ، و في الموطن منه و هو راجع الى ما في قوله : ما يحصد .

(٤) و الحصاد قطع الزرع و نحوه .

(٥) بكسر القاف و تشديد الياء بعد النون ، و حكى الازهرى بالضم عن المبرد و هي من

الجوب ما سوى الحنطة و الشعير و هي مثل العدس و الماش و الباقلي و اللويا و الحمص =

لا يجمع [عليه] <sup>١</sup> بعض ذلك الى بعض وانه ليس عليه في شيء من ذلك عشر <sup>٢</sup> ولا زكاة حتى تكون في الصنف الواحد [من التمر او في الزبيب او الحنطة او في القطنية] <sup>٣</sup> ما يبلغ [الصنف الواحد منه] <sup>٤</sup> خمسة اوسق و الوسق <sup>٥</sup> ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك قولنا ايضا .

و قال اهل <sup>٦</sup> المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بعض لأنها صنف واحد مثل الحنطة وحدها و التمر وحده و الزبيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية <sup>٧</sup> الحمص و العدس و اللويا و الجلبان و كل

= و الارز و النسمم و الجلبان عن الدينوري و عن ابى معاذ القطاني خضر الصيف و قال غيره : وهى اسم جامع لهذه الجوب التى تدخر و تطيخ سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطر بالمكان اى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب . و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سيأتى في الكتاب و ليست هى بمعنى القطن التى يقال لها فى الفارسية « پنبه » و فى الهندية « روتى » .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر ولا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا فى الموطأ ، وهى فى موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناة و اطلب تفسير الصاع و المدو و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المحتار و الدر المختار و غيرهما من كتب الفقه .

(٤) كذا فى الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هى صنف واحد . مثل الحنطة و التمر و الزبيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس بموجود فى الموطأ .

(٥) فى نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالوار و هو خطأ . و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما فى الموطأ . فان الحمص و غيرها تفسير القطنية .

ما ثبت<sup>١</sup> معرفته<sup>٢</sup> عند الناس<sup>٣</sup> انه من ذلك الصنف<sup>٤</sup> فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق [بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم]<sup>٥</sup> وان كان من الاصناف كلها<sup>٦</sup> ليس من صنف واحد من القطنية [فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض و عليه]<sup>٧</sup> فله<sup>٨</sup> الزكاة .

و أما نحن فانا لا نضيف بعض ذلك الى بعض فانها اصناف مختلفة ولا نجعل في شيء من ذلك عشرة<sup>٩</sup> حتى يبلغ كل صنف من ذلك خمسة اوسق . و هذه اصناف متفرقة مثل الحنطة و التمر و الزبيب .

و قال اهل المدينة : ليست بأصناف متفرقة و لكنها صنف واحد .  
قلنا لهم : فما تقولون في رجل اخذ من رجل اثنين من الخوص بواحد من العدس يدا يد آترونها بأس ؟  
قأو : لا يرى بأسا لذلك .

- (١) و كان في الأصل « ست » و ليس بصواب . و الصحيح « ثاء » و هو في الموطأ ايضا
- (٢) و كان في الأصل « معرفته » و « الصواب » معرفته .
- (٣) في المدونة ج ١ ص ٢٨٨ اظهر مما ههنا ، قال و انقطاني كلها الفوز و العدس و الخوص و الجلبان و اللويا و ما ثبت معرفته عند الناس انه من القطاني فانه يضم بعضه الى بعض فاذا بلغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة - اهـ .
- (٤) كذا في الأصول ، و في الموطأ « انه قطنية » .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و اما زدناه من الموطأ .
- (٦) في الموطأ « من اصناف القطنية كلها » .
- (٧) في نسخ الكتاب « فيها » و عبارة الموطأ « فيه » .
- (٨) « عشرة » بالعين المهملة و الشين المعجمة هو الصحيح كما في الأصل . و على هامش الكتاب « عسرا ، بالعين و السين المهملتين ، و هو و إن كان له معنى صحيح لكن ههنا خطأ .



أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان وان هذا لا يشبه التمر المتفرق الوانه و أجناسه لأن ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل وكذلك العنب الأبيض منه و إلا سود فكذلك ايضا يضاف بعضه الى بعض لأنه صنف واحد .

وقال ' اهل المدينة : رأيتم الذهب بالفضة اثنين بواحد يدا يد ما ترون فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدا يد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يجب في مثله زكاة و فضة لا يجب فيها الزكاة و أنت اذا جمعتهما ' وجبت فيهما ' الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟ قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية [ الا صنفا واحدا يجمع ] ' قلنا لهم : فما يمنعكم ان تجمعوا التمر الى الزبيب فاذا بلغا جميعا خمسة اوسق جعلتم فيها ' الزكاة كما جعلتم [ في ] ' القطنية و قسم ذلك بالذهب و الفضة يبنى لمن قاس القطنية

(١) كذا في الاصل ، و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر ابن الخطاب بين القطنية و الحنطة فيما اخذ من النبط و رأى ان القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر و أخذ من الحنطة و الزبيب نصف العشر . قال مالك فان قال قائل : كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة و الرجل يأخذ منها اثنين بواحد يدا يد ، و لا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا يد ، قيل له : فان الذهب و الورق يجمعان في الصدقة و قد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا يد - انتهى .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهدية « جمعتهما » بضمير التأنيث و هو تصحيف . ف

(٣) كذا في الاصل ، و في الهدية « فيها » و هو تصحيف « فيهما » . ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع الى خمسة اوسق - تأمل .

(٦) و كان في الاصل « ان يبنى » و في الهدية « يبنى » ، و هو الصواب . ف

بالذهب<sup>١</sup> و الفضة ان يقيس الثمر و الزيب بالذهب و الفضة .

فان فرقم بين ذلك فمن اين افترقا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكاتها واحدة .

الا ترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التجارات ثم

تزكى<sup>٢</sup> معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة

الاجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيزكى ذلك كله فالذهب و الفضة

لا يشبه الحبوب .

أرايتم رجلا باع تبراً بعينه<sup>٣</sup> بفضة تبراً بعينها فافترقا قبل ان يتقابضا

أليس البيع منتقضا ؟ قالوا : بلى .

قلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاعاً من حمص بعينه بصاع من عدس

بعينه فافترقا قبل ان يتقابضا فان قلتم ان هذا جائز ولا ترون انهما معه مفترقان

ينبغي لمن جمع القطيعة ان يجمع الثمر و الزيب و الا فقد ترك قوله .

و قال اهل المدينة في النخيل<sup>٤</sup> يكون بين الرجائين فيجدان<sup>٥</sup> منها ثمنية

(١) كذا في الهندية ، و في الاصل « للذهب ، و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الاصول « يزكى ، بالتذكير ، و الصواب « تزكى ، بالتأنيث .

(٣) كذا في الاصل ، و في الهندية « لعينه ، و لابد من زيادة لفظ الذهب و الفضة

كليهما غير مضرويين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ ، و كان في الاصول « في الارض ، مكان ، في النخيل ، تأمل فيه ،

و معنى الارض ايضا صحيح .

(٥) قوله « فيجدان » بالذال المهملة اي فيقطعان . و في الموطأ بالذال المعجمة و هو

ايضا بمعنى القطع .

اوسق<sup>١</sup> من التمر لا صدقة عليهما فيها<sup>٢</sup> وكذلك قولنا ايضا .

و أما قول اني حنيفة فلي كل قليل وكثير من ذلك الصدقة .

اخبرنا محمد بن الحسن<sup>٣</sup> عن اسحاق بن حازم<sup>٤</sup> عن عمر<sup>٥</sup> بن عبد الرحمن بن مُحَصِّن عن عطاء بن ابي رباح قال : ليس في القطنية شيء حتى يكون من كل صنف خمسة اوسق .

اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن<sup>٦</sup> بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان<sup>٧</sup>

(١) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « اوساق » .

(٢) كذا في الموطأ بوحدة الضمير و عليه الاعتماد ، و في الاصول « فيهما » .

(٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني لعل تليذه زاد هذه العبارة في نسخته وقت التدريس او نسخ الكتاب او املائه .

(٤) و هو اسحاق بن حازم ، و قيل : ابي حازم المدني البزاز . صدوق ثقة ، لا بأس به . من رجال ابن ماجه : كما في ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .

(٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيىن السهمي ابو حفص قارئ مكة ، قال البخارى و منهم من قال محمد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذى و النسائي كما في ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيىن مصفرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملتين بينهما ياء و في آخره نون .

(٦) هو ابو محمد المدني الانصارى الاوسى و يقال له الامامى فيقال انه من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف الانصارى ، كما في ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .

(٧) وقع في جميع الاصول « عمر » مكان « عثمان » و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنيف عن حكيم<sup>١</sup> بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .  
 اخبرنا محمد بن الحسن عن محمد<sup>٢</sup> بن ابي الحسن البراد<sup>٣</sup> عن محمد بن ابي حرملة<sup>٤</sup>  
 قال : سألت سايما بن يسار عن زيت الفجل<sup>٥</sup> بزيت الزيتون اثنين بواحد  
 يدا يد ، قال : لا بأس به ، و سألت عن الحص بالعدس اثنين بواحد يدا يد ،  
 فقال : لا بأس به .

## باب زكاة الفطر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر  
 عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه<sup>٦</sup> الذين لغير التجارة ، فأما ما كان من

(١) هو اثنان احدهما حكيم بن عباد بن حنيف الانصارى الاوسى من رجال  
 الاربعة كما فى ج ٢ ص ٤٨ من التهذيب ، وهو روى عن الزهرى و طبقته ، و عندي هو  
 مهنا فان الراوى عنه ايضا انصارى اوسى و هو عبد الرحمن بن عبد العزيز . و الثانى من  
 ذكره الحافظ فى ص ١٠١ من التعجيل : حكيم بن ابي حكيم عن الزهرى و هو بن عبد  
 العزيز و غيرهما و عنه ابن ابي ذئب و غيره ذكره ابن حبان فى الثقات - اه .

(٢) هو محمد بن الحسن بن ابي الحسن البراد المدينى كما فى ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب .

(٣) و كان فى الأصول « البزار » بالزاي و الراء و هو خطأ ، و الصواب « البراد »  
 باباء و الراء المهملة المشددة بعدها الف ثم دال مهملة ، كما فى التهذيب و غيره .

(٤) هو القرشى ابو عبد الله المدينى كما فى ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .

(٥) هو بالقاء و الجيم بعدما لام و هو الصواب ، و فى نسخ الكتاب بالقاء و الحاء  
 المهملة و هو خطأ ، و الصواب بالجيم .

(٦) لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال ولاية المولى مع جود شرطه و هو  
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، و فى الباب احاديث و آثار فن الأحاديث حديث =

رفيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدي عنه صدقة الفطر لانه يؤدي عن ذلك زكاة التجارة .

و ليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن زوجته ' ولا عن ولده الكبير ' من رجل وامرأة .

= ابن عمر اخرجه الدارقطني ص ٢٢٠ و اليهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر ابن زرارة حدثنا عير بن عمار الهذلي ثنا الأيض بن الأغر حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحرة والعبد عن ثمود - اه ج ٤ ص ١٦١ و من الآثار اثر ابي هريرة اخرجه الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لحيعة عن عبد الله بن ابي جعفر عن الأعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير وكبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - اه ، والبسط في نصب الراية وغيرها من الكتب .

(١) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يؤنها في غير الرواتب كالدواة ؛ نهر - اه رد المختار .

(٢) اى الكبير العاقل ولو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهره و احترز بالعاقل عن المعتوة والمجنون فعلمه كالصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من انه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ و أشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان قتيلا مجنونا كما في البحر والنهر و عبر عنه في الجوهرة بقليل وعزاه في الحاشية الى الشافعي لكن حكى في جامع الصغار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية والمؤنة جميعا - اه ، و هو ظاهر رد المختار ولو ادى عن الزوجة والولد الكبير بلا اذن اجزأ استحسانا الاذن عادة اى لو في عياله عنه وإلا فلا - فهتاني عن المحيط ، فليحفظ - الدرالمختار ، و قال في البحر : وظاهر الظهيرية انه لو أداه عن عياله بنير امره جاز مطلقا بنير تقييد بالزوجة =

ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدي عنهم .  
و على الرجل ان يؤدي [ صدقة الفطر ] <sup>١</sup> عن مدبره و أم ولده لأنهم  
رقيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدي عن مكاتبه <sup>٢</sup> و ان كان عبدا له .  
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل و كان  
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدي عنه <sup>٣</sup> مكاتبته فان بقى شيء كان له فلذلك ليس  
على مولاه ان يؤدي عنه و لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس <sup>٤</sup> على المكاتب  
ان يؤدي عن نفسه صدقة الفطر و لا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة ولا هبة .  
و قال اهل المدينة : على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن كل من يضمن نفقته  
ولا بد له من ان ينفق عليه [ و الرجل يؤدي <sup>٥</sup> عن مكاتبته <sup>٦</sup> ] و مدبره <sup>٧</sup> .

= و الولد - اهـ ، و على الاستحسان الفتوى كما في الخاتمة و أشار بقوله للاذن عادة  
الى وجود التية حكما و الا قد صرح في البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون التية - تأمل -  
كذا في رد المختار .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و وجه وجوب الاداء عنه لتحقيق السبب وهو  
رأس يموه و يلى عليه الدر المختار اى يلى عليه ولاية مال لا انكاح - رد المختار .

(٢) لأنه لا يلزمه نفقتهم و فى ولايته عليهم قصور - بدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٣) كذا فى الهندية ، و كان فى الاصل « منه » .

(٤) لأنه لا ملك له حقيقة لأنه عبد ما بقى عليه درهم على لسان رسول الله صلى الله  
عليه و سلم و العبد مملوك فلا يكون مالكا ضرورة : اهـ - بدائع .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من الموطأ .

(٦) و فى الموطأ عن « مكاتبه » بالافراد قلت و بهذا قال عطاء و أبو تور و قال : =

و رقيقه كلهم شاهدتهم و غائبهم من كان منهم مسلما و من كان منهم للتجارة<sup>١</sup>  
او لغير التجارة .

و قال محمد بن الحسن : و كيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر  
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أ رأيتم رجلا يتجر في الرقيق فهو يدير<sup>٢</sup> الرقيق في الرقيق ولا ينض في  
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في  
ذلك الزكاة .

أ رأيتم اذا زكاه<sup>٣</sup> التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر  
بعد ذلك يوم أيزكيهم ايضا زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [ زكاة ]<sup>٤</sup>  
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احدا من العلماء قاله و استحسنة<sup>٥</sup> .

= الاتمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يؤمنه و جائز  
له اخذ الصدقة و ان كان مولاه غنيا و روى عن ابن عمر ، اه - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩ .  
و أثر ابن عمر اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى  
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه و غير  
أرضه و عن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كان له مكاتب  
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال :  
كان لابن عمر<sup>٦</sup> مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطأ : لتجارة او لغير تجارة ، بالنكير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل الصواب : زكى زكاة التجارة .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الأصول : يستحسنه ، و الصواب : استحسنة .

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ ايضا ]<sup>١</sup> اذا كانت للتجارة يزكونها زكاة التجارة و زكاة السائمة<sup>٢</sup>.

## باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة: من كان [ من ]<sup>٣</sup> رقيق الرجل كافرا و هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة.

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لابد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و الثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكأتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١ ولنا ان الجمع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون ثنى في الصدقة و قال النبي صلى الله عليه و سلم : لا ثنى في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في ج ١ ص ٧٠ من المغرب . لكن ذكر عن ابى سعيد الضرير معناه لا رجوع فيها ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الرغشرى في الفائق ج ١ ص ٨٣ ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اه ولم ينقل خلافا و قال : في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المختصر من المختصر هذا عند ابى حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر و مالك و الحجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا نجد في كتاب ولا سنة اجتماع الزكاة و الفطر و الاجماع على ان الماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة و اما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال العاصمى في ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى و عبد الوهاب قالنا ثنا ابو نعيم ثنا ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد نصارى لا يدارون التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .



كتاب الحجة ( باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه .  
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة على المسلم فلا يبالى كافرا كان عبده او مسلما .  
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان مسلما كانت عليه الزكاة ولا يبالى ما كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .  
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يكون له عبد نصراني او يهودي قال : يؤدي عنه زكاة الفطر .

- (١) وفي الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه . اهـ .  
(٢) و كان في الاصول « ابالي » و هو تحريف « الصواب » يالي « بالنياب فاطله من مظان العلم .  
(٣) قوله « ما كان - الخ » يعنى على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط ان يكون لغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكاتباً كما سبق .  
(٤) كذا في الهندية و انظر له ساقط من الأصل . ف  
(٥) في الجواهر النقي ج ٤ ص ١٦٣ و في الاستذكار قال الثوري و سائر الكوفيين يؤدي الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن عبد العزيز و النخعي و روى عن ابي هريرة و ابن عمر - اهـ ، و حديث ابي هريرة اخرجه الحافظ الطحاوي في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عمر بن ايوب الكندي قال : حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يعول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - انتهى . و هو في ج ٢ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =  
اخبرنا ( ١٣١ ) ٥٢٤

## كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال : حدثني عمرو بن المهاجر قال :  
قل عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر .  
اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم  
ابن محمد بن ابي بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودي و النصراني عنه  
صدقة الفطر .

= يصلح للمنازمة سيما من رواية ابن المبارك عنه . انتهى . و حديث ابن عمر اخرجه  
الدارقطني انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر و عبد صغير و كبير ذكر و انثى كافر  
و مسلم ! الحديث - نصب الراية .

(١) هو الانصارى الدمشقي ابو عبيد . كما في ج ٨ ص ١٠٧ من التهذيب .

(٢) اخرجه الطحاوى ايضا في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار  
هذا الاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان و عبد الوهاب قالوا ثنا نعيم بن حماد قال ثنا  
ابن المبارك قال ثنا اسمعيل بن عياش قال ثنا عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز  
قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر - انتهى .  
(٣) هكذا في النسخ . و في ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب : ابراهيم بن المديني بلا ياء  
بين الدال و التون .

(٤) فان قلت في حديث ابن عمر الذي رواه الشيخان وغيرهما على كل حر او عبد ذكر  
او انثى من المسلمين الحديث ، قلت : قال في الجوهر النقي رواية هذا الحديث لفظهم : على  
كل حر او نفس و المراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على  
عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقي و اما قول ابي عتبة عن كل نفس  
من المسلمين فلو كان ثقة قد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف و هو ضعيف ثم على  
تقدير التنازل و تسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم  
في عبده صدقة الا صدقة الفطر و هو بمومه يتاول الكافر ايضا و كذا ما تقدم في  
حديث ابن عمر و الخدري عن كل حر و عبد ، و رواية ابي عتبة هذه ذكرت بعض .

## باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها ، و ليس عليه ان يؤدى صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الأصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لأبى ثور ثبت من هذا انه لا دليل فى الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لولم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فعلى هذا على فى قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يجعل على على بابها و على التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل فى هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة فى قوله من المسلمين قلنا نمنع اولاً دلالة المفهوم و ثانياً لو سلناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان مذهب ابن عمر رضى الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا فرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذى على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبد كما ذكره الحافظ الطحاوى فى مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه و هو مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و للتفصيل مقام آخر .

(١) قلت : الحديث الذى فيه من تمونون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي و قوله عليه السلام فى صحيح البخارى على الذكر و الأنثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل ولأنه يلزمها =

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر يؤدّيه عن امله وخدمها ) للإمام محمد الشيباني

و عن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فليس عليه ان يؤدى عنهم<sup>١</sup> و ان كان لامرأته و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن انفسهم<sup>٢</sup> و إلا فليس عليهم ان يؤدوا شيئا<sup>٣</sup> .

= الاخبار عن عبيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى و يلزم الشافعى الاخبار عن اجيره و رقيقه الكافر لانه يمونها - قاله فى الجوهر النقي .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لانه يؤدى الى الثنى و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عيد عبده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى القنية له عبد للتجارة لا يساوى نصابا و ليس له مال الزكاة سواء لا تجب صدقة فطرة العبد و ان لم يؤد الى الثنى لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود و المعتبر سبب الحكم لا الحكم - اه البحر الرائق ، و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين قد ذكره .

(٢) ولو كانوا قراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدل به المديون و المحجازيون محمول على جواز الاداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : البحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكبير بغير اذنها جاز و ظاهر الظهيرية انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقا بغير قيد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عنهما بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - تهستانى عن المحط اه ، و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما و إلا فقد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون النية : تأمل - رد المختار ، و قد سبق ازيد منه .

(٤) وهذا حكم للعقلاء و لوزنا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المنة و المجنون =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله وخدمها) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدى عن سائر رقيقها .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يجب عليه ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ' وهى امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجرى على المسلمين فى اموالهم من الزكاة فكما ان عليها ان تزكى [ عن ] ' ما لها فكذلك عليها ان تزكى عن نفسها ' .

ألا ترون انه لا تجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذى لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا فى ظاهر الرواية خلافا لمحمد فى العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا فى رد المحتار .

(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم السبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالقصور فى المؤنة و الولاية كليهما اذا لاي على غيرها فى غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها فى غير الرواتب كالمداواة : نهر - كذا فى رد المحتار .

(٢) ما بين المرجعين ساقط من الأصول و لا بد منها .

(٣) قال فى ج ٣ ص ١٠٥ من المبسوط مجيبا عن قول الامام الشافعى ان عليها الاداء عن مالهها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من نفس مالهها ثم النفقة على الزوج باعتبار المقصد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الاجير على المستأجر و هذا لان فى الصدقة معنى العباداة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات و قد بينا ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان أدى عنها بغير أمرها لم يجر فى القياس كما لو أدى عن اجنبي و يجوز =

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم ) للامام محمد الشيباني  
اذا كان موسرا وكانت الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه و ليس  
على غيره ان يؤدي عنه .

قالوا : نزع ان كل من يجب على الرجل ان ينفق عليه وجب عليه ان  
يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : ان النفقة انما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم و ليس  
يذنب ان يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلقا [ لهما ]  
و اما الصدقة فهو شيء يتقرب به الى الله عز وجل فانما تجب ذلك على  
من تجب عليه الفرائض لله تعالى فاذا وجبت الفرائض لله على عبد او أمة

= استحسانا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله لأن العادة ان الزوج هو الذي يؤدي  
فكان الامر ثابتا باعتبار العادة - انتهى .

(١) كذا في الهندية «و كانت» ، و كان في الاصل «فكانت» . و ظاهر العبارة في صورة  
الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها ان تكون هكذا فلو كانت او تكون هكذا  
فان كانت الصدقة تجب الى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه -  
تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(٢) و في الاصول «تلف» بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب «تلقا» لأنه اسم ان .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الاصول و تذكير الضمير بلحاظ الخبر فانه مذكور و إلا فاعتبار لفظ  
الصدقة كان ينبغي ان يكون فهي بالتأنيث .

(٥) فيه اشارة الى ان الصغير الغني لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لأنه ممن لم يجب  
عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .

(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لاما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره ) للإمام محمد الشيباني

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فإذا لم يكن له مال فقد وضع الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب عليه الزكاة .

### باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

و قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره لأنه قد فاته بنفسه وكذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحدته إياه او سلطان غصب رجلا عبدا فظلمه إياه \* لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء المييد

(١) فيه ارسال و مسامحة و الا فيئتهما فرق في الوجوب و شرط النوى في الزكاة لا في صدقة الفطر كما لا يخفى ظاهرا لما تجب صدقة الفطر على رجل ولا تجب في ماله الزكاة كما هو ظاهر .

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوى الا بعد عوده الى المولى فيجب لما مضى من السنين - قهستاني . قال الرحمتي ولم يوجبوا الزكاة في مال الضمار كما تقدم فليظفر الفرق وكذلك المأسور الذي لم يملكه اهل الحرب و اما اذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه حتى يجب عنه صدقة الفطر هل انه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و اين الاداء .

(٣) اى من رجل على طريقه الحذف و الايصال و كذا في قوله الآتى او سلطان الخ ، و يقال له المنصوب ينزع الخافض .

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه ينة كما في الدر المختار ، و قال في رد المختار مقتضى التصحيح الذى مر في الزكاة ان لا تجب و لو كانت عليه ينة لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ينة قبل - ط اه ، قلت : و الى الاطلاق تشير عبارة كتاب الحجج كما لا يخفى .

(٥) تأمل فيه زاده ايضا للبراد و لعله هو المأسور في اسر السلطان او في حكمه .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للامام محمد الشيباني  
صدقة الفطر .

و قال اهل المدينة في العبد الآبق [ ان سيده ] ' ان علم مكانه او لم يعلم  
و كانت غيبته قرية و هو يرجى ' حياته و رجسته فان على مولاه فيه صدقة الفطر  
و ان كان اباقه قد طال و ايس عنه فلا نرى ' ان يزكى عنه .

و قال محمد بن الحسن : و كيف افرق من قرب اباقه و من طال اباقه ؟  
ليس بين هذين فرق و ليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا  
عبد قد مات بنفسه فلا زكاة فيه .

### باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبده عيد فعلى

(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع و البحر ، و عنه في  
رد المحار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الانحاس و رقيق القوام الذين يقومون على  
مرافق العوام مثل زمزم و ما اشبهها و رقيق النقي صدقة الفطر لعدم الولاية لاحد  
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين و كذلك السبي و رقيق الغنمة و الاسرى قبل القسمة  
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبته لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على  
صاحب الرقبة لقوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد ، و العبد اسم للذات  
المملوكة و انه لصاحب الرقبة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستجير  
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، و عنه نقله صاحب البحر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) في الموطأ ' يرجو ، فعلى هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب  
' الى العبد ' تدبر .

(٤) و كان في الاصل ' يرى ، بالنية ، و الصواب ' نرى ، بالتكلم لان في موطأ مالك :  
فانى ارى ان يزكى عنه .



كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعا صدقة الفطر<sup>١</sup> وان كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة و ليس عليه فيهم صدقة الفطر<sup>٢</sup>.

وقال ابو حنيفة: ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم.

وقال اهل المدينة: ليس على الرجل صدقة الفطر فى عيد عيده و لا فى رقيق امرأته ألا من كان يخدمه منهم و لا بد له منه<sup>٣</sup>.

(١) لوجود الشرط و هو كونه من اهل الوجوب على نفسه و لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال الولاية لأن للرأس الذى يموته و يلى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب و النصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه و ليس الوجوب على العبد لأن الوجوب هو وجوب الاداء و الاداء بالملك و لا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالاداء المأمور به فى الحديث من غير تحمل و نيابة عنه فيعتبر اهلية المولى لا العبد و قد وجدت فيجب على المولى ان يخرج صدقة الفطر عن ممالিকে الذين لغير التجارة و يدخل فيهم مدبروه و امهات اولاده لقيام الرق و الملك فيهم و لعموم قوله صلى الله عليه و سلم: ادوا عن كل حر و عبد - الحديث: كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠.

(٢) قال ابن رشد: فى بداية المجتهد و الرابعة (اختلفوا) فى عيد التجارة مذهب مالك و الشافعى و احمد الى ان على السيد فيهم زكاة الفطر، و قال ابو حنيفة و غيره: ليس فى عيد التجارة صدقة و سبب الخلاف معارضة القياس للعموم و ذلك ان عموم اسم العبد يقتضى وجوب الزكاة فى عيد التجارة و غيرهم، و عند ابن حنيفة ان هذا العموم مخصص بالقياس و هو اجتماع زكاتين فى مال واحد - انتهى، و لم يرد نص فى انه لا بد من تغليب الاعم على الاخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى و إلا فهات به ان كنت من الصادقين - تدبر.

(٣) فى الموطن: قال مالك ليس على الرجل فى عيد عيده و لا فى لجيره و لا فى =

كتاب الحجفة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

و قال: محمد بن الحسن لم لا تجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده اذا كانوا لغير التجارة أليس رقيق عبده لو اعتقهم جاز عتقه ولو وهبهم او باعهم جاز بيعه وبه فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .  
و لم قال اهل المدينة ان الرجل عليه<sup>١</sup> في خادم امرأته اذا<sup>٢</sup> كانت تخدمه صدقة الفطر وهو لا يملك الخادم<sup>٣</sup> .

و انما قالوا ذلك من اجل الخدمة فهذا آجره خدمة<sup>٤</sup> فتجب<sup>٥</sup> عليه فيه صدقة الفطر فانا قد اجمعنا نحن وإمام على ان الرجل ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن اجيره<sup>٦</sup> فكذلك خادم امرأته وليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة الا من كان منهم يخدمه ولا بد له منه فتجب عليه - انتهى .  
(١) كذا في الاصل و كذا هو في الموطأ و المدونة بصيغة الجمع ، و في الهندية «عبده» بالافراد و هو تصحيف .

(٢) ولا يتنهض فعل ابن عمر حجة للوجوب فان الوجوب على الرجل عن الغير وجواز الاداء عنه امران قلل فعل ابن عمر رضى الله عنهما و قوله : عن المرأة و خادمها محمول على الجواز و هو جائز عندنا كما في الد المختار و رد المختار عن ابى يوسف رحمه الله تعالى و الاحتمال يضعف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الاصول ، و الوجدان يحكم بأنه اذا كان يخدمه اى الخادم يخدم زوجها كما يقتضى السياق - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الاصل ، و قوله «و هو لا يملك الخادم» ساقط من الهندية و مكانه و هو له و ما في الاصل صواب . ف

(٥) كذا في الاصل ، و في الهندية : خدمته و هو الأرجح .

(٦) كذا في الاصول ، و لعل الصواب «اقتجب» .

(٧) و كذا هو في الموطأ كما عرفت .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد ) للإمام محمد الشيباني  
و انما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا انما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لانه يجب عليه نفقة  
الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يجامعها و الزوج مستغن  
عن خدمتها بخدمة خدمه<sup>١</sup> أ يجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة  
الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه<sup>٢</sup> و ما  
لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج نفقتها مع امرأته و ليس عليه ان يؤدي  
عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا<sup>٣</sup> .

(١) كذا في الهندية « عن خدمتها بخدمة خدمه » و كان في الاصل « بخدمتها عن  
خدمة خدمه » .

(٢) و كان في الاصول « الا ان يكون يخدمه » و الصواب « تكون تخدمه » بتأنيث

الضمائر لان الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به هاهنا الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها : قال مالك و يؤدي الرجل عن  
خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلا تزوج امرأة على خادم  
بعينها و دفعها اليها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم  
طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم فقال عليها ان كان الزوج قد  
منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا  
رأي ، قلت أ رأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في  
حجر ايها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم عن لا بد للمرأة منها فمضى  
يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان يني بها  
على من زكاة هذه الخادم فقال على الزوج ، قلت : لم قال لأنها كانت هي و خادمها =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيبان

نفقتهما على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج و بين البناء بها و الخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها ايضا على الزوج فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر في هذه الخادم على الزوج لانه كان ضامنا لنفقتها ، قلت فلو أنهم كانوا مندوا الزوج من البناء بها و المسألة على حالها فقال : لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر على المرأة ان تزكى زكاة الفطر عن نفسها و عن هذه الخادم ، قلت و هذا قول مالك قال : نعم و هو رأي - انتهى ، نقلتها ليتضح لك ما في كتاب الحجّة من الازام على اهل المدينة و المسألة اجتهادية والنص واحد عند الفريقين و لقد خادع الناس ابن حزم في المحلى ج ٦ ص ١٣٧ في ذيل هذه المسألة حيث نسب الى الامام ابي حنيفة رحمه الله انه فرض على الزوج ان يضحى عن المرأة ولا يزكى عنها زكاة الفطر و قال تحسبكم بهذا تحليطا - اهـ ، و هو لا يستحي عن الكذب و الاقتراء فهذه كتب مذهب ابي حنيفة مشحونة بوجوب الاضحية على المرأة ان كانت صاحب نصاب و ليست هى على الزوج و الاداء باجازتها عنها امر آخر لا يتعلق بالفرض والايجاب ، و في ج ٥ ص ٢٠٧ من رد المختار : و لو ضحى عن اولاده الكبار و زوجته لا يجوز الا باذنهم و عن الثانى انه يجوز استحسانا بلا اذنهم - برأية ، قال في الذخيرة : و لعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الأب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنة او يوسف مستحسن - انتهى ، اين فرض الامام على الزوج و اين هو من ذاك ، و المحلى مشحونة بأمثال هذه الاقتراءات و الاكاذيب و المخادعة - ساعه الله و إيانا يوم القيامة اللهم ارنا الحق حقا و الامثال به و الصدق صدقا و القول به فانك مع الصادقين . و الذكورة ليست من شرائط الاضحية في متون المذهب لا الذكورة فتجب على الأنثى - خانية نقله في الدر المختار ، و الاختلاف في حجية المرسل قديم و الجمهور قبل ابن حزم على حجيته كما هو مشحون في كتب الأصول و ابو حنيفة رحمه الله ليس بمفرد في قبوله و الاستدلال به فالجمهور معه و لقد =

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر فكانهم انكروا نصف الصاع من الخنطة .

و قد اخبرنا يونس بن اسرائيل قال حدثنا منصور بن المعتمر = افرط ابن حزم في انه يقول و ابو حنيفة و اصحابه يقولون المرسل كالمسند و يحتاجون برواية كل كذاب و ساقط . اه . و هو ايضا خداع و يرسل الكلام ارسالا و لا يخاف بحاسبة الله تعالى فأين احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب و ساقط و يقيسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلى على مزعماته بروايات في اسانيد ما رواه ساقطون و غير محتج هم عند المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه المحلى هذا .

(١) و هو مروى عن عروة و القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .  
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و لعله « من طعام » كما يقتضيه السياق او يشير الى ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا من تمر الا مرة واحدة فانه ادى عنها صاعا من شعير ، و ابن عمر من اهل المدينة و لعل جزءا من العبارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتاب الحجّة كما لا يخفى على الواقف .

(٣) كذا في الأصول و لم اجد في التهذيب و التجميع و الميزان و اللسان و لعله انقلب على الناسخ و الصواب عندي اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في الموطأ و الآثار و كتاب الحجّة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن المعتمر كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب ، اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السيمى لا يروى عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لا ابنه ، لعله يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل ظاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

السلي<sup>١</sup> عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع [ الله تعالى ]<sup>٢</sup> على الناس فاني ارى<sup>٣</sup> ان يتصدق بصاع<sup>٤</sup>.

اخبرنا اسرائيل بن يونس<sup>٥</sup> قال حدثنا عبد الاعلى الثعلبي<sup>٦</sup> عن محمد بن علي الأكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع النسخ « الشامي » و هو مصنف ، و الصواب « السلي » كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و اتما زدناه من مصنف ابن ابي شيبة و المحلى و ان كان المعنى صحيحا بدونه ايضا على بناء الفعل مضيًا للمفعول .

(٣) هذا رأى منها و هو ايضا مؤيد بالأحاديث ، و في النصوص ورد صاع و نصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شيبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اني احب الى اذا وسع الله على الناس ان يتموا صاعا من قمح من كل انسان - اه ( من قال : صدقة الفطر صاع . من شعير او تمر او قمح ق ٢٥٩ - نسخة السعيدية ) و جرير بن عبد الحميد و اسرائيل كلاهما من تلاميذ منصور و رواه . فدل ان ما في الكتاب يونس بن اسرائيل مقلوب و الصواب « اسرائيل بن يونس » و رأى . العلامة المفقى دام مجده صراب . ف

(٥) و به علم ان في الاسناد الأول « يونس بن اسرائيل » خطأ ، و الصواب « اسرائيل بن يونس » كما قلت و هو من شيوخ الامام محمد و هو ابن ابي اسحاق السبيعي الهمداني ابو يوسف الكوفي من رجال الستة ثقة صدوق صالح الحديث من ائمة اصحاب ابي اسحاق و أثبتهم كما في التهذيب .

(٦) في جميع النسخ « البعل » و هو خطأ ، و الصحيح ما اثبت كما في ج ٦ ص ٩٤ من =

كتاب الحججة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

وكبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة نصابا وكذلك

= التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع من ر - اه ، ومن طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن الثوري و قد عزاه الزيلعي في نصب الراية الى الطحاوي ايضا و لم اجد في شرح معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن أبي طالب رضي الله عنه لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي مثل ذلك و سذكر ذلك في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اه باب مقدار صدقة الفطر و ما وعده اخرجه في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و الذنوب من كتابه لكن بغير هذا الاسناد و بغير هذا المتن فتنبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ « او نصف صاع من تمر » و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر كما في المحلى - و قد عرفت . و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن أبي هريرة قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالوا ثنا ابو يوسف عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحو ما روى عن عمر - اه ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اه .

(٢) اخرجه الطحاوي ايضا قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به بلفظ في زكاة الفطر ( صاع ) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى . قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز اجاب نصف صاع من بر على الانسان في صدقة الفطر او قيمته على اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرة بن خالد قل : كتب عمر بن عبد العزيز البنا بذلك و صح ايضا عن طاوس و مجاهد و سعيد =

كتاب الحجّة (باب زكاة العبيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

نقول ' اذا أدى تمرا او شعيرا او زيبا ادى صاعا كاملا عن كل انسان وان ادى حنطة ادى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السويق يكون الربع

ابن المسيب و عروة بن الزبير و أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف و سعيد بن جبير و هو قول الاوزاعي و الليث و سمان الثوري - انتهى .

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الشيخان و الطحاوى و البيهقي و غيرهم من اصحاب السنن و في حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني و البيهقي و الطحاوى في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية و في حديث ابي هريرة أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني في سننه و البيهقي و غيرهم و في حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما و ابن ابي حاتم في علله و في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أخرجه الدارقطني و البيهقي و في حديث اوس بن الحذثان أخرجه الدارقطني و في حديث علي أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني و البيهقي ، و هذه الاحاديث التي استدلل بها المخالف لنا في مقدار الحنطة في الفطر و هنا اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقفيها .

(٢) و هو مروى عن ابي بكر الصديق أخرجه الطحاوى و الدارقطني و البيهقي و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي أخبرنا معمر عن ابي قلابة عن ابي بكر انه اخرج زكاة الفطر مدين من حنطة و ان رجلا ادى اليه صاعا بين اثنين - اهـ . و على التناول انقطاعه في خير القرون لا يضرننا و عن عمر بن الخطاب أخرجه ابو داود و النسائي و الدارقطني و الطحاوى و عن عثمان و علي و ابن الزبير و ابي هريرة و ابن مسعود و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن ابي عمير و عائشة رضي الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاووس و ابن المسيب و عروة و سعيد بن جبير و ابو سلة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن ابي رباح و ابن =



كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لنير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= القاسم وسعد بن ابراهيم وعمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي والحكم و حماد  
اخرجه عنهم ابن ابي شبة وعبد الرزاق والدارقطني والطحاوي واليهقي و راجع نصب  
الراية والجواهر النقي وفيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرض زكاة الفطر مدين من حنطة . قال اليهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت  
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على  
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و رسالة هذا نص اليهقي في رسالته  
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه  
اعتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن  
عمر في احدهما مدان من حنطة و في الآخر نصف صاع من حنطة . و اخرجه من  
حديث علي مرفوعا نصب صاع من بر و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان  
من قمح ، و اخرجه اليهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج  
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن  
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا  
نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي  
تقتلون به و في التمهيد روى عن ابي بكر وعمر وعثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس على  
اختلاف عنه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من بر و في الاسناد  
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و عمر بن عبد  
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن  
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الحدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم  
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغيّر أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من تمر ، قال محمد : و به نأخذ فإن أدى صاعا من شعير أيضا أجرأه أيضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الاسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى - و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . ( حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث - فيه امور :

الاول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطلق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهري وغيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » اي ذبائحهم ، و في الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للآتين - ولا صلاة بمحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض ، و في حديث المصراة صاعا من طعام ، قال الأزهري اراد من تمر لا من حنطة و التمر طعام ، و قال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل مطعوم ، و استدل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال : المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام في حديث أبي سعيد الاصناف التي ذكرها فيما بعد و فسر الطعام بها و يدل على ذلك ما في صحيح البخارى في هذا الحديث و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، و في صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير ، و للنسائي : كنا نخرج في عهد عليه السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير ولا نخرج غيره ولا ذكر للبر في شيء من =

كتاب الحججة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ذلك. فمن فسرهُ بالبر كاليهقي و الرافعي وغيرهما قد خالف القرآن و الاحاديث و بيان ابي سعيد و خبره و عرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها اليهقي بعد من طريق ابن اسحاق قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال اليهقي في باب قتل ما له روح و قد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن عليه و عبدة و غيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن عليه او صاعا من حنطة و ليس بمحفوظ ثا مسدثا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر و هو وهم من معاوية بن هشام او غيره ممن رواه عنه . انتهى كلامه ، و قد اساء عبد الحق في احكامه اذ قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لأن هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة عند ابي داود و ليس كذلك هكذا تعقبه عليه ابن القطان . و قال الشيخ في الامام و روى ابن خزيمة في مختصر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة - اهـ ، و اما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد اشار ابو داود الى هذه الرواية في سننه و ضعفها ، فقال : و ذكر فيه رجل واحد عن ابن عليه او صاع حنطة و ليس بمحفوظ - اهـ . و قال ابن خزيمة فيه و ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى ممن الوهم و قول الرجل له او مدين من قمح دال على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ و وهم اذ لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قمح معنى - اهـ ، قلته الشيخ في الامام عنه ، و قد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الاحاديث المدخولة - اهـ . و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه و سلم ليكون طعامهم . و قد قال ابو سعيد الخدري : و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، = و قال

## كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لنير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= و قال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهده صلى الله عليه وسلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة اى باعتبار الكثرة و كان قليلا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلذا لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر فى الزمن الحاضر و اما كثر فى زمن عمر بن الخطاب و عائشة و معاوية رضى الله عنهم و لذا ورد فى البخارى و غيره فى حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية و جاءت السمرات قال : ارى مدا من هذا يعدل مدين ، و فى حديث ابن عمر عند ابى داود و النسائى و الدارقطنى : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اهـ ، و وقع فى نسخة ابى داود المطبوعة مع عون المعبود جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، و عليها شرح الشارح و هو خطأ ، و الصواب ما هنا فتنه و هذا هو السر لاختلافهم فى البر ان الواجب منه صاع او نصف صاع - تدبر .

الثالث : انه لو سلم ان البر ذكرنا فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه و ان الواجب فيه صاعا من البر ، ففي هذا الحديث ان معاوية قدره بنصف صاع و قال على المنبر : انى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس - الحديث ، و الصحابة متوافرون و هم الناس فى الحديث و انهم اخذوا بذلك و هذا يجرى مجرى الاجماع و العجب من النووى حيث قال فى شرح مسلم ج ١ ص ٣١٨ انه فعل صحابي و قد خالفه ابو سعيد و غيره من الصحابة بمن هو اطول محبة منه و اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم و قد اخبر معاوية بأنه رأى رآه لا قول سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم - اهـ ، كيف و قد واقفه غيره من الصحابة الجهم الغفير بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، و لفظ الناس للعموم فكان اجماعا و كذلك ما اخرجه =

كتاب الحجة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

= البخارى و مسلم عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأنثى و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعُدل الناس به مدين من حنطة - اهـ ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، اخرجه ابو داود بسند جيد على شرط البخارى ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة و ثقه ابو داود و العجلي ، و قال مطين في تأريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب اخرجه الدارقطني في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا ولا يضر مخالفة ابي سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال اخرجه لانه لا يقدح في الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الاربعة او نقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان ينفق ماله في سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تابروا عليه تحريما للفضل ، ولذا قال : لا اخرج ابدا الا صاعا او تقول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر بل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام ، و قد صرح بذلك في رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط - اهـ ، ولا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها فانه مختار في انفاق ماله كله في سبيله تعالى و لكن الكلام في ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم اولا ولا يثبت ذلك من القول المذكور ، و الجواب المذكور هو الجواب عن الصاع في الزيب =

## كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= على الرواية المشهورة عن الامام ابى حنيفة انه كالبر ، و على الرواية الغير المشهورة عنه و هو قول صاحبين فلا حاجة الى الجواب ، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى - هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و البدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من معاصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزء الرابع و اختصاره في المختصر و الطحاوى بسط المقام في كتابه و راجع عدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاه على ما هو دأبهما في الخلافيات ، و حديث ابى سعيد اخرجه الأئمة الستة و غيرهم في كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام في كونه مسندا او صحيحا .

الرابع : ان ابن حزم في المحلى تقوه بأن حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه غير مسند و هو ايضا مضطرب فيه على ابى سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤ . ثم اخرج طرق حديثه ثم قال : ففي بعض هذه الاخبار ابطال اخراج البر جملة ، و في بعضها اثبات الزيب و في بعضها نفيه و اثبات الاقط جملة ، و ليس فيها شيء غير ذلك و هم يعيرون الاخبار المسندة التى لا مغمز فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تحريم الرضعة و الرضعتين و غير ذلك ، ثم انه ليس هذا كله خبر مسند لانه ليس فى شيء منه ان رسول الله صلى عليه و سلم علم بذلك و أقره - اه ص ١٢٥ ، و لقد صدق المعلق فى قوله : اخطأ المؤلف و شذ جدا فى زعمه ان حديث ابى سعيد ليس مسندا و الفاظه تدل على ان ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و ليس هذا من الاضطراب فى شيء بل ان بعض الرواة يطيل و بعضهم يختصر و منهم من يذكر شيئا و يسهو عن غيره و زيادة الثقة مقبولة فالواجب جمع كل ما ورد فى الروايات الصحيحة اذ لا تعارض بينها اصلا - انتهى ، و أمثاله فى كتابه كثيرة حيث يضعف صحيحا و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يجرح ثقة اذا كان خلاف مقصوده و يتغالى فيه =

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الاحاديث المسندة و المراسلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر و الشعير و الزبيب و الاقط . و قال : لا يجوز في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط - اهـ ، و هو يشغب على أئمة الهدى و يشتمهم بألفاظ قبيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة و هاك حديث ابى سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الاحاديث الواردة في زكاة الفطر و فقه معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لاحجة له في الاقتصار على اخراج التمر و الشعير و هذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره و لم ينكر عليه ذلك احدى اخراج القمح موضع الشعير و اما انكر ابو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجع ) و ابن عمر انما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ينكر على من اخرج غير ذلك . ولو رأى عمل الناس باطلا و هـ الصحابة و التابعون لا نكروا اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الاغنياء يتمتعون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يغني الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة ( و الهند ) في هذه الايام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة لبتاع نفسه او لاولاده ما يتقوتون به - انتهى ، و هذه اسماء بنت ابى بكر تعطى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من بر و هذا جابر =

## كتاب الحجة (باب زكاة العيد لنير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح و هذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير و التمر و السلت و الزبيب ، و هذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر و هذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، و هذا ابن الزبير قال على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح ، و هذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، و هذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقط او صاعا من طعام او صاعا من زبيب ، و هذا كله اخرجه عنهم في المحلى ، و قد الزم المالكيين بقوله فخالقوا ابا بكر و عمر و عثمان و على ابن ابي طالب و عائشة و أسماء بنت ابي بكر و ابا هريرة و جابر بن عبد الله و ابن مسعود و ابن عباس و ابن الزبير و ابا سعيد الخدري و هو عنهم كله صحيح الا عن ابي بكر و ابن عباس و ابن مسعود رضى الله عنهم - اه ، فهو الشاغب الموهول قد خالف الاحاديث و الآثار و الصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين و جمهور التابعين . و هذا ديدنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لى اليه الا ان الحديث ذوشجون بل ذوفنون ، و هذا كله خارج عن موضوع التعليق و التصحيح لكن اذكر هنا اشياء له اخرى انموذجا لاهل العلم من باب زكاة الفطر . قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او انثى حرا او عبد وان كان من ذكرنا جنينا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اه ، فقد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا . ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضاض الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اه ، فقد ناقض نفسه و نسي ما قال فيما قبل و لقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا تعلق به الاحكام حتى يولد حيا - انتهى الثاني انه قال : و ذكر و اما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =



= صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمر أو زبيب أو سلت - اه . و لما كان هذا مخالفاً لمزعمه انه لا يجوز في صدقة الفطر غير التمر والشعير رده بقوله هذا لا يستند لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقره . و أيضاً فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن ابي رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اه ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود و النسائي و الحاكم و صححه هو و الذهبي في محضر المستدرک و سكت عنه ابو داود و شرط النسائي في سننه معلوم مشهور و عبد العزيز المذكور ثقة عابد و ثقة يحيى القطان و ابن معين و ابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، و قال النسائي : ليس به بأس و قال : احمد رجل صالح ، و قال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب و أثني عليه غيرهم ايضاً كما في التهذيب ، و لقد صدق المعلق و تعالى المؤلف في تضعيفه و تبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بنفي يته - اه . و الناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضی الله عنهم و من يكون سواهم في عهده صلى الله عليه وسلم . و كيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى فهؤلاء هم الناس الذين يكرهم ابن حزم و ثبت بقول ابي مجلز و جواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع و البر افضل من التمر يعني في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقاً فأنا احب ان اسلكه - اه ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، و قيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اه . قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز ولا يجوز في صدقة الفطر المقصود هذا لا عبوية فلنفسه قول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة و هو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني  
بالطحن<sup>١</sup>.

= حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الاجزاء قطعاً و ترك قوله الذي اخبر به فعل عمر و عمل الناس عليه هذا اعجب من كل شيء، الثالث انه اقترى على الامام مالك في رقم (٧٠٤-ص ١١٨) حيث قال، و قال مالك: ليست فرضاً - اهـ، و قد قال مالك: في الموطأ تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اهـ، و نبه عليه المعلق ايضا بقوله فهو وهم منه او عن نقل عنه - اهـ، و مثل هذه الافتراءات على الأئمة لا سيما على الامام ابي حنيفة و اصحابه كثيرة جدا - سألنا الله و إياه و الله يهدي سبيل الحق .

(١) قوله الريع بالطحن هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم بالخطأ. و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير، قال في الدائع: و دقيق الحنطة و سويقها كالحنطة دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندنا لأن المنصوص عليه معلول بكونه ما لا تقوم على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتيسير لأنهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال: ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين من قمح او دقيقه (قلت في اسناده كلام شديد) و روى عن ابي يوسف انه قال: الدقيق احب الى من الحنطة و الدراهم احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع حاجة الفقير - اهـ ج ٢ ص ٧٢ و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المبسوط، و الاولى ان يراعى فيهما القدر و القيمة احتياطاً - هداية، و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المحتار على الدر المختار، والله تعالى اعلم بالصواب، و الصواب و الريع بالراء و العين المهملتين بينهما =

## باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب <sup>١</sup> ولا على المجوسى فى شيء من اموالهم <sup>٢</sup> و يقرون على دينهم و يكونون <sup>٣</sup> على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى <sup>٤</sup> هى غير بلادهم فعليهم كلما <sup>٥</sup> اختلفوا العشر لان ذلك ليس بما صولحوا عليه <sup>٦</sup> ولا بما شرط لهم .

و قال محمد بن الحسن : هؤلاء قوم من اهل الذمة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يعشرون فى مال واحد فى السنة = ياء تحتانية ، الزيادة و يقال : هذا طعام كثير الربع ، و يقال : اذا اخرجت الارض المرهونة ربها اى غلة لانها زيادة مغرب ، فعلى هذا لعل حرف «لا» سقط قبل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - زرقانى .

(٢) زاد فى الموطأ : و لا من مواشيهم و لا ثمارهم و لا زروعهم - اه .

(٣) فى جمع النسخ : و يكونوا - و هو خطأ . و الصواب ما فى الموطأ : و يكونون .

(٤) و فى الموطأ : و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلته ليس فى الموطأ فهى زيادة لمحض التوضيح .

(٦) فكذا فى الموطأ ، و هو الأرجح ، و فى جميع نسخ الكتاب « لما » و معناها ايضا صحيح .

(٧) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « بما صالحوا عليه » بالمعروف .

الامرة [واحدة] <sup>١</sup> و ان اختلفوا به عشرين مرة .

أرأيت قول اهل المدينة ان هذا ليس بما صولحوا ولا بما شرط لهم نفسه <sup>٢</sup> فانما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما <sup>٣</sup> في المسلم لا يعشر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فلعل شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى ، قال في ج ٢ ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة لأن المأخوذ منه زكاة و الزكاة لا تجب في السنة الا مرة واحدة و كذلك الذي لانه بقبول عقد الزمة صار له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين و لأن العاشر يأخذ منه باسم الصدقة و ان لم تكن صدقة حقيقة كالتغلي فلا يؤخذ منه في الحول الا مرة واحدة و كذلك الحربى الا اذا عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه يعشره ثانيا وان خرج من يومه ذلك لأن الاخذ من اهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الأموال و ما دام هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقيا فيتجدد حق الاخذ و عند دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فيتجدد حق الاخذ و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع ثانيا فلم به لم يعشره لما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو اجتاز المسلم و الحربى و لم يعلم بهما العشر ثم علم بهما في الحول الثانى اخذ منهما لأن الوجوب قد ثبت و لم يوجد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع - باب العاشر من كتب الفقه و راجع الفصل في العشور من كتاب الخراج للإمام ابى يوسف ص ١٥٨ و سياتى شيء منه في الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يعشر او فكما ان في مال المسلم لا يعشر الا مرة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

الامرة واحدة ١٠ في السنة فكذلك الذي لا يعشر في السنة  
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زدته حسب ما يقتضيه المقام .

(٢) اخرج الامام محمد في كتاب الآثار قال اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن  
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
يعث انس بن مالك رضى الله عنه مصدقا لأهل البصرة قال : فارادنى ان اعمل له  
قلت : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى كتب لك فكتب  
لى ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها  
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر - انتهى . و من ههنا ظهر لك  
ان فى كتاب الحجة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى اختل النظم و فهم المراد  
منه تدبر . و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا  
يوسف عن ابيه عن ابن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله  
عنه انه اراد ان يستعمله فقال : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر الذى كتبه لانس ان  
خذ من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر -  
انتهى . و بهذا السند اخرج الامام ابو يوسف فى ص ١٦١ من كتاب الحراج قال  
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثنى عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه على العشور و كتب لى عهدا ان آخذ من المسلمين مما اختلفوا  
فيه لتجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر -  
انتهى . و قال ايضا : و حدثنى محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان  
يستعملونى على عشور الابل ( بضم الهمزة و الباء الموحدة و تشديد اللام ) فأبيت  
فلقنى انس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ قلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =

## كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

= فقال لى لا تفعل عمر صنعه فجعل على اهل الاسلام ربع العشر و على اهل الذمة نصف العشر و على المشركين من ليس له ذمة العشر - انتهى ، و راجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابى يوسف رحمه الله و الاثر رواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثى انس بن مالك على الالة ( هكذا فى الزيلعى بفتح الهمزة و سكون الياء التحتانية مدينة بين مصر و الحجاز ، و الاصوب عندى الالة كما فى كتاب الخراج بلدة على شاطئه دجلة البصرة ) فاخرج لى كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - اه ، اخبرنا الثورى و معمر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلعى : و رواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فى كتاب الآثار - انتهى ، و اخرجه الطحاوى ايضا فى شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما قدما وافق هذا ( اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله ) حدثنا ابو بشر الرقى قال : حدثنا معاذ العنبرى عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطأت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : انى كنت ارى انى لو امرتك ان تمض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضى الله عنه قال قلت : اكتب لى سنة عمر رضى الله عنه قال : فكتب خذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما ، قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - اه ، قال الطحاوى فلما فعل هذا عمر رضى الله عنه بمحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فلم يكرهه عليه منهم احد منكر كان ذلك حجة و اجماعا منهم عليه - انتهى ، و الاثر ذكره ابن حزم فى ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .

## كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الهيثم<sup>١</sup> عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث إنسا مصدقا لأهل البصرة فدأته<sup>٢</sup> عن عهد عمر الذى كتب له فكتب الى<sup>٣</sup> ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر<sup>٤</sup>.

(١) وقع فى كتاب الحراج لأبى يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الخ ، و هو تصحيف و خطأ ، و الصواب «الهيثم» و هو ابن حبيب الصيرفى من شيوخ الامام أبى حنيفة رحمه الله فكتبه .

(٢) الفاعل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من البين من الكاتب و لذا نقلت الأثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شئ من الطول ولا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الألفاظ فى المتن يفيد المجتهدين فى استنباط المسائل الفرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الأثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الألفاظ المنقولة فى الأثر هذا .

٤ وقد وى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا أبو بكر : و ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابن أبى ذئب عن عبد الرحمن بن مهزيب ان ابن عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين من كل بيت ديناراً ديناراً و من اهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً اذا كانوا يديرونها (للتجارة) ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى رأس الحول فاني سمعت ذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : ففى هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

## كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي محضرة<sup>١</sup> المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع ، وفي الأصول ابي محضرة وهو خطأ ، والآثر اخرجہ الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار : ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن ابي محضرة المحاربي عن زياد بن حدير قال : بعثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من المصلين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر ، قال محمد و بهذا كله نأخذ فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للفقراء والمساكين ومن سمي الله في كتابه وما اخذ من اهل الذمة ومن اهل الحرب وضع موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى ، و اخرجہ الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله ، و ابو محضرة المحاربي الكوفي من رجال الستة و زياد بن حدير مصفرا بالمهمتين هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود وثقه ابو حاتم وغيره كما في كتب الرجال ، و اخرجہ الزيلعي في نصب الراية وعزاه الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال : و بهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير به و قد روى مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الأوسط حدثنا محمد بن حامان الجنديسابوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهما و في اموال اهل الذمة في كل عشرين درهما درهما و في اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى ، قال الطبراني : لم يسند هذا الحديث الا محمد بن المعلى تفرد به زنيج و قد رواه ايوب و سلمة بن علقمة و يزيد بن ابراهيم و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم بن حبيب الصيرفي و جماعة عن انس =



كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر<sup>١</sup> فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي<sup>٢</sup> قال<sup>٣</sup> اخبرنا عاصم بن

= ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ونصب الراجحة والدراية وغيرها من الكتب، وفي الأصول «الى غير التين» وهو تصحيف فاحش، وعين التمر بلدة قريية من الأنبار غربي الكوفة بقر بها موضع يقال له شفاثا منها يجلب القصب و التمر الى سائر البلاد وهي على طرفي البرية وهي قديمة اقتحها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثني عشرة للهجرة غنوة؛ كذا في تعليق آثار أبي يوسف فقلا عن معجم اللدان . وفي آثار أبي يوسف «على عين التمر» مكان «الى عين التمر» وهو الأرجح عندى .

(٢) هو أبو محمد الكوفي . قال حاتم بن الليث الجوهري عن عثمان : قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة . وعن أبي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحسان الثناء عليه . وعن ابن عينة : ما رأيت بالكوفة أجود حديث من قيس ، وقال ابن عدى عامة رواياته مستقيمة . والقول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) أخرجه بهذا السند الامام أبو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر قال فكتب اليه عمر : خذانت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين و خذ =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

سليمان<sup>١</sup> عن الحسن البصري<sup>٢</sup> قال : كتب ابو موسى<sup>٣</sup> رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>٤</sup> ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين من كل اربعين درهما درهما وليس فيما دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه - انتهى .

(١) هو لأحول ابو عبد الرحمن البصري من رجال السنة - راجع ترجمته في ج ٥ ص ٩٢، ٩٣ من التهذيب وعاصم لقي الحسن كما في ترجمة الحسن البصري من التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الأحول قلت للشعبى : لك حاجة ؟ قال : نعم ، اذا اتيت الصرة فاقرأ الحسن من السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابي موسى الأشعري كما في التهذيب فالاسناد متصل حسن .

(٣) وهو الأشعري رضى الله عنه كما في الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : حدثني اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر قال : سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور انا ، قال فأمرني ان لا اقتش احدا و ما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحدا من المسلمين و من اهل الذمة من كل عشرين واحدا و بمن لا ذمة له العشر قال : و أمرني ان اغلظ على نصارى بني تغلب و قال : انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلمهم يسلمون ، قال و كان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ان لا ينصروا ابناهم ، قال : و حدثنا السري بن اسمعيل عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الاسدي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بني تغلب من نصارى العرب و معه فرس فقوموها بعشرين الفا فقال : اعطني الفرس وخذ مني تسعة عشر الفا او أمسك الفرس و أعطني الفا . قال : فأعطاء الف و أمسك الفرس قال : ثم مر عليه =

## كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

== راجعا في سته فقال له : اعطى الفا اخرى فقال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ منى الفا . قال نعم . قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه . فقال من انت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته فقال له عمر : كيف و لم يزد على ذلك . قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه الفا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئا الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان تجد فضلا ، قال فقال الرجل : و الله كانت نفسى طيبة ان اعطيك الفسا و انى اشهد الله انى برئى من النصرانية و انى على دين الرجل الذى كتب اليك هذا الكتاب . قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جبلا على الفرات فمر عليه رجل نصرانى فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ منى فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جعل البيت مثابة فى لا يأخذن من حرم الله جل و علا شيئا يظلم به احدا او يحمل شيئا من الحرم يردّه الى بيته فى الحل فلا اعرف من اتقص احدا من مشابة الله الى بيته شيئا قال قلت له : يا امير المؤمنين انى رجل نصرانى مررت على زياد بن حدير فأخذ منى ثم انطلقت فبعت سلعتى ثم اراد ان يأخذ منى قال : ليس له عليك فى مالك فى السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه فى " و مكثت اياما ثم اتته . قلت له : انا الشيخ النصرانى الذى كلمتك فى زياد فقال : انا الشيخ الحنفى قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منبج قوم من اهل الحرب وراه البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجارا . قال : فشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب ==

## كتاب الحجبة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني

= قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان و كان على مكس مصر فذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان افطر من مر عليك من المسلمين فخذ بما ظهر من اموالهم العين و بما ظهر من التجارات من كل اربعين ديناراً ديناراً وما نقص فبحساب ذلك حتى يلع عشرين ديناراً فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ بما يديرون من تجارتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً و اكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، نقلت هذا كله رداً على ابن حزم في المحلى حيث انكر في راجعة النهار طلوع شمس و تغلغل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطأ مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام قطع و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الحنفية وضعوا ذلك على امر عمر الفاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعاً منهم على ذلك « فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً و هو حدير » و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و نفيه رأساً و الرواة قد يذكرون شيئاً و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقتصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلاً و لا تعارض بين الوقف و الرفع اذا كان الرفع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار يثبت ان له اصلاً أصيلاً و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اختلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلون بها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى =

كتاب الحجة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني  
 الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل تجار اهل الحرب ارضك  
 فخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال  
 المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم .

= يستدل بحديث عمار و ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الارض على خلاف  
 ذلك و ابن هذا من ذاك و ابن حزم يدعي دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة « اذا » لا تدل على التكرار حتى قيل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرار  
 دخول المشركين في دارنا . اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحرب اذا انطلقت  
 الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا يؤخذ منه ثانيا لان الحماية الاولى  
 انقطعت بدخوله دار الحرب و بحجته ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما  
 تقدم و الا فلذهب و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام  
 الا مرة واحدة و الاختلاف بيننا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد  
 رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ « درهم » سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .

( مزيدة لزيادة الخبرة ) قال الامام محمد في الموطأ ( ص ١٧٥ ) باب العشر :  
 اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان  
 يأخذ من النبط من الحنطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ  
 من القطنية العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية او غير  
 قطنية نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان  
 العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك  
 حين بعثهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابن حنيفة رحمه الله . انتهى .  
 و النبط جبل من الناس كانوا يزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس =

## كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= و عوامهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب نقله الفاضل اللكنوى عن المصباح في التعليق و القطية بكسر القاف و سكون الطاء فنون فتحية مشددة كالعس و الحص و اللويا، و في التهذيب: القطية اسم جامع للحبوب التي تطنج كالعس و الباقلا و اللويا و الحصة و الارز و السمسم وغير ذلك؛ كذا في شرح القارى نقله الفاضل اللكنوى في التعليق.

(اطلاع اخر) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر العرب احمدا الله اذ رفع عكم العشور، و في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوى: ان العشور الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو العشور الذى كان يؤخذ في الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذى روى عقبه بن عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال: لا يدخل الحنة صاحب مكس يعنى عاشرا فهذا هو العشور المرفوع عن المسلمين و أما الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا في حديث حرب بن عبد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة و عليه الاسلام و اخبره بما يأخذ فقال: يا رسول الله: كل الاسلام قد علمته الا الصدقة فأعشر المسلمين؟ فقال له صلى الله عليه وسلم: انما يعشر اليهود و النصارى، فبه انه صلى الله عليه وسلم بعثه على الصدقة و أمره ان لا يعشر المسلمين و انما العشور على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان العشور الذى ليس على المسلمين المأخوذ من اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لأن ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين واجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لأنها تؤخذ طهارة لرب المال و هو مثاب على ادائها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم و لام مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =

## باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله

قال ابو حنيفة رحمه الله : اذا قال الرجل كل مال لى فى سبيل الله فانه يتصدق بماله

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضى الله عنه و الصحابة رضى الله عنهم - تدبر .

(١) هذا الباب مناسب باب الايمان و الذور ولذا ذكره الامام محمد فى الموطأ فى ذلك الباب و ذكره فى موضعين من كتاب الآثار فى آخر ابواب الزكاة قبل كتاب المناك كما فى كتاب الحجّة و فى باب الحيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين من ابواب الايمان من الآثار قال الامام فى الموطأ باب الرجل : يقول ماله فى رتاج الكعبة : اخبرنا مالك اخبرنى ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحجبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت : فيمن قال : مالى فى رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضى الله عنها و أحب اليّ ان ينّى بما جعل على نفسه فيصدق بذلك و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاىنا - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور ثقة ثبت وثقه النسائى و ابن حبان و ابن سعد ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، و اتفق عليه احمد و ابن عينة ، و روى عنه الكبار و هو من رجال البخارى و مسلم و لم يذكر احده فى جرحا لكن لما جاء هو فى اسناد حديث يخالف ابن حزم قتال فى تضعيفه و قال : ليس بالقوى ولا يعأبه و ابن هو من احمد و ابن عينة و النسائى و أبى حاتم و ابن سعد و ابن حبان و البخارى و مسلم و ابى داود و غيرهم و المحلى معلومة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب و الفضة و اموال التجارة و البقره و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لغير التجارة كالرقق و الدور و الارضين و المتاع فهى و ان =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

كله ويمسك ما يقوته<sup>١</sup> فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك. وكذلك<sup>٢</sup>  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن جعل ماله صدقة في المساكين انه  
يتصدق به ويمسك ما يقوته<sup>٣</sup> فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

= كانت مالا لا تدخل في هذا النذر الا اذا نوى ذلك وعناه فدخل فيه ويتصدق  
به ايضا عندنا كما يأتي من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم في المحلى من  
غير فهم و تدرك كما هو دأبه .

(١) اى قدر ما يحتاج اليه لئلا يلجئ الى مذلة السؤال و التكفف .

(٢) و أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في باب الرجل يجعل ماله للمساكين من  
كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا  
جعل الرجل ماله في المساكين صدقة فليظر الى ما يسهه و يسع عياله فليمسكه  
و ليتصدق بالفضل فإذا ايسر تصدق بمثل ما امسك قال محمد : و به نأخذ و هو قول  
ابى حنيفة و انما عليه ان يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب و الفضة و المتاع  
للتجارة و الابل و البقر و الغنم السائمة فأما المتاع و الرقيق والدور وغير ذلك مما  
ليس للتجارة فليس عليه ان يتصدق به الا ان يكون عناه في يمينه - انتهى ، و بهذا  
الاسناد اخرجه في باب الخيار في الكفارة و الذى يجعل ماله في المساكين ثم  
قال محمد : و بهذا كله نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى ، وكذا اخرجه  
الامام ابو يوسف ص ٩٢ من رقم ( ٤٤٩ ) من آثاره و ما ذكره ابن حزم في  
ج ٨ ص ١٣ ، ١٤٠ من المحلى في ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات  
و الأحاديث كلها دلائل و براهين لمذهب الامام ابى حنيفة و أصحابه و هو لم يفهم ذلك  
و لم يتضح عنده ملك الامام و مذهبه في كتاب الآثار و الحجّة و الموطأ فتدبر  
ولا تلتفت الى قبل و قال ان كنت من الرجال .

(٣) و كان في الأصول « ويمسك بقوته » و الأرجح الأصح ما اخترته .



كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ثم بحث] فانه يجعل ثلث ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلم ينفذ ثلث ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابى ' لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله ! اهجـ دار قومي التى اصبـت فيها الذنب فأجازـرك و أنـخلع من مالى صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يـجزيك من ذلك الثلث ' على وجه الابقاء ' عليه ، و لم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [على نفسه] ' .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته من موطأ مالك .

(٢) و كان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث اخرجه ابو داود في باب من نذر ان يصدق بماله من كتاب الايمان و التذور حدثني عبيد الله بن عمر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال للنبى صلى الله عليه وسلم - او ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبى ان اهجـ دار قومي التى اصبـت فيها الذنب و ان انخلع من مالى كله صدقة قال : يـجزى عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهرى قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لابي لبابة : و رواه الزيدى عن الزهرى عن حسين بن السائب بن ابى لبابة مثله - انتهى .

(٤) اى على طريق الترحم عليه لا على سبيل الالتزام و الايجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته على مقتضى الحال ، و ابو لبابة رضى الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله «نذرا او وصية» معنى انما اردا =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للامام محمد الشيباني

ولا اوجه انما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انخلع من مالي ، ولم يقل اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث على وجه الابقاء ولم يكن ابو لبابة اوجب شيئا انما قال : اريد ان افعل ، الا ترى ان رجلا لو قال : اريد ان اطلق امرأتى ثلاثا جميعا ، قيل له لا تفعل فان هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثا وجب ذلك عليه ، وكذا لو جاء يستفتي فقال : اني اريد ان اظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل فان الله قد جعل ذلك منكرا من القول و زورا ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته الكفارة .

ولو أن رجلا قال : اني اريد ان احلف ان لا اكلم والدي ابدا ، قيل له : لا تفعل فان هذا لا ينبغي ، ولو جاء يستفتي و قد حلف ، قيل له : وجب عليك و كلمهما و كفر يمينك ، وكذلك اذا استفتى الرجل فقال : اني اريد ان

= بهذا القول المشاورة عه صلى الله عليه وسلم ولم ينذر ولم يوجب على نفسه حتى يكون قوله ندرا واجبا و لذا اوضحه الامام محمد بعده .

(١) يعني انه يريد في الزمن المستقبل الانخلع ع المال ولم ينخلع بعد فيسأل منه صلى الله عليه وسلم اني اريد فعل هذا فما امرك فيه فقال : لا تفعل بل يحزبك منه الثلث لأنك لم تجعل بعد على نفسه واجبا .

(٢) كيف نور الامام محمد المسألة بتويرات صحيحة ، ففي هذا كله المراد ارادة هذا الفعل الذي لم يفعل بعد و أما اذا حلف لزمه و يترتب عليه حكمه .

(٣) اي لا يجوز من غير وجه الظهار و الضرورة الداعية اليه .

(٤) فانه حرام .

(٥) ابن ابن حزم الذي يقول هو قول في غيبة الفساد ولا يعرف عن احد قبل

ابي حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قائل بذلك و هو قبل ابي حنيفة و قد قال =

كتاب الحجة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

انخلع من مالي و أتصدق به على المساكين . قيل له : ليس ' ينبغي ان تدع

= قبل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله في المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سأله فقال : جعلت مالي في سبيل الله ، فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله - انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان البتي و الشافعي و الطحاوي - اه ، او ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لابي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اه . ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول ابي حنيفة كما هنا في التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانبه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفي لعباله الى مدة اليسار و الزروع و الثمار و الدور و المتاع و العييد كلها داخلة في ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد في كتاب الآثار و الايمان و النذور كلها منية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و لذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العييد و الدور لغير التجارة و اذا عني بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل اليمين و أطال فيها بما لا طائل تحته و تفوه ما تفوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قياسه القاسد و فهمه الكاسد الذي يظنه برهانا .

( ١ ) اين دندنة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و في الصحيحين عن كعب ابن مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من توبني ان انخلع من مالي صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

## كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه أنى امسك سهمي الذى بخير - اه ، ما الفرق بين قول محمد رحمه الله و بين هذا الحديث فما فى الحديث يقول به محمد هنا لكن تصدق ببعض و دع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك رضى الله عنه ما تريد بمالك لا يجوز او هو حرام او معصية و ليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخبرية عامة لا تنحصر فى فرد ما . كما لا يخفى ، و روى ابوداود عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و ابدأ بمن تقول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث و بين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع عيالك عالة و تفقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى محتاج عند غيره و كم من فقير غنى فى مقابلة غيره أليس فى الحديث : لو كان لى مال لفعلت مثل هذا هكذا و هكذا ، او ما جاء فى الحديث : لا حسد الا فى الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث . فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بمد معنى الاسراف و التبذير الذى وقع فى التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما فى ذهنه و قال ما قال بانه فهذه آثار متواترة متظاهرة بابطال الصدقة بما زاد على ما يبقى ( لعله لا يبق ) غنى و اذا كان الصدقة بما ابقى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبقى فالضرورة بدرى كل احد ان صدقة بتلك الزيادة لا اجر له فيها بل حطت من اجره فهي غير مقبولة و ما يتقن انه يحط من الاجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للمال و اضعاف له و سرف و حرام - اه ، انظر اولا انه يتكرر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من الفهم و أدنى اشارة من العلم يعلم بدهاه انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و افضليته و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء افضل كان حراما و الجواز =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

عياالك عائلة و تمقر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم ترون ان أتصدق ؟ قيل له : تصدق باثلاث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للمريض عند موته ان يجعل له ثلث ماله و أبقى لورثته ثلثه فكذلك نفسه في حياته .

و لو أنه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا<sup>١</sup> عن عائشة رضى الله عنها انها قالت في رجل قال : منى في رتاج الكعبة<sup>٢</sup> انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستحباب و الإباحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و نظائره في الأحاديث و الآثار كثيرة و من قال : ان الشيء اذا حط عن أجره صار حراما او غير مقبول عند الله تعالى و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث و طالع الأحاديث بنظرة غائرة و فكر الى وردت في مراتب الاعمال و المؤمنين في الدنيا و الآخرة يتضح عندك تليس ابن حزم و ندليسه و ليس هذا موضع البسط الا التنيه فقط .

(١) حرف هـ ان ساقط من قوله : ان يجعل . من الأصول و لا بد منه ، و هذا ايضا يرد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا اللاغ اسده الامام محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب . و قال الحافظ في التلخيص ج ٢ ص ٣٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صححه ابن السكن و روى ابو داود عن عمر بنحوه من قوله هـ .

(٣) و كان في الأصول « رباح الكعبة » و هو تصحيف ، و الصواب « رتاج الكعبة » و هو يكرر الراء المهملة و التاء الفوقانية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في رتاج الكعبة اى نذره لها هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =

كتاب المحبة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

ولو أن قائلًا قال هذا كان حسنًا ، و الأمر الأول الذي قال أبو حنيفة

= الدخول إليها منه و هو عبارة عن التصديق في سبيل الله تعالى .

( ١ ) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضي الله عنهما .

( ٢ ) بالواو في جميع النسخ ، ولعله بالغاء تأمل يعني ما قاله به الإمام فيه احتياط و هو

العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج النفس و سكونها بالاطمئنان ؛ و راجع ص ١٣٤

و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام الرخسي و قال في ج ص ٨٦ من البدائع

ولو قال : ما املك هدى او قال : ما املك صدقة يمسك بعض ماله و يضيى الباقي لأنه

اضاف الهدى و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول

القليل و الكثير الا انه يمسك بعضه لأنه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان تصدق

عليه فيتضرر بذلك ، و قد قال عليه الصلاة و السلام : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فكان

له ان يمسك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتسب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله

لأنه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عرضه كن نفق

ماله بعد وجوب الزكاة عليه ولو قال : مالى صدقة فهذا على الاموال التي فيها الزكاة

من الذهب و الفضة و عروض التجارة و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه

فلا يلزم ان تصدق بدور السكنى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التي لا يقصد بها

التجارة و العوامل و ارض الخراج لأنه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب

وما دونه لأنه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يعثر فيه

الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان تصدق بماله و عليه دين محيط انه يلزمه ان

يتصدق به لأنه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به

لزمه التصديق بمثله لما ذكر فيما تقدم ، و هذا الذي ذكرنا استحسان و القياس ان

يدخل فيه جميع الاموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتعمل كما ان الملك =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للامام محمد الشيباني  
الأخذ بالثقة الذي ليس في النفس معه شك ولا شبهة .

### ( آخر كتاب الزكاة )

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كالملك وجه الاستحسان ان النذر يعتبر بالأمر لان الوجوب في الكل بإيجاب الله جل شأنه واما وجد من العبد مباشرة السبب الدال على إيجاب الله تعالى ثم الإيجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الأمر وهو الزكاة في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ، وقوله عز شأنه « وفي أموالهم حق معلوم » ونحو ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر وقد قال ابو يوسف : قياس قول ابى حنيفة اذا حُفّ لا يملك مالا ولا نية له وليس له مال تجب فيه الزكاة يبحث لأن اطلاق اسم المال لا يتناول ذلك وقال ابو يوسف : ولا احفظ عن ابى حنيفة اذا نوى بهذا النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله وفيه تشديد على نفسه . وقال ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون النصاب ولا احفظه عن ابى حنيفة رحمه الله .  
و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قولهم لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى وهو العشر . وقال : ابو حنيفة : لا تدخل الأرض في النذر وقال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأن يوسف انها من جملة الأموال النامية التي يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر ولأبى حنيفة رضى الله عنه ان حق الله تعالى لا يتعلق بها واما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى . وعلى هذا التفصيل أكثر نزعات ابن حزم يندفع من أصله - فتدبره .

تم الجزء الاول من كتاب الحجّة على اهل المدينة

بحمد الله و منه يوم الاحد الثامن من ذى الحجّة الحرام من شهر ر سنة ١٣٨٤  
من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والحمد لله رب العالمين .

و يتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك

## فهرس الجزء الأول من كتاب الحجة على اهل المدينة

- ١ اختلاف اهل الكوفة و أهل المدينة في الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال ابو حنيفة ينبغي ان يدفء الفجر .
- ٣ قال ابو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها ، ذاك صليت و الشمس نقية بيضاء .
- ٤ قال محمد : التفتق عندنا الحرة التي بعد المغرب .
- ٥ وكان ابو حنيفة يقول : الشفق البياض .
- ٦ الآثار التي وردت في اوقات الصلاة او اتلها و أواخرها .

## كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء .
- ١٦ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان تمسح على الخمار ولا للرجل ان يمسح على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ ففسى ففسل وجهه قبل ان يتمضمض او غسل ذراعيه قبل ان يفسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق او نسي ان يمسح برأسه صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه او انصرف عن يساره و ترك يمينه او صلى التطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة .

## باب المسح على الخفين ٢٣

- ٢٤ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة من الحدث الى



تلك الساعة و للسافر ثلاثة ايام و لياليها .

٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الخفين دون باطنهما .

٣٨ و كان عروة ينزع العمامة فيمسح برأسه .

٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء ان ذلك يجره .

٤٨ باب التيمم

• قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فبسم الصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى انه يصل بتيمة ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .

٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يتيمم و يؤم أصحابه من هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .

٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة و طلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجد ان صلاته متفقة يتروا ثم يجد الصلاة من اولها .

٥٨ باب الغسل من الجنابة و الحيضة

• قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .

٥٩ باب مس الذكر

• قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم ينقض وضوؤه .

٦٥ باب الوضوء من القبلة

• قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة و هو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

٦٦ باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك

• قال ابو حنيفة : من رحف او قاء او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =

- = جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
- ٧٠ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف وليفعل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبنى على صلاته ان احب .
- ٧١ باب النداء
- قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها مجرا و لا غيرها .
- ٧٢ جعل الاصبعين في الاذنين عند الاذان .
- كلمات الاذان و صفته .
- ٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .
- ٨٣ قال ابو حنيفة : الاذان و الاقامة مثنى مثنى .
- ٨٤ قال ابو حنيفة : كان النبي في صلاة الصبح بعد ما فرغ المؤذن من الاذان الصلاة خير من الترم .
- ٨٨ قال ابو حنيفة : من لم يجد سترة يصل اليها نهر في سعة من ان يصل الى غير سترة و مسألة الخط .
- ٩٤ باب افتتاح الصلاة و ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
- قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حذو اذنيه و لم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .
- ٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يحجر بيسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته .
- ٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات
- قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

- ١٠٦ باب القراءة في الصلاة  
 • قال ابو حنيفة : ينبغي للامام و الذي يصل وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأم الكتاب و سورة معها .
- ١٠٨ باب سجود القرآن  
 • قال ابو حنيفة : ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهي السجدة الاولى .  
 ١٠٩ و قال ابو حنيفة : السجدة في « ص » واجبة .  
 ١١٣ السجدة في « النجم » .  
 ١١٤ السجدة في « اذا السماء انشقت » .  
 • عزائم سجود القرآن اربع : الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و النجم و اقرا .
- ١١٦ باب القراءة خلف الامام  
 • قال ابو حنيفة : لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة .
- ١٢٢ باب متابعة الامام في الجلوس و القيام  
 • قال ابو حنيفة في رجل مريض يصل بالناس جالسا و هم قيام ان ذلك يجرى .  
 ١٢٩ قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قهها قارئا للقرآن .  
 ١٣٠ باب التشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم .  
 • قال ابو حنيفة في التشهد بقول عبد الله بن مسعود .  
 ١٣٦ قال ابو حنيفة : السلام في الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك .  
 ١٣٧ قال ابو حنيفة : اذا سلم الامام التسليمة الاولى فوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة و عن يساره كذلك و المقتدى ينوي الامام في يمينه اذا كان

عن يمينه - الخ .

١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسل عليه و هو يصل انه لا يرد عليه السلام في صلاته وما احب ان يشير يده .

١٥٤ باب صلاة المفنى عليه

• قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيمضى عليه اذا كان اغمى عليه وما و لاة او أقل من ذلك قضى من صلاته .

١٥٩ باب الجمع بين الصلاتين

• قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر أو غيره فليؤخر الاولى منها - الخ .

١٦٦ باب صلاة المسافر

• قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في اقل من ثلاثة ايام و لياليها بسير الابل و مشى الاقدام .

١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة و ان اقام شهرا او كثر من ذلك ما لم يجمع على اقامة خمسة عشر يوما .

١٧١ باب قصر الصلاة

• قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره و لا يبقى منها شئ امامه و لا يتمها حتى يدخل البيوت .

١٧٤ باب جمع الصلاة في السفر

• قال ابو حنيفة : اجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يجعل العصر في اول وقتها و كذلك المغرب و العشاء .

- ١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله .
- ١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم - الخ .
- ١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت وهو في سفر فأخبر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وان قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر .

## باب الوتر في السفر

١٨٢

- قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر تطوعا يصلي على بعيره وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او إلى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

## باب عدد الوتر

١٩٠

- قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بغائغة الكتاب وسورة .
- ١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت احدى عشرة ركعة في الليل في رمضان وغيره .
- ١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسي رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس وان مضى لذلك ايام .
- ١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر .

- ٢٠٢ باب الضحك في الصلاة  
 قال ابو حنيفة : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يعضى على صلاته و ان  
 قهقه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .
- ٢٠٨ باب ركعتي الفجر  
 قال ابو حنيفة يبنى للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر  
 فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيها .
- ٢١١ باب الذى يصلى في بيته صلاة ثم يدركها  
 قال ابو حنيفة : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان  
 يجدها و الاولى هي الفريضة الا صلاة المغرب و الفجر .
- ٢١٤ باب الذى يفوته بعض الصلاة  
 قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يركع  
 حتى يصل الصف و ان خاف القوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم  
 ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يمتد بذلك و قضى ركعة  
 بسجودها اذا سلم الامام .
- ٢١٨ باب المرور بين يدي المصل  
 قال ابو حنيفة : لا يبنى للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل  
 بين يدي رجل و هو يصلي فليدركه ما استطاع .
- ٢٢٣ باب الخطأ و النسيان و السهو  
 قال ابو حنيفة : كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الالم  
 اذا تشهد سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم يشهد و يسلم .
- ٢٢٨ قال ابو حنيفة في الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلثا ام اربعا فان كان ذلك

اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته و ان كان ذلك بلى كثيرا فليمض على اكثر رأيه - الخ .

٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة .

٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الاربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد أتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة و بعد التشهد سجد سجد السهو - الخ .

٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته .

٢٤٥ حديث ذى الدين و الكلام في الصلاة سهوا .

٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد .

٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .

٢٦٠ قال ابو حنيفة : النسخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .

٢٦١ باب السهو في افتتاح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ عن الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الافتتاح .

٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى و يقرش اليسرى .

٢٧١

## باب صلاة النافلة

• قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان شئت ستا و ان شئت ثمانيا لا تفصل بينهن بسلام .

٢٧٣

قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .

٢٧٧

صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .

٢٧٨

كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .

• باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان يكبره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

٢٧٩

## باب غسل يوم الجمعة

• قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس واجب على الناس .

٢٨٢

الفصل يوم الجمعة و الفصل من الحجامة و الفصل في العبدین .

٢٨٥

كان علقمة اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة .

٢٨٦

## باب صلاة الجمعة

• قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .

٢٨٧

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة

ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .

• قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .

٢٨٩

قال ابو حنيفة : من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة

ما لم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك . و لو أن قوما

صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =



طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رجع قوصاً ولم يتكلم ثم رجع و بنى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نفس حتى صلى الامام ركعة وفرغ منها ثم لستيقظ للمأموم انه يتدئ بركته التي سبق بها الامام بخير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وبعدها اربع ركعات .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلاً ادرك الامام في التشهد و الامام مقيم و الرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي اربعاً .

### باب العيدين

٢٩٨

• قال ابو حنيفة في العيدين الفطر و الاضحية سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع البدان في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين و الخطبة لهما .

### باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

• قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم

فلا ينبغي ان تخرج الا المعوزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها .

### باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٨

• قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام و الناس :

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله اعلى .

## باب التكبير في ايام التشريق دير الصلاة ٣١٠

• قال ابو حنيفة : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع و ليس التكبير الا على اهل الامصار و الذين يجب عليهم الجماعات في دير الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

## باب قيام الرجل حين يهض الى الصلاة ٣١٥

• و قال ابو حنيفة : السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان يهض يهض على صدور قدميه ان قدر على ذلك - الخ .

## باب صلاة الكسوف ٣١٨

• قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في الاولى وكذلك في الثانية .

٣٢٠ حل يهجر بالقراءة في الكسوف .

٣٢١ قال محمد : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .

٣٢٢ قال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون .

٣٢٣ الصلاة في الافراع من زلزلة او غيرها .

٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم .

## باب صلاة الاستسقاء ٣٣٢

• قال ابو حنيفة : لا نرى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج الامام فيدعو .

- ٣٤٠ باب صلاة الخوف  
 • قال ابو حنيفة في صلاة الخوف بتقديم الامام و طائفة من الناس فيصلى بهم و يكون طائفة منهم بينه و بين العدو و لم يصلوا - الخ .
- ٣٤١ و ان كان خوفا هوا شد من ذلك صلوا رجلا على اقدامهم اوركبانا .
- ٣٤٨ باب غسل الميت  
 • قال ابو حنيفة في غسل الميت يجرّد ثيابه و يطرح على عورته خرقه - الخ .
- ٣٥١ باب غسل المحرم و كفه و حنوطه  
 • قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان فقد ذهب عنهما احرامهما .
- ٣٥٦ باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يلقي اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهد ولا يغسل .
- ٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلها تيممت من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .
- ٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و يغسل عليه
- ٣٦٢ باب رفع اليدين في صلاة الجنائزة  
 • قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى .
- ٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاته تكبيرة مع الامام يتنظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاته بعد سلام الامام .
- ٣٦٦ باب المشي مع الجنائزة  
 • قال ابو حنيفة في المشي مع الجنائزة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى امامها

أماها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره ان يتقدمها الراكب .

باب كيف يدخل الميت في القبر ٣٧٠

• قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسلا .

باب اقتناء الخصيان ٣٧٣

• لا بأس باقتناء الخصيان ولا بأس بدخولهم على النساء .

كتاب الصيام ٣٧٧

• باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن انه من شهر رمضان

• قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان

لجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى .

باب صوم رمضان في السفر ٣٧٨

• قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت فصم

و ان شئت فافطر .

باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ٣٨١

• قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر و امرأته مفطرة حين

ظهرت من حيضها نهارا انه لا يستحب له ان يحامها وهو في المصر .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه ٣٨٣

• قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض

فيها انه لم يصم الى ثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى .

باب الرجل يأكل او يشرب ناسيا ٣٩١

• قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صيام

عليه او قطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجوز عنه .

٣٩٤ اذا تقياً الرجل و هو صائم فعليه القضاء و إذا ذرعه التقياء و هو صائم  
فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه  
قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عذر ساهيا  
او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم  
قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم للكبر يأتى عليه شهر  
رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من خنطة او صاعا  
من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتتطر  
قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فتتطر و عليها  
القضاء ولا صدقة عليها .

٤٠١ باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفرط فيه  
قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان فرط فيه و هو قوى على  
الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه  
من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء - الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه  
قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به  
شهر رمضان .

٤٠٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة  
قال ابو حنيفة : لا ارى بصوم يوم الجمعة بأسا .

- ٤١١ باب السواك للصائم  
 • قال ابو حنيفة : لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .
- ٤١٢ باب الاعتكاف  
 • قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه المعتكف ولا يخرج من المسجد الا لفائط او يول او جمعة .
- ٤١٥ باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة  
 • قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام و مؤذن و كان يكره ان يتكف في مسجد يتهو في مسجد ليس بمسجد جماعة .
- ٤٢٠ باب لا اعتكاف الا بصوم  
 • باب الرجل يتكف تطوعا  
 • قال ابو حنيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد و الصوم و غير ذلك .
- ٤٢٢ كتاب الزكاة  
 • قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأنجز فيها ثم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكها حتى يحول عليه الحول - الخ .
- ٤٢٧ باب من الزكاة  
 • قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير لحال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فرج فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكها يحول عليها الحول

مذ صارت عشرين ديناراً .

- ٤٣٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق  
 قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و النضة و الزرق في كل قليل  
 و كثير يخرج من ذلك الخمس .
- ٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .
- ٤٣٩ المجماء جبار و القليب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس .
- ٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر  
 قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا يتفغ بهما  
 للبس او يتفغ بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .
- ٤٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .
- باب زكاة اموال اليتامى  
 قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يحجب عليه الزكاة حتى تجب  
 عليه الصلاة .
- ٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله  
 قال ابو حنيفة في رجل هلك و لم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى  
 بها جعلت من الثلث .
- ٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدوا بها قبل الوصية بالزكاة  
 اتى بها - الخ .
- ٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام  
 قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

ثلاثة اعرام انه يزكيه كله للسنة الاولى - الخ

٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقر به الغريم المال النصب المجهود - الخ .

٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكبر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه صدق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .

٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعراما ثم يبيعها أيزكي اثمانها .  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعراما لا يبيعها فعليه ان يزكي اثمانها لما مضى من السنين .

٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة و في يدينه  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في يدينه و عنده مال سوى ذلك انه يحمل الدين من المال الحاضر .

٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

• قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء فيصير ورقا او ذعبا في يده - الخ .

٤٨١ باب زكاة الماشية

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له النعم والمز و الضأن والابل البخت والعراة و البقر والجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .

٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما النعم

• قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما النعم السائمة والبقر والابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .

٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له النعم لا يجب فيها الصدقة فتتوالد قبل ان يأتيه



المصدق يوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة بسخالها انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا  
 • قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهابا او ورقا انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك  
 • قال ابو حنيفة في رجل هلك ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى مالا صدقة فيها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق  
 • قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .  
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب  
 • قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر  
 • قال ابو حنيفة : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لتير التجارة .

٥٢١ و على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن مدبره و ام ولده لا عن مكاتبه .

٥٢٣ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

• قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة .

٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه

• قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقه الفطر عن امرأته ولا عن احد خدمها - الخ .

٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق فى الفطر و غيره

• قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل فى عبده الآبق لفطر ولا لغيره و كذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحده - الخ .

٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد

• قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبه عيد فعل المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .

٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .

٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .

٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

• قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى فى شئ من اموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد

مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم  
الى يختلفون بها .

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ٥٦٢

قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله  
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

— تم الفهرس —

جدول الخطأ و الصواب من كتاب الحجة الذي وقع عند الطبع

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦٦	١١	سأل	سال
٩٩	٢	قناؤم	قناؤم
١٧٣	١٤	عن على	عن ايه عن على
٢٢٠	١٢	الشیطان	شیطان <sup>أ</sup>
٢٣٥	٩	من ابی رباح	من ابو رباح
٤٣٦	١٩	بأیها	بأینها
٤٤٠	٢١	مراسیل	مرسل
٤٧٧	٢	الحول علیه	علیه الحول
٤٧٨	٧	صدقها	صدقها
٤٨١	١٥	نسب	نسب الیه
٤٨٧	٨	لواحد و اربعون	لواحد اربعون
٥٢٤	١	على الرجل	على عبد الرجل
٥٤٣	١٦	اخذو	اخذوا
٥٤٩	١٣	دقيق	و دقيق
٥٥١	٧	الذى	الذى
•	١٦	العشر	العاشر
٥٥٢	١	الذى	الذى
٥٥٤	١٦	ابن مـ	ابن مهران
•	١٧	كل ا	كل اربعين
٥٦٤	٢١	اردا	لراد

كلمة تقدير من العلامة المحقق المحدث مولانا السيد محمد خير الدين احمد المروى  
شيخ الحديث بدار العلوم بدوبند

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . و الصلاة و السلام الأتمان الأكلان على  
نبي الانبياء و سيد المرسلين و على آله و أصحابه الذين هم نجوم الهداية للمهتدين  
و على أتباعهم بالاحسان و أتباع أتباعهم الى يوم الدين . اما بعد فقد كنت مولما  
منذ زمان سمعت من حضرة الاستاذ العلامة الكشميري اعلى الله مقامه فى اعلى عليين  
ان كتاب الحجة الامام الربانى ابى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله عليه  
من أعظم الكتب و أفيدها للاحناف باحث فيه امام دار الهجرة مالك بن انس  
رحمه الله و أهل المدينة و أظهر فيه قوة مدارك امام الأئمة و سراج الامة  
ابى حنيفة الكوفى رحمه الله و يلاحظه ببيان شاف كاف فكنت اتمنى ان اتشرف  
بزيارة ذلك الكتاب العجيب و لكن ما تيسر لى ان ازوره حتى ذكر لى يوما ان  
الشيخ لعلامة المحقق المدقق الجامع بين علوم الحديث و الفقه و تفسير القرآن ذا المفاخر  
العلية و المناقب السنية المفتى الكبير بدار العلوم الديوبندية الشهير بالسيد مهدى حسن  
الشاه جهان پورى صاحب التصانيف الغديدة و الرسائل المفيدة اطال الله بقاءه  
و أفاض على العالمين بره و نواله علق على كتاب الحجة تعليقا جليلا معجبا . و قد  
علم الشيخ اشتياقى و نزوعى الى ذلك الكتاب فينا انا افكر كيف أنجح فى المرام اذ جاء  
الشيخ الجليل بكتابه و تفضل على باعطائه و قال : انظره بالنظر الغائر فشكرت له على

هذه السماحة ، و سرحت النظر في الأصل و تعليقاته و لعمري ان الأصل مع تعليقه  
 اجود و اجود ، اما التعليق فهو عظمة عظيمة من مؤلفه على كافة العلماء و طلبة العلوم  
 الدينية جزاء الله عنا و عن سائر المسلمين خير الجزاء وأحسنه يوم القيامة . و انه  
 لعلق قيس و جوهر ثمين التزم فيه المؤلف ادام الله فيوضه امورا كثيرة لا بد منها  
 لطالب الحق و اني مع اعتراقي بعجزى و قلة بضاعة على ايمن ما منح لي من فوائد  
 التعليق و لطائفه انه بعد ما صحح متن الأصل على القواعد العربية مراعيًا لشأن الامام  
 رحمه الله شرع في حل الالفاظ المشككة الواقعة في الأصل على طريق الفقهاء  
 رحمهم الله مع تبيين الفروق بين المخططات و المشتبهات المؤثرة في اختلاف الاحكام .  
 و لاريد انه من الامم ثم توجه الى حل مسائل الكتاب فأورد لذلك غرر النقول  
 من لغز الفقهاء المتقدمين و المبرزين من المتأخرين رحمهم الله كأحكام القرآن  
 للجصاص و الطحاوى و فتح القدير و البدائع و رد المحتار وغيرها ليتضح المسألة كل  
 الانضاح و قد يفسر الكلام من عنده بعبارة واضحة و شرح دلائل الامام رحمه الله  
 و خرجها من المختبرات من دواوين الأحاديث و الآثار الجوامع و المسانيد  
 وغيرها من الكتب المتداولة بين العلماء كالدارقطنى و المستدرک و سنن البيهقي  
 و معاني الآثار للطحاوى و الجوهر النقي و عقود الجواهر و شرح الموطن و للزرقاني  
 و أحكام القرآن و غيرها و تكلم في الرجال و كشف عن احوالهم و اقام درجة  
 مرويات الامام من الأحاديث و الآثار على طريق المحدثين رحمهم الله و اضاف  
 من عنده احاديث كثيرة و آثارا تشييد المذهب الامام رحمه الله و حيث ما رأى  
 تعارضًا بين الأحاديث و الآثار او اقوال الفقهاء كشف عن معزى الكلام على نهج  
 انيق و حلها على معان ترفع التعارض و الاختلاف بين النصوص و الاقوال الى  
 غير ذلك من الفوائد . فله در المؤلف العلام ما ادى نظره و العطف فكره ثم ان كان

لا بد من طبع كتاب للمذهب . فهذا والله احرى و أليق منه ان يطبع في المستقبل .  
 القريب ليم نفعه و يعم فضله فكم من اسفار مفيدة رأيناها لم تطبع فضاقت و بادت  
 ما بقي لها رسم ولا اسم . و ان هذا الكتاب من اهم الكتب المصنفة للاحناف  
 ليس عنه غنى لأحد من المفيدون ولا المستفيدين شكر الله مساعي المؤلف و رزقه من  
 عنده جاها و قبولاً في الدنيا و أجراً و ذخراً في الآخرة و جزى الله خيراً عظيماً لمن  
 قام بطبعه و نشره و صلى الله على النبي الكريم و آله و صحبه اجمعين .

نمقه بقله العبد الاحقر الالفقر ابو المعين المدعو بسيد نحر الدين احمد غفر له  
 و لوالديه و عامل بإطه الخفي بأساتذته و مشايخه الكرام ، شيخ الحديث بدار العلوم  
 الديوبندية و (رئيس جمعية علماء الهند و مؤلف تعليقات عديدة على صحيح البخاري وغيره)

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*





## نشریات اللجنة

- (۱) کتاب الرد علی سیر الأوزاعی ، وعلیه تعلیق تمتع .
- (۲) اختلاف ابی حنیفة و ابی لیلی للامام أبی یوسف ، وعلیه تعلیق وجیز .
- (۳) الجامع الكبير للامام الربانی محمد بن الحسن الشیبانی .
- (۴ و ۵) النکت - شرح شمس الأئمة السرخسی لزیادات الزیادات للامام محمد ابن الحسن ، وشرحها للامام ابی نصر العتّابی البخاری .
- (۶) مختصر الامام ابی جعفر الطحاوی ، وعلیه تعلیق وجیز .
- (۷) مناقب الامام الاعظم ابی حنیفة و صاحبه ابی یوسف و محمد .
- للمحافظ الذهبي ، وعلیه تعلیق العلامة محمد زاهد الکوثری .
- (۸) اصول شمس الأئمة السرخسی فی اصول الفقه ( فی مجلدين ) .
- (۹) العالم و المتعلم للامام الأعظم ابی حنیفة رضی الله عنه . نقد
- (۱۰) کتاب الآثار للامام ابی یوسف مع تعلیق نفیس . نقد
- (۱۱) شرح الصدر الشهيد لکتاب النفقات للامام ابی بکر الخفاف . نقد

\*\*\*\*\*

لجنة احياء المعارف النعمانية - ٤٦٥ جلال كوجه

حيدر آباد - ٢ ( الهند )

